علم الاجتماع الاقتصادي

تأليف
دكتور عبد الله الخريجي
أستاذ علم الاجتماع المشارك
جامعة الملك عبد العزيز - جدة

الطبعة الأولى
١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م

ملتزم التوزيع
دار الشروق - جدة
المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى والدي الحنون

أهدي بعض ثمار غرسه

أرجو أن يتقبلها راضيًا

عبدالله الخريجي

محتويات الكتاب

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

مقدمة الكتاب

يحاول هذا الكتاب أن يقدم معالجة شاملة لعلم الاجتماع الاقتصادى . وقد راعيت أن تأخذ هذه المعالجة فى إعتبارها خلاصة ما انتهى إليه علماء الاجتماع وعلماء الانثروبولوجيا . كما أردت أن أقدم تطبيقا لتلك الأفكار والنظريات فى دراسة الاقتصاد الإسلامى . وهكذا انقسم الكتاب بشكل تلقائى إلى ثلاثة أبواب ، يعالج أولها علم الاجتماع الاقتصادى ، ويتناول الباب الثانى الدراسة الانثروبولوجية للنظام الاقتصادى (أو الأنثروبولوجيا الاقتصادية) . أما الباب الثالث فيقدم دراسة للنظام الاقتصادى الاجتماعى فى الإسلام .

وينطلق التحليل فى الباب الأول من فكرة إمكانية الفصل — لأسباب الدراسة والتحليل — فى الحياة الاجتماعية وتقسيمها إلى عدد من الجوانب السياسية والاجتماعية والدينية والقانونية وما الى ذلك (أى ما يعرف باسم النظم الاجتماعية) . وبرغم إمكانية الفصل بين هذه الجوانب لأغراض الدراسة والتحليل ، فإنه ينبغى ألا يغيب عن الذهن طوال مطالعتنا هذا الكتاب حقيقةالتساند الوظيفى بين تلك الجوانب جميعاً فى الواقع الأمبيريقى. ورغم إختيارنا للجانب الاقتصادى من الحياة الاجتماعية كموضوع للدراسة والتحليل ، إلا أن معالجتنا له سوف تختلف كلية عن معالجة علماء الاقتصاد لهذا الجانب . ففى الوقت الذى يقوم فيه علماء الاقتصاد بدراسة هذا الجانب معزولا عن غيره من الجوانب الأخرى ، فقد عمدنا إلى دراسته فى تفاعله مع غيره من الجوانب غير الاقتصادية فى الحياة الاجتماعية .

وسنبدأ بعرض الأفكار الرئيسية فى تاريخ كل من الفكر الاقتصادى والفكر الاجتماعى ، فنعرض لآراء ونظريات كل من التجاريين وآدم سميث وكينز ونبين مدى الإسهام الذى قدموه لفهم الظاهرة الاقتصادية فى علاقاتها

بغيرها من باقى ظواهر المجتمع . وعلى الجانب الاجتماعى سنقدم كلا من إميل دور كايم وماكس فيبر وبرونسلاو مالينوفسكى ، ونعرف القارئ بمدى ما أسهموا به من قضايا وأفكار للبرهنة على التأثيرات التى تمارسها النظم السياسية والعائلية والقانونية فى تحديد شكل العمليات الاقتصادية . وسيتضح بعد ذلك كيف أن الاقتصاديين المحدثين وعلماء الاجتماع المعاصرين قد عمدوا إلى إجراء أبحاث ودراسات لقياس مدى التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات غير الاقتصادية . والحقيقة التى لا مراء فيها والتى تكشف عنها كل الشواهد التاريخية هى أنه لكى نصل الى فهم صحيح لأى من جوانب الحياة الاجتماعية يتحتم أن ندرس هذا الجانب فى علاقاته مع بقية جوانب الحياة .

وقد اجتهدنا فى تقديم صورة مفصلة للعلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات غـــير الاقتصادية ، كما قدمنا دراسة مفصلة لعلم الاجتماع الاقتصادى من خلال أربع أساليب :

أولا : قمنا باجراء مقارنات منظمة بين آراء كل من علماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد . بالإضافة الى القضايا والفروض التى يثيرها كل جانب حول موضوع العلم الذى ينتمى اليـــه الجانب الآخر ، وكذلك نوعية التساؤلات المطروحة فى كل علم والإجابات التى تقدم لها ، بالإضافة الى صور التقارب وكذلك أوجه الخلاف بين العلمين .

ثانيا : تبنينا فى معالجتنا للموضوع نظرية النسق ، التى تنظر الى أى من جوانب المجتمع باعتباره يمثل نسقا فرعيا ، ثم كيفية التفاعل بين هذا النسق الفرعى وغيره من أنساق المجتمع الأخرى تأثيراً وتأثرا .

ثالثا : بحثنا باستفاضة كيفية تدخل العوامل غير الاقتصادية فى تشكيل مختلف الأفعال الاقتصادية من انتاج واستهلاك وتوزيع . وفى هذا الصدد ركزنا على النتائج التى انتهى اليها علم الاجتماع الصناعى والبحوث المقارنة

عن بنية السوق ، ودراسات علماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد حول صور الانفاق وأساليب الادخار .

رابعا : دراسة التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية ابان عمليات التغير الاجتماعى التى تتسم بسرعة الإيقاع . ومع التركيز على مسألة التنمية الاقتصادية لم نغفل ذكر بعض العوامل الاجتماعية التى قد تساعد أو تعوق الجهود التى تبذل فى سبيل تحديث المجتمع . ثم عرجنا على شرح الكيفية التى تدخل بها التنمية الاقتصادية تغييرات جمة على البناء الاجتماعى . وتظهر الحاجة ملحة الى علم اجتماع اقتصادى يمكن من خلاله تفسير تلك التغيرات طالما أن تفسيرات علماء الاقتصاد وفروضهم تبدو غير قابلة للتطبيق عندما يحدث التداخل بين الاقتصاد والإطار الاجتماعى الذى يوجد فيه .

ومن الفوائد المترتبة على هذا المدخل التكاملى لعلم الاجتماع الاقتصادى القدرة على تحديد نقاط الضعف ومواطن القوة فى مجال العلم الجديد . لقد استطعنا أن نضيف الى معرفتنا الكثير من خلال اعادة اكتشاف ما كنا على علم به سلفا ، وما استطعنا أن نتوصل اليه من معلومات جديدة . ولذا فقد ظهرت محاولاتنا الجادة لتحديد الفجوات الموجودة فى مدى المامنا بتشابك الاقتصاد والمجتمع ، وكلما نجح العلماء فى ملء تلك الفجوات كلما استطاع علم الاجتماع الاقتصادى أن يحرز نجاحا أكبر وأن يلعب دوراً متميزاً وحيويا فى الاسهام فى تطور كل من علم الاجتماع وعلم الاقتصاد على السواء .

هذا ويشتمل الباب الأول من هذا الكتاب على ترجمة شبه كاملة لكتاب علم الاجتماع الاقتصادى الذى ألفه عالم الاجتماع الأمريكى الكبير نايل سملسر .(*) وقد أضفت الى النص العربى لهذا الكتاب عدداً ضخماً

(*) Neil J. Smelser, The Sociology of economic Life, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffe, New Jersey, Foun=

من التعليقات والشروح والهوامش ، كما استبعدت بعض الأجزاء التى بدت لى بعيدة الصلة بظروف مجتمعنا العربى السعودى الناهض .

* * *

أما الباب الثانى من هـذا الكتاب فقد خصصناه للأنثروبولوجيا الاقتصادية أو للدراسة الأنثروبوجية للنظام الاقتصادى ، وقد تناولنا فى هذا الباب طائفة من النماذج لعمليات الانتاج والتوزيع واستهلاك السلع والخدمات فى المجتمعات البدائيـة والبسيطة (التى تركز على دراستها الأنثروبولوجيا) . ولعل تلك النماذج توضح لنا بما فيه الكفاية الخصائص الأكثر أهمية التى تميز الإنساق الاقتصادية فى تلك المجتمعات ، وقد اعتمدنا فى عرض مادة هذا الباب على فصل الأنثروبولوجيا الاقتصادية من كتاب « مقدمة فى الأنثروبولوجيا العامة » الذى ترجمه الدكتور محمد الجوهرى والدكتور السيد الحسينى عن الأصل الإنجليزى الذى وضعه رالف بيلز وهارى هويجر ، وقد نشرت الترجمة العربية فى دار نهضة مصر ، عام ١٩٧٦ فى مجلدين كبيرين .

* * *

وقـد خصصنا الباب الثالث من الكتاب لدراسة النظام الاقتصادى والاجتماعى فى الإسلام . وقد قسمناه الى أربعة فصول ، تناول أولها المقومات العامة للنظام الاقتصادى الاجتماعى فى الإسلام . وتناول الفصل الثانى نظام التملك فى الإسلام . أما الفصل الثالث فقد خصصناه لدراسة نظام الإنتاج

=dations of Modern Sociology Series, edited by Alex Inkeles, **1963.**

أما بالنسبة لشرح المفاهيم الاقتصادية ، فقد اعتمدنا على عدد من كتب المدخل فى الاقتصاد ، وكذلك على قاموس المصطلحات الاقتصادية للدكتور حسين عمر ، وسترد الاشارة فى حينه إلى كل المراجع العربية التى اعتمدنا عليها .

فى الإسلام من حيث المزارعة والمساقاة ونظام الإيجار والبيع والصناعة والشركات . . . الخ . ويختم الفصل الرابع من هذا الباب دراستنا عن النظام الاقتصادى الاجتماعى الإسلامى باستعراض خصائص هذا النظام. ويعد هذا العرض بمثابة تلخيص لهذه الدراسة اختزلت تلك الدراسة إلى عشر خصائص رئيسية .

تلك هى المحاولة التى نقدمها اليوم للقارئ الكريم ونرجو الله أن يجعلها مصدر فائدة ومثاراً للنقاش وحافزاً لتلاميذنا وزملائنا إلى مزيد من دراسة موضوعات هذا العلم الحيوى الهام ، والذى يعد أحد الركائز الأساسية للنهضة الاجتماعية الاقتصادية التى تشهدها بلادنا الحبيبة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عبد الله الخريجى

الباب الأول

علم الاجتماع الاقتصادى

مقدمة :

الفصل الأول : التطور التاريخى لعلم الاجتماع الاقتصادى

الفصل الثانى : علم الاجتماع الاقتصادى بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد

الفصل الثالث : العلاقة بين النسق الاقتصادى والأنساق الاجتماعية الأخرى .

الفصل الرابع : التحليل السوسيولوجى للعمليات الاقتصاديه

الفصل الخامس : الجوانب الاجتماعية للتنمية الاقتصادية

مقدمة

من الأمور التي يتفق عليها جمهرة الباحثين فى ميادين العلوم الاجتماعية أن الباحث لايستطيع أن يلم بأى جانب من جوانب الحياة الاجتماعية دونما الأخذ بالجانب الاقتصادى فى الاعتبار . والعلاقات السياسية مثال بارز على هذا ، فقد تواجه إحدى المدن الصناعية الحديثة معارك سياسية طاحنة حول ظروف العمل وديون المستهلك وكذلك الرفاهية العامة . كما أنه من المحتمل أن ينشغل سكان إحدى ضواحى مدينة معاصرة بقضايا التعليم ووسائل النقل والسفر إلى العاصمة وكذلك ارتفاع معدلات الضرائب . أما فى مدينة سياحية غربية فإننا نجد الصراعات السياسية تدور حول تراخيص المحال والمطاعم السياحية وتصاريح البناء وحالة المؤسسات الترفيهية . وفى الأمثلة الثلاثة نلاحظ أن التفاعل السياسى يمكن أن يرجع فى جانب منه إلى العوامل الاقتصادية .

ولنأخذ الصداقة كمثال آخر على تدخل العوامل الاقتصادية فى العلاقات الاجتماعية ، ففى أى مشروع صناعى يمكن التنبوء بدقته باختيارات الأفراد لأصدقائهم إذا تم تحديد مواقعهم على خريطة النشاط الاقتصادى فى العمل . وعندما تتكرر الإشارة إلى جماعات الإدارة وجماعات العمل ، فانما يكون هذا لتوضيح الشكل الذى تتخذه علاقات الصداقة بين الأفراد الذين يشغلون مراكز متماثلة فى المؤسسات الإنتاجية .

وتؤثر العوامل غير الاقتصادية فى الحياة الاجتماعية بدورها على الاقتصاد. وعلى سبيل المثال فانه يمكن التنبوء بحدوث بعض الأنشطة الاقتصادية إذا ماتوفرت معلومات كافية عن الأحوال السياسية فى المجتمع . فمثلا يلاحظ أن رجال الأعمال الأمريكيين يفضلون استثمار رؤوس أموالهم فى مناطق تتسم بالاستقرار السياسى (مثل كندا وبعض أجزاء غرب أوربا) أو فى مناطق

تمارس فيها السياسة الأمريكية نفوذاً كبيراً (مثل أمريكا اللاتينية) و بنفس المنطق نجد أن الاستثمارات الأمريكية لاتقبل على التعامل مع المناطق التى تشهد قلاقل سياسية حتى وإن كانت الدراسات الاقتصادية تذهب إلى أن هذه المناطق تمثل ظروفا أفضل للاستثمار فى الناحية المالية .

وتتدخل العوامل الإنسانية مثل علاقات الصداقة فى تحديد العمليات الاقتصادية . فقد يقوم العمال المنخرطون فى عضوية جماعة غير رسمية بالإقلال من معدلات انتاجيتهم إذا لم تجد الأهداف التى تضعها الإدارة لزيادة الانتاج قبولا لدى الجماعة ، وعلاوة على هذا فان هؤلاء العمال قد يلجأون إلى استعمال حقوق الصداقة وعوامل الولاء لغرض هذه الممارسات الهادفة إلى التقليل من الإنتاج بين جميع أفراد الجماعة . وغالبا مايتوافق أعضاء الجماعة مع المعايير المفروضة عليهم لالشئ إلا لضمان استمرار تمتعهم بالمراكز التى يشغلونها داخلها .

وهكذا فان الحياة الاجتماعية تتكون فى عدد من الجوانب الاقتصادية والسياسية والدينية والأسرية والتربوية وما إلى ذلك ، ويمكن دراسة كل جانب منها على حدة ، وإن كانت تؤثر كل منها على الأخرين فى واقع الأمر . وتخضع هذه الجوانب المختلفة للدراسة من جانب عدد من فروع العلوم الاجتماعية . وعلى سبيل المثال فان كلا من علمى الاقتصاد والسياسة يركز على دراسة عدد من المشكلات التى تظهر فى المجالين الاقتصادى والسياسى على التوالى . أما علم الاجتماع فانه يغطى عدداً من الجوانب الاجتماعية كما يتضح من مسميات فروعه المتخصصة مثل علم الاجتماع الدينى وعلم الاجتماع التربوى . . وهلم جرا .

ويعنى هذا الكتاب بالجانب الاقتصادى فى الحياة ، وإن لم يكن معنى ذلك أنه كتاب فى علم الاقتصاد . بل على العكس من هذا فانه يهتم بشكل واضح بالعلاقات بين الجوانب الاقتصادية وغير الاقتصادية فى الحياة الاجتماعية

وكيف تتشابك هذه الجوانب وكيف تؤثر كل منها فى الآخرى أو تتأثر بها ، وهو يعرف عادة باسم علم الاجتماع الاقتصادى .

والحقيقة أن نمو علم الاجتماع الاقتصادى لم يتم بشكل طبيعى ، إذ ينتمى مؤسسوه إلى فروع مختلفة من فروع المعرفة . فهم إما رجال اقتصاد أو خبراء فى العلاقات العمالية أو علماء اجتماع صناعى أو علماء نفس صناعى وعلماء سكان وعلماء أنثروبولوجيا اقتصادية . أضف إلى ذلك أولئك الذين كانو ينتمون إلى فروع غير واضحة من علم الاجتماع ذاته مثل علم اجتماع العمل وعلم اجتماع وقت الفراغ وعلم اجتماع المهن وعلم اجتماع التنظيمات الرسمية بالاضافة إلى علم اجتماع التنمية . وعلى الرغم من تباين أصول نشأة علم الاجتماع الاقتصادى ، فان السمة الأساسية التى تميزه هى الاهتمام بدراسة العلاقات العلية بين النواحى الاقتصادية والنواحى غير الاقتصادية فى الحياة الاجتماعية .

وسوف نطرح ثلاث مجموعات من الأسئلة ، وذلك عند محاولة إيجاد رابط بين هذا الشتات من الفكر والبحوث كما يلى :

السؤال الأول : ما الذى نحتاج إليه للوصول إلى دقائق مجال علم الاجتماع الاقتصادى ؟ أو بعبارة أخرى ماهى أهم القضايا المطروحة فى هذا المجال ؟

السؤال الثانى : ما الذى نعرفه بالضبط عن هذا الفرع من فروع علم الاجتماع ؟ وماهى أهم النتائج التى توصل إليها علم الاجتماع الاقتصادى ؟ ومامدى الثقة التى يمكن أن توجد فى هذه النتائج ؟

السؤال الثالث : ماذا ينبغى عمله للتعرف على مابقى من قضايا لم يتم دراستها ؟ هل للنتائج التى يتم التوصل إليها أية أهمية فى تحديد مانحتاج إلى دراسته فى هذا المجال ؛ وماهى أهم المجالات التى لاتزال مجهولة على المستويين النظرى والإمبيريقى فى علم الاجتماع الاقتصادى ؟

وسوف نتصدى لمعالجة هذه الأسئلة على عدد من المحاور :

أولا : من منطلق تاريخ الفكر : يمثل تاريخ الفكر الاقتصادى فى جانب منه إسهام عدد من علماء الاقتصاد والمبرزين الذين أسهموا فى تقدم المعرفة بالنسق الاقتصادى ، وقد أسهم هؤلاء المفكرون فى صياغة عدد من القضايا التى تدور حول الجوانب غير الاقتصادية فى الحياة فى ذات الوقت الذى كانوا يطورون فيه أفكارهم حول الجوانب الاقتصادية ، وقد لعبت هذه الصياغة دوراً هاماً فى تطوير النظريات الاقتصادية التى انتهى إليها هؤلاء المفكرون . وسوف نعرض فى الفصل الأول بعض الافتراضات غير الاقتصادية التى قدمها كل من آدم سميث وجون مينارد كينز . وفى نفس الوقت سنلقى نظرة على تاريخ الفكر السوسيولوجى كما جاء على يد البارزين من أمثال إميل دوركايم وماكس فيبر اللذان وجها إهتماما خاصاً نحو دراسة العلاقات بين النواحى الاقتصادية والنواحى غير الاقتصادية فى الحياة الاجتماعية . وفى نهاية المطاف سنحاول تحديد بعض القضايا القابلة للتطبيق فى علم الاجتماع الاقتصادى الحديث وذلك بدراسة بعض القيادات المحدثة فى علم الاجتماع وعلم الاقتصاد والأنثروبولوجيا .

ثانيا : من المنطلق المنهجى : فى الفصل الثانى سنتناول بالدراسة كلا من علم الاجتماع وعلم الاقتصاد باعتبارهما فرعين من فروع المعرفة الإنسانية ، ونناقش ألوان المشكلة العلمية الموجودة فى كل منهما وكذلك أنواع المفهومات التى تستخدم فى معالجة هذه المشكلات علاوة على نوعية التفسير الذى يوجد فى كل من العلمين .

وعند هذا سنكون فى وضع يسمح لنا بتقديم تصور عن الصفات المميزة لعلم الاجتماع الاقتصادى وأن نحرره من إسار الارتباط بغيره من فروع العلوم الأخرى .

ثالثا : من المنطلق البنائى : بعد الانتهاء من دراسة علم الاجتماع الاقتصادى من الناحيتين التاريخية والمنهجية تتمم معالجة جوهر الموضوع

فى الفصل الثالث ، وفى بداية هـــذا الفصل سنعالج الاقتصاد باعتباره نسقاً اجتماعياً فرعيا ثم كيفية ترابط هذا النسق بغيره من الأنساق الفرعية الأخرى مثل النسق الثقافى (بما فيه من قيم وأيدولوجيات) والنسق السياسى ونسق التدرج الاجتماعى ، وهكذا . وبعد ذلك نتطرق إلى مناقشة أهم النتائج التى توصلت إليها دراسات علم الاجتماع الاقتصادى .

رابعا : من منطلق العمليات الاقتصادية : إننا لو التزمنا بمجرد عرض الأنساق الاجتماعية الفرعية والعلاقات التى توجد بينها ، فاننا لن نتجاوز بهذا الشكل مجرد المعالجة العامة للموضوع دون تعمق . أما الدراسة المتعمقة لعلاقة المتغيرات غير الاقتصادية بالمتغيرات الاقتصادية ، فانها تركز على دراسة العمليات الاقتصادية الأساسية بتفصيلات ملموسة كما يرد فى الفصل الرابع ، وسوف نبدأ بانتاج السلع والخدمات ثم ننتقل إلى التبادل والتوزيع وبعد ذلك ننتهى إلى عملية الاستهلاك .

خامسا : وانطلاقاً من وجهة نظر التغير الاجتماعى والاقتصادى :

من المفيد بالفعـــل دراسة نتائج علم الاجتماع الاقتصادى فيما يتعلق بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك فى إطار بناء اقتصادى واجتماعى معين ، ثم دراسة العلاقات بين التغيرات الاجتماعية والاقتصادية عند حدوث تغيرات فى البنية الأساسية للمجتمع ، وهذا ما سيتناوله الفصل الخامس بالدراسة حيث يعالج العلاقات بين التغير الاجتماعى والتغير الاقتصادى مع التأكيد على قضايا التكيف التى تواجهها الأمم الناشئة فى العالم .

* * *

الفصل الأول

التطور التاريخى لعلم الاجتماع الاقتصادى

أولا : إسهام الفكر الاقتصادى فى مجال الكشف عن الأبعاد السوسيولوجية فى الحياة الاقتصادية .

١ – مدرسة التجاريين .

٢ – آدم سميث .

٣ – جون مانيارد كينز .

ثانيا : إسهام الفكر السوسيولوجى فى الكشف عن الجوانب الاجتماعية فى الحياة الاقتصادية .

١ – هربرت سبنسر .

٢ – إميل دوركايم .

٣ – ماكس فيبر .

ثالثا : إسهام الفكر الأنثروبولوجى فى الكشف عن الجوانب السوسيولوجية فى الحياة الاقتصادية .

رابعا : بعض الاتجاهات الحديثة فى علم الاجتماع والاقتصاد .

(ا) علم الاقتصاد :

١ – اقتصاديات الرفاهية .

٢ – النظرية التنظيمية لعملية اتخاذ القرارات .

٣ – نظرية اللعب .

(ب) علم الاجتماع :

١ – علم الاجتماع الصناعى .

٢ – فروع أخرى .

الفصل الأول

التطور التاريخى لعلم الاجتماع اقتصادى

شهد القرنان الماضيان ظهور عدد من المفكرين البارزين الذين أسهموا فى دراسة القضايا الرئيسية المثارة فى علم الاجتماع الاقتصادى . ولا شك أن محاولة تقديم عرض شامل للموضوع يتطلب التعرف عـلى التطورات الفكرية التى طرأت على الفكر الاقتصادى ، ثم الانتقال إلى عرض صورة للتطور التاريخى للفكر السوسيولوجى وبعد ذلك نتعرف على القروع الأخرى المرتبطة بهذين الميدانين :

أولا : إسهام الفكر الاقتصادى فى مجال الكشف عن الأبعاد السوسيولوجية فى الحياة الاقتصادية :

لن نتطرق فى عرضنا لهذه النقطة إلى ذلك الكم الهائل من التراث الذى ظهر فى تاريخ الفكر الاقتصادى والا لا احتاج الأمر إلى مجلدات كاملة . ولكننا سنكتفى بدلا من هذا بدراسة هذا الإسهام على ثلاثة محاور أساسية ، ففى البداية نعرض لبعض الأسماء التى لمعت فى هـذا المجال علاوة على المداراس الرئيسية التى ظهرت فى تاريخ الفكر الاقتصادى ، ثم نعرج على الاهتمامات السيوسيولوجية التى ظهرت فى كتابات هؤلاء العلماء وذلك دون النظر إلى القيمة العلمية لكتاباتهم الاقتصادية ، وأخيراً ننتهى إلى اختيار أحد الأبعاد غير الاقتصادية من بين اهتماماتهم السوسيولوجية ، وقد وقع الاختيار على البعد السياسى ، ولم يكن هذا أمراً عشوائياً : بقدر ماكان استجابة لحقيقة واقعة هى أن هؤلاء المفكرين الاقتصاديين لم يفرقوا أبداً بين الإقتصاد والإقتصاد السياسى طوال القرن التاسع عشر .

١ — مدرسة التجاريين :

يشير المذهب التجارى إلى مجموعة متباينة من الآراء التى سيطرت على الفكر الإقتصادى فى أوربا طوالى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، ولم ترق هذه الآراء إلى مستوى النظرية الاقتصادية المتماسكة بقدر ماكانت تمثل خليطاً من الأحكام القيمية والتأملات النظرية حول طبيعة الحياة الإقتصادية ، ويرجع عدم التماسك فى النظرية التجارية إلى تباين الأفراد الذين أسهموا فى صياغاتها ، فقد كانوا خليطاً من الفلاسفة ورجال الحكم والمشرعين والتجار ، ومع هذا فإننا لإنعدم وسيلة لاستخلاص بعض الأفكار الأساسية لهذه النظرية .

وتمثل الثروة (١) جوهر النظرية الاقتصادية للمذهب التجارى ؛ وتتمثل الثروة فيما تحوزه الآن من نقود ومعادن نفيسة كالذهب والفضة ، ونظراً لأن الثروة المتمثلة فى النقود والمعادن النفيسة قابلة على نحو أو آخر للتخزين ، فان هذا يعنى أن وجود قدر كبير من تلك الثروة لدى أمة ، إنما يعكس وجود عجز لدى أمة أخرى ويتناقض هذا جذرياً مع مبادىء الاقتصاد الحديث الذى يذهب إلى أن التجارة الخارجية تفيدكافة الأطراف الداخلية فيها حتى وإن عانت إحداها قصوراً أو اختلالا فى ميزانها لبعض الوقت) . ولذلك ركز التجاريون على أهمية تكديس المعادن النفيسة مباشرة أو من خلال إحداث توازن فى ميزان الصادرات والواردات مما يكفل تدفق هذه الثروات إلى خزينة الدولة .

---

(١) يعنى هذا الاصطلاح ، ومن وجهة نظر الفرد كل الممتلكات التى لها قيمة تبادلية ، فالثروة الفردية لذلك تشمل السلع التى لها أسعارمقررة فى الأسواق ، أما من ناحية وجهة نظر المجتمع فالثروة تشمل السلع جميعها ، بما فى ذلك السلع المملوكة ملكية جماعية كالمرافق العامة والطرق والمناجم والسكك الحديدية .. الخ ، أنظر : حسين عمر ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٧ ، ص ١٠٠

أما الفكرة الجوهرية الثانية التى تسم النظرية الاقتصادية لدى مدرسة التجاريين فهى ربطهم بين ثروة الأمة والقوة التى تتمتع بها ، ومن ثم فان زيادة قوة الدولة سياسيا لايتأتى إلا من خلال زيادة مواردها من الذهب والفضة ، ويمثل هذا أولى حلقات الربط بين الإقتصاد والدولة أو الاقتصاد والسياسة . وفى هذا الصدد كتب أ . ه . تايلور قائلا :

« كان الهدف الأساسى للحكومة إبان سيطرة النظرية التجارية على الفكر الإقتصادى هو الإسرع بمعدلات نمو الثروة القومية بهدف زيادة قوة الدولة السياسية والعسكرية ولأغراض الأمن ؛ وكانت كل حكومة ترسم سياستها على أساس زيادة قوتها وثروتها ازاء الدول الأجنبية المنافسة لها(٢) »

وقد افترض التجاريون أن الثروة تعمل لصالح القوة ، وبأن هناك انسجاماً وتوافقا فى التخطيط لزيادة كل منهما وهناك ارتباط وثيق بينهما إلى الحد الذى قد يصعب معه الفصل بينهما .

كذلك لم يفصل التجاريون فيما يتعلق بالسياسات العملية بين القوة والثروة ، فالدولة هى موضع السلطة ، وهى تستخدم سلطتها لتنظيم الصناعة والتجارة بغرض تحقيق نمو اقتصادى ومن ثم زيادة كمية مخزون الثروة لديها . وينبغى على الدولة أن تقدم الدعم السياسى والاقتصادى للصناعات التى تنتج سلعاً للتصدير كما يجب عليها تقييد الاستيراد من خلال فرض الضرائب الحامية أو منع دخول السلع الأجنبية . علاوة على هذا يجب أن تقوم الدولة بغزو الدول الأخرى واستعمارها بهدف الحصول على المعادن النفيسة وكذلك المواد الخام اللازمة لصناعاتها التصديرية ، وعلى هذا النحو تزداد قوة الدولة وتتسع رقعتها كلما قويت تجارتها وتكدست ثرواتها .

---

(2) O. H. Taylor. A history of Economic Thought (New York: Mc Graw-Hill, 1968). p. 82.

ولا تختلف نظرة التجاريين إلى المتغيرات الاقتصادية والسياسية عن ذلك حيث نجد أنهم يرون أن زيادة ثروة الدولة تؤدى إلى زيادة قوتها التى تدعم بدورها التجارة الخارجية للدولة لزيادة الثروة ، وهكذا لايوجد انفصال بين كل من النسق السياسى والنسق الاقتصادى بل إنهما على درجة عاليـــة من التكامل والإنسجام .

ويعتـــبر جان بايتيست كولبير J.B. Colbert (١٦١٩ — ١٦٨٣) من أبرز رجال الحكم الذين أظهروا تأييداً لايكل للمذهب التجارى فى فرنسا . وقد كان هو نفسه إبناً لأحد تجار الصوف فى فرنسا ، ثم عينـــه الكاردينال مازاران ليدير ضيعته . وقد أظهر نجاحاً جعل الكاردينال يقدمه للملك الذى عينه وزيرا للمالية ، وقد انتهى فى آخر المطاف ليكون مستبداً برأيه وذلك إبان حكم الملك لويس الرابع عشر ، فقد عمل على تقوية الصناعة والتجارة بفرض القيود الجمركية على الاستيراد وتدعيم الأسطول الفرنسى والعمل على توسيع نطاق المستعمرات الفرنسية علاوة على تحسين وسائل النقل فى الداخل. ونظراً لإدراكه لأهمية العمالة الرخيصة فى سبيل إنجاز الأهداف التى وضعها نصب عينيه فقد أصدر تشريعاً يحول دون خروج العمال الفرنسيين من الدولة ، كما أصدر تشريعات أخرى لجذب العمال الأجانب للهجرة والاستقرار فى فرنسا . كما شجع كولبير على توسيع نطاق الاحتكارات بما يشجع على ظهور المشروعات الجديدة وبالذات فيما يتعلق بالتجارة فيما وراء البحار . وكذلك شجع الاختراعات ورصد لها الجوائز وأرسى أساس الصناعات الحديثة . وهكذا استطاع خلال عقد واحد أن يضاعف الدخل العام ويجعل من فرنسا أقوى دولة فى كل أوروبا فى كل المجالات سواء العسكرية أو الثقافية أو العلمية بشكل لم يسبق له مثيل . وقد أثر كل هذا على مستوى الإنفاق العام وارتفعت الضرائب . أما الملك فقد كان ينفق الكثير برغم النمو المتزايد فى دخله . إلا أن الإنفاق تجاوز كل زيادة فى الدخل ، وأوشكت الدولة على الإفلاس ؛ أما أفراد الشعب الفرنسى فإنهم لم يميلوا كثيراً لهذه القوة وذلك المجد الذى أحرزه كولبير لفرنسا نظراً لفداحة

الثمن الذى كان مطلوباً ثمناً لتلك القوة وذينك المجد . أما كوليير فقد اعتلت صحته تحت وطاة الجهود الجبارة التى كان يبذلها ، ثم مات منزوياً بعيداً عن الأضواء(٣) .

٢ ـ آدم سميث Adam Smith

يعتبر آدم سميث (١٧٢٣ـ١٧٩٠) واحداً من أكبر نقاد المذهب التجارى ، وقد ضمن كتابه المعروف ثروة الأمم (ويعد هذا إنجيل الاقتصاديين الكلاسيكيين وقد صدرت طبعته الأولى عام ١٧٧٦) انتقاداته للمذهب التجارى ، حيث عمل على تنفيذ الآراء التى جاء بها التجاريون . ففيما يتعلق بالثروة وطبيعتها ، نجد أن سميث عارض بشدة تركيز التجاريين على النقود والمعادن النفيسة ، كمصدر أساسى للثروة ، فثروة الأمة فى رأيه تقوم على أساس القوة الإنتاجية للدولة وقدرتها على الوفاء بإنتاج ضروريات الحياة علاوة على وسائل الترفيه والمتعة . أما النقود فإنها لاتعدو كونها وسيلة للتبادل تعمل على تيسير الحصول على هذه السلع . أما مستوى الإنتاج فانه يعتمد بدوره على التقسيم الاقتصادى للعمل الإنتاجى . فكلما اتسع نطاق تقسيم العمل وإزداد التخصص كلما أدى هذا إلى زيادة الإنتاج على المستويين الكمى والكيفى . وتتحدد مستويات التخصص على أساس إتساع الأسواق ومدى توافر رأس المال النقدى .

وقد أنكر سميث تلك الأهمية التى يعلقها التجاريون على وجود رصيد من الذهب والفضة ، على حين أنه من الضرورى للغاية لزيادة ثروة الأمة ، العمل على خلق الأسواق اللازمة لتوزيع منتجاتها الصناعية ، ويكمن هذا التفسير وراء إلحاح سميث المستمر على ضرورة توسيع نطاق التجارة الدولية وذلك عن طريق تحريرها من القيود المتمثلة فى الجمارك والضرائب الحامية إلى غير ذلك من أية قيود يمكن أن تحد من قوة وانطلاق التجارة الخارجية .

(3) George Sonl, Ideas of Creat Economiste. New York, Amenter Book, 1952. pp. 24-25.

ولم يعترض آدم سميث تماماً على نظرة التجاريين للعلاقة بين الثروة والقوة ولكنه أدخل عليها بعض التعديلات ، فهو وإن لم ينكر فكرة أن قوة الدولة ترتكز على أساس الثروة التى تتمتع بها ، فانه يعترض على الفكرة القائلة بأنه يجب على الدولة أن تنهج سياسة اقتصادية لتشجيع صناعات معينة دون غيرها ، وذلك من خلال بعض الممارسات السياسية . فالحكومة لا ينبغى أن تتدخل لغرض الاحتكار أو تحديد رسوم جمركية معينة فضلا عن عدم مؤازرة قيام صناعة معينة على أساس التصدير فقط ، وأن تترك الدولة الساحة الاقتصادية لرجال المال والأعمال باعتبارهم أقدر من غيرهم على تحديد متغيرات هذا المجال . وعلى ضوء ذلك المبدأ الذى اكتسب ذيوعا كبيرة ، وهو مبدأ الحرية الاقتصادية . (مبدأدعه يعمل Iaissez faire)يرى سميث أن تتخلى الدولة عن تدخلها لتنظيم الاقتصاد وأن تمنح القوة لرجال المال والأعمال لتنظيم أنفسهم بأنفسهم دونما أى تدخل من الدولة . ومن ثم فانه يمكن الجزم بأن مذهب الحرية الاقتصادية يعنى بالدرجة الأولى إعادة لتركيز القوة فى النسق الاجتماعى وليس مجرد ترك المجال بغير ما سلطة على الإطلاق.

إلا أن مسألة عدم تركيز القوة فى يد الحكومة لم تحل كل المشكلات السياسية للنظام الاقتصادى ، إذ ما الذى يضمن للمجتمع أن رجال الاقتصاد لن يسيئوا استخدام السلطة الممنوحة لهم وأنهم لن يسيطروا على السوق ويتحكموا فى الأسعار وفقا لمصالحهم الذاتية ؟ حاول سميث أن يوجد حلا لهذه المشكلة من خلال وسيلتين أساسيتين هما : —

١ — صاغ نظرية بحيث ضمت ذلك الافتراض الذى اكتسب شيوعاً فيما بعد وأصبح يمثل عنصراً جوهريا فى النموذج الكلاسيكى عن « المنافسة الكاملة »(*) بمعنى ألا تحوز منشأة بمفردها القوة التى تمنحها صلاحية تحديد

(*) المنافسة الكاملة يقصد بها هيكل معين فى الهياكل المختلفة للسوق ، ويتسم بافتراض كثرة عدد البائعين والمشترين وتجانس المنتج وحرية الدخول إلى الصناعة . ويضاف إلى هذه الشروط الثلاثة شروط ثلاثة أخرى ، وهما معرفة المتعاملين فى السلعة بالظروف السائدة فى =

السعر أو الناتج الكلى لصناعة معينة .وفى هذا النموذج لايستطيع رجل الاقتصاد أن يجمع بين الثروة وبين العمل السياسى . وقد أدرك سميث ، أن الواقع يختلف عن ذلك ، إذ أن رجال الأعمال وغيرهم سوف يجندون كل قواهم لتحديد الأسعار وكمية الإنتاج بما يتفق مع مصالحهم . وعلى الرغم من أنه قال بأنه « من غير المعتاد أن يتفق رجال صناعة واحدة على رأى موحد » فانه عاد فى نهاية الأمر ليعلن « أن هؤلاء يمكن أن يوحدوا جهودهم فيما يشبه التآمر على جمهور المستهلكين » ، بيد أنه وسم هذا الأمر بأنه مصطنع ويفتقر إلى الشرعية ، ولو ترك المجال الإقتصادى يعمل فى حرية تامة فان رجال المال والأعمال سوف يستهدفون استثمار رؤوس أموالهم فى إقامة أكثر المشروعات إنتاجية وعائداً كما سيحصل كل على نصيبه من المجال التجارى ، حيث يقوم الاقتصاد بتنظيم نفسه .

وقد تعامل سميث مع موضوع التجارة الخارجية على نفس المنوال ، إذ رأى بأن أية دولة لايجب أن تقوم بمفردها بغرض الإحتكارات أو سن التعريفات الجمركية الحامية لصالح المصدرين . بل ينبغى أن تقوم كل دولة بانتاج السلع التى تعود عليها بفائدة نسبية على ضوء مصادر ثروتها . ويمكن الوصول إلى الحد الأمثل من تواجد مخزون سلعى ، من خلال إطلاق حرية التجارة الدولية .

٢ — افترض أنه يمكن وضع بعض القيود السياسية ذات الطابع العام التى تستهدف كبح جماح رجال الأعمال من العمل لصالحهم الخاص وحسب . وعلى سبيل المثال يمكن للدولة أن تضع إطاراً قانونيا ليضمن التعامل بشرف

= السوق ، وحرية تنقل الموارد الانتاجية ، وانعدام نفقات نقل السلعة على إعتبار أن مواقع منشآت الصناعة متقاربة من بعضها البعض . وهذه الفروض تستبعد ظهور فروض أسعار نتيجة لجهل بعض المتعاملين أو للإختلاف فى أثمان خدمات الموارد الانتاجية من منشأة لأخرى (نتيجة لعدم قابليتها للنقل) ، أو لظهور نفقات نقل للسلعة (نتيجة تباعد مواقع المنشآت الصناعية بعضها من بعض) ، وإذا توافرت الشروط الثلاثة فقط تصبح المنافسة بحتة Pure Conmetition .

أنظر ، حسين عمر ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧١ — ٢٧٢

فى مجالات البيع والشراء كما يجب ألا تقوم الدولة بالعمل لصالح مجموعة اقتصادية دون أخرى . وهكذا فانه فى ظل النظام الحر لاتكون الدولة سلبية تماما بل إنها تعمل على الوصول إلى صيغة تجمع بين القانون ، والأخلاق والنظام وتؤدى إلى تشجيع العمل بوجه عام مع عدم الانحياز إلى مشروع دون آخر .

وعند التقييم السريع لآراء سميث فاننا نجد أن إدموند برك على سبيل المثال قد اعتبر كتاب « ثروة الأمم » أعظم كتاب ظهر حتى الآن فى مجال الاقتصاد . وفى هذا الكتاب الذى اعتبره كثيرون « إنجيل الاقتصاد » نجد سميث يناقش كيفية زيادة ثروة الأمم ثم كيفية توزيع هذه الثروة ، ولن تزداد هذه الثروة دون بذل الجهد لزيادة الإنتاج الذى ينبغى أن ينهض به رجال أكفاء مهرة من خلال تقسيم للعمل، وادخال الآلات فى مجال الصناعة .

ولكن يحل سميث مسألة التعارض بين حرية الفرد وتدخل الحكومه والمجال الاقتصادى تحدث عما يمكن تسميته باليد الخفية التى تنظم صالح الفرد والمجتمع بحيث لا تؤدى إلى تناقضات جذرية ، فالفرد عندما يقوم بإدارة مشروع ما ، فإنه يهدف إلى الحصول على أقصى قيمة ممكنة من ناتج هذا المشروع ، وهو حين يستهدف تحقيق مصلحته الخاصة يجد يداً خفية تقوده إلى تحقيق أهداف جانبية لم تكن فى خطته الأصلية ، وهى تلك التى تعود بالخير على المجتمع ربما بفاعلية أكثر مما لو كان يستهدف فى الأصل منفعة المجتمع (٤) .

وكان سميث يربط كذلك بين توافر رأس المال وبين إرتفاع الأجور ، فكلما زاد رصيد الدولة من رأس المال كلما إزدادت فرصة الانتاج فى

(1) G. Sonl. Ibid. p. 42.

المجتمع وما يترتب عليه ذلك من رواج إقتصادى . أما عن العلاقة بين رأس المال والعمل فقد رأى سميث أن هناك نوعاً من إنعدام المساواة فى المساومة بين العمال وأصحاب الأعمال الذين يتكتلون عادة فى سبيل الإبقاء على رخص الأجور . مما ينجم عنه بالتالى محاولة العمال توحيد أنفسهم فى جماعات تستهدف خفض معدلات الانتاج ، كما أنهم قد يميلون للعنف أحيانا فى سبيل الحصول على حقوقهم المشروعة . وبعد ، فإن المأخذ الرئيسى الذى يأخذه سميث على أنصار المذهب التجارى يتلخص فى قوله أنهم — رأى التجاريون — يضحون بمصلحة المستهلك لصالح المنتج على حين « أن الاستهلاك هو الهدف الأساسى والأوحد للانتاج » .

٣ — جون منيارد كينز (١٨٨٣ — ١٩٦٤) John M. Keynes

ويقف كينز موقف المعارضة من نظريات الاقتصاد الكلاسيكيين ، إذ يؤمن بضرورة تدخل الحكومة فى سبيل العمل على إستقرار النظام الاقتصادى . وتتسم معارضة كينز للأفكار الكلاسيكية بالتركيز على صفتين أساسيتين من صفات الاقتصاد الكلاسيكى ، الأولى تهتم بصفة خاصة بالمستوى التصورى للتحليل الاقتصادى . فقد كانت وحدة التحليل فى الاقتصاد الكلاسيكى وفى أكمل صورة نضوجا — كما جاءت عند مارشال — هى ظروف الانتاج والأسعار للشركات الفردية المستقلة ، على حين توارى الاهتمام بظروف الاقتصاد ككل أو ما يسميه علماء الاقتصاد بسلوك التكتلات الاقتصادية ، على حين أصر كينز على القول بأن التكتلات الاقتصادية تمثل لب التحليل الاقتصادى . أما الصفة الثانية التى عارضها كينز فهى تتمثل فى كتابات كل من ساى(*) J. B. Say فى القرن الثامن

(*) قانون ساى عن السوق Say's Law of the Matkets

يتضمن هذا القانون أن قيمة العرض الكلى للسلع الاقتصادية لابد أن تتكافأ بالضرورة مع قيمة الطلب الكلى عليها ، أوبعبارة أخرى أن العرض يخلق الطلب عليه . وهذا القانون يوحى من منطوقه بأنه لا توجد مشكلة طلب فى أى اقتصاد قوى ، بل إن المشكلة هى مشكلة النقص=

عشر و إمتداده عند بيجو A. C. Pigon (١٨٧٧ — ١٩٥٩) والتى كانت تذهب إلى أن موارد الاقتصاديات الحرة يتم استخدامها بشكل كامل ومستقر ، حيث تقوم بعض ميكانزمات التكامل بضمان تشرب النظام القائم لأية تغييرات تحدث على المستويين الاقتصادى والسكانى بحيث لا ينجم عن هذه التغييرات إضطرابات تؤدى إلى الإخلال بنظام المجتمع كله . على حين رأى كينز أن الاقتصاديات الرأسمالية يمكن أن تواجه إختلالا خطيراً يمكن أن يتطور ويأخذ شكل البطالة والكساد لفترات زمنية ليست بالقصيرة .

وقد أقام كينز افتراضاته بناء على تجميع عدد من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية ، ورأى أنه يمكن دراسة كل من مستوى الدخل والعمالة فى زاويتين ، **الأولى** هى زاوية العائدات التى يحصل عليها الأفراد إنطلاقاً من حقيقة أن دخل المجتمع يتكون من نسبة العائد الذى ينفقه الأفراد فى الاستهلاك مضافاً إليه النسبة التى يدخرونها . **أما الزاوية الثانية** فهى التى تختص بالانتاج وهى التى ترى أن الدخل يتكون من تلك السلع التى يستهلكها الأفراد مباشرة . والمجموعة الأخرى من السلع التى تستخدم فى الاستثمار رأى التى تستخدم فى إنتاج سلع أخرى . وبهذا يمكن الوصول إلى المعادلة الآتية : الاستهلاك + المدخرات(*) = الاستهلاك + الاستثمار(**) .

عن رأس المال ، لأن أى زيادة فى الانتاج لابد أن تؤدى تلقائياً إلى زيادة الطلب . وهذا التحليل يتعارض مع تحليل مالتس ، ومن بعده كينز ، فى أن المشكلة الاقتصادية تتركز فى قصور الطلب الفعال . غير أنه ، وإن ثبت تاريخياً أن مالتس وكينز كانا على حق فى تحليلهما ، إلا أن هذا التحليل ينطبق على الدول الصناعية ، أما الدول المتخلفة فيجمع الكتاب الاقتصاديون على أن قانون ساى ينطبق على اقتصادياتها . حسين عمر ، مرجع سابق ، ص ٢٢٠ .

(*) يعنى الادخار Saving : الاقتناع عن الانفاق الاستهلاكى ، ويقوم به الفرد حينما يفيض دخله على ما ينفقه ، فيوجه الفائض إلى الادخار ، أنظر حسين عمر ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

(**) الاستثمار Investment : يعنى استعمال المدخرات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى شراء أدوات الانتاج . فالاستثمار إذن هو تكوين رأس المال العينى الجديد الذى يتمثل فى زيادة الطاقة الانتاجية : وهو بذلك « زيادة صافية فى رأس المال الحقيقى للمجتمع » . وتتكون عناصره من المبانى والتشييدات ، والآلات ؛ والتجهيزات ، ووسائل النقل والحيوانات والأرض ، —

بعد ذلك يفرد كينز مساحة أكبر للحديث عن هذه المكونات . مثل الاستهلاك والمدخرات والاستثمار . وفيما يتعلق بالاستهلاك والإدخار يرى كينز أن أذواق المستهلكين ثابتة نسبيا وبأن المستهلكين لايتدخاون مباشرة فى الاقتصاد على وجه العموم ، كما يضيف إلى ذلك افتراضه بأنه كلما ازداد دخل الفرد كلما كان أكثر ميلا إلى الإدخار استناداً إلى القوانين السيكولوجية الثابتة . ويعنى هذا بالنسبة للتكتلات الاقتصادية أن زيادة دخل المجتمع لا تؤدى بالضرورة إلى زيادة الاستهلاك .

أما فيما يتعلق بالاستثمار فقد وصل كينز إلى مجموعة من الافتراضات غير الاقتصادية،فالاستثمار فى حد ذاته عبارة عن دالة لنسبة الفائدة و « الكفاءة الحدية لرأس المال » التى تعكس إتجاهات رجال الأعمال وبالذات فيما يختص بتقييمهم الفوائد التى يتوقعون أن يجنوها نتيجة الاستثمار فى مشروع معين . وتتحدد هذه الاتجاهات تبعا لتوقعات رجال الأعمال الذين يتنبأون بأن العائد الذى سيحصلون فى المستقبل لن يختلف كثيراً عما يتحقق اليوم . على حين تمثل نسبة الفائدة دالة لإجمالى الرصيد النقدى (كما تحدده السلطات المالية) وكذلك ما يسميه كينز مبدأ تفضيل السيولة النقدية Liquidity(*) Psrefrence الذى يشير إلى رغبة الأفراد فى الاحتفاظ بالنقود وليس فى استثمارها .

ولا يستبعد كينز حدوث البطالة والتضخم وغير ذلك من صور الاختلال الاقتصادى فى ظل ظروف معينة . ويرى هانسن Hansen أن تحليل كينز يقوم على أساس المزج بين العوامل الاقتصادية والعوامل غير الاقتصادية أو بعبارة هو :

—وقد يكون استثماراً فردياً أو استثمار شركات ، أو استثماراً حكومياً . أنظر حسين عمر ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢–٢٣ .

(*) هى التفضيل النقدى بمعنى عدم الرغبة فى انفاق جزء من الدخل فى شراء السلع والخدمات ، وهو عكس التفضيل السلعى Commodity ، والذى يعبر عن ميل الفرد إلى التخلى عن النقود أنظر حسين عمر ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .

« تكمن الميول السيكولوجية وراء جداول الاستهلاك كما أن جدول الكفاية الحدية لرأس المال يستند إلى التوقعات السيكولوجية لقيمة العائد من مشروعات معينة ، ويقف لاجد السيكولوجي المحبذ للسيولة وراء جدول السيولة . بالإضافة إلى كل هذه المتغيرات الكامنة وراء أنماط السلوك والتوقعات ، هناك كمية النقود التي يحددها البنك المركزى باعتباره يمثل نمطا سلوكيا نظاميا Institutianal behaviour Pattern .(٥)

ويظل سؤال معين هو : أين يقع البعد السياسى فى التحليل الذى يقدمه كينز ؟ يظهر اهتمام كينز بالشئون السياسية جليا عند حديثه عن السياسة العامة فهو لا يستبعد إمكانية نجاح الحكومات فى التأثير على مستويات الدخل القومى والعمالة وذلك من خلال التأثير على معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار . وهكذا تستطيع الحكومة أن تؤثر على معدلات الفائدة وقيمة الرصيد النقدى ومن ثم التأثير على تلك المتغيرات ذات العلاقة الوثيقة بالكفاءة الحدية لرأس المال والاستثمار . كل هذا يمكن أن يتم من خلال إتباع سياسة مالية معينة تضعها الحكومة وتقام على تنفيذها . وتستطيع الحكومة ذاتها أن تحسب إنفاقها واستثمارها من خلال سياسة مالية تؤثر على كل من الاستهلاك والاستثمار ، والأسلوب الرئيسى الذى تستخدمه الحكومة فى سبيل القيام بهذا يتمثل فى بناء الطرق والمصانع وإعداد الجيوش .. الخ . ويتم فى الوقت ذاته التأثير على توزيع الدخل من خلال فرض الضرائب على الدخول العالية وتطبيق سياسات ترمى إلى الرفاهيـــة الاجتماعية والدعم السلعى وما شابه ذلك ، ولو نجحت هذه السياسات فى الوصول إلى عدالة أكبر فى توزيع الدخل (كما ينتج عن استخدام جدول الضرائب التصاعدية) فإن هذا يؤدى إلى زيادة معدلات الاستهلاك تمشيا مع مبدأ كينز القائل بأن أولئك الذين يحصلون

---

(5) Alvin H. Hanser, A Guide to Keynes (New York, McGraw-Hill 1953) p. 166.

على دخول غير منتظمة سوف ينفقون جزءاً كبيراً من دخلهم أكثر مما يفعل أولئك الذين يحصلون على أجور منتظمة .

وتكشف هذه الممارسات الحكومية عن التداخل الواضح بين كل من الجانب الاقتصادى والجانب السياسى فى النظام الاجتماعى العام . وفى هذه الأيام لا يتسنى لنا فهم الطريقة التى يعمل بها الاقتصاد دونما الاحاطة الكاملة بالسياسة العامة للحكومة .

ومن العرض السابق لهؤلاء المفكرين الاقتصاديين نجد أن هناك تذبذبا واضحا فيما يختص بالعلاقات بين البعدين السياسى والاقتصادى . فالتجاريون كانوا يجدون علاقة لا تنفصم بين الأهداف التى يرمى إليها كل من علم السياسة وعلم الاقتصاد بحيث يصعب التمييز بينهما ، فكل زيادة فى الثروة تعنى زيادة فى القوة ، ثم يعاد استخدام القوة فى سبيل زيادة الثروة . وقد اعترض سميث على هذه الفكرة وذهب إلى وجوب انفصال السلطة السياسية عن المجال الاقتصادى ، فلكل منهما مجاله ، ويجب أن يؤدى كل منهما عمله مستقلا تماما عن الآخر . ولكى يصل الاقتصاد إلى أقصى مراحل النمو والتوسع لا بد من أن يبتعد رجال السياسة عن التدخل فى الاقتصاد الذى ينمو على أحسن صورة فى ظل المنافسة الحرة .

وبينما ضمن ماركس نظريته الكثير من ملامح الفكر الاقتصادى الكلاسيكى فإنه قام فى الوقت نفسه بنقد الأفكار الكلاسيكية حول طبيعة العلاقة بين البعدين الاقتصادى والسياسى . حيث يربط بين أهداف كل من السياسة والاقتصاد وإن اختلف عن التجاريين فى أنه يجعل من السياسة تابعا للاقتصاد ، ولا يتعدى دور الدولة عملية تدعيم العلاقات الطبقية التى تنشأ خلال عملية الإنتاج . ثم يأتى كينز فيضفى استقلالية على العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، وهو يرى أن السلطة السياسية يمكن أن تؤثر على الاقتصاد ولكن بشكل غير مباشر .

ثانيا – إسهام الفكر السوسيولوجى فى الكشف عن الجوانب الاجتماعية فى الحياة الاقتصادية

مثلما فعلنا بالنسبة لاختيار ثلاثة من المفكرين الاقتصاديين الذين أسهموا فى تطوير علم الاجتماع الاقتصادى سنكتفى هنا كذلك باختيار ثلاثة من علماء الاجتماع الذين أثروا بآرائهم تطور ونمو علم الاجتماع الاقتصادى. وبالإضافة إلى هذا فإننا سنختار بعداً يتسم فى جانب منه بأنه بعد سياسى ، وهو ذلك البعد الذى يعنى بتكامل الأنشطة الاقتصادية ، فقد يؤدى أى تقسيم للعمل إلى خلق الظروف التى تؤدى إلى التوتر الاجتماعى . وسنتعرف من خلال عرضنا لآراء هؤلاء المفكرين على العوامل الاجتماعية التى تسهم فى إقرار علاقات التعاون والمساواة بين المؤسسات الاقتصادية ، وكذلك كيفية قيام المجتمع بالسيطرة على مظاهر الصراع الاقتصادى الذى قد يوجد بين المؤسسات . ويتأثر هذا التكامل بمجموعتين من العوامل أولاهما مجموعة العوامل السياسية والمجموعة الثانية تلك التى تتمثل فى مجموعة العادات والتقاليد الاجتماعية التى لا تنبع مباشرة من العوامل السياسية . وسنتناول فيما يلى بالعرض والتحليل أعمال ثلاثة من علماء الاجتماع البارزين الذين أسهموا فى تطوير فكرة التكامل . وهؤلاء العلماء الثلاثة هم هربرت سبنسر وإميل دوركايم وماكس فيبر على التوالى .

١ – هربرت سبنسر (١٨٢٠ – ١٩٠٣) :

يعتبر سبنسر من أبرز العلماء الذين كان لهم تأثير عظيم على الفكر السوسيولوجى لفترة طويلة فى أواخر القرن التاسع عشر . وقد اكتسب مكانته تلك من محاولته الرائدة فى الجمع بين تيارين رئيسيين من تيارات الفكر هما الاتجاه التطورى(*) والاقتصاد الكلاسيكى . وقد وصل كل من هذين

(*) يقصد بالتطور « التحول من أشكال سابقة عن طريق تنوع الوظيفة وتعقد البناء » . ويعرف هوبل Haebel التطور بأنه « الانتقال من البساطة إلى التركيب و من التجانس إلى اللاتجانس » ويرى بيدنى Bidney أن التطور مبدأ تاريخى عام وهو موجود أينما وجدت –

الاتجاهين إلى قمة النضج فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

وقد استلهم سبنسر فكرتين أساسيتين من الاتجاه التطورى ، أولاهما المماثلة بين المجتمع والكائن الحى ، والثانية خاصة بالتقدم الإجتماعى . لقد أوجد سبنسر عدة صفات مشتركة بين كل من المجتمع والكائن الحى فكل منهما يمتلك القدرة على النمو ، وهذا النمو يرتبط بدرجة عالية من التعقد Complexity الذى ينعكس فى تعدد الأنشطة التى تكون على درجة عالية من التخصص ؛ كما يكشف كل منهما عن شكل واضح من أشكال الاعتماد المتبادل بين الأجزاء المكونة له . وعلى الرغم من أن سبنسر عاد وأكد على وجود بعض الفروق بين الكائن الحى وبين المجتمع ، وكذلك تعرض الأفكار الحيوية عن المجتمع للهجوم منذ أوائل القرن العشرين ، فإنه لا تزال هناك

الثقافة الانسانية » . أما التطورية فهى الإيمان بالتطور ، وهى فى الاثنولوجيا تعنى تلك النظرية التى ترى أن التغير الثقافى ينمو من خلال إزدياد تمايز وتعقد الظواهر الثقافية . أنظر فى ذلك: إيكه هولتكرانس : قاموس مصطلحات الاثنولوجيا والفولكلور ترجمة د. محمد محمود الجوهرى و د. حسن الشامى ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٢ ، الطبعة الأولى ، ص ص ١٠٢ وما بعدها. ويرى بوتومور أن « العلماء التطوريين قد ساهموا فى تقديم مخططات مفيدة للتصنيف وتقديم بعض التفسيرات الخصبه لتاريخ الاجتماعى البشرى . ولكنهم ساهموا أولا وقبل كل شىء فى صياغة وتحليل مشكلات التغير الاجتماعى » إلا أن تفسيراتهم لا تمثل نظريات علمية فى التطور الاجتماعى ، ولا قادت تصوراتها العامة عن التطور : ولا من المحتمل أن تقودنا إلى أى نظرية علمية عن عوامل أو ميكانزمات النمو الاجتماعى » وليس من المتوقع حدوث مزيد من التقدم فى هذه الاتجاهات ، بوتومور : ت.ب. تمهيد فى علم الاجتماع . ترجمة د. محمد محمود الجوهرى وزملاؤه ، الاسكندرية ، دار الكتب الجامعية ، ص ٧٩ (الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، ١٩٧٨) . إلا أن بوتومور يقول فى موضع آخر من الكتاب المشار إليه « على أن هذا لا ينبغى أن يقلل من شأن الانجازات الحقيقية التى حققها التطوريون الأوائل فقد قاموا بتصنيف كميات هائلة من المعلومات الاثنوجرافية والتاريخية بطرق مفيدة ، ورسموا الخطوط العامة للتنميطات الممكنة للمجتمعات الانسانية . كما قدموا إسهامات هامة لمعلوماتنا عن التغير الاجتماعى . ونستطيع اعتماداً على دراساتهم أن نحدد بعض العوامل التى تؤدى إلى تغير البناء الاجتماعى فى المجتمعات المختلفة ، وربما نصيغ — بدلا من الوصف العام للتطور الاجتماعى — عدداً من القوانين والشروط المرتبطة ببعض أنواع التغير . بوتومور ، مرجع سابق ، ص ص ٦٥—٦٦ .

بقايا لهذا الاتجاه تنعكس فى الفكرة السائدة الآن عن قدرة المجتمع على الاستمرار من خلال التوازن الناجم عن الاعتماد المتبادل بين أجزائه (ومنها الأنشطة الاقتصادية) .

لم يفرق سبنسر بين عمليات التطور التى تطرأ على المجتمع وتلك التى يمر بها الكائن الحى . فالكائن الاجتماعى Social Organism يمر بمرحلة من التكامل الذى يعذى إلى عدة أسباب ركز سبنسر على أحدها فحسب بما أسماه النشاطات شبه الحربية كعامل أساسى يساعد على توسيع نطاق التكامل . ويظهر أبسط مثال على التكامل المتزايد فى توحيد إثنين من المدن الدول city-state فى شكل كيان سياسى واحد . وينجم عن التكامل المتزايد مايسميه سبنسر باسم مبدأ تشتت الحركة dissipation of motions الذى يؤدى بدوره إلى نمو الأبنية الاجتماعية المتمايزة (المتخصصة) لأن توحيد المدن - الدولة فى كيان سياسى واحد قد أدى إلى ظهور أنشطة سياسية أكثر تعقيداً وتخصصا لتفى بحاجات السيطرة على النظام السياسى الجديد . ومن ثم فإن التطور على هذا النمو تمثل عملية تناوب بين قوى التكامل وقوى التباين ، وتكون النتيجة عملية تحول من المجتمعات المتجانسة فى بنائها إلى المجتمعات اللا متجانسة (مع تغييرات طفيفة تطرأ على التخصص فى كافة الوظائف الاجتماعية) .

ولكى يضفى سبنسر معنى تاريخيا ملموسا على هذا الإطار التطورى العام يختزل كل التطور التاريخى الذى مرت به المجتمعات فى نمطين رئيسيين هما المجتمع العسكرى . المجتمع الصناعى .ويقوم التكامل فى المجتمع العسكرى على أساس القوة القاهرة . ويجمع القائد العسكرى السلطة السياسية إلى جانب القيادة العسكرية ، ويتم تعبئة الصناعة لتكون فى خدمة الأهداف العسكرية ، ويصبح الفرد مجرد تابع للدولة ، ويكون التعاون القهرى هو السمة المميزة للتكامل فى المجتمع العسكرى ، وينبع التكامل فى كافة صوره (بما فى ذلك تكامل الأنشطة الاقتصادية) من تصرفات قيادة تجمع فى قبضتها مقاليد الحرب والسياسة .

ويختلف المجتمع الصناعى عن سابقه اختلافا بينا فى كافة النواحى ، فالنظام

السياسى لم يعد تابعا للقيادة العسكرية ، بل تنشأ أبنية ديموقراطية مختلفة تماما حيث يظهر النظام النيابى ويتم تشكيل الوزارات إلى آخر ذلك من مظاهر النظم الديمقراطية ، ويزدهر القطاع الصناعى فى النظام الاقتصادى وينفصل عن التأثير المباشر للسلطة السياسية وتنمو عمليات إنتاجية جديدة وصور من التبادل التجارى والتوزيع لم تكن معهودة من قبل . ويتحرر الفرد من سيطرة الخضوع للدولة . ويكون مبدأ التكامل فى المجتمع الصناعى قائما على أساس التعاون الإرادى ، ويدخل الأفراد فى علاقات مع بعضهم البعض على أساس التعاقدات الحرة ،

لقد استخدم سبنسر هذين النمطين كتجريد يستطيع من خلاله تقديم صورة مفصلة عن ذلك الاندفاع التطورى الواسع النطاق الذى شهده تاريخ البشرية ، وهو يرى أن كلا من النمطين يقف على النقيض من النمط الآخر فى الأساس : « فكلما تراجع التعاون الاجبارى كلما تقدم التعاون الارادى » ، ويسود فى المجتمع الصناعى مبدأ التكامل القائم على الحرية ويتفاعل الأفراد بعضهم مع البعض الآخر على أساس المساواة ، ويقل التدخل السياسى فى حياة الأفراد إلى أدنى مستوى ممكن ، لما قد ينجم عن اقتحامه لحياة الأفراد من إحداث للقلق واضطراب مجرى حياتهم الحرة . ومن هنا يمكن أن نجد تشابها بين فكرة سبنسر عن المجتمع الصناعى وفكرة سميث عن الاقتصاد التنافسى ؛ حيث يتم الابتعاد عن اللجوء لاستخدام القوة فى هذا النمط من أنماط المجتمعات لأن التكامل لا يتأتى عن طريق القوة بقدر ما يأتى عن طريق التوازن الذى تحكمه إرادات الأفراد ومصالحهم المتشابكة ، وعلى هذا يفقد التكامل الاجتماعى الفعال أهميته فى المجتمع الصناعى تماما كما رأى سميث أنه لا ضرورة لتدخل السياسة فى مجال الاقتصاد فى نظام المنافسة الكاملة الذى تحدث عنه والذى أشرنا إليه فيما سبق .

٢ - إميل دوركايم (١٨٥٨ - ١٩١٧) :

عرض دوركايم أفكاره الأساسية عن التكامل الاقتصادى فى دراسته الرائدة عن تقسيم العمل الاجتماعى والتى نشرت لأول مرة سنة ١٨٩٣ . وعلى الرغم من الهجوم الشرس الذى شنه دوركايم على هربرت سبنسر فى كتاب تقسيم العمل الاجتماعى ، فإن كثيراً من أفكار دوركايم لاتختلف كثيراً عن أفكار سبنسر فى بعض الجوانب . فقد اهتم دوركايم فى المقام الأول بدراسة العوامل المؤدية إلى أحداث التكامل الاجتماعى ، وانتهى فى ذلك إلى تقديم ثنائيته المعروفة عن نمطين من أنماط المجتمعات هما المجتمع الانقسامى segmental والمجتمع المتباين differentiated . يتسم الأول بالتجانس كما يشهد تقسيما بسيطاً للعمل يقوم أساساً على عاملى الجنس والسن ، وتتكون من جماعات قرابية متماثلة من الناحية البنائية التى يمكن إحلال أخرى محلها فى حالة ما إذا تعرضت للزوال . وهذا يمثل فارقا أساسياً بين المجتمع الإنقسامى والمجتمع المعقد من الناحية الكيفية حيث يشهد الأخير فراغاً وظيفياً فى حالة ماإذا تعرضت بعض وحداته للزوال ولا يكون من اليسير استبدالها بغيرها . ويقوم التجانس فى المجتمعات الإنقسامية على مبدأ القرابة ولذا فهو يختلف اختلافاً جوهريا عن المجتمع العسكرى الذى تحدث عنه سبنسر ، وإن اتفق كلاهما فى نقطة التجانس الذى يتسم به النظام العام .

ويتحقق التكامل الاجتماعى فى المجتمعات الإنقسامية عن طريق مايعرف باسم التضامن الآلى mechnical solidarity ، حيث يواجه أى سلوك خارج عن معايير الجماعة بنوع من العقاب الرادع الذى يعكس القيم الجمعية فى المجتمع الإنقسامى . وتماثل هذه القيم لدى جميع أفراد المجتمع بدرجة صغرت أم كبرت ، وينبع هذا التماثل من التجانس الأساسى الذى يتصف به المجتمع . ويمثل القانون القمعى أكثر الامثلة والسمات

بروزاً فى نموذج التضامن الآلى (مثــل للقوانين التى تطبق فى حالات الاغتصاب والخطف والقتل . . وهذه القوانين تطبق أيضاً فى المجتمعات المتقدمة) وعلى هذا النحو يقوم التضامن الآلى على أساس تبعية الفــرد المطلقة للجماعه ، ومن هنا ينشأ التماثل بين فكرة دوركايم عن التضامن الآلى وفكرة سبنسر عن المجتمع العسكرى فكلاهما يقوم على أساس التعاون القهرى .

كما تماثل فكرة دوركايم عن المجتمع المتباين مع فكرة سبنسر عن المجتمع الصناعى ، فكلاهما يقوم على أساس تباين الأدوار والتخصص الدقيق فى الوظائف كما يشجع كلاهما على تحرر الفرد من أية قيود قد تحد من حريته . ويكمن الخلاف الأساسى فى مبدأ التكامل الاجتماعى .

فالمبدأ العام للتكامل عند سبنسر هو مبدأ التعاقد والمبادلات الحرة ، حيث لا حاجة لوجود أى عمل تكميلى رشيد يمكن أن يحول دون إيــذاء بعض الأفراد لبعضهم الآخر ، مما يدعو إلى الشك فى قدرة هذا المجتمع على الاستقرار الذى لا يقوم إلى على أساس العاقدات المؤقتة بين الأفراد ، وعلى العكس من هذا النموذج نرى دوركايم يتحدث عن القانون المدنى والدور الأساسى الذى يؤديه فى الحفاظ على تكامل المجتمع ، بالإضافة إلى أنه يضمن الظروف الملائمة التى يمكن أن تتم فى طلبها التعاقدات الحرة بين الأفراد فى نموذج التضامن العضوى . ومن مظاهر التضامن العضوى أيضاً بالإضافة إلى القانون هناك العادات الجمعية والاتفاقات التجارية وكذلك الفهم الضمنى الذى يوجد بين الشركات الاقتصادية فيما تتعلق بأصول المعاملات . والحقيقة أن الفارق الأساسى بين كل من دوركايم وسبنسر هو أن دوركايم قد أولى اهتماماً تحليلياً خاصاً لمسألة التكامل فى المجتمعات المعقدة .

٣ — ماكس فيبر (١٨٦٤ — ١٩٢٠)

لقد إعتمد دوركايم وسبنسر على مفاهيم مبسطة ومجردة عند تحليل العلاقات بين أنماط المجتمعات وأشكال التكامل ، مثل المجتمع العسكرى والمجتمع الانقسامى ،والتعاون القهرى ، والتضامن العضوى وهكذا ، ومثل هذا المفهومات لاتكشف عن ذاتها بشكل خالص فى الحياة الواقعية نظراً لأن كل مرحلة تاريخية قد تشهد سيطرة لنمط أو أنماط معينة . أما ماكس فيبر فانه قد طور هذه المفاهيم المجردة عند تحليلاته المقارنة للأبنية الاجتماعية وعلى نحو خاص فكرة النمط المثالى Ideal Type باعتباره بناءاً فرضياً يشيده الباحث ليتمكن من تحليل وتفسير عدد من المواقف التاريخية » . ثم ذكر فيبر شكلين من أشكال الأنماط المثالية(٦) أولها الخاص بالتشكلات التاريخية الفريدة hisiorg Nniaue Canhigurotion مثل « الرأسمالية البورجوازية الرشيدة » rotiougir Cahitoeiam والصياغات المتعلقة بالتطور التاريخى مثل المعالجة التى قدمها ماركس لقوانين التطور الرأسمالى .

أولى ماكس فيبر عناية خاصة لدراسة الظروف التى صاحبت نمو

---

(١) يمثل النمط المثالى فى الواقع مفردات فرضية Hypothetical Variables محسوسة يحددها الباحث بنفسه لكى تكون أساساً ينهض عليه المقاونة . والنموذج لا يصف أسلوباً فردياً للفعل : وإنما أسلوباً نموذجياً ، بمعنى أنه بناء عام تصنف على أساسه الحالات الواقعية » وهذه الحالات بدورها تصف ما أطلق عليه فيبر أسلوب الفعل الممكن موضوعياً ObJectively Possible » والنموذج مثالى لأنه يتحقق كفكرة » ويعتقد فيبر أن النماذج المثالية : إنما هى وسائل نستطيع من خلالها فهم العالم الواقعى ، وهى أيضاً أداة لتحليل الأحداث التاريخية محسوسة أو المواقف الواقعية كما أنها تمثل أداة تحليلية تخدمنا فى السيطرة الفكرية على البيانات الواقعية »

السيد الحسينى — محمد على محمد « ماكس فيبر » مقال فى : المجلة الاجتماعية القومية ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . مجلد ٤ ، عدد ٢ (مايو ١٩٦٧) صص ١١١—١١٤ وصص ١٢٥—١٢٩ .

الرأسمالية الصناعية وازدهارها ، وقد كان واعياً منذ البداية للتمييز بين الرأسمالية الصناعية وبين غيرها من أشكال الرأسمالية الأخرى مثل الرأسمالية الاستعمارية أو الرأسمالية القائمة على فى النقد وحده : بل إنه عنى على نحو خاص بالرأسمالية العالية أو ما يسميه الرأسمالية البورجوازية الرشيدة والتى تشهد تنظيما رشيداً ودقيقاً لعملية الإنتاج ذاتها .

وفى دراستهما عن ماكس فيبر كشف كل من جيرت وميلز عن السمات الأساسية لهذه النمط من أنماط الرأسمالية ، على النحو التالى :

تقوم مؤسسات الإنتاج على أساس المشروعات الثابتة والتنظيم الرسمى للعمل الحر . ويقوم صاحب المشروع بالعمل وفقاً لمسئوليته الخاصة .

ويتم إنتاج السلع للأسواق الضخمة القائمة على أساس المنافسة الحرة : وتحكم عملياته سياسية رشيدة تقوم على أساس التوازن المستمر بين التكاليف (×) والعائدات . ويتم تسجيل كافة عناصر العملية الإنتاجية ، بما فيها خدمات صاحب المشروع ذاته فى دفاتر باعتبارها أجزاء تدخل فى الحسابات الختامية للمشروع (٧) ،

لقد تعامل فيبر مع ظاهرة تاريخية أكثر شمولا من تلك التى عالجها كل من دوركايم وسبنسر عند حديثهما عن أشكال المجتمعات .

كان فيبر ينشد تحديد الظروف التاريخية التى نشأت فى ظلها الرأسمالية

(*) هناك نوعان من نفقة (تكاليف) اى سلعة ، نفقة أولية أو مباشرة وهى تتغير بتغير حجم الإنتاج : وتمثل مدفوعات المنشأة إلى العمال فى صورة أجور ، أو مدفوعاتها على المواد الأولية أو الخامات ، ثم النفقة الثانية وهى بنود النفقات العامة ، كإيجار موقع المصنع واستهلاك الآلات. حسين عمر ، مرجع سابق : ص ٣٠٤ .

(7) Gerth, Hand Mills, C.W. (ed. and Transl), From Max Weber L. N. Y : O. V. P., 1958) pp. 67-88.

الصناعية الغربية والتى حافظت على بقائها ونموها وازدهارها . وفى هـذا المجال ذهب إلى القول بأن الأخلاق البروتستانتية — والكالفينية على وجه خاص—قد هيئات الظروف الملائمة نفسيا واجتماعيا لقيام الرأسمالية الصناعية الحديثة . كما تمثل البيروقراطية (٨) أكثر نظم الإدارة تلاؤما مع هذا النظام الرأسمالى نظراً لما تتسم به من دقة ورشد . وبالنسبة للتكامل داخل هذا النظام يرى فيبر أنه توجد عدد من الأبنية النظامية Institutional Structures تعمل على تهيئة الظروف المواتية لهذا النظام كما تعمل على تنظيم الرأسمالية الصناعية .

يرى فيبر أن هناك مجموعة من الإجراءات التى شكلت مركبا سياسياً قانونياً أدى إلى استمرار بقاء الرأسمالية الصناعية ، ومن هذه الخصائص عدم تملك العمال للوظائف التى يشغلونها كما كان الحال من قبل فى الطوائف المهنية guilds حيث كان يتم توريث وظائف بعينها من الآباء للأبناء مما كان يحول دون إطلاق الملكات الإبداعية لدى الفرد وتمكنه من شغل وظائف أخرى بخلاف تلك التى كان يشغلها ذووه . كما

(٨) تعتبر البيروقراطية بحق من أهم سمات العصر الحاضر . والبيروقراطية مكونة من مقطعين أولهما Bureau وتعنى مكتب وكلمة Cracy التى تعنى حكم ، فالكلمة تعنى فى مجملها « حكم المكاتب» . والواقع أنه يجب عند دراسة البيروقراطية التفرقة بين البيروقراطية كتنظيم رشيد ، وبين بعض المظاهر الباثولوجية التى قد تشوب هذا التنظيم الرشيد ، تلك الأمراض التى دفعت مفكراً مثل أندريه بيتر إلى القول بأن الحضارات تولد فى أحضان الدين وتموت فى أحضان البيروقراطية ، ألفريد سوفى «كيف نحارب البيروقراطية » ، مقال فى مجلة الهلال ، القاهرة ، دار الهلال ، عدد ٢ (١ فبراير ١٩٧٥) » بل إن ماكس فيبر قد أبدى تشاؤمه من مستقبل التنظيم البيروقراطى حيث خشى أن تؤدى الاشتراكية إلى تقييد حرية الإنسان وأن تحوله البيروقراطية إلى عبد مهمته الوحيدة الطاعة والاذعان .

(*) Max Weber « Politice as Vocation » in H. Gerth and C. W, Mills, eds. From Max Weber L. London : R. and K. p. 1970). p. 77.

تشهد البيروقراطية فصلا كاملا بين الإدارة ورأس المال؛ فمدير المشروع الصناعى ليس هو بالضرورة صاحب رأسماله ، وهذا يمثل أحد الجوانب الرشيدة للتنظيم البيروقراطى حيث كان العبيد من قبل مماليك لأرباب الأعمال الذين كانوا مضطرين للسماح للعمال بأن يكونوا عائلات مما كان يرهق العملية الإنتاجية ، علاوة على أنه كان عاجزاً عن تسريح العمال فى مواسم الركود ، كما لا يكون من حق العمال تملك أدوات الإنتاج كالآلات والمواد الخام وما إلى ذلك حيث يحول هذا دون قيام المديرين بتنظيم العمال وفقاً لمتطلبات الإنتاج . بل ينبغى أن تكون ملكية كافة أدوات الإنتاج فى أيدى تلك الفئة من الناس الذين أوتوا القدرة على إتخاذ القرارات الحاسمة فى عمليات الإنتاج . كما لا ينبغى أن يتدخل أصحاب رؤوس الأموال فى تقييد فرص الربح التى قد تتواجد فى السوق ، مما قد ينجم عنه ظهور الاحتكارات التى تؤثر بدورها على نظام المبادلات التجارية ومرونة السوق .

كما لم يغفل فيبر الإشارة إلى أهمية وجود نظام سياسى قانونى راسخ لتنظيم عمليات التبادل والنظام النقدى . فالرأسمالية الرشيدة لا يقدر لها النمو والإزدهار فى غيبة سلطة سياسية تكفل تدفق رؤوس الأموال مع الحفاظ على قيمتها ، وفيما يتعلق بنمط أسلوب التبادل ، يرى فيبر ضرورة وجود نظام نقدى يسمح بتوسيع مجالات السوق ووجود الأرصدة المالية اللازمة لعمليات التبادل .

وفى نهاية الأمر يدعم فيبر الرأى الذى يطالب بضرورة وجود إطار قانونى يضمن سلامة وصحة التعاقدات التى تقوم بين الأفراد أو الجماعات فى المجتمع ، وكذلك يؤيد قيام السلطة السياسية بفرض هذه الالتزامات القانونية وهو غير ماذهب إليه دوركايم .

وإذا تعرضنا بالتقييم السريع للغاية لإسهام فيبر فى علم الاجتماع الاقتصادى فإنه يمكن القول دون حرج أن فيبر لم يسهم فى إضفاء الطابع النظرى الأصولى على تطور علم الاجتماع الاقتصادى ، بل إنه وجه عناية أكبر إلى التطورات التاريخية التى انتهت بظهور الرأسمالية ، علاوة على تحديد الظروف الموضوعية التى ساعدت على نشأة وازدهار النظام . وفى الوقت الذى لم يعنى فيه كذلك بالأحداث التى تقع داخل الرأسمالية ذاتها مثل (دوران العمل) فإنه لم يغفل الأبعاد التاريخية التى سبق وتناولناها فى التو .

ثالثا : إسهام الفكر الأنثروبولوجى فى الكشف عن الجوانب السوسيولوجية فى الحياة الاقتصادية :

لقد اقتصر حديثنا حتى الآن على إسهامات أولئك العلماء الذين درسوا الحضارات الحديثة وإن لم تخل دراسات دوركايم وسبنسر من عبارات متفرقة عن المجتمعات البسيطة المتجانسة والتى أشاروا بها إلى المجتمعات القديمة أو المتخلفة بالمقارنة مع أنماط المجتمعات التى أشار إليها دوركايم بالمجتمعات المتباينة واتخذت اسم المجتمعات الصناعية عند سبنسر. ويختلف الأمر بالنسبة للمجتمعات البسيطة فى تركيبها حيث تفتقر إلى الأشكال الاقتصادية التى يمكن تمييزها عن غيرها من نظم المجتمع ، كما توجد السجلات التى تساعد على دراسة النظام الاقتصادى ، ولذا فإن عالم الأنثروبولوجيا الذى يدرس أحد هذه المجتمعات البسيطة بغرض التعرف على الملامح المحددة للنظام الاقتصادى القائم يواجه صعوبات جمة عبر عنها ريموند فيرث على النحو التالى .

« إن مبادئ الاقتصاد التى يمكن أن تعمم على كافة أشكال المجتمع تتسم بالضآلة والقلة . فجلها لم تتجاوز إطار المجتمع الرأسمالى الذى نشأت فى ظله . وتتناول فى معظمها مسائل تكنولوجيا الآلات والنظام النقدى فى المعاملات التجارية ،علاوة على نظام مصرفى متكامل والمشروعات الفردية والأبنية الاجتماعية ذات الطابع الغربى ، على حين يكافح عالم الأنثروبولوجيا فى عالم متنوع ومتداخل من الأنماط ، يغلب عليها النمط الريفى الذى لايكاد يعرف نظام التعاملات التجارية عن طريق النقد أو النظام المصرفى الحديث كما أنه لايستخدم الميكنة فى العملية الإنتاجية التى تتسم بالبساطة وعدم التعقد بالمقازنه بنمط الاقتصاد الغربى ، كما أن بعض هذه المجتمعات يتسم بالبدائية الحقيقية حيث يختص تماما نظام التعامل بالنقود . وعلى هذا فإن الأنثروبولوجى يواجه مشكلة تطبيق مبادئ الاقتصاد المعروفة فى الغرب (الأقتصاد المعاصر) على صور الحياة الموجودة فى المجتمع البدائى ، علاوة على أنه محروم من

الأساليب العامة للقياس التى توجد لدى رجل الاقتصاد الذى يدرس المجتمعات الحديثة ، ففى غيبة التعامل بالنقود لايكون من اليسير — إن لم يكن من المستحيل — تقدير حساب الأسعار ، بل إنه إذا وجدت النقود وحدها ، فإنها لاتكفى لقياس كافة العلاقات الاقتصادية » (٩) .

وخلال الأربعين عاما الماضية ، تم إجراء عدد من الدراسات التى تناولت النظم الاقتصادية وانتهت إلى الكشف عن وجود ارتباطات وثيقة بين النشاطات الاقتصادية وعدد من العوامل يأتى فى مقدمتها العنصر القرابى والرئاسى والقبلى فى المجتمع ، وقد ركزت هذه الدراسات على عمليتى الإنتاج والتبادل .

ففى سنة ١٩٢٢ نشر برونسلاف مالينوفسكى (١٨٨٤ — ١٩٤٢) دراسة لاتزال تعتبر حتى الآن فتحا هاماً فى الدراسات التى تناولت النشاط الاقتصادى بين القبائل البدائية فى ميلانيزيا ، وقد لاحظ أن كلا من عمليتى الإنتاج والتبادل تستند فى الأساس على عاملى الزعامة والقرابة فى القبيلة . وعلى سبيل المثال فقد لاحظ عند دراسته الميدانية أن إنتاج قوارب الصيد يعتمد على تقسيم واسع للعمل بين الرئيس وخبراء التجارة والعمال . والحقيقة أن هؤلاء لايعملون لأسباب اقتصادية بحتة بل يهدف النشاط الاقتصادى الذى يقومون به لإضفاء لقب ملك الكانو على زعيم القبيلة ، والقول بأن قبيلة بأكملها تستعمل الكانو (١٠) وفى بعض جوانب الإنتاج الأخرى يعتمد العمل الجمعى على الواجبات والالتزامات التى يلتزم بها الفرد قانونا أمام أقاربه ، بمعنى أن أقارب الرجل يهبون لمساعدته متى احتاج لهم ، أما إذا كان الزعيم هو الذى يحتاج للمساعدة فإن القبيلة تخرج عن بكرة أبيها

---

(9) Raymond Fith, Elements of Social organizations (London: Watts, 1651) pp. 122–123.

(10) Bronsi law Malinowski, Aragonauts of the Western Pacific (London : R. and K. p. 1922) p. 158.

لمساعدته . أما إذا كان الرجل من العوام فإنه لا يجد المساعدة إلا من فئة قليلة من الناس . وفى العادة يتم تقديم الطعام بعد الانتهاء من العمل ، ولا يعد هذا بمثابة أجر عن العمل لأنه لا يوزع على أساس نصيب كل فرد فى العمل بل على أساس قواعد أخرى ليس من بينها إنجاز الفرد ». (١١)

وبناء على ملاحظاته الميدانية قام مالينوفسكى بشن هجوم على التراث الغربى المتعلق بالحوافز الاقتصادية للإنتاج . وفى نفس الوقت أكد مالينوفسكى على أهمية الدور الذى يلعبه السحر فى الأنشطة الاقتصادية ، وعلى سبيل المثال فإن الطقوس السحرية تتدخل فى كل مرحلة من مراحل تشييد الكانو ، أما التفسير الذى يقدمه مالينوفسكى لذلك فهو أن السحر كعامل مكمل للمهارة الفنية العالية لدى الأهالى فى بناء القوارب يوفر طاقة سيكولوجية دافعة تمنحهم الثقة فى أن عملهم سيكلل بالنجاح كما تزودهم فى الوقت ذاته بنوع من القيادة الطبيعية » (١٢)

ويظهر أثر العوامل غير الاقتصادية بشكل أكثر وضوحا فى مجال التبادل حيث حدد مالينوفسكى أشكالا معينة مثل الهبة الخالصة ، بما فى ذلك الهدايا التى يقدمها أحد الزوجين للآخر أو الآباء للأبناء وذلك دون انتظار رد الهدية بل إن تحديد الأجور وكذلك السلع التجارية لا يتم على أسس إقتصادية بقدر ما يحقق للجماعة مزيداً من ألقاب التقدير الاجتماعى والهيبة . (١٣) ولهذا يردد

---

(11) B. Molinowski, Ibid. p. 160.

(12) B. Malinowski, Ibid. p. 116.

وكذلك هناك دراسة أخرى لا تقل أهمية عن الأرجونوتس وتكرهس اهتماماً أكبر بموضوع العلاقة بين السحر والعمل فى :

B. Malinowski, Coral Gardene and their Magic (London: Allen and Uniwin, 1935).

(13) B. Malinowski, Argonauts of the Western Pacific, pp. 177-173.

مالينوفسكى فى مواضع كثيرة فى دراسته القول بأن نظرية العرض والطلب لايمكن أن تنجح فى تفسير المبادلات التجارية التى توجد فى تلك المجتمعات.(١٤)

وبعد ظهور كتاب مالينوفسكى بعدة سنوات ظهرت دراسة صغيرة بعنوان الهبة « The Gift » لمارسيل موس Mauss (١٨٧٢ — ١٩٥٠) وهو واحد من أقرب تلاميذ دوركايم ومساعديه . وقد ضمن هذه الدراسة مسحا شاملا للتراث الأنثروبولوجى عن الأنماط الطقوسية للتبادل . وقد لاحظ موسى وجود قدر كبير من الالتزامات بين مانح الهبة ومن يحصل عليها، إذ توجد قواعد تلزم المانح بإعطاء الهبة لشخص ينبغى عليه أن يقبلها، وفى نفس الوقت توجد قواعد تلزم هذا الأخير برد الهدية . وإن كان حجم الهدية وأسلوب تقديمها أمر متروكا لإمكانيات من يقوم برد الهدية . وقد وجد موسى أنه من المتعذر تفسير هذه الأنماط على ضوء المفاهيم الاقتصادية البحتة ، وهو غير ما ذهب إليه مالينوفسكى فى هذا الصدد . بل إنه اعتبر أن الهبة تمثل رمزاً لترابط القبيلة أو الوحدة القرابية . وعلاوة على هذا فقد أكد على الصفة الكلية لتلك الظواهر البدائية ويقول فى هذا : —

« تتسم هذه الظواهر بطبيعة قانونية واقتصادية ودينية وجمالية ، فهى قانونية لأنها معنية بالحقوق والالتزامات الجمعية ، وبث الأخلاقيات ، وهى سياسية ومحلية نظراً لأنها تتصل بالتنظيمات القبلية والعشائرية ، فضلا

(١٤) يقول مالينوفسكى فى مقدمة كتابه عن الأرجونوتس، « لقد حاولت فى هذا الكتاب أن أقدم صورة لبعض أشكال العلاقات التجارية التى تنشأ بين مجموعة من القبائل تسكن فى غينيا الجديدة . وتقوم الدراسة الاثنوجرافية على أساس الأخذ بمبدأ التكامل فى دراسة النظم الاجتماعية. فهذه النظم تتشابك ، وتتداخل بحيث يتعذر دراسة مظهر اجتماعى معين دون أخذها جميعاً فى الاعتبار . وإذا كنا ندرس أساسا التبادل التجارى بين القبائل : إلا أنه لا بد لفهم هذا التبادل التجارى من دراسة التنظيم الاجتماعى ، والسحر ، والأساطير والفولكلور ، وكافة الجوانب الأخرى المرتبطة بالظاهرة وتساعد على فهمها » . وقد اهتم مالينوفسكى بدراسة شكل معين من أشكال التبادل هو المسمى بنظام الكولا ، وهو نوع من تبادل السلع يتم على نطاق واسع بين عدة قبائل تسكن عدة مجتمعات تكون مجموعة دائرية من الجزر. أنظر، أحمد أبو زيد: البناء الاجتماعى، حـ ١ ، القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٥ ، ص ص ١٠٨—١٠٩ .

عن التنظيمات الأسرية . أما اتصافها بالطابع الاقتصادى فلأنها تتضمن مفاهيم القيمة والمنفعة والفائدة والمصلحـــة والفخامة والثراء وتراكم الثروة والاستهلاك والإنفاق ، وهى دينية لما تنطوى عليه من شعائر دينية وسحر وأنيميزم فضلا عن أنها تنشر العقلية الدينية » . ويرى موس أنه لا شىء يفوق أهمية دراسة هذا الموضوع من وجهة نظر شمولية متكاملة .

وتجدر الإشارة هنا إلى كتاب « ريموندفيرث » عن اقتصاديات الماورى نظراً لما يتسم به من جهد فى سبيل الربط بين البحوث الأنثروبولوجية والنظرية الاقتصادية ، وهو ما لم يوفق فيه مالينوفسكى . لقد ناقش « فيرث » فى كتابه عن الاقتصاد عند قبائل الماورى ثم عند التيكوبيا بعد ذلك المسائل التقليدية فى الاقتصاد مثل تقسيم العمل والدخل ورأس المال ، لما ربط بينها وبين ديناميات الزعامة القبلية والقرابة والسحر وأنساق المنزلة والهبة . كما برهن فى دراسة أخرى له عن البناء الاقتصادى لمهنة صيد السمك عند الملايو على إمكان إخضاع بعض جوانب النشاط الاقتصادى كالتسويق والائتمان للتحليل الاقتصادى ، على حين أن جوانب أخرى لهذا النشاط مثل الإنتاج وتوفير العمالة اللازمة له تتأثر بشدة بالعوامل الأسرية والدينية إلى غير ذلك من العوامل الاقتصادية .

وتفترض هذه البحوث الأنثروبولوجية ضرورة وجود أشكال خاصة من النظرية لتحليل النشاط الاقتصادى فى المجتمعات المتجانسة وشبه المتجانسة تختلف عن تلك المستخدمة لتحليل الأنشطة الاقتصادية فى المجتمعات المتقدمة .

رابعا ـ بعض الاتجاهات الحديثة فى علمى الاجتماع والاقتصاد

فى ختام هذا الفصل يبدو من الملائم استعراض بعض التطورات التى طرأت على كل من علمى الاجتماع والاقتصاد والتى أظهرت اهتماما بسد الفجوة بين العلمين .

(أ) علم الاقصاد :

١ ـ اقتصاديات الرفاهية(١٥) :

مثلما تهتم علوم الحياة بوظائف الكائن الحى على ما هى عليه الآن وليس فى باب ما ينبغى أن يكون ، ومثلما يهتم الطب بالحفاظ على صحة الإنسان وتحسينها باستمرار ، واستناداً إلى القوانين التى انتهت إليها علوم الحياة ، فإن الاقتصاد يمكن اعتباره هو الآخر دراسة متحررة من القيم Value Free للإنتاج والتوزيع وتبادل السلع النادرة والخدمات ، أما اقتصاديات الرفاهية التى أصبحت فى الفترة القليلة الماضية تجد اهتماما واسعا من جانب كثير من علماء الاقتصاد ورجال السياسة فإننا نهتم على نحو خاص بتطبيق مبادىء الاقتصاد على مستوى السياسة العملية بغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية لكل من الفرد والمجتمع .

---

(١٥) يميل بعض الاقتصاديين المحدثين كألدور وهيكس وستيوفسكى وغيرهم إلى التمييز بين اقتصاديات السوق Market economics التى تبحث فى سلوك الأسعار وبين اقتصاديات الرفاهية التى يعدها هؤلاء الاقتصاديون دراسة علمية وموضوعية ه وليست دراسة أخلاقية ، إذ نادوا بأن اقتصاديات الرفاهية علم يبحث فى أسباب شىء معين ، أو علم يدور حول القوانين التى تحكم الزيادة والنقص فى شىء معين ، وهذا الشىء يسمى الرفاهية ، وبالنسبة لرفاهية المجتمع ، فإن أى تغير اقتصادى معين يكون أمراً مرغوباً ، او أنه لا يؤدى إلى إعادة توزيع الدخل توزيعاً سيئاً ، وأنه لا يمكن للخاسرين الاحتماليين أن يغزو الرابحين الاحتماليين بالتعويض لمقاومة هذا التغير . أنظر ، حسين عمر : مرجع سابق : ص ص ٤٥–٤٦ .

وتؤدى دراسة اقتصاديات الرفاهية مباشرة إلى تفاعل مركب يضم عدداً من العوامل السياسية والاجتماعية والدينية والاقتصادية التى تبدو وثيقة الارتباط بصياغة السياسة الاجتماعية العملية . والواقع أن العلماء الذين درسوا اقتصاديات الرفاهية لم يثيروا هذه القضايا ، بل اهتموا فقط بالتأثيرات الناجمة عن التغيرات التى تحدث فى البيئة الاقتصادية على مستوى رفاهية الفرد(١٦) .

وفى نفس الوقت نجد أن كثيرين قد وجهوا عناية خاصة إلى مسائل معينة ذات صيغة سوسيولوجية مثل كيفية قياس الرفاهية الاجتماعية والمقارنة بين مدى الرضا الذى يشعر به مواطن معين بغيره من المواطنين وكذلك الأسس التى يقوم عليها التعميم من مستوى رفاهية الفرد إلى رفاهية المجتمع (١٧). بيد أن الدارسين لاقتصاديات الرفاهية لم يعنوا كثيراً بإجراء الدراسات الإمبيريقية المنظمة على التفضيلات البشرية . ولنر على سبيل المثال ما يقوله باريتو :

« يكون البديل (الحالة الاقتصادية) (ا) ذات مستوى رفاهية اجتماعية أعلى من البديل (ب) فى حالة ما إذا كان كل فرد فى حالة (ا) يتمتع بوضع أفضل من ذلك الوجود فى (ب) ، والعكس صحيح » .

وعلى الرغم من أن مثل هذا المبدأ يتمتع بالاتساق المنطقى ، فإنه لايزال بعيداً عن أن يقوم على أساس ثابت.

---

(16) Jerom Rethenberg, The Measurement of Social Welfare E. N. J. Prentic Hull, 1961) pp. 9-10.

(١٧) هناك تلخيص جيد للتراث المرتبط باقتصاديات الرفاهية الحديثة حول هذه القضايا فى : Kenneth E. Borlding, « Welfare Economics«, in Bernard F. Haley (ed.), Asurvey of Contemporary Economics (Homewood III. Irwin, 1952) pp. 5-12.

٢ – النظرية التنظيمية لعملية إتخاذ القرارات :

كانت النظرية الكلاسيكية المحدثة neo – classic theory حول المؤسسات تقوم على أساس عدد من الافتراضات حول أهداف المؤسسة والقوة التى تتمتع بها فى السوق علاوة على المعرفة الشاملة للسوق . وكان تحليل أى شركة (مؤسسة) يقوم على الاعتقاد بأن أهدافها متطورة وثابتة ، بالإضافة إلى هذا ، فإن الشركة لا تستطيع السيطرة على البيئة الخارجية (متمثلة فى الشركات الأخرى والمستهلكين) كما أنها لا تستطيع التعامل مع المشكلات السياسية الداخلية (مثل الصراع) ، وفى النهاية تذهب النظرية الكلاسيكية المحدثة إلى أن المؤسسة تكون لديها معرفة كاملة بخطوط السلوك الممكنة وما يترتب على كل منها من آثار .

وعادة ما تنهار هذه الافتراضات عندما تصطدم بالواقع الامبريقى ، فرجال الأعمال يقومون بتغيير أهداف شركاتهم ويمارسون سلطات واسعة علاوة على أنهم يفتقرون إلى المعرفة . فقد أدخلت نظرية المنافسة غير الكاملة تلك المواقف التى تقوم فيها إحدى الشركات بتجديد كل من الإنتاجية والسعر فى النظرية الاقتصادية . وهنا قام عدد من مؤيدى نظرية الإطار التنظيمى لاتخاذ القرار بتوجيه عدد من الانتقادات التى أصابت البقية الباقية من فروض النظرية بالوهن ، حيث قاموا بتحديد المواقف التى تقوم فيها المؤسسة بالبحث عن معلومات جديدة ، وتحدث تغيرات معينة فى أهدافها علاوة على أنها تتعامل مع الصراعات الداخلية ، كما استحدث هؤلاء المفكرون النظريون تكنيكات قوية مثل الحاسبات الألكترونية لتساعد على فهم سلوك الشركة ، وأحيانا التنبؤ به(١٨) .

---

(١٨) هناك طائفة من الدراسات المنشورة حول نظرية الاطار التنظيمى لاتخاذ القرار منها :
R. M. Cyert and J. G. March, « A. Behaviorol Theory of organizational objectives » in Mason Haine (ed.), Modern Oranization Theory (New York : Wiley 1959), pp. 76 – 90,

٣ - نظرية اللعب Game theory (١٩)

أدخلت نظرية اللعب تعديلات جديدة على الافتراضات الكلاسيكية حول الأهداف والقوة والمعرفة ، وتقوم هذه النظرية على أساس وجود قدر من الأرباح فى مقابل أقل حد ممكن من الخسائر ، كما يبذل كل طرف أقصى جهده فى سبيل التنبؤ بأسلوب سلوك الآخر تجاهه حتى يستطيع توجيه هذا السلوك لصالحه .

وقد ابتدع أصحاب نظرية اللعب نماذج معقدة للسلوك على أساس

---

and March, « Some Recent Substantive and Methodolgical = Developments in the theory af organizational Decision-Making», in Austin Ranney (ed.) Essays on the Behavioral Study of Politics (Urbona, III. University of Illinois Press, 1962) pp. 191-208.

(١٩) من أشهر الدراسات التى تناولت نظرية اللعب دراسة :

John Von Neuman and Oskar Margensten Theory of Games and Economic Behaviour (Princeton University Press. 1944) also, Martin Shubik, Strategy and Market Structure (New york, John Wiley and Sons, 1959).

ويقول د. سعد الدين ابراهيم « واسم نظرية اللعب هو من الأشياء المؤسفة لأنه لا يعطى طابعاً جدياً يتفق مع محتواها وتطبيقاتها التى تنطوى أحيانا على مصائر أمم وشعوب . وتنطوى نظرية اللعب على نظام تصنيفى للمواقف المختلفة . وتعريف « الموقف » هنا هوأنه حالة تفاعل أو تعامل بين « لاعبين » أو أكثر . « اللاعب » قد يكون شخصاً ؛ أو جماعة ، أو دولة أو معسكر ويتكون من عدة دول) . ويفترض فى كل « لاعب » قدرته على القيام بحركات معينة فى حدود القواعد (rules) التى تحكم « الموقف » الذى نحن بصدده . ومن مجموع تحركات اللاعبين هناك نتاج (outcome) يمكن أن يكون مكسباً أو خسارة لكل مشترك فى اللعبة . وينصب اهتمام الدارسين والمطبقين لنظرية اللعب على تقدير الخسائر والأرباح المرتبطة بتحركات معينة بواسطة لاعبين فى مواقف محددة . الافتراض هنا هوأن هناك علاقة منطقية و « تفاضل » و « تكامل » من تحركات اللاعبين طبقاً لقواعد اللعبة فى أى موقف .

د. سعد الدين ابراهيم : فى سوسيولوجية الصراع العربى الاسرائيلى . بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر : ١٩٧٣ ، الطبعة الأولى ، ص ٣١ .

عدد من الاستراتيجيات المتباينة وظروف الربح والخسارة وظروف التنافس والتعاون .. إلخ . ويعتبر تطبيق نظرية اللعب فى المجال الاقتصادى أكثر وضوحا فى مجالى علاقات العمل والمنافسة غير الكاملة .

٤ — علماء الاقتصاد الذين عنوا على نحو خاص بدراسة المتغيرات غير الاقتصادية فى اقتصاديات العمل والاستهلاك فضلا عن اقتصاديات النمو .

(ب) علم الاجتماع :

١ — علم الاجتماع الصناعى(٢٠) :

تعتبر مجموعة التجارب التى أجريت على مصانع هاوثورن التابعة لشركة ويسترن الكتريك فى شيكاغو والتى أجريت فى منتصف العشرينات من هذا القرن ، وفى البداية اهتمت هذه الدراسات بظروف العمل مثل تأثير الإضاءة وفترات الراحة على الإنتاج ، ثم اتضح للباحثين أثناء إجراء تلك التجارب أن تلك الظروف الطبيعية لا تدانى فى تأثيرها على الروح المعنوية للعمال وإنتاجيتهم ، العوامل البشرية مثل المكانة والتعاطف علاوة على وجود الإدارة المتجاوبة مع أمانى العمال وآلامهم(٢١) .

وفى الحال نشأت مدرسة هارفارد لتضم كلا من إلتون مايو وفورث هوايتهد وفريتز روثلسبرجر ، وعرفت باسم مدرسة العلاقات الإنسانية

---

(٢٠) من الدراسات الممتازة التى نشرت باللغة العربية وتناولت تعريف ونشأة علم الاجتماع الصناعى الدراسة التى نشرها الدكتور محمد الجوهرى ، علم الاجتماع الصناعى ، القاهرة : دار الكتاب للتوزيع ، الطبعة الثانية ، القاهرة : ١٩٧٩ . وكذلك دراسة الدكتور محمد عبد الله أبو على تحت عنوان « الصناعة والمجتمع » القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٤ ، ط ٢ .

(٢١) هناك كم هائل من الدراسات التى دارت حول التجارب والأبحاث التى أجريت على مصانع هاوثورن ونجد تلخيصاً مفيداً لها فى :

F. J. Roethlisberger, Managment and Morale (Cambridge: Harvard University Press, 1950).

نظراً لتركيزها على تلك العوامل وصارت تلك المدرسة تمثل جوهر علم الاجتماع الصناعى وشهدت نمواً سريعاً تمثل فى وجود فرع لها فى جامعة شيكاغو ومعهد ماساشوستس للتكنولوجيا .M. I. T وفى أماكن أخرى كذلك لا يتسع المجال للحديث عنها .

٢ — أسهمت مجموعة من فروع علم الاجتماع الأخرى فى نمو وازدهار علم الاجتماع الاقتصادى فى الفترة الماضية وبالذات علم الاجتماع المهنى ودراسات التنظيمات الرسمية والاستهلاك والتدرج الاجتماعى .

* * *

الفصل الثانى

علم الاجتماع الاقتصادى بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد

أولا: علم الاقتصاد :

(ا) المتغيرات التابعة :

(ب) المتغيرات المستقلة .

(ج) العلاقة بين المتغيرات :

(د) أهمية المسلمات فى التحليل الاقتصادى :

١ – التوتر :

٢ – ردود الفعل إزاء التوتر :

٣ – محاولات ضبط ردود الفعل على التوتر :

ثانيا : العلاقات بين المتغيرات فى علم الاجتماع :

– مشكلة المسلمات فى التحليل السوسيولوجى :

ثالثا : – مناهج البحث فى علم الاجتماع وعلم الاقتصاد .

رابعا : – موضوع علم الاجتماع الاقتصادى .

خامسا : العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع الاقتصادى :

سادسا : العلاقة بين علم الاجتماع الاقتصادى وعلم النفس :

الفصل الثانى

علم الاجتماع الاقتصادى بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد

هناك مدخلان للمقارنة بين أى من فروع العلم وغيره . أولهما هو المدخل الوصفى كأن يقال أن علماء الاقتصاد هم تلك الفئة من العلماء الذين يكرسون كل وقتهم وجهدهم فى دراسة العوامل التى تجعل رجال الأعمال يتخذون قرارات تسويقية على نحو بعينه وليس على نحو آخر بالإضافة إلى أن إنتاج سلعة معينة ثم كيفية توزيع هذه السلعة ثم العوامل الكامنة وراء تفضيل الناس لسلعة معينة وإقبالهم عليها . أما علماء السياسة فإنهم يدرسون الأدوار التى يؤديها رجال السلطة والمشرعون ورجال الإدارة والانتخابات والعوامل التى تؤثر فيها علاوة على الصراعات الحزبية التى تثور فى المجتمع . ويدرس علماء الاجتماع بعض جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وإن كانوا يركزون بشكل خاص على أنساق الهيبة Prestige systems (مثل التـــدرج الاجتماعى والطبقات) والحياة الأسرية والحياة الحضرية وما تتصف به والعلاقات بين الجماعات العرقية علاوة على الجماعات التجريبية الصغيرة وهكذا . وفى الوقت الذى يدرس فيه علماء الاجتماع المجتمعات الكبيرة المعقدة ، يقوم علماء الأنثروبولوجيا بدراسة نفس الموضوعات وإن كانوا يركزون دراساتهم على المجتمعات الصغيرة(١) التى تتسم ببساطة أبنيتها الاجتماعية

---

(١) هذه هى النظرة التقليدية للأنثروبولوجيا ، إذ أنها الآن تقتحم المدينة ، وهناك الكثير من الدراسات التى تتناول أنثروبولوجيا المدن والحضر ، ولم يعد مما يثير الدهشة أن تطالعنا كتب ودراسات تحمل عنوان Anthropology of the City أو Urban Anthropology بل إن واحداً من رواد الإنثروبولوجيا وهو الأستاذ ريتشارد دورسون (١٩١٦ –) وهو باحث له باع طويل فى دراسات الفولكلور قد صرح فى حديث أدلى به منذ فترة وجيزة لإذاعة صوت أمريكا Voice of America تحدث فيها عن مشروعاته المستقبلية –

كما يهتمون بدراسة القرابة والدين بوجه خاص والتى يبدو أنها مسيطرة على تلك المجتمعات .

أما المدخل الآخر للمقارنة بين العلوم فهو المدخل التحليلى، ويحاول هذا المدخل أن يجيب على عدد من التساؤلات تدور حول المشكلات العلمية المتميزة التى يواجهها العلم ، وكيفية ارتباطها بالحياة الاقتصادية والأسرية والحضرية وهكذا ، بمعنى كيفية الوصول إلى تفسيرات مقبولة لها ، وهل تتسم التغيرات التى تطرأ على مستوى العمالة ومعدلات الطلاق والهجرة من — أو إلى — المدن بأنها تغيرات دورية . وتسهم الإجابات على تلك التساؤلات فى التحديد الدقيق للمتغيرات التابعة فى العلم .

المجموعة الثانية من التساؤلات تتعلق بالأسباب أو العوامل التى تؤدى إلى تشكيل سلوك المتغيرات التابعة وما هية الأسلوب المتبع فى تفسير هذه العوامل . مثل تأثير معدلات الاستثمار على مستوى العمالة فى المجتمع وتأثير التجارة الخارجية على هذا المستوى . وتأثير العوامل الدينية على استقرار الحياة الزوجية . وتساعد الإجابة على تلك التساؤلات الوصول إلى تحديد المتغيرات المستقلة .

أما المجموعة الثالثة من التساؤلات فتدور حول ما هية العلاقات التى تحكم كلا من المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ، ومن أهمها مشكلة التصنيف . فمن ناحية هناك مشكلة تحديد الأنماط الرئيسية للتغيرات التابعة التى يتوقع حدوثها . وعلى سبيل المثال ، فإنه عند دراسة الاستقرار الأسرى هل يكتفى بدراسة الأسر التى مرت بحالات الطلاق فى مقابل الأسر المستقلة . أم هل يكون من الضرورى دراسة حالات الانفصال الشرعى وحالات الهجر بدون وقوع طلاق إلى غير ذلك من

—————

= لدراسة الفولكلور والحياة الثقافية انطلاقاً من المسلمات الأنثروبولوجية فى إحدى مدن الصناعات الثقيلة فى الولايات المتحدة الأمريكية .

أشكال انفصال الزوج عن زوجته . ومن الناحية الثانية هناك مجموعة من التساؤلات تدور كلها حول الأنماط الرئيسية للمتغيرات المستقلة . وهل يكفى مثلا الإشارة إلى الفروق فى درجة التعليم والانتماء الدينى عند التعامل مع موضوع الطلاق أم يفضل إضافة بعض العوامل الأخرى كالعامل السيكولوجى فمثلا فى تصور الزوجين أو أحدهما العلاقات الجنسية مع الطرف الآخر . وهناك مجموعة أخرى من العلاقات يتضمن الترتيب المنطقى لكل مجموعة من المتغيرات ، وعلى سبيل المثال هل يلعب الدين كمتغير مستقل دوراً أقل — أو أكثر — أهمية فى تحديد معدلات الطلاق

أما المجموعة الثالثة والأخيرة من العلاقات فهى تتضمن كيفية ارتباط كل من المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة بالشكل الذى يؤدى إلى خلق فروض قابلة للاختبار حول الواقع الامبيريقى مثال : يؤدى الزواج الذى يتم بين أفراد ينتمون لديانات مختلفة إلى معدلات طلاق أعلى من الزيجات التى تتم بين أفراد ينتمون لديانة واحدة ، ويطلق على أية مجموعة منظمة من الفروض إسم النموذج التفسيرى .

ونحاول فيما يلى عقد مقارنة بين علمى الاجتماع والاقتصاد من خلال المدخل التحليلى لخصائص كل علم منهما . وعلى الرغم من أننا نلاحظ وجود عدد من الفروق بين العلمين إلا أنه توجد عدد من من أوجه التماثل بينهما .ومع ذلك فلايزال الأمر مثار جدل حتى بين العاملين فى هذين العلمين أنفسهم ، فأولئك الذين يسمون أنفسهم علماء اقتصـــاد من بينهم علماء فى القيـــاس الاقتصادى econometricians واقتصاديات العمل واقتصاديات التنظيم والمؤرخين الاقتصاديين) لا يتفقون حول تعريف محدد لطبيعة العلم أما علماء الاجتماع (بما فيهم علماء الديموجرافيا ومؤرخو الفكر الاجتماعى وعلماء النفس الاجتماعى) فإنهم ينقسمون حول أنفسهم فيما يتعلق بمجال علم الاجتماع .

أولا : علم الاقتصاد :

هى تلك الدراسة التى تعنى بالكيفية التى يختار بها الأفراد والمجتمع الأسلوب الأمثل لاستخدام مصادر الإنتاج النادرة فى إنتاج وتوزيع عدد من السلع فى الحاضر والمستقبل بين أفراد وجماعات المجتمع (٢) .

ومن خلال هذا التعريف يمكن تحديد مجموعة المتغيرات المستقلة والتابعة والعلاقة بينهما فى علم الاقتصاد .

(ا) المتغيرات التابعة :

تدور المجموعة الأولى من المتغيرات التابعة حول كلمة « السلع » . وتثير عدداً من التساؤلات حول حجم الإنتاج الكلى للسلع والخدمات فى المجتمع ، بالإضافة إلى أنواع ونسب السلع المنتجة ، ويحاول علماء الاقتصاد أن يفسروا التغيرات التى تحدث فى مستوى الإنتاج والاستهلاك .

تدور المجموعة الثانية من المتغيرات التابعة حول « مصادر الإنتاج النادرة » ، وفيما يلى نذكر العوامل التى تدخل فى إنتاج السلع والخدمات :

١ — الأرض ، وحالة الموارد الطبيعية والقيم الثقافية علاوة على المعرفة الفنية بأصول الإنتاج .

٢ - العمل ، وما يتعلق به من مستوى الدافعية لدى الأفراد بالإضافة إلى قدراتهم المهارية .

٣ — رأس المال ، ونقصد به مستوى الموارد المتاحة للإنتاج والمستقبل . ويمكن أن نضيف لهذا :

٤ — عنصر التنظيم الذى يشير إلى عملية إحداث التكامل والترابط بين العناصر الثلاثة السابقة . وهكذا يهتم علماء الاقتصاد بتفسير مستويات

(2) Paul A. Samuelson, Economics › An Introductory Analysis, 5th ed. (New York : Mc Graw - Hill, 196I), p. 6.

الأدوار التى تؤديها تلك العناصر الأربعة فى العملية الإنتاجية وكذلك الأساليب الفنية المتبعة فى إنجاز هذه العملية ؛

أما المجموعة الثالثة والأخيرة من المتغيرات التابعة فإنها تدور حول عملية التوزيع والمتمثلة فى وصول السلع للأفراد ، وما يتعلق بهذا من عملية الاستهلاك تبعا لمستويات الدخل المختلفة .

وعلى هذا فالمتغيرات الرئيسية التابعة فى علم الاقتصاد تدور حول العملية الإنتاجية والأساليب المتبعة لتنظيم الموارد فضلا عن عملية توزيع الثروة . وفى النظام الكينزى يلاحظ أن أهم المتغيرات الاقتصادية تدور حول حجم العمالة والدخل القومى (٣) . ولاتقتصر هذه المشاكل على علم الاقتصاد العام وحده ، بل إنها تمثل متغيرات تابعة كذلك فى فروع العلم الصغيرة وعلى سبيل المثال فإنه تثار عدة مسائل هامة تحتاج للتفسير عند دراسة الأجور فى (فرع) اقتصاديات العمل :

(ا) المستوى العام للأجور فى الأدلة ، والتغيرات التى طرأت عليه خلال فترة زمنية سابقة .

(ب) الفروق فى الأجور بين المهن المختلفة والتغير الذى يطرأ على هذه الفروق من وقت لآخر.

(ج) التغايرات فى الأجور بين الأقاليم والمناطق المختلفة .

(د) الأجور فى مجال الصناعة والفروق فى الأجور بين الصناعات المختلفة .

(ه) الفروق فى الأجور داخل الشركة الواحـــدة ومايطرأ عليها من تغيرات .

(و) اختلاف الأفراد العاملين فى نفس المهنة داخل شركة واحدة

---

(٣) J. M. Keynes "The General Theory of employment, Interest and Money (N. Y. Harcourt, 1930). p. 259.

فى قيمة ما يحصلون عليه من أجر(٤).

(ب) المتغيرات المستقلة :

تتدخل عدة عوامل فى تحديد مستوى الإنتاج وتركيبه وحشد الموارد وكذلك توزيع الثروة ، وهى تتمثل بشكل عام فى النظام السياسى والعادات والدين . أما علماء الاقتصاد التحليلى فإنهم ركزوا بوجه عام على الدور الذى يلعبه قانون العرض والطلب فى السوق كمتغير مستقل فى التحليل الاقتصادى. ومفاد هذا القانون أن سعر أية سلعة أوخدمة يتوقف على العلاقة بين العرض والطلب .أما الطلب على السلعة (أوالخدمة) فيحكمه عدد الأفراد الذين يرغبون فيها ؛ ومدى رغبتهم وما لديهم من موارد لشرائها . وأما العرض فتحكمه الكمية المتيسرة من السلعة فى أية لحظة ، فضلاً عن طول فترة إنتاج المزيد من هذه السلعة والصعوبات التى تواجه إنتاجها ؛ تجاوباً مع زيادة الطلب عليها(٥) .

(ح) العلاقة بين المتغيرات .

من النماذج الشائعة فى علم الاقتصاد فيما يتعلق بالتنبؤ بكمية إنتاج سلعة معينة فى ظل ظروف المنافسة الكاملة، النموذج الذى يرى أن مستوى الطلب يساعد المنشأة على التنبؤ بالسعر الذى ستحصل عليه من وراء سلعة معينة ،ولكن تكاليف الإنتاج لسلعة معينة تحدد هى الأخرى كمية المعروض منها . وقد توصل علماء الاقتصاد إلى نموذج يساعد على التنبؤ بأن المنشأة تقوم بإنتاج تلك الكمية من السلع بحيث تكون تكلفة الكمية

---

(٤) Richard Lester, Labor and industrial Relalions : A General Analysis (N. Y. Nacmillan, I95I). p. 33.

(٥) أنظر، حسين عمر : مرجع سابق ، ص ٢١٢.

الزائدة فى السلعة (التكلفة الحدية)(٦) توازى العائد الذى يتم الحصول عليه من وراء تسويق الوحدة الإضافية من السلعة (الإيراد الحدى) (٧) ويرمى هذا النموذج إلى القول بأن قيمة المتغير التابع تتحدد بناء على قيمة مجموعتين من المتغيرات المستقلة (العرض والطلب) .

أما نموذج كينز فانه يحدد المتغيرات المستقلة بناء على ميول المستهلك وجدول الكفاءة الحدية(٨) لرأس المال ومعدل الفائدة . ويتمثل الطلب على السلعة فى ميل المسلك نحوها ، أما الكفاءة الهامشية لرأس المال فانها تقوم على أساس توقعات الأرباح التى ستنتج عن الاستثمارات ، على حين يتحدد سعر الفائدة بناء على المتاح من الموارد المالية علاوة على الطلب على السيولة النقدية . من خلال كل هذه العوامل صاغ كينز مجموعة من التنبوءات التى تؤدى إلى تعطيل طاقات الموارد فى المجتمع وكذلك خفض معدلات الإنتاج القومى (باعتبارها متغيرات تابعة) ، ويمثل هذا جوهر نموذج كنيز للتوازن(٩) .

---

(٦) هى الزيادة فى النفقات الكلية التى تترتب على زيادة الإنتاج بوحدة واحدة . وعلى ذلك فاذا كان الايراد الحدى أكبر من النفقة الحدية : فمن المجزى للمنتج أن يتوسع فى إنتاجه إلى النقطة التى يتحقق عندها التعاون بينها . أما إذا كانت النفقة الحدية أكبر من الايراد الحدى ، فمن المجزى للمنتج أن يقلل فى إنتاجه إلى أن يصل إلى الوضع الذى يتحقق عنده التعامل بينهما ، أنظر ، حسين عمر : مرجع سابق ، ص ١٠٩ .

(٧) الايراد الحدى هو الذى يؤول إلى المنشأة فى بيع الوحدة الحدية من الناتج : حسين عمر ، مرجع سابق ، ص ١٠٩ .

(٨) الكفاءة الحدية لرأس المال . القدرة أو الحدية الانتاجيه لرأس المال هو العائد أو القدرة الإيرادية أو المعدل المتوقع للربح من الاستثمار فى رأس المال الإضافى . حسين عمر ، مرجع سابق ، ص ١٠٩ .

(٩) يرى كينز أن الطلب الكلى والعرض الكلى لا يتعادلان بالضرورة عند جميع المستويات فى الانتاج والعمالة ، بل إن العمالة تميل فى أغلب الأحيان إلى الاستقرار عند مستوى منخفض هو دون مستوى التوظف الكامل للموارد ، يتعادل عنده الطلب الكلى والعرض الكلى . وعلى ذلك فالتوظف الكامل هو الوضع التوازنى النادر الوقوع ، أما التوظف الجزئى ، بما يصحبه من بطالة جزئية ، فهو الوسع فى السائد .

حسين عمر ، المرجع السابق ، ص ١٠٢ .

(د) أهمية المسلمات فى التحليل الاقتصادى .

يلاحظ أن النماذج الاقتصادية التى تتعامل مع مجموعة المتغيرات التابعة مثل الأسعار ومستوى الإنتاج تقوم على أساس الدور الذى تؤديه القوى الاقتصادية المؤثرة على قانون العرض والطلب . إلا أن الواقع الامبيريقى بعيداً عن تلك النماذج يتسم بقدر لابأس به من التعقيد والتداخل ؛ فهناك الكثير من المتغيرات التى تؤثر أيضا على مستوى الأسعار والإنتاج مثل العوامل السياسية والاقتصادية والقانونية والدينية . وينبغى إدخالها ضمن النماذج الاقتصادية كأساس للحصول على صورة صادقة للحياة الاقتصادية . ويتعامل علماء الاقتصاد مع هذه التركيبه المعقدة من خلال المنهج الذى يذهب إلى أنه فى الوقت الذى تتدخل العوامل الاقتصادية وتمارس تأثيرها على قواعد العرض والطلب ، ينبغى الأفتراض بثبات هذه المتغيرات لأغراض التحليل العلمى فقط . ولعل هذا هو ما يعبر عنه صامو يلسون بقوله إن التحليل الاقتصادى يدرس النظم و الأذواق باعتبارها معطيات أى مصادر محتملة للتغاير يفترض أنها عوامل ثابته .

ولتوضيح ذلك يمكن الاستشهاد بماذهب إليه كينز عند صياغته لنموذج التوازن فهو ينظر إلى الكثير من العوامل باعتبارها معطيات مثل كفاءة القوى العاملة والمعدات والتكنولوجيا ودرجة المنافسة وأذواق المستهلكين وإتجاهات الناس نحو العمل علاوة على البناء الاجتماعى القائم . وعندما تتغير هذه العوامل المؤثرة (مثل ميول المستهلكين والكفاءة الهامشية لرأس المال) فانها تحدث تغيرات أيضا فى المتغيرات التابعة (مثل العمالة ومستوى الدخل القومى) ، إلاأنه يفترض أنها لاتتغير بل ثابتة وذلك لأغراض التحليل وحسب . تماما كما تؤثر مجموعة من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية على الأجور أو كما يقول ليستر « مثلما تؤثر معدلات نمو السكان على توزيعهم المكانى وما يتبع ذلك من تباين فى التركز أو التخلخل كذلك تتأثر الصناعة بعدد من العوامل لعل أهمها طبيعة الصناعة ذاتها ،

والسياسات التصنيعية بالإضافة إلى قوة النقابات التفاوضية تجاه أصحاب الأعمال . ويمكن القول أن التباينات داخل المنشأة الواحدة فيما يتعلق بموضوع الأجور يرجع إلى أربعة عوامل رئيسية هى التباينات داخل الصناعة ذاتها والفروق فى كفاءة إدارة المشروع ثم الاختلافات فى نظرة أصحاب الأعمال إلى سياسات الأجور ،وأخيراً مركب يضم كلا من سياسات التأجير التى تتبعها المنشأة وسلوك العامل نفسه . وفى الوقت ذاته لا يمكن إغفال الدور الهام الذى تلعبة القيم والعادات الاجتماعية .

ومن المسلمات البالغة الأهمية كذلك فى التحليل الاقتصادى الكلاسيكى فكرة الرشد الاقتصادى economic Rationality بمعنى أنه لو عرض على شخص الاختيار بين مشروعين مثلا فإنه سيكون أكثر ميلا للمشروع الذى يحقق له أكبر فائدة ممكنة ويعمل على تحسين وضعه الاقتصادى ،وهذه المسلمة قد لا تحوز موافقة كافة العاملين فى الميدان إذا ما تم التعامل معها باعتبارها تعميماً إمبريقياً بسيطاً نظراً لأن كثيراً من الناس يتصرفون بشكل غير اقتصادى فى كثير من الأحيان . وإن كانت فكرة الرشد الاقتصادى تمثل أداة للبحث تسمح لعالم الاقتصاد بأن يدرس الموقف كما لو كانت المتغيرات المستقلة وحدها تمثل تغيرات قابلة للقياس فى كل من الأسعار والدخل القومى ، ويستطيع عالم الاقتصاد فى هذه الحالة أن يقدم حلولا نظرية مبتكرة للمشاكل الاقتصادية ، وهنا يواجه التحليل الاقتصادى مأزقاً فهو إما يقوم بخلق نماذج متطورة نظرياً فى الوقت الذى يقوم فيه بالتبسيط الشديد للواقع غير الاقتصادى أو أن يتعامل مع هذا الواقع ويضحى بالتعميمات النظرية .

ثانيا — علم الاجتماع :

تعتبر عملية تحديد المتغيرات أكثر مشقة ومدعاة للجهد فى علم الاجتماع منها فى علم الاقتصاد . فالاختلاف الواسع المدى بين علماء الاجتماع حول المشكلات والمفهومات الأساسية فى العلم أدى إلى وجود قدر هائل من المتغيرات ، مما يحول بين علماء الاجتماع وتقديم نماذج بسيطة ومتماسكة . بل

إنهم عادة يركزون تحليلهم على تنميط الحقائق الاجتماعية، ومن ثم فانه سيكون من الطبيعى أن تتسم معالجتنا لعلم الاجتماع بأنها تقريبية، حيث سنغض الطرف عن عدد من فروع العلم مثل الديموجرافيا وعلم النفس الاجتماعى، كما لن نتعرض بالتفصيل لكثير من الاختلافات التى تشيع بين العلماء وتتعلق بالملامح الأساسية للعلم.

المتغيرات التابعة :

عادة ما يبدأ التحليل السوسيولوجى باثارة مشكلة، بمعنى تحديد بعض التنوع فى السلوك البشرى وتحديد علاقة علية حول هذا التنوع الذى يصبح متغيراً تابعاً أى يحتاج إلى تفسير. وقد يحوى التنوع مجرد واقعة واحدة (مثل انفجار أعمال العنف فى الكونغو مثلا عندما وقفت تلك الأعمال) كما أنه قد يضم مجموعة من الافتراضات المسبقة حول تكرار حدوث الوقائع. (مثل العوامل التى تجعل الشعوب التى خضعت للسيطرة الاستعمارية تعانى من نزعات عدائية قوية) وفى مستوى أعلى من هذا تضم مجموعة من التساؤلات تدور حول التنوع البنائى الذى يطرأ على مجموعات كبيرة من الأحداث، مثل العوامل التى ساعدت على ظهور واستمرار أشكال الإقطاع الزراعى. وكذلك عوامل انهيار تلك النظم على نحو أو آخر، وبعد أن يقوم الباحث بعزل مشكلة معينة يجد أن عليه أن يحدد بدقة الوحدات الملموسة التى تمثل متغيراً تابعاً. وتوجد هذه الوحدات الملموسة فى البناء الاجتماعى وفى التنوع الذى يطرأ على السلوك البشرى الموجه نحو هذا البناء.

ويشير مفهوم البناء الاجتماعى إلى التكامل المتجدد والمنتظم الذى يوجد بين فردين أو أكثر، إلا أنه يجب الانتباه إلى أن الأفراد لا يكونون البناء الاجتماعى باعتبارهم أفراداً، بل لجوانب معينة من التفاعل بينهم مثل الأدوار والتنظيم الاجتماعى الذى يشير بدوره إلى تجمعات الأدوار، كما يشير إلى ما هو أكثر من مجرد التجمعات البشرية ذات الهدف الواحد، فهو قد يشير إلى التنظيمات غير الرسمية. والسمات الأساسية المحددة للبناء الاجتماعى هى أنه

يتسم باختيارية التفاعل وأنه يخضع لعدد من الضوابط الاجتماعية التي تنظمه وتتحكم في مساره .

وتكتسب ثلاثة عوامل قيمة هامة عند تحليل الأبنية الاجتماعية، أول هذه العوامل هي : .

١ — القيم Values التي تشير إلى المعتقدات التي تضفي المشروعية على وجود وأهمية أبنية اجتماعية معينة وأنواع السلوك التي ترسخ في البناء الاجتماعي ، وعلى سبيل المثال فان القيمة التي يعلقها المجتمع على المشروع الحر Free enterprise تحبذ وجود المنشآت القائمة على أساس الملكية الخاصة وتستهدف تحقيق أعلى معدلات من الأرباح .

١ — المعايير Norms التي تشير بلورها إلى مقاييس السلوك التي تنظم عملية التفاعل بين الأفراد في البناء الاجتماعي . وعلى سبيل المثال فان معايير الملكية والتعاقد تفرض التزامات معينة على التعاملات الاقتصادية وتكشف الأحداث بشكل مستمر عن قوة المعايير كأدوات ضابطة للسلوك الاجتماعي إذا قورنت بالقيم التي لا تمتلك نفس القوة .

٣ — الجزاءات Sanctions والتي تضم كلا من الثواب والعقاب ، فانها تشير إلى مصادر الضبط في المجتمع . وتتضمن جوانب الضبط الاجتماعي إرساء أسس الأدوار وجعل الأفراد يلتزمون بانجازها ، وكذلك توقيع الجزاء الملائم على السلوك الجانح ، وللجزاءات عدة أشكال منها القهر البدني والتحقير والترغيب في أداء الدور المنوط بالفرد .

ويقوم التشكيل النظامي Institutionlyation بتوحيد كافة عناصر البناء الاجتماعي بما فيها القيم والمعايير والأدوار والتجمعات والجزاءات ، ويشير هذا الإصلاح إلى التوقعات المستمرة والمتميزة التي تؤدى إلى الجمع بين هذه العناصر في مركب واحد . وعندما نتكلم مثلا عن التشكل النظامي في صناعة أمريكية معينة . فانما نقصد نمطاً مستمراً بدرجة ما للتجمعات والأدوار (مثل

رجال الأعمال والمنشآت) والقيم (قيم المشروع الحر) والمعايير (قوانين الملكية والتعاقد والأعراف غير الرسمية فى العمل) علاوة على الجزاءات (كالفوائد وغيرها)ف.

وتصاغ الكثرة من المتغيرات الثابتة فى علم الاجتماع على أساس طرح تساؤلات حول العوامل التى تجعل عناصر البناء الاجتماعى تتشكل على النحو الذى توجد عليه وليس على نحو آخر ، على حين تنحدر مجموعة أخرى من المتغيرات التابعة على أساس التغايرات المنظمة التى تطرأ على السلوك البشرى الموجه نحو البناء الاجتماعى ، وعن إمكانية حدوث نوع من الامتثال الاجتماعى ، وماهية النتائج التى يمكن أن تترتب على هذا الامتثال وكذلك احتمالات حدوث انحراف عن السلوك الاجتماعى المقنن . وكذلك صور هذا الجناح المحتمل ، والنتائج التى يمكن أن يسفر عنها على البناء الاجتماعى ، وتتضمن عملية تحديد الآثار المحتملة للامتثال أو الإنحراف تشكيلا لمجموعة أخرى من المتغيرات التابعة ، فردود الفعل تجاه الجناح (تمثل الضبط الاجتماعى) وكذلك التغيرات التى تطرأ على البناء الاجتماعى واستمرار الأنماط البنائية فى البقاء وكذلك صور الجيشان العاطفى التى قد تثور بين العامة كرد فعل لانتهاك المعايير يحدث .

وعندما يثور سؤال حول الأنماط الرئيسية للبناء الاجتماعى فإن الإجابة عليه تتم عادة بالاستدارة إلى تحديد الوظائف الاجتماعية الأساسية للأنساق الداخلة فى تكوين هذه الأبنية ، وتتعلق هذه الوظائف بدورها بالاتجاهات العامة فى الحياة الاجتماعية . وقد يتم طرح السؤال على نحو آخر بحيث يتناول الشروط الضرورية اللازمة لاستمرار النسق فى أداء وظائفه ، وهناك عدد من المقتضيات الوظيفية تأخذ شكلا نمطياً وتتضمن :

١ — الطرق التى يتم بها ظهور وبناء القيم الثقافية فى نسق ما ، ويتضمن هذا فترات طويلة فى التنشئة الاجتماعية علاوة على أنه يحتاج لأبنية مركبة مثل الأسرة والكنيسة والمدرسة بالنسبة لبعض الأنساق .

٢ — طرق إنتاج واستهلاك بعض السلع النادرة والخدمات ويطلق عليها أحيانا اسم الوظيفة الاقتصادية للنسق ؛ وتمثل المنشات والبنــوك ومؤسسات الائتمان الأبنية النمطية التي تؤدى هــذه الوظيفة الاقتصادية للنسق .

٣ — الطريقة التي يتم بها خلق المعايير والقيام على تنفيذها وذلك لتنظيم التفاعلات بين مختلف وحدات البناء الاجتماعى وهو ما قد يطلق عليه أحيانا إسم الوظيفة التكاملية Integrative Function ومنها القوانين والمؤسسات القانونية .

٤ — تنسيق وضبط التصروفات الجمعية فى النسق أو لإحدى الجماعات المكونة لهذا النسق ، وتقوم الدولة بإداء هذه الوظيفة (الوظيفة السياسية).

ويتم تصنيف الأبنية الاجتماعية فى العادة على أساس الوظائف التى تؤديها، سواء كانت هذه الوظائف سياسية أو إقتصادية أو أسرية أو دينية أو تربوية . ويتسم هذا التصنيف بانه يتضمن إخفاء أولوية مطلقة على الوظيفة وحدها ، وفى علم الاجتماع يستخدم مفهوم البناء لتحديد الخواص ذات الأهمية على المستوى النظرى والمرتبطة بمجموعات ملموسة من الأنشطة التى تكرس بالدرجة الأولى للوفاء ببعض مقتضيات الحياة الاجتماعية الملائمة لحفظ النسق الكلى .

ومن العرض السابق يتضح لنا مدى التقارب بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد ، إلا أنه لاتزال هناك بعض صور التباين بين العلمين فيما يتعلق بالمتغيرات التابعة فى كل منهما ، ففى الوقت الذى يهتم فيه الاقتصاد بشكل خاص بالتنوع فى مستوى وأساليب الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات يوجه علم الاجتماع معظم اهتمامه إلى التنوع الذى يطرأ على البناء الاجتماعى (وما يضمه من قيم ومعايير وجزاءات) بالاضافة إلى التنوع الذى يحدث اتجاهات الأفراد نحو هذا البناء .

المتغيرات المستقلة :

كانت المفهومات السوسيولوجية التى تم استخدامها فى الصفحات السابقة تهدف أساسا إلى تحديد المتغيرات التابعة ، ولا تصل إلى مرحلة تحديد الفروض حول العمليات الاجتماعية الأساسية الخاصة بالتكيف وسوء التكيف والتغير الاجتماعى ، كما أنها لاتمثل تفسيرات فى حد ذاتها . وحتى يمكن إدخال هذه المكونات فى التحليل السوسيولوجى ينبغى على الباحث أن ياخذ فى إعتباره مجموعة من المتغيرات المستقلة ، ومن بين أهم هذه المتغيرات ، هناك ثلاثة متغيرات هى على التوالى : التوتر ، وردود الفعل إزاء هذا التوتر ، ثم أساليب التحكم فى ردود الفعل على التوتر .

١ — التوتر strain : يبدو من المستحيل وجود الأنساق الاجتماعية فى حالة من التكامل التام . إذ تظهر عوامل التفكك فى داخل أو خارج النسق . ومن الأمثلة على التوترات التى تحدث فى المجال الاقتصادى وتؤثر عليه من خارج النسق ذاته ذلك الخطر الذى قد تفرضه مثلا دول منتجة لسلعة معينة على تصديرها لغيرها من الدول مما يجعل هذه الأخيرة تعانى من نقص فى هذه السلعة . (وأبرز مثال على ذلك أزمة الطاقة فى العالم الغربى بعد أكتوبر ١٩٧٣) ، أما التوترات التى تنشأ داخل النسق ، فإنها تكون ناجمة عن التناقضات الداخلية ، والتى ناقش ماركس الكثير منها عند دراسته للنظم الرأسمالية فى الغرب . ويمكن القول بأن الافتراض الأساسى وراء مفهوم التوتر هو أنه يفرض مشكلات متعلقة بالتكامل داخل النسق وبالتالى تؤدى إلى صور من التكيف وأشكال جديدة من التكامل أو انهيار الأشكال القائمة .

وهناك عدد من أنماط التوتر الشائعة :

١ — الالتباس فى توقعات الدور ، حيث تكون البيانات المتوافرة عن

الدور وتوقعاته غير واضحة أو غير موجودة على الإطلاق . وأبرز مثال على ذلك ما يراه الكثيرون من أن الدور التقليدى للمرأة الأمريكية التى صار دورها مثالا نمطيا على غموض توقعات الدور بعد التغيرات التى طرأت على المجتمع الأمريكى .

٢ — صراع الأدوار عندما تستدعى توقعات الدور أنماطا متضاربة من السلوك ، كمثال الطبيب الزنجى فى المجتمع الأمريكى الذى يستدعى دوره أن يعامله الآخرون بتقدير واحترام ، وإن كان انتماؤه العنصرى جعله دائما لا يلقى ذلك الاحترام .

٣ — الفجوة بين توقعات الدور والموقف الاجتماعى الفعلى ومن الأمثلة على ذلك عندما تبلغ معدلات البطالة فى مجتمع كالمجتمع الأمريكى ١٥ ٪ فى الوقت الذى يلتزم فيه المجتمع بالوصول إلى أعلى معدلات العمالة الكاملة .

٤ — صراع القيم داخل النسق ، ويمكن أن يظهر هذا إثر وفود موجات هجرة كبيرة من خارج المجتمع ومن ثقافات غربية .

٢ — ردود الفعل إزاء التوتر :

تتسم ردود الفعل الأولية للتوتر بأنها مضطربة وغير منتظمة وغالبا ما تكون غير متكاملة مع النسق الكلى ، وعلى الرغم من أنه لم يتم حتى الآن تنميط كافة أشكال الانحراف ، فان هناك عدداً من المشكلات الاجتماعية التى تنجم عن الإنحراف مثل الجريمة وإدمان المشروبات الروحية والتشرد والانتحار والأمراض العقلية ، وانفجار أعمال العنف والشغب ، وبرغم كونها تنطوى على أبعاد « نفسية » إلا أنها تؤثر على أبنية ووظائف الأنساق الاجتماعية .

٣ — محاولات ضبط ردود الفعل على التوتر :

عندما يحدث توتر فى المجتمع فعادة ما يوجد أسلوبان لتقليل الآثار التى قد تنجم عنه على المستوى الاجتماعى .

١ - الأسلوب الاول هو تعديل الموقف الاجتماعى بحيث يقلل إلى أقصى حد ممكن مقدار التوتر ، وأبسط مثال على ذلك التشكل النظامى للأولويات (بحيث يتم ترتيب التوقعات المتصارعة فى نظام تبعا لأهميتها بالنسبة للفاعل) وكذلك ترتيب الأنشطة ، علاوة على حجب السلوك الغامض عن الأنظار (بحيث يسمح باستمرار السلوك الجانح طالما هو لا يؤثر بشكل ظاهر على توقعات الدور المشروعة بنائيا - أى من وجهة نظر الجماعة) .

٢ - محاولة ضبط ردود الأفعال على التوترات بمجرد ظهورها ، ويتضمن هذا تطبيق الجزاءات من خلال كافة مؤسسات الضبط الاجتماعى بما فيها المحاكم والشرطة .

كل هذا يمثل بعض المتغيرات المستقلة التى تساعد على تفسير استمرار وتغير السلوك الموجه نحو البنية الاجتماعية ، وإن كان من الإفراط فى التبسيط القول بأن التوتر وردود الفعل إزاءه علاوة على محاولات ضبط ردود الفعل تمثل متغيرات مستقلة فحسب ، إذ أن الباحث الذى يدرس جناح الأحداث (وهو يمثل رد فعل للتوتر) سوف يتعامل مع هذه الظاهرة باعتبارها متغيراً تابعا . ولكنه إذا ما انطلق من وجهة نظر البناء الاجتماعى ، وما يرتبط به من مفاهيم ، فانه من المحتمل أن يرى المعنى الذى تمثل فيه نفس المفاهيم متغيرات مستقلة فى ذات الوقت » . ويمكن أن ينطوى الحديث عن العلاقات بين المفاهيم السوسيولوجية الرئيسية ، على بعض المناقشات التى تتناول عمليات التغذية المرتدة ، وكذلك صور الاعتماد المتبادل بين المتغيرات ، ففى العادة تؤدى عملية إعادة تنظيم البناء الاجتماعى إلى ظهور مؤثرات معينة تؤدى بدورها إلى صور معينة من الجناح ، وكذلك الضبط الاجتماعى للتحكم فى هذا الجناح ، ويرجع تقسيمنا لمجال علم الاجتماع إلى متغيرات مستقلة وأخرى تابعة إلى أننا اعتبرنا عناصر البناء الاجتماعى هى نقطة الانطلاق الملائمة لهذا الغرض .

ثانيا : العلاقات بين المتغيرات فى علم الاجتماع :

لايزال الكثير من علماء الاجتماع يلجأون إلى نوع من التصنيف الذى يساعد على تنظيم الحقائق ، وعلى الرغم من انعدام وجود نماذج تفسيرية شاملة فى علم الاجتماع ، فان الباحث يمكنه أن يقدم نموذجين من النماذج التفسيرية الأقرب إلى الشمول والإحاطة من غيرهما :

١ ـ نماذج العمليات Process Models : التى تشير إلى التغيرات التى تطرأ على المتغيرات داخل بناء اجتماعى معين ، وتأتى هذه التغيرات نتيجة للطريقة التى يؤدى بها الأفراد أدوارهم أو نتيجة لإعادة إرساء التوازن باللجوء لأساليب الضبط الاجتماعى اللازمة لمواجهة هذا التوتر ، ويمكن أن تستخدم هذه النماذج فى تحليل معدلات الحراك الاجتماعى وأنماط معينة من الضبط الاجتماعى (مثل العلاج النفسى Psycho-Theory) الذى يعمل على تأهيل الفرد المضطرب بقصد إعادة تأقلمه مع المجتمع ، وفى هذه الأمثلة نلاحظ أن البناء الاجتماعى قد اتسم بالثبات وعدم التغير .

٢ ـ نماذج التغير Change Models : قد لا تكلل الجهود المبذولة للسيطرة على التوتر وإعادة التوازن إلى النسق بالنجاح مما يتيح الفرصة لظهور شكل جديد من التوازن ، وهذا الانتقال من نمط فى التوازن إلى نمط جديد قد يخضع لسيطرة النسق كما أنه قد يخرج من نطاق هذا الضبط ، وتتحقق حالة الضبط إذا قامت السلطة التشريعية فى المجتمع بسن قانون يسمح بمجابهة المشكلات الاجتماعية الملحة ، أما الحالة الثانية فإنها تشيع عندما يقوم حزب ثورى بالإطاحة بالنظام القائم وفرض أشكال جديدة للسلطة ، علاوة على هذا فإن التوازن قد لا يكون مستنداً إلى أسس وطيدة ، ومن ثم فإن التغير قد يحتم إحداث تحولات جديدة ، ويتسبب الإخفاق المستمر الذى تواجهه ميكانزمات الضبط الاجتماعى فى تفكك النسق الاجتماعى . وتتضمن كل هذه النماذج تغيرات تطرأ على البناء الاجتماعى .

مشكلة المسلمات فى التحليل السوسيولوجى :

يبدأ التحليل المنظم للأنساق الاجتماعية بافتراض مؤداه أن المتغيرات البيولوجية والسيكولوجية والثقافية ثابتة ، بل إن أى صياغة سوسيولوجية تتبنى هى الأخرى افتراضا ثابتا عن الطبيعة البشرية ، فالقول بأن إلتباس الأدوار يمثل مصدراً للتوتر فى البناء الاجتماعى يعنى الافتراض بأن هذا الإلتباس يؤدى إلى القلق الذى يدفع الإنسان لمواجهته هذا التوتر . ولو أن هذه المسلمات ذات الطابع السيكولوجى تصبح مثار شك حين يتم إخضاعها للدراسات الامبيريقية ، وتبقى بعيدة عن أن تحظى بالقبول من جانب علماء الاجتماع ، وإن كان هذا لا يحول دون الاعتراف بأن علم الاجتماع لم يصل بعد إلى تلك الاستمرارية الواضحة التى وصل إليها علم الاقتصاد فى تعامله مع مسلمة الرشاد الاقتصادى مثلا .

ثالثا : مناهج البحث فى علم الاجتماع وعم الاقتصاد :

يمثل المنهج التجريبي experiimental Method أدق صور البحث فى التحليل الاجتماعى العلمى ،ويقصد به ببساطة إيجاد موقفين أحدهما تجريبى والآخر ضابط بحيث يتشابه الموقفان من كافة النواحى فيما عدا واحديفترض أنه السبب فى وجود الظاهرة محل الدراسة ، وبعد انتهاء التجربه يقاس الموقفان ، ويعتبر الفارق بين نتائج المجموعتين راجعا أساسا إلى العامل التجريبى . ويندر استخدام هذا المنهج ، اللهم فيما عدا دراسة الجماعات الصغيرة سواء فى علم الاجتماع أو علم الاقتصاد .

ويمثل المنهج الاحصائى بديلا للمنهج التجريبى حيث يتم تثبيت عوامل معينة أو عزلها باتباع المعالجات الاحصائية ،وعلى سبيل المثال فاننا قد نرغب فى تتبع اتجاه طويل المدى لأسعار البطاطس خلال فترة زمنية معينة ، ونحن نعلم مسبقا أن أسعار البطاطس تتغير باستمرار ومن موسم الى موسم ومن عام إلى عام كذلك ،ولكننا لانهدف أساسا إلى قياس التغير الموسمى . ولذا فاننا تقوم بحساب متوسط التغير الموسمى لخمسين سنة كاملة ، ونقوم بحذف التذبذبات الموسمية التى قد تكون طرأت على بعض السنوات وذلك باضافة أو حذف معدل التغير الموسمى فى الأسعار الفعلية . وبهذا نتمكن من حذف التذبذبات الموسمية ونصل إلى صورة أكثر دقة لاتجاهات السعر على المدى الطويل ، والذى يتم ربطه بغيره من المتغيرات . ويحظى التحليل الاحصائى وغيره من معاملات الارتباط بقبول واسع لدى كل من علماء الاجتماع والاقتصاد على حد سواء .

أما البديل الثانى للمنهج التجريبى فهو المنهج المقارن(٩) الذى استخدم

---

(٩) يقول بوتومور : طالما أن التجارب أمر مستحيل فى علم الاجتماع ، فإننا مضطرون — كما يقول دوركايم — لاستخدام منهج التجربة غير المباشرة ، أى المنهج المقارن ، فدوركايم كان=

فى أفضل صوره على يد ماكس فيبر فى دراساته عن الدين ، فقد قارن فيبر بين المجتمعات التى استطاعت أن تطور نظما رأسمالية بورجوازية رشيدة وبين المجتمعات التى لم يتم فيها ذلك (مثل الهند والصين) وبحث عن الفروق بين هذه المجتمعات والتى جعلت مجتمعا ما يطور نموذجا رأسماليا على حين لم يستطع الآخر وتوصل إلى البرهنة على أن الدين هو العامل الأساسى الفارق بين النمطين المجتمعات اللذين درسهما . ويستخدم هذا المنهج على نطاق واسع فى كل من علمى الاجتماع والاقتصاد وبالذات فى الاقتصاد على يد المؤرخين الاقتصاديين وأولئك الذين يوجهون عناية خاصة لتطور الأمم الناشئة .

وتمثل النماذج الرياضية Mathematical Models البديل الثالث الذى يشيع استخدامه فى علم الاقتصاد أكثر مما تستخدم فى علم الاجتماع (١٠) فعلم الاقتصاد يستخدم نماذج دقيقة ومحددة يمكن إخضاعها للصياغة الرياضية ، كما يتعامل مع بيانات يمكن تكميمها (تأخذ شكل أرقام وأعداد) أكثر مما يحدث فى علم الاجتماع . ويقتصر استخدام النماذج الرياضية فى علم الاجتماع على تحليل خصائص السكان والجماعات الصغيرة وأحيانا فى تحليل السلوك الانتخابى والحراك الاجتماعى ، ويستخدم كلا العلمين منهج دراسة الحالة

= يرى أن التفسير السوسيولوجى يقوم كلية على إيجاد ارتباطات علية . ويلاحظ أن السبيل الوحيد لبيان أن ظاهرة معينة هى سبب ظاهرة أخرى هى أن ندرس حالات تكون الظاهرتان موجودتين فيها معا أو غائبتين ، معا ، وهكذا نحدد ما إذا كانت احداهما تعتمد على الأخرى أم لا . إلا أن براون يلاحظ أن المنهج المقارن وحدة لا يعطيك شيئا فلا يمكن أن ينبت شىء هكذا من الأرض دون أن تبذر أنت البذرة . فالمنهج المقارن وسيله لاختبار الفروض . ومع ذلك لا يمكن إنكار القيمة العقلية لهذا المنهج عندما تستدعى إلى الذهن استحالة أو صعوبة — اجراء دراسات تجريبية معملية على آلاف البشر ، ويبدو أن فريمان كان على حق — وإن بالغ بعض الشىء — عندما قال « إن قيام المنهج المقارن فى الدراسة يعتبر أعظم الانجازات الفكرية فى عصرنا . بوتومور ، مرجع سابق ، ص ص ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٢

(١٠) صدرت فى الفترة الأخيرة كتب كثيرة تحمل عنوان علم الاجتماع الرياضى Mathematical Sociology

Case Study Method ،ومن الأمثلة على ذلك إستخدامها فى دراسة أنماط المنافسة غير الكاملة فى بعض الصناعات ، وكذلك استخدامها فى الدراسات التى تتناول أنماط سلوك الطبقات الاجتماعية فى مجتمع محلى بالنسبة لعلم الاجتماع ، وبصفة خاصة فى مجال علم الاجتماع الصناعى .

وفى كلا الفرعين من فروع المعرفة الانسانية وأعنى بها الاقتصاد والاجتماع تكشف البيانات عن نفسها بشكل صريح أمام ناظرى الباحثين أثناء مجرى التفاعلات المعتادة للأحداث فى الحياة اليومية . مثل أسعار السلع التى تنشر فى الصحف اليومية ، وأعداد المتعطلين عن العمل التى تقوم المؤسسات الحكومية لحصرها وكذلك الاحصاءات الاجتماعية التى تظهر فى تقارير التعداد . على حين يكون على الباحثين فى حالات أخرى أن يقوموا بجمع البيانات بأنفسهم ، ويتم هذا غالبا باستخدام مناهج المسح الاجتماعى أى بالتطبيق على عينة من السكان — يفضل أن تكون عينة ممثلة representative من خلال أدوات بحث معينة كالمقابلة مثلا . وتستخدم مناهج المسح الاجتماعى على نطاق واسع فى علم الاقتصاد حيث يتم جمع الحقائق حول المنشآت وكذلك البيوت للتعرف على أوجه الاتفاق وإتجاهات المبحوثين نحو حالات السوق فى المستقبل وكذلك اتجاهاتهم الشرائية علاوة على نواياهم الاستثمارية ودوافعهم وكذلك اتجاهاتهم نحو أسعار الفائدة ... الخ . (١١) ومع ذلك فان مناهج المسح الاجتماعى أوسع انتشاراً فى علم الاجتماع منها فى علم

---

(١١) لتقييم بعض المشكلات المتضمنة فى استخدام مناهج المسح فى الدراسات الاقتصادية يمكن الرجوع إلى :

George Katona, « The function of survey Research in Economics », in : Marina Konarovsky (ed.) Common Frontiers of the Social Sciences (Clencoe, III : The Free Press and the Falcon's Wing pron, 1957) pp. 358-371) and Kantona and Eva Muiler, Consume Expectations, 1453-56(AronArbor: Survey Research Centre, Institute for Social Research, University of Michigan, n. d.) pp. 7-11.

الاقتصاد ، وبوجه خاص فيما يتعلق بدراسة الاتجاهات وقياس الرأى .
وتمثل البيانات الاتجاهية attitudinal التى يتم الحصول عليها نتيجة استخدام مناهج المسح الاجتماعى تتمة للاحصاءات المسجلة وإن لم يكن فى وسعنا أن نثق كثيراً فى عمق البيانات التى يتم الحصول عليها عن طريق المقابلة العرضية Casual Interview .

رابعا : موضوع علم الاجتماع الاقتصادى :

يمكن تعريف علم الاجتماع الاقتصادى على أنه عبارة عن تطبيق الإطار النظرى العام لعلم الاجتماع بما فيه من متغيرات ونماذج تفسيرية فى دراسة مجموعة من الأنشطة المركبة والمتعلقة بإنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك السلع النادرة والخدمات(١٢) .

ويدور علم الاجتماع الاقتصادى على هذا النحو حول محورين أساسيين أولاهما يتناول الأنشطة الاقتصادية وحدها ، حيث يدرس عالم الاجتماع الاقتصادى كيفية صياغة هذه الأنشطة فى شكل أدوار أو تجمعات وكذلك القيم التى تضفى على هذه الأنشطة صفة المشروعية ونوعية الجزاءات والمعايير التى تنظم هذه الأنشطة ثم الشكل الذى يتخذه التفاعل بين هذه المتغيرات السوسيولوجية بعضها مع البعض الآخر .

المحور الثانى يدور حول العلاقات التى ترتبط هذه المتغيرات السوسيولوجية بكل من الإطار الاقتصادى والإطار غير الاقتصادى economic and non economic ، مثال على ذلك ، كيفية ترابط الأدوار الأسرية بالأدوار المهنية فى المجتمع المحلى وكذلك الضبط الذى تمارسه النظم السياسية على أبنية هذا المجتمع . ويضم هذا المحور كل المواقف التى تتكامل فيها الأبنية الاقتصادية مع الأبنية غير الاقتصادية وكذلك المواقف التى يتضارب فيها أداء كل من المجموعتين ، حيث يكون من المتوقع ظهور توترات معينة وردود فعل لهذه التوترات وكذلك محاولات ضبطها . كما يمكن توقع حدوث جناح وكذلك إعادة توازن النسق الاجتماعى ذاته .

---

(١٢) قارن هذا بتعريف ويلبرت مور لعلم الاجتماع الصناعى (وهو أحد فروع علم الاجتماع الاقتصادى) على أنه يعنى بتطبيق مبادىء علم الاجتماع المتصلة بالأسلوب الصناعى فى الانتاج وأسلوب الحياه فى المجتمع الصناعى .

Wilbert Moore, « Industrial Soicology : status and prospects », in American Sociological Review (1948), 13 : 382.

ويمكن للباحث أن يتتبع تداخل المتغيرات السوسيولوجية مع كل من المجالين الاقتصادى وغير الاقتصادى على مستويين :

المستوى الأول : مستوى الوحدات الاقتصادية الملموسة حيث يقوم عالم الاجتماع الاقتصادى مثلا بدراسة أنساق المكانة وعلاقات القوة والسلطة والجماعات والزمر غير الرسمية والعلاقات المتبادلة بين كافة الظواهر حيث يقوم بدراسة منشأة صناعة معينة ، وهذا يمثل بدوره جوهر علم الاجتماع الصناعى .

المستوى الثانى : يختص بالعلاقات بين الوحدات الاقتصادية فى علاقتها بالإطار الاجتماعى الذى توجد فيه ، وهنا يتحرك عالم الاجتماع على مستويين أيضا ، المستوى الأول يختص بدراسة العلاقات بين النظام الاقتصادى وغيره من النظم الموجودة فى المجتمع (مثل النظام السياسى والنظام القانونى والنظام الدينى وكذلك النظام الأسرى) سواء على مستوى المجتمع المحلى أو المجتمع الكبير . أما المستوى الثانى والذى يمثل مرحلة أكثر تقدما فهو يختص بدراسة الاقتصاد باعتباره نسقا تحليليا بالنسبة للمجتمع وكافة أنساقه الأخرى ، ويقود هذا بدوره إلى إثارة قضايا أكبر وأكثر عمومية مثل السياسة العامة والصراع بين الإدارة والعمال والعلاقات بين الطبقات الاقتصادية ، كما يتطرق الباحث إلى دراسة الجوانب السوسيولوجية لبعض المتغيرات الاقتصادية المركزية مثل النقود باعتبارها واحدة من بين مجموعة كبيرة من الجزاءات : الحياة الاجتماعية .

فروع علم الاجتماع الاقتصادى ه

يمكن النظر إلى كثير من التقسيمات الفرعية فى علم الاجتماع على أنها تمثل فى الوقت نفسه فروعا فى علم الاجتماع الاقتصادى من ذلك مثلا علم اجتماع العمل وعلم الاجتماع المهنى وعلم اجتماع التنظيم (وبخاصة الجزء الذى يدرس التنظيمات البيروقراطية فى الحياة الاقتصادية) وعلم الاجتماع الصناعى وعلم اجتماع الاستهلاك .

خامساً - العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع الاقتصادى :

على الرغم من اشتراك كل من العلمين فى دراسة نفس الأنشطة التى يدرسها العلم الآخر ، إلا أنه لا تزال هناك فروق بينهما تتمثل فى تعامل كل فرع منهما مع مجموعة مختلفة من المتغيرات التابعة والمستقلة والنماذج التفسيرية ، بيد أن هناك قدراً من التساند الامبريقى بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات الاجتماعية ، ويمكن أن يتضح هذا التساند الامبريقى بين المتغيرات فى عدد من الأمثلة :

١ - فالممارسات الخرقاء لتسعير الأجور فى المنشأة من جانب الإدارة (وهو متغير اقتصادى) تؤدى إلى إحداث تغيرات سياسية سواء داخل المصنع أو خارجه ، ففى داخل المصنع يؤدى هذا إلى تقوية شوكة الزمر والجماعات غير الرسمية المناوئة للإدارة من خلال إثارة أعداد كبيرة من العمال التى تنضم إلى تلك الزمر ، أما خارج المصنع فإن هذه الممارسات قد تدفع العمال إلى تكوين نقابة تدافع عن مصالحهم ، كما أنها قد تثير حماس النقابات القائمة بالفعل .

٢ - قد تنغمس الزمر الرسمية ونقابات العمال فى نشاطات سياسية تؤدى بدورها إلى تغيرات اقتصادية ، ففى غمرة الانفعال وروح التحدى قد يقوم العمال بالتباطؤ فى معدلات الإنتاج ومن ثم خفض المستوى العام لإنتاجية المنشأة ، كما تتحدى نقابات العمال الإدارة بحيث تقوم الأخيرة بتعديل موقفها إزاء مسألة الأجور .

سادساً — العلاقة بين علم الاجتماع الاقتصادى وعم النفس :

وعودة إلى مسلمة الرشاد ثانية . تحتل مسلمة الإنسان الاقتصادى الرشيد مكانة محورية فى علم الاقتصاد ، إلا أن هذه المسلمة لم تعد ملائمة على إطلاقها فالبشر يجهلون الإطار الذى يعيشون فيه ، لأنهم يرتكبون الأخطاء ولأنهم يعيشون وفقاً للعادة . علاوة على ذلك ، فإنه نظراً للتداخل بين المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية فإنه ينعدم وجود مجموعة تنفرد وحدها ودون غيرها من المتغيرات بالهيمنة على أى وضع اجتماعى . هل يعنى ذلك أن نتخلى عن فكرة الرشاد الاقتصادى ؟ الإجابة بالنفى ربما لعدة عوامل منها أن كثيراً من القضايا المرتبطة بالرشاد الاقتصادى لا تزال تجد قبولا لدى جمهرة الباحثين أكثر من غيرها . كما أن أبسط المعانى المقبولة لفكرة الرشاد الاقتصادى تتمثل فى الجدل بأنها — وباعتبارها حقيقة سيكولوجية — عبارة عن الإرضاءات المادية التى تمثل الحافز الأوحد فى وجود الإنسان ، وبأنه يختار بين هذه الإرضاءات المادية بشكل يغلب عليه العقلانية والرشاد . ولم تعد هذه الصياغة مقبولة على ما هى عليه .

٢ — ويصبح المفهوم أكثر قبولا إذا ما كان الجدل يدور حول نفى القول بأن الرشاد الاقتصادي هو العنصر الوحيد والمسيطر على نفسية الفرد ، وبأن هذه الفكرة تسيطر على الفرد فقط حينما يواجه موقفاً اقتصادياً معيناً .

٣ — إذا قام الباحث باستخدام فكرة الرشاد الاقتصادى كمجرد أداة تساعده على التبسيط التصورى Conceptual Simplification فإنه يحبذ كل ما يملك من منطق فى سبيل إثبات كفاءة هذه الفكرة ، ويمتنع عن إدخال أية نظريات سيكولوجية خاصة أو مزاعم وجودية بل يستخدم الفكرة وحسب بغرض السيطرة على ذلك التنوع الهائل والتغير الحادث فى الدوافع كما هى موجودة فى الواقع الامبيريقى . وهنا تتحول فكرة الرشاد الاقتصادى لتصبح مجرد مجموعة من الفروض ، وإذا انطلق الباحث فى تحليله من هذه النقطة ،

فإن عليه أن يفترض كذلك أن تبسيطه التصورى يخضع للمراجعة أو حتى الرفض إذا ثبت عدم جدواه فى تحليل المشكلات العلمية التى يواجهها .

٤ — الطريقة الأخيرة للتعامل مع فكرة الرشاد الاقتصادى تتم على أساس النظر إليها باعتبارها قيمة اتخذت شكل النظام ، وفى هذه الحالة تتجاوز مجرد كونها مسلمة سيكلوجية ؛ وتصبح معياراً للسلوك قد يمتثل لها أفراد المجتمع أو ينحرفون عنها ، وهكذا نجد أن صاحب رأس المال فى منشأة أمريكية لا يحدد الجودة ويعمل على خفض الأسعار لمجرد رغبته الشخصية فى ذلك بل خوفاً من توقيع بعض الجزاءات الاجتماعية السلبية عليه (مثل التحقير أو فقدان مركزه) . وينبغى ألا يغيب عن بال عالم الاجتماع الاقتصادى هذا المعنى الاجتماعى الذى يصبغ الرشاد الاقتصادى لأنه يكمن فى جوهر واحد من أهم المتغيرات الرئيسية التى يتعامل معها وأعنى به الضبط الاجتماعى.

دور البحوث السيكلوجية فى علم الاجتماع الاقتصادى :

يدرس عالم الاجتماع الاقتصادى بوجه عام العلاقات بين عدد من المتغيرات مثل ظروف السوق وحجم المبيعات والتوترات الاقتصادية بالإضافة إلى ظهور جماعات اجتماعية جديدة باعتبارها هذه الأخيرة تمثل قوة شرائية مضافة ،وتقع لكثير من هذه المتغيرات على المستويين السيكلوجى والاجتماعى ، ولعل هذا مما يوجب على الباحث أن يدخل فى اعتباره عدداً من المتغيرات السيكلوجية الوسيطة ، فالروح المعنوية ومدى إحساس العمال بالرضا عن أدوارهم وما يحصلون عليه من أجر يمثل متغيرات سيكلوجية تعتمد كثيراً على عوامل اجتماعية مثل نمط الإشراف ونوع التفاعلات التى توجد بين العمال علاوة على مدى مشاركة العمال فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج ، وتحدد هذه المسائل السيكولوجية بدورها بتحديد نوع استجابة العامل للمؤثرات المحيطة به ، وتتراوح هذه الاستجابات بين التغيب المتكرر وإصابات العمل والصراعات التى توجد داخل المنشأة الصناعية . وبهذه الطريقة نجد أن الروح المعنوية تمثل متغيراً وسيطاً بين المتغيرات الاجتماعية والآثار السلوكية الناجمة

عنها ، وهناك عدد غير قليل من علماء النفس الاجتماعى (والبعض ممن يطلقون على أنفسهم إسم علماء اجتماع صناعى) يفضل النظر إلى الروح المعنوية باعتبارها متغيراً تابعاً إلا أن علم الاجتماع الاقتصادى يعتبر الروح المعنوية مجرد متغير وسيط .

٢ — وتعتبر الاتجاهات أيضاً من المتغيرات الوسيطة ، حيث تؤثر على مختلف أوجه دورات العمل والأزمات المالية .

ونتطرق الآن إلى آخر وجه من أوجه الارتباط بين علم النفس وعلم الاجتماع الاقتصادى ، وهو الوجه الخاص بأنماط الدوافع لدى الأفراد الذين يشغلون أدواراً مهنية معينة .

وهكذا نكون قد ألممنا بموضوع علم الاجتماع الاقتصادى وما اقتضاه من الطواف بكل من علمى الاجتماع والاقتصاد ، علاوة على العلاقة بين علم الاجتماع الاقتصادى وعلم النفس ، وفى الفصل التالى مباشرة سنتعرض بالدراسة للعلاقات التى تربط الاقتصاد باعتباره نسقاً فرعياً بغيره من الأنساق الاجتماعية الرئيسية الأخرى .

الفصل الثالث

العلاقة بين النسق الاقتصادى والانساق الاجتماعية الاخرى

مقدمة :

أولا : التشكلات البنائية المحسوسة للأنشطة الاقتصادية

ثانيا : العلاقة بين الاقتصاد والعوامل الثقافية

١ – الدور الذى تلعبه القيم الثقافية فى تيسير أو تعويق النشاط الاقتصادى .

٢ – الأيديولوجية كعامل تبرير أخلاقى لأوضاع قائمة .

٣ – الأيديولوجية كعامل يهدف إلى تدمير الأوضاع القائمة .

٤ – الأيديولوجية كأداة لتهدئة مواقف الصراع .

ثالثا : العلاقة بين الاقتصاد والمتغيرات السياسية

١ – العلاقات السياسية بين المنشآت الإنتاجية .

٢ – العلاقات السياسية بالإطار الاقتصادى المعاش

(أ) المستهلكين .

(ب) حملة الأسهم .

(جـ) العمل .

٣ – الأشكال الظاهرة للصراع الجمعى المنظم .

٤ – العلاقات السياسية بين الحكومة والوحدات الاقتصادية .

رابعا : العلاقة بين الاقتصاد والجماعات القرابية

١ – الجماعات القرابية .

٢ – الجماعات الإثنية (السلالية) .

خامسا : التدرج الاجتماعى والحياة الاقتصادية

الفصل الثالث

العلاقة بين النسق الاقتصادى والأنساق الاجتماعية الأخرى

مقــدمة :

ناقشنا فى الفصل السابق مفهوم البناء الاجتماعى باعتباره تفاعلا متكرراً أو منظماً بين شخصين أو أكثر ، ويحكم هذا التفاعل عناصر ثلاثة هى القيم والمعايير والجزاءات . وإذا ارتفعنا إلى مستوى أكثر تجريداً فإننا نصل إلى مفهوم النسق الاجتماعى الذى يشير إلى تنميط الوحدات البنائية بالشكل الذى يجعل أى تغيير يحدث فى أحد هذه الوحدات يؤدى إلى ضغوط على باقى الوحدات الأخرى المكونة للنسق بحيث تتلاءم مع التغير الذى حدث . وتحتل وجهة النظر الماركسية مكانتها فى هذا النمط النسقى فى التفكير إذ أنها ترى أن أى تغيير يحدث فى نطاق علاقات وقوى الإنتاج يؤدى إلى تغيرات فى باقى وحدات النسق وبالذات فى النظام السياسى . فإن بعض النظم السياسية تعمل على دعم بعض العلاقات الطبقية التى تظهر تبعاً لتغيرات اقتصادية معينة . ومهما كان الأمر ، فإنه من المسلم به أن فكرة النسق تمثل مفهوما تحليلياً يمكن الباحث من الحديث عن العلاقات بين الوحدات البنائية فى علم الاجتماع علاوة على أنه يساعده على صياغة الفروض حولها .

ولتصنيف الأنساق الاجتماعية يلجأ الباحث عادة إلى تحديد العوامل التكاملية فى الأنساق على المستوى المجتمعى Societal Level ، كالعوامل السياسية والاقتصادية والثقافية التى يتبلور حولها التفاعل المنظم بين مختلف الأبنية فى النسق ، وقد يكون من المسموح به على المستوى النظرى الافتراض بوجود

نسق معلق Closed System كمفهوم يساعد على الدراسة كأن ندرس العلاقة بين الوحدات الاقتصادية دون الإشارة إلى تأثرها بالعوامل السياسية ، حينئذ يكون افتراضنا بأن النسق الاقتصادى يمثل نسقاً مغلقاً ، على أن فكرة النسق المغلق تمثل مجرد وسيلة للدراسة . أما الحقيقة فإنه يوجد تفاعل دائب بين مختلف الأنساق الفرعية ، وهذا التفاعل يفرض نفسه على الباحث الذى لا يستطيع أن يصل إلى فهم شامل عن العلاقات الداخلية بين الوحدات الاقتصادية مثلا دون دراسة الأوضاع السياسية .

ويمكن التعامل مع الاقتصاد باعتباره نسقا فرعياً على أساس أنه يشكل التساند المتبادل بين مختلف الوحدات الداخلة فى عملية إنتاج وتوزيع وإستهلاك السلع النادرة والخدمات . وتمثل عناصر الإنتاج أحد أهم الوحدات الداخلة فى النسق بما تضمه من قوى عاملة وماتتصف به من خصائص ومواد خام ثم رأس المال أو النقد الذى يمكن الحصول عليه فى أكثر من مصدر ، بالإضافة إلى عنصر التنظيم . وتتداخل هذه العناصر وتتكامل بهدف إنتاج السلع والخدمات اللازمة للسوق كما يتحدد هذا من خلال مبدأ العرض والطلب . وبعد أن يتم إنتاج السلعة تدخل المنشأة فى علاقات من نوع آخر مع غيرها من المؤسسات القائمة فى السوق ، والمستهلكين من خلال مبدأ العرض والطلب من حيث كم الإنتاج وتسعيره .

وعادة مايختار الدارس مجموعة من الوحدات الداخلة فى تركيب النسق ويقوم بتحليلها ليقدم فى النهاية تشخيصا لموقف النسق ككل ، فهو قد يحبذ دراسة وحدات معينة مثل الاستهلاك والإدخار والاستثمار وذلك دون أن تغفل عينه عن الصورة العامة للنسق الكلى ، أى عين على النظام وعين على النسق .

النسق الفرعى الآخر الذى نتناوله بالدراسة هو النسق السياسى والمكون أساساً من الجماعة التى تضطلع بمسئولية إتخاذ القرارات السياسية التى تستهدف

تكامل النسق الكلى . ويوجد إلى جانب هذا البناء مركبان آخران يعملان ى ظل مجموعة من العلاقات التفاعلية . أولها : تفاعل وحدة اتخاذ القرار مع أولئك الذين يضمنون توفير عوامل الفعالية السياسية — مع الوحدات الاقتصادية التى توفر سبل تنفيذ القرارات من خلال نظام إدارى معين ، مع التكتلات الانتخابية صاحبة المصلحة وكذلك جماعات الضغط Labbies وما شابه ذلك ، وغيرها من العناصر التى تكسب التأييد والقوة لأى قرار سياسى ، علاوة على التفاعل مع الناس على نطاق واسع والذى يلعب دوراً هاماً فى إضافة المشروعية على النسق السياسى . أما الثانى فانه يتمثل فى تفاعل وحدة اتخاذ القرار السياسى مع المجموعة التى تفرض مطالب معينة على النظام بغرض استحداث وإنجاز سياسات بعينها . ولا يختلف الأمر هنا ، أى فى النسق السياسى ، عن مثيله فى النسق الاقتصادى . ففى كليهما يتم التعامل مع الوحدات البنائية المختلفة فى النسق باعتبارها تدخل فى مركب واحد يتسم بوجود تساند بين أجزائه بحيث أن أى تغيير فى الأجزاء يستدعى استجابات تلاؤمية فى باقى الأجزاء »

وعلاوة على المستوى المجتمعى الذى سبقت الإشارة إليه هناك مجالات أخرى يمكن أن ينطبق عليها مفهوم النسق . ولا يستبعد النظر إلى النسق الاقتصادى باعتباره يمثل النسق الأم وأن ندرس الوحدات الداخلة فى تكوينه مثل الاستهلاك والإنتاج والاستثمار والاختراعات وما إلى ذلك .. باعتبارها أنساقاً فرعية Sube-systems . ثم يمكن التقدم خطوة أخرى إلى الأمام والقيام بدراسة وحدة بنائية محسوسة مثل سوق أو منشأة ونقوم بتحليلها على ضوء المقتضيات الوظيفية الأساسية للأنساق الاجتماعية . وقد تتباين الوحدات المحسوسة فى البناء عند كل مستوى من مستويات الدراسة النسقية ، إلا أن المبادئ العامة للنسق تظل كما هى دون تغيير .

من جهة أخرى تمثل الجزاءات الاجتماعية أدوات لضبط سلوك الأفراد

كما أنها — أى الجزاءات — تحتل موقعا بارزاً عند تحليل الأنساق الاجتماعية نظراً لأن تصنيف الجزاءات يوازى ذلك التصنيف الذى ينطبق على كل من الأبنية والأنساق الاجتماعية . وفيما يلى نذكر عدداً من الجزاءات القائمة فى البناء الاجتماعى وتقوم بوظيفة الضبط فى المجتمع :

١ — فهناك صور الثواب والعقاب (أو المنح والمنع) فى المجال الاقتصادى . وهذا يشير إلى نظام الأجور والأرباح الذى يمكن أن يستخدم فى تحديد توزيع الأدوار فى المجتمع وتكليف الأفراد بهذه الأدوار علاوة على درجة الجهد المطلوب لأدائها .

٢ — الإجراءات السياسية : وهذه تشمل اللجوء إلى استخدام القهر البدنى أو التهديدية واستخدام النفوذ والمساومة والوعد — أو الوعيد — باستخدام القوة السياسية .

٣ — الإجراءات التكاملية Integrative means : ومن القوى التى تلعب دوراً هاماً فى تكامل النسق عضوية الأفراد فى جماعات معينة : وعلى سبيل المثال فإن وجود الفرد فى جماعة قرابية معينة يعمل على وجود نوع من التوقعات فى السلوك من جانب الفرد كما يحدد — إلى حد كبير — القيام بدور معين والاستمرار فيه . وقبل كل شىء فإن عضوية الفرد فى جماعة ما تجعله يخضع لنوع من الضبط فى سلوكه ، ولا تقتصر عضوية الجماعة على القرابة وحدها بل تتجاوز ذلك إلى عضوية طائفة مهنية معينة ، أو الانتماء إلى قبيلة ما أو جماعة إثنية .

٤ — الالتزامات القيمية Value Commitments : يمثل إلتزام الفرد بمبادىء أساسية محينة الحافز الذى يدفعه إلى تبنى دور ما والتصرف على ضوء المقتضيات السلوكية لهذا الدور بمجرد أن يلتزم بأدائه . وهذه الالتزامات القيمية يمكن أن توجد فى عدة صور . فهى موجودة لدى الطوائف الدينية ،

وفى الإيمان بالقومية ، وفى تبنى مواقف تحررية ضد الاستعمار . بالإضافة إلى أى مجموعة تتكون من كل الاتجاهات أو بعض منها .

وتمثل الجزاءات نتاجاً متميزاً لنمط معين من أنماط الأنساق الفرعية ، فالنسق الاقتصادى على سبيل المثال يفرز الثروة التى يمكن أن تستخدم كجزاء فى كثير من المواقف الاجتماعية . وتتمثل القوة أو السلطة أحد الجزاءات العامة فى النسق السياسى ، ويؤدى المركب الدينى – القرابى وظائفه من خلال الالتزامات القيمية . وعلاوة على هذا فإن الجزاءات التى تكون نتاجاً لأنساق معينة تمثل فى الوقت ذاته مصادر للجزاء فى الأنساق الاجتماعية الأخرى ، فالثروة على سبيل المثال وهى نتاج اقتصادى تستخدم فى الوقت ذاته من جانب النظامين السياسى والدينى كأداة لزيادة فعالية الجزاءات داخلها .

بعد ذلك ننتقل إلى دراسة العلاقة بين الاقتصاد وثلاثة من الأنساق الاجتماعية الفرعية وهى : ١ – النسق الثقافى وذلك بغرض التعرف على الأهمية الاقتصادية للقيم والأيديولوجيات و (٢) النسق السياسى ، لدراسة العلاقة السياسية بين الاقتصاد كنسق والوحدات المكونة للبناء الكلى للمجتمع مثل العمال وحملة الأسهم والسلطة . . الخ و (٣) النسق التكاملى ويعنى بدراسة الدلالة الاقتصادية لنمطين من أنماط التجمعات التضامنية وهما : الجماعات القرابية والجماعات الإثنية .

بالإضافة إلى ماسبق سوف ندرس علاقة الاقتصاد بظاهرة التدرج الاجتماعى ، الذى نعنى به ببساطة وجود أدوار اجتماعية معينة فى البناء الاجتماعى تحصل على مكافآت أو عائدات أكثر من غيرها . وأحياناً يكون الحديث عن التدرج بين الأفراد (عن طريق حساب الفروق بين مايحصلون عليه من عائدات) أو بين التنظيمات ، بالإضافة إلى وجود تدرج بين جماعات طبقية بأكملها (الفلاحون – البروليتاريا (الطبقة العاملة) .

وأيا كان الأمر بالنسبة للأسس التى نقيم عليها توصيفنا لتشخيص الاختلاف فى توزيع الجزءات فى المجتمع ، فاننا نجد أن التدرج يرتبط بشكل وثيق بالحياة الاقتصادية فى المجتمع بمــا فيها من حوافز وطرق الإنفاق الاستهلاكى لدى الأفراد من مختلف فئات التدرج الاجتماعى ، الذى يمثل جانباً هاماً من الجوانب غير الاقتصادية بالمجتمع .

* * *

أولا : التشكلات البنائية المحسوسة للأنشطة الاقتصادية :

لا تتحدد الجزاءات بناء على نمط السلوك الذى توقع عليه — إن ثوابا أو عقاباً — إذ أنه قد يتم حفز الأفراد لإنجاز الأنشطة الاقتصادية المنوطة عن بهم عن طريق جزاءات غير اقتصادية ، وفيما أمثلة على هذا :

١ — لنفترض أنى أنوى الإنتقال من مسكن إلى آخر ، فإن تأجير عربة لنقل الأثاث والأدوات إلى المسكن الجديد يمثل نشاطاً اقتصاديا . إلا أننى قد اعتبر أن هذا سيكون أمراً مكلفاً وألجأ إلى أخ لى يساعدنى على أداء المهمة دون تأجير عربة النقل . وهنا ألجــأ إلى إستخدام علاقات القرابة — وهو جانب غير اقتصادى — فى سبيل حفز أخى على مساعدتى فى نقل الأثاث ، وهو عملية اقتصادية أساساً .

٢ — ثم لنفترض أننى قد تعرضت للحجز فى الجمرك نتيجة إصطحابى لعدد من السلع أكبر من المسموح به . ويقوم موظف الجمرك بالتهديد بأنه سيصادر الكمية الزائدة عن المقرر القانونى ، وأقوم أنا بدورى لتلافى هذا الموقف برشوة الموظف لإخلاء سبيلى . ويتضح فى هذه الحالة اللجوء إلى استخدام جزء اقتصادى لحفز شخص ما على إرتكاب جريمــة سياسية (التهريب) .

وبالإضافة إلى هذين المثلين البسيطين ، هناك أمثلة أخرى أكثر تعقيداً موجودة فى نمط الاقتصاد الغربى منها تلك الجزاءات التى تؤدى دورها بفعالية بغرض إرساء العلاقات بين النجاح فى المشروع التجارى وبين العمل والاجتهاد فيه :

١ — القيم الأساسية المرتبطة بالنجاح والإنجاز والمشروع الحر والتى يتم غرسها فى الأفراد منذ نعومة أظفارهم من خلال التنشئة الاجتماعية المبكرة والتعليم الأولى .

٢ - التعويض النقدى الذى يدفع الأفراد إلى شغل وظائف معينة دون أخرى :

٣ - النزاعات السياسية بين جماعات المصالح وبصفة خاصة بين العمال والإدارة والتى يتم على ضوئها تحديد مستويات الأجور .

٤ - اللجوء إلى استخدام أداة سياسية وقانونية أكثر تركيزاً لتنظيم الحياة المهنية وبصفة خاصة ، عندما لا يعمل المبدآن الثانى والثالث على نحو ملائم . إلا أن هذه الجزاءات ليست مركزة على نحو كبير فى المجتمع الأمريكى على وجه العموم ، إذ ينعدم وجود مؤسسة واحدة تنفرد بحياة التوجيه التربوى على الأطفال فى سن التنشئة الأولى ، أو لتشغيل السوق وتوجيهه فضلا عن تسوية النزاعات فى مجال الصناعة .

ومن ثم فإن واحدة من المسائل الرئيسية فى دراسة بنية الحياة الاقتصادية يتمثل فى مدى وجود جزاءات اقتصادية بحتة مثل الأسعار فى مقابل جزاءات من غير الطابع الاقتصادى (مثل الجزاءات السياسية أو القرابية) ومدى سيطرة هذه الجزاءات الاقتصادية على النشاط الاقتصادى ، وتكتسب هذه الجزاءات ذات الطابع الاقتصادى أهمية خاصة فى أمريكا ، كما أنها فى الوقت ذاته تكتسب الشكل النظامى فى الأسواق ذات الحجم الضخم وعلى نحو جلى . ولا تقل الجزاءات الاقتصادية أهمية فى الاتحاد السوفيتى عن أهميتها فى أمريكا ، والفارق الأساسى هو أن المسألة ليست متروكة للسوق بقدر ما هى خاضعة لضوابط سياسية مركزية قوية ، ويختلف الأمر تماماً فى المجتمعات البدائية حيث يندر وجود الجزاءات الاقتصادية فى شكل النقود ، بينما يتم تطبيق مثل هذه الجزاءات من خلال الضوابط القرابية والشعائر الدينية .

ثمة مسألة هامة أخرى خاصة ببنية الأنشطة الاقتصادية تتناول موقف الضبط على الجزاءات ذاتها . وهذه المسألة تتجاوز الجزاءات السياسية بصفتها تلك وتستقر عند مستوى أكثر عمومية . ولتفصيل هذه المسألة يمكن أن نورد بعض الأمثلة الدليل على ما نريد الذهاب إليه بالنسبة للأنشطة الاقتصادية

على سبيل المثال . فلو أننا درسنا منشأة صناعية توجد فى مجتمع متخلف أو غير متقدم فسوف نجد أن مدير المنشأة يجمع ما بين يديه مقاليد الجزاءات السياسية و الاقتصادية على حد سواء . أما فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والتى تؤمن بالحرية الاقتصادية ، فإننا نجد أن مدير المنشأة لا يملك سوى الجزاءات الاقتصادية بغرض تسكين العمال فى أعمالهم ولكنه لا يستطيع تجاوز دائرة الجزاءات الاقتصادية إلى الدائرة السياسية إلا فى أضيق الحدود . وفى مقابل هذا نجد أن مدير المنشأة الصناعية الذى يعمل فى ظل نظام حكم شمولى قد يكون بوسعه تطبيق الجزاءات الاقتصادية والسياسية داخل منشأته ، ومع ذلك يظل يدين بالولاء لسلطة سياسية مركزية .

تحدثنا فيما سبق عن مجموعة من المفاهيم مثل الجزاءات والنسق الاجتماعى والبناء الاجتماعى . وهذه المفهومات تمثل الأداة التى نتعامل بها فى الدراسة المقارنة بين النظم الاقتصادية وفى العلاقات بين النسق الاقتصادى وغيره من الأنساق الأخرى الموجودة فى المجتمع .

* * *

ثانياً : العلاقة بين الاقتصاد والعوامل الثقافية :

لتقييم العلاقة المتبادلة بين العوامل الثقافية والأنشطة الاقتصادية ، تأثيراً وتأثراً ، فإننا نلجأ لذلك التقسيم الشائع بين الجوانب التقويمية evaluatiual والجوانب الوجودية eris tential فى الثقافة . ونعنى بالجوانب التقويمية تلك التى يفترض أنها مرغوبة من جانب القيم الثقافية الموجودة فى مجتمع معين يقوم بحث الأفراد على إتباعها والالتزام بها عند أداء أى من أنشطتهم . أما الجوانب الوجودية ؛ فإننا نشير بها إلى الأوضاع الفعلية لما يكون عليه الإنسان والمجتمع . وعلى سبيل المثال فان مجتمعاً يدين بالعنصرية تكون الجوانب التقويمية فى ثقافته ميالة إلى تأكيد حق جنس (عنصر) واحد فى الحصول على أكبر قدر ممكن من متع الحيـــاة ، على حين يمثل الجانب الوجودى (أو الأيديولوجى) تأكيداً على أن الجنس المحروم من الامتيازات يستحق ما يلاقيه نظراً لدونيته البيولوجية .

ويمكن طرح عدد من التساؤلات فيما يتعلق بالمعتقدات الثقافية الخاصة بالأنشطة الاقتصادية . وتتخذ هذه التساؤلات شكلين أساسيين :

١ — بالنسبة للجانب التقويمى ، تدور التساؤلات حول المكانة التى تحتلها الأنشطة الاقتصادية فى النسق الثقافى القيمى والدور الذى تلعبه إن سلبا أو إيجابا ، وكذلك تقييم هذه الأنشطة وهل تمثل غاية فى حد ذاتها أم أنها مجرد أداة تعمل على تقوية الأمة وتحقيق حالة من الإيمان الدينى الذى يجلب رضاء السماء وكذلك تقوية العلاقات الاجتماعية فى المجتمع .

٢ — وبالنسبة للجانب الوجودى تدور التساؤلات حول طبيعة الإنسان وتأثير العوامل الاقتصادية على حفزه على أداء العمل ، وكذلك طبيعة المجتمع والفرصة المتاحة لإنجاز النشاط الاقتصادى بناء على هذه الطبيعة . وبالإجابة على هذه التساؤلات يمكن الوصول إلى تحليـــل دقيق للعلاقة بين القيم والأيديولوجيات من ناحية وبين الأنشطة الاقتصادية من الناحية الأخرى .

ومما يدعو للأسف أنه لا توجد مبادئ محدودة تساعد على تشخيص السمات الأساسية لهذه العلاقة ، ولذا فاننا سنكتفى بتحديد واستعراض بعض هذه العلاقات والتى أمكن الوصول إليها من خلال إجراء دراسات إمبيريقية مركزة حولها ، ونورد فيما يلى أربعة من الارتباطات الأساسية بين الجوانب الاقتصادية والثقافية فى المجتمع .

١ — الدور الذى تلعبه القيم الثقافية فى تيسير أو تعويق النشاط الاقتصادى :

لعب ماكس فيبر(١) دوراً بارزاً — وربما أكثر من غيره — فى تحديد العلاقة بين المتغيرات الثقافية والاقتصادية فى دراسته الرائدة عن العلاقة بين البروتستانتية والرأسمالية حيث توصل إلى أن الأخلاق البروتستانتية وبصفة خاصة الكالفنية قد دفعت بالإنسان إلى محاولة تحقيق أكبر قدر ممكن من السيطرة على البيئة التى يعيش فى ظلها وبصفة أخص على المسائل الاقتصادية التى يتعامل معها ، فى الوقت الذى لم تؤد فيه الديانات الشرقية (الوضعية) فى الهند أو الصين إلى حفز أفراد تلك المجتمعات على الإنجاز الاقتصادى نظرا لعدم وجود الإطار الثقافى الذى يساعد على ذلك . وفى الوقت الذى لم يزعم فيه فيبر أنه توصل إلى إرتباطات عليه أحادية البعد ، فان تفسيراته قد اصطدمت بتفسيرات ماركس الذى لم ينظر إلى المعتقدات الدينية إلا على أنها مجرد عناصر فى البناء الفوقى ، وعليه فان متغير تابع للقوى الاقتصادية فى المجتمع والتى تمثل الجوهر الذى تدور حوله كافة قوى المجتمع الأخرى .

وكانت القيمة الحقيقية لأفكار فيبر أنها أثارت قدراً كبيرا من التساؤلات ومن ثم دفعت إلى إجراء عدد لا حصر له من البحوث حول العلاقات بين

(١) نشر ماكس فيبر (١٨٦٤–١٩١٦) عدداً من الدراسات الهامة التى تناولت العلاقة بين الدين والاقتصاد منها :

Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism (London : Allen, Unewin, 1948) ، The religion of Cihina (Clence, III: The Free Press, 1958).

الدين والاقتصاد وتجاوزت بكثير الكتابات التى أصدرها فيبر نفسه عن هذا الموضوع . (٢) وقد ذهب باحثون آخرون إلى أن الأفكار العلمانية مثل القومية تمارس تأثيراً قوياً مباشراً على التنمية الاقتصادية ، ومن هؤلاء كنجز لى دافيز Kingsley Davis الذى قال هذا الشأن :

« تمثل النزعة القومية شيئا لاغنى عنه لسياسات التصنيع لأنها تزود الناس بحافز سهل المنال يساعد على تقبل التغيرات الشديدة الوطأة . وعندما تكون الهيبة القومية هى الغاية تصبح سياسات التصنيع هى الوسيلة للوصول إلى تلك الغاية ، وعلى ضوء تحقيق هذا المطمح القومى تهون كل التضحيات والآلام وفى سبيله يبذل كل مرتخص وغال ، كما تمثل القومية الناشئة الشرط الضرورى اللازم لإنجاز سياسة التصنيع ، فهى تثير حماس كل المواطنين ، وتؤلف بين مختلف الاتجاهات فى وحدة اجتماعية متماسكة وتقوم بضبط مرور السلع والبضائع والأفراد داخل وخارج الدولة . فهى باختصار تقوم على تنظيم كافة أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وكلما كبرت الصعاب فى طريق تصنيع البلاد كلما اشتد ساعد القومية لمواجهة هذه الصعاب والتغلب عليها(٣). والحقيقة التى لا جدال حولها ، هى أن القومية تمثل فى كثير من الأحوال الأداة الفعـــالة لسحق كافة الأنساق التقليدية التى وقفت عائقاً دون التقدم الاقتصادى .

---

(2) Robert Bellah, Fokugwa (Glencoe III : The Free Press, 1957).

كما نشرت دراسة صغيرة لروبرت كنيدى بعنوان ،

» The Protestant Ethic and the Parsis «, American Journal of Sociology (1962, 68. 11–50).

(3) K. Davis, « Social and Demographic Aspect of Econo- mie Development in India », in › Simon Kugnets, Wilbert Moore and Joseph J. Sprengler (eds.), Economic Growth : Brazil, Indte, Jabon (Darham : Dutce Universit., Press) p. 249.

ومن ناحية أخرى فإن القومية قد تمثل عائقاً أمام التقدم الاقتصادى ، إذا عملت على إحياء الأساليب التقليدية البالية فى التفكير والعمل . على أساس أنها موجودة فى ثقافة الأمة وكذلك انتهاج سياسات تقوم على أساس النعرة المحلية ورفض كل ماهو أجنبى . أو على النقيض محاولة الحصول على الرفاهية دون بذل الجهد .

ومجمل القول أن هناك أنماطاً معينة من القيم توازر التنمية الاقتصادية على حين توجد قيم أخرى لا تشجع على التنمية علاوة على مجموعة ثالثة تختلف طريقة تأثيرها باختلاف الموقف الذى تعمل فى ظلاله .

٢ — الأيديولوجية كعامل تبرير أخلاقى لأوضاع قائمة :

يتميز الإنسان عن غيره من سائر المخلوقات بأنه الكائن الوحيد القادر على خلق رموز معينة واستعمالها للدلالة على معان معينة فى العلاقات الاجتماعية التى يكون طرفاً فيها . والأيديولوجية يمكن أن تستخدم بدورها للإشارة إلى القضايا المثارة عن طبيعة الإنسان فى موقف اجتماعى معين والعلاقات التى تقوم بينه وبين سواه من الأفراد . أما وظائف الأيديولوجية فهى متعددة ، فهى قد تضفى معنى واسعاً على مجموعة من الأنشطة يمكن أن تظل فى عالم الخيال لو لم ترتبط بأيديولوجية معينة . كما أنها تقوم بحفز الأفراد على القيام بأعمال معينة قد لا تكون مرغوبة بالنسبة لهم ، وتأتى الأيديولوجية فتحول هذه الأعمال من الشكل غير المرغوب فيه إلى الشكل المحبب للنفوس . وتمثل دراسة رينارد بندكس R.Bendix (٤) عن الضوابط التى تمارسها الأيديولوجية ، وذلك عندما قام بمقارنة الأيديولوجية الإدارية فى سياسات التصنيع فى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وألمانيا الشرقية:

(4) R. Bendix Work And Authority in America (New York : Walay, 1956. and R. Bendix, Idelogies, and Social Structure, American Sociological Review (1959), 24 : 613-632.

وفى هذه الدراسة المقارنة عن بندكس على نحو خاص بالتبريرات التى تقدمها المجموعات الإدارية فى كل من المجتمعات الأربع بغرض حفز العمال على أداء ماهو منوط بهم ، وفى نفس الوقت لا يثورون على سلطتهم . وعلاوة على هذا فإن بندكس حاول أن يدرس تلك الايديولوجيات على ضوء المتطلبات التى يفرضها الإطار الصناعى ، ولذا فهو يربط بين نمو أيديولوجية العلاقات الإنسانية وبين أدائها لوظيفة مزدوجة تتمثل فى إضفاء المشروعية على السلطات التى يمارسها القائمون على شئون إدارة المصانع من ناحية ومساعدة هؤلاء المديرين على تحقيق التنسيق داخل مشاريعهم ، ويبدو جليا أن بندكس كان يعتبر أن الوظيفة الأساسية للأيديولوجية تتمثل فى إضفاء الشرعية على الإدارة والدفاع عن الأوضاع النظامية القائمة .

٣ — الأيديولوجية كعامل يهدف إلى تدمير الأوضاع القائمة :

عندما تثور الصراعات وتقع النزاعات بين الإدارة والعمال ، يميل كل جانب إلى تقديم تبريرات يؤيد بها حقه عن طريق تبنى أيديولوجية معينة فالإدارة من جانبها تدافع عن موقفها باللجوء إلى المسلمات الأيديولوجية للنظام مثل مبادئ المشروع الحر فى علاقات المفاوضة الجماعية ورغبة الإدارة فى تحقيق رفاهية العمال . على حين تتخذ النقابات العمالية موقف آخر مناهضاً للإدارة وتتبنى هى الأخرى أيديولوجية « الدفاع عن العمال وتحقيق قدر من العدالة ، وحماية العمال من الاستغلال والجشع من جانب أرباب الأعمال »(٥) .

وهكذا فاننا نلاحظ فى الغالب أنه عند وجود صراعات معينة تبرز أيديولوجيتان إحداهما تؤيد الأوضاع القائمة وتدافع عنها ، على حين تبرز

(5) Arthur Kornhause, Rober Dubin, aud A. M. Ross. « Problems and Viewpoints », in Industrial Conflict (New York, Mc Graw-Hill, 1984, pp. 18-19.

أيديولوجية أخرى تهدف إلى تغيير هذه الأوضاع . ومن اللافت للنظر أن هاتين الأيديولوجيتين ظهرتا للمرة الأولى فى علم الاجتماع الصناعى ، فهناك الأيديولوجية التى يطلق عليها روبرت ستون اسم « صراع المصالح » والذى وجد اهتماماً كبيراً من جانب المؤرخين وعلماء السياسة والاقتصاد (٦) . ويؤكد أنصار هذا الاتجاه على أن الصراع يحدث أساساً بسبب العوامل الاقتصادية وأنه يمثل وضعاً طبيعياً فى النسق الاقتصادى . كما أنهم يسلمون بأن الصراع لابد وأن يؤدى إلى إحداث تغييرات اقتصادية لا محالة . أما الأيديولوجية الثانية التى نشأت فى ظل علم الاجتماع الصناعى فهى التى جاء بها علماء الاجتماع وذاعت خلال العقود الثلاثة الماضية . وتذهب هده الأيديولوجية إلى أن التعاون وليس الصراع هو الوضع الطبيعى للحالة فى المصانع والدور الهام الذى يلعبــه الاتصال الجيد بين مختلف مستويات المنشأة من إدارة وعمال وكذلك القبول بالأوضاع القائمة انطلاقاً من الزعم بأنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان . وعلى الرغم من البساطة التى تم التناقض بين هذين الإتجاهين فانهما قد عاشا فى صراع مرير لفترة طويلة من الزمن .

٤ — الأيديولوجية كأداة لتهدئة مواقف الصراع :

أوضح كثير من الباحثين أن الأيديولوجيات تزدهر فى المواقف التى تتسم بوجود فجوة بين الواقع المعاش والأهداف المنشودة (٧) ؛ وقدأيدت الدراسات التى أجريت على الاقتصاد الأمريكى هذا الافتراض ، وعلى سبيل المثال فقد عزا « ستون » وآخرون فى دراسة لهم عن اتجاهات العمل

(6) Robert Stone, « Conflicting Approohes to the Study of Worker–Manger Relations» Social Forces (1952–1953), 31:117–124.

(7) Talcott Parsons. The Sociai System. (Glencoe III: The Fee Press, 1951). pp. 58–64.

فى أمريكا ، تشبث رجل الأعمال بأسطورة المشروع الحر ، إلى عدد من التوترات التى تشوب أدوارهم . فهم يلجأون إلى التأكيد القوى والمستمر للقيم التقليدية للمشروع الحر للتخفيف من التناقض الوجدانى الذى يعانونه تجاه ضخامة الاقتصاد الأمريكى(٨) . فى الوقت نفسه أجرى سيجموند دياموند » دراسة عن اتجاهات الصحافة الأمريكية عند معالجتها للقضايا الخاصة برجال الأعمال فى البلاد ، خلال قرن ونصف من الزمان ، واكتشف أن الاتجاه الغامض نحو تأليه المبرزين من رجال الأعمال الأمريكيين فى الصحافة الأمريكية كان يرجع فى جانب منه إلى الرد على التناقض الوجدانى الموجود لدى العامة تجاه هؤلاء الناس (٩) . وفى دراسة « لإيلى شينوى » عن عمال صناعة السيارات نلاحظ تأكيده على أن عمال الصناعة محصورون بين فكى كماشة : بين الوعود بالاستقرار فى الحياة التى يحيونها وبين حقائق الواقع المعاش بالنسبة للنظام الاقتصادى والاجتماعى العام ومايفرضه من قيود على الحراك الاجتماعى ، ويتمثل أحد ردود الفعل على هذا التوتر فى محاولة التوفيق بين تطلعاتهم المحدودة وبين الدوافع الثقافية للتفوق والمثابرة بأن يدخلوا تعديلا على مفهوم الفوز والنجاح وتركيز طموحاتهم على تربية الأبناء ويتخلى عن وهم الدخول فى مشروعات صغيرة (١٠) .

وهكذا تتراوح الوظائف المناطة بالأيديولوجية بين تبرير الأوضاع

---

(8) Francis X. Sutton et al., The Americans Business Creed (Cambridge : Harvard University Press, 1956), pp. 38-64.

(9) Sigmud Diamond, The Reputation of the American Businessman (Cambridge. Harvard University Press, 1955). pp. 176-179.

(10) Ely Chinoy, Automobile Workers and the American Dream (Garden Ciy, N. Y : Donbledey; 1955). p. 4. and «The Traidition cf opportunity and Aspirations of Automobile Workers ». American Journal of Sociology (1951-1952). 57: 433.

الاقتصادية القائمة أو مهاجمتها أو تهدئة التوترات التى تحفل بهـــا الحياة الاقتصادية . ويجب أن تركز البحوث التى تجرى فى المستقبل على الظروف الاجتماعية التى تعمل فى ظلها الأيديولوجية ، وربما كانت أفضل معالجة لهذا متمثلة فى دراسة الوظائف المختلفة للأيديولوجية على فترات مختلفة من التغير الاجتماعى ، وعلى سبيل المثال فان نظام الاقتصاد الحر Laissez Faire فى مراحله الأولى كانت الوظيفة الأساسية للايديولوجية التى صاحبته هى الهجوم على الأوضاع الاقتصادية التى كانت قائمة ، ثم استقرت أيديولوجية النظام الجديد وبدأت الوظيفة الأساسية للايديولوجية وهى الدفاع عما تم الوصول إليه من وضع ثم تنتقل الأيديولوجية إلى تخفيف حدة التوترات التى تنشأ فى النظام .

ثالثا – العلاقة بين الاقتصاد والمتغيرات السياسية :

يمكن معالجة التداخل بين الاقتصاد والسياسة من خلال رسم سلسلة من الدوائر :

١ – الدائرة الأولى توضح العلاقات السياسية داخل إطار الوحدة الإنتاجية بما فى ذلك التشكل النظامى للسلطة ونشأة الصراع .

٢ – العلاقات السياسية بين الوحدات الإنتاجية والتى تثير موضوعى المنافسة غير الكاملة وتركز الثروة .

٣ – الدائرة الثالثة تتناول العلاقات السياسية بين الوحدات الإنتاجية كتكتل معين وبين الإطار الإقتصادى العام ، بالنسبة للعلاقات التى تقوم بين المنشآت وجمهرة المستهلكين وجمهور حملة الأسهم وكذلك تكريس أكبر قدر من الاهتمام نحو العلاقات بين العمال والإدارة وهو من الموضوعات التى تتمتع بجاذبية خاصة فى علم الاجتماع الاقتصادى .

٤ – الدائرة الأخيرة تتناول العلاقات السياسية بين الوحدات الانتاجية كتكتل وبين الحكومة .

١ – العلاقات السياسية بين المنشآت الانتاجية :

تتركز معظم المؤلفات التى تتناول تركز القوة الاقتصادية حول أفكار أساسية .

(١) الفكرة الأولى ، تتناول التحليل الاقتصادى الصورى لأنماط المنافسة غير الكاملة وكذلك التداخل بين هذه الأنماط وبين مسائل السعر والانتاجية ومصادر الفائدة ، وماشابه ذلك .

(٢) الفكرة الثانية ، تتناول المناقشات عن السياسة الموجهة عن

المنافسة غير العادلة ، وكسر الأسعار (١١) والزعامة فى الأسعار (١٢) والأساليب التى يتم بها تنظيم هذه الظواهر .

٣ — الفكرة الأساسية الثالثة والأخيرة تتناول مسألة تركيز الثروة والقوة فى المجال الاقتصادى ، ومايترتب على هذا التركيز من آثار فى المجالين السياسى والاجتماعى . وقد لخص « كارل كايزن » هذا الموقف بالنسبة للاقتصاد الأمريكى على النحو التالى : —

« تكشف إحصاءات العمالة وتخصيص عقود الدفاع وماشابه ذلك بوضوح عن أن قلة من الشركات الكبيرة تلعب دوراً خطيراً فى قيادة الاقتصاد الأمريكى وعلى وجه الخصوص فى القطاعات الأكثر حساسية وأهمية فى هذا الاقتصاد ، ويستشرى هذا الوضع فى كافة مجالات الاقتصاد الأمريكى دون استثناء ، بل واكتسب وضعا مستقراً بحيث لايبدو فى الأفق أمل للتغير ، وأبسط مثال على هذا أن الثلاثين أو الأربعين عاماً التى سبقت سنة ١٩٤٧ لم تشهد سوى تغيراً طفيفاً لايكاد يذكر فى

---

(١١) اصطلاح اقتصادى يراد به خفض السعر إلى مستوى يقصد به القضاء على المنافسة .

(١٢) يقصد بزعامة السعر نموذج التواطؤ غير المنظم فى احتكار القلة : وينشأ إذا كان احتكار القلة فى أية صناعة منطوياً على وجود منشأة كبرى (أو أكثر من منشأة كبرى) جنباً إلى جنب مع عدد قليل فى المنشآت الصناعية . وهنا قد يعقد الاتفاق الضمنى بين هذه المنشآت صغيرها وكبيرها . على أساس زعامة المنشأة الكبرى فى تحديد السلوك الجماعى لجميع منشآت الصناعة ، عند تقرير سياسة ثمن المنتج تفادياً لحرب الأسعار . ومن ثم فان نموذج التواطؤ غير المنظم ، أو الزعامة فى السعر يتضمن فرضين :

(١) أن هناك منشأة كبرى وحيدة تسيطر على الصناعة ، وتقرر ثمن الناتج الكلى لهذه الصناعة بأثرها ، وأن هذه المنشأة تسمح للمنشآت الصغيرة أن تبيع كل ما ترغب فى بيعه عند هذا المستوى فى الثمن . ٢) أن كل منشأة صغيرة ستسلك سلوكاً يختلف فى شىء عن سلوك أية منشأة تعمل فى ظروف المنافسة الكاملة ، إذ أنها تستطيع أن تبيع كل ما ترغب فى بيعه عندمستوى الثمن الذى تقررة المنشأة الكبرى . حسين عمر ؛ مرجع سابق . ص ص ١٤٧—١٤٤.

درجة هذا التركز الاقتصادى(١٣) .

وأولى النتائج المعروفة لتضخم الحجم المتزايد للمنشأة وكذلك التركز المتزايد للثروة والقوة تتمثل فى إخراج المؤسسات الأصغر حجما والأقل فعالية فى السوق (ولعل ماحدث لمحلات البقالة الصغيرة الحجم على أيدى الأسواق الكبيرة (محلات السوبر ماركت Super markets) لخير شاهد على ذلك) . إن القدرة غير المحدودة لعدد من المؤسسات كبيرة الحجم يساعدها على تراكم أرصدة مالية ضخمة وتمويل الاستثمارات الكبيرة علاوة على القيام بالأبحاث الواسعة النطاق للتعرف على السوق وأذواق المستهلكين بالإضافة إلى الميل نحو المنافسة بين المنشآت الكبيرة لإظهار مدى سطوتها وقوتها .

---

(13) Karl Kaysen « The Corporation : How much power? What Scope? » in Edward Mason (ed.), The Corporation in Modern Society (Cambridge : Harvard University Press, 1689), p. 88.

وللحصول على تحليل لتشابه ونمط التركز فى كل من بريطانيا والولايات المتحدة ، أنظر ،

Sargent Florence, The Logic of British and American Industry (London : R. and Kp, 1953), pp. 22–36.

هذا وتقدم لنا الدراسات الحديثة التى أجريت فى بريطانيا والولايات المتحدة صورة واضحة لتركز القوة الاقتصادية ، ويبدو هذا التركز فى سيطرة الشركات الكبرى على الاقتصاد . ففى للولايات المتحدة الأمريكية نجد أن ٢ر٠٪ من مجموع الشركات الصناعية التحويلية والتعدينية توظف نصف الذين يعملون فى هذة الصناعات وفى بريطانيا نجد ١٢ر٠٠٠ شركة ذات أسهم مشتركة تتولى تأدية نصف النشاط الاقتصادى الكلى ، أما ملكية الأسهم فى الشركات الكبرى فليست شائعة ، فنسبة الراشدين يملكون أسهما فى شركات لا تغدو فى بريطانيا ٥ ٪ وفى الولايات المتحدة ٧ ٪ . وفضلا عن ذلك يمكننا أن نلحظ فروقاً ملحوظة داخل جماعات حملة الأسهم ، فهناك قلة قليلة من الأفراد تملك نسبة كبيرة من الأسهم ، بينما تمتلك الكثرة الكثيرة النسبة القليلة منها .

بوتومور ، تمهيد فى علم الاجتماع ، مرجع سابق ؟ ص ٢٠٢ .

ولاتتوافر معلومات بنفس القدرة عن العومل الفعالة التى تحدد استثمارات المنشأة وسلوكها نحو الإنتاج وتحديد الأسعار كلما كبر حجمها واتسع نطاق نشاطها . ويمثل كل من الطلب على السلعة فى السوق وتوافر رأس المال اللازم للاستثمار فى المشروعات أهم العوامل الفعالة فى تحديد سلوك المنشات الصغيرة . وكلما كبر حجم المنشأة كلما تراجعت مشكلة رأس المال . وكلما كبر حجم الجزء الذى تسيطر عليه المؤسسة فى السوق كلما قل الدور الذى يلعبه الطلب فى تحديد سياستها التسويقية . وعند هذا الحد يصبح المحدد الأساسى لسياسة الشركة سواء بالنسبة للانتاج أو التسعير (تحديد السعر) هو الأسلوب الذى تسلكه المنشات الأخرى فى المجال الاقتصادى . وعلى ذلك تنعكس العلاقات السياسية بين المؤسسات على السلوك الاقتصادى لأى منها . وهكذا فإنه عندما تصبح المنشأة ذات حجم كبير مثل مؤسسة « جنرال موتورز » أو « جنرال إليكتريك » يصبح سلوكها الاقتصادى قائماعلى أساس اتجاهات الحكومة نحوتحطيم الاحتكارات أو تنظيم السوق أو فرض ضرائب جديدة فى الوقت نفسه [لاتغير هذه المؤسسات الضخمة اهتماما نحو حالة الطلب فى السوق أو سلوك المؤسسات الأخرى تجاهها .

٢ — العلاقات السياسية بالاطار الاقتصادى المعاش : (١) المستهلكين

تظهر العلاقات السياسية بين المشروعات التجارية والمستهلكين بشكل جلى فى مجال محاولة التحكم فى السوق سواء من حيث كم أو سعر المنتج ، وعلى كل حال فإنه عندما يحدث تركز فى القوة الاقتصادية فى القطاع الإنتاجى ينعدم الانسجام فى السوق ، فإن المستهلكين يمكن أن يحشدوا قوتهم فى النظام الاقتصادى الحديث بكل تعقيداته من خلال شكلين هما : —

١ — الاثارة السياسية لوقف الغلاء وإنهاء حالة المنافسة الاحتكارية فى السوق ، ولايتحقق هذا من خلال فعل مباشر من جانب المستهلكين بل إنه يتحقق من خلال البناء الحكومى الرسمى .

٢ – إقامة الجمعيات الاستهلاكية لتتوفر على توزيع السلع والخدمات. وعلى الرغم من انتشارها فى العالم كله تقريبا فإنها لم تلعب بعد الدور المنتظر منها كقوة يحسب حسابها فى السوق.

(ب) حملة الأسهم :

فيما يتصل بالعلاقة بين المنشآت الإنتاجية وحملة الأسهم فيها نجد أن المديرين يميلون إلى تعزيز القوة السياسية على مستوى المنشأة. وفى هذا الصدد نشر « ا. ا. بيرل » و «جاردنر مينز » كتابا سنة ١٩٣٢ بعنوان « شركات المساهمة الحديثة والملكية الخاصة » وفيه صورا الخطوط الأساسية لهذا التعزيز للقوة السياسية من جانب الإدارة تجاه حملة الأسهم. وكانت الفكرة المحورية لديهما تدور عن الانفصال المطرد بين ملكية الأسهم فى الشركة وبين إتخاذ القرارات الاقتصادية الهامة فى الشركات المساهمة. لقد شهدت الفترة التى سبقت منتصف القرن التاسع عشر مباشرة تركز السلطة السياسية فى أيدى الأفراد أو الجماعات المالكة للمنشأة الصناعية، ثم ظهر شكل الشركات المساهمة وتوزعت الملكية بين مجموعة من حملة الأسهم الذين لايملكون سيطرة مباشرة على الإدارة اليومية للشركة، وبدأت الإدارة الفعلية الشركة تنتقل من الملاك لتستقر فى أيدى مجموعةمن المديرين الفنيين الذين لايملكون الكثير وإن كانوا يعرفون أكثر مما يعرفه الملاك فى الشئون الفنية والإدارية للمنشآت الصناعية(١٤) ثمأخذت

---

(١٤) لقد بالغ بعض العلماء فى شأن هذه التغيرات. فعلى الرغم من أن المديرين فى الصناعة الحديثة لا يملكون المشروعات تماماً: إلا أنهم يسهمون بجانب كبير فى الأسهم، كما أنهم بحكم أوضاعهم فى التنظيمات يكتسبون قوة فوق قوة. وبهذا المعنى – كما يذهب هؤلاء العلماء – لم يتم الفصل التام بين ملكية المشروع وإدارته. ويبدو أن ذلك هو ما دفع سارجنت فلورنس Florence (فى مؤلفه المشار إليه فى هامش سابق) إلى القول بأن هناك شواهد محددة توحى بأن الثورة الإدارية لم تنشب بعد كما يظن البعض، وأن القيادة والقرارات الهامة المتعلقة بالسياسة العليا فى كثير من الشركات والمؤسسات لا تزال فى أيدى حملة الاسهم. أما « رايت ميلز » فقد أوضح فى مؤلفه قوة الصفوة كيف أن الملكية والإدارة يتشابكان تشابكا معقداً فى الصناعة الأمريكية، =

سلطة المديرين تتزايد باستمرار ، وقد أولى « يوجين روستو » هذا الموضوع أهتماماً خاصاً وكتب حوله مايلى :

« لقد شاع فى الفترة الماضية نمط الشركات المساهمة التى تتوزع ملكيتها بين عدد كبير من حملة الأسهم والذين يدلون بأصواتهم عادة لصالح الإدارة وإن لم يقوموا بالمشاركة فى الاهتمام بأسلوب عملها . فكل مايعنى هؤلاء هو الربح الذى تحققه المنشأة أو الخسارة التى تمنى بها . وفى هذا النمط من المنشات المساهمة لايتدخل حملة الأسهم فى عمل المديرين بل يكتفون بطاعتهم ولايحدث العكس أبداً »(١٥)

(ح) العمل :

احتلت دراسات العمل مكانة بارزة فى علم الاجتماع الاقتصادى نظراً للتشابك الملحوظ بين العوامل السياسية والمتغيرات الاقتصادية هذا فى المجال . كما يمكن إرجاع الإهتمام بدراسات العمل فى علم الاجتماع الاقتصادى إلى الصراع المستمر بين الإدارة والعمال علاوة على التعاطف الذى يبديه كثير من علماء الاجتماع (والليبراليين منهم على وجه الخصوص) نحو تأييد الأهداف التى يرمى إليها العمل المنظم بكل ما يترتب عليه من قدرة على التعامل مع كل من الإدارة وأرباب العمل .

وحوالى منتصف القرن ١٨ ظهرت «جمعيات الصداقة» Friendly Society فى إنجلترا لتعبر عن أولى مظاهر تنظيم العمال قبل إندلاع الثورة الصناعية ، وكانت هذه الأندية تضم العمال المهتمين بممارسة ضغوط على أرباب العمل

= وكيف أن كبار المديرين والأثرياء لا يشكلون جماعتين مهنيتين منفصلتين » .
بوتومور ، تمهيدفى علم الاجتماع ، مرجع سابق ، صص ٢٠١–٢٠١ .

(١٥) Eugene Rostow « To whome and for what Ends is Corporate Managment Responsible » in Mason (ed.) op. cit. pp. 53-54.

فيما يتعلق بمعدلات الأجور ونوعية السلع المنتجه : ومع أن هذه النوادي لم تنجح تماما فى تحقيق أهدافها السياسية ، إلا أنها كانت تؤدى خدمات اجتماعية لا حصر لها للعمال مثل الإدخارات والتأمين على العمال ضد الوفاة والمرض وما شابه ذلك من كوارث . وعلاوة على كل هذا فقد كانت تلك الأندية أماكن للترويح واللهو يقضى فيها العمال أوقات راحتهم بعد عناء يوم طويل من العمل والعرق . وقبل كل ذلك أظهرت هذه النوادى ميلا نحو الاتحاد مع أرباب الأعمال إذا ما كان الهدف هو الإرتقاء بالصناعة وتحقيق الرفاهية للمجتمع ككل . وعلى ذلك فان جمعيات الصداقة كانت تمثل تنظيما متعدد الوظائف يقف مسانداً لأرباب الأعمال فى بعض المواقف .

وباندلاع الثورة الصناعية تزايد الإنفصال بين العامل ورأس المال والإنتاج . وبدأت السمة الأساسية لنقابات العمال تتغير ، حيث شهدت بريطانيا ظهور نقابات نوعية فى النصف الأول من القرن ١٩ تهتم بموضوع الأجور وتقف نداً لطبقة أصحاب الأعمال وأصبحت هى النمط الأساسى المسيطر على نقابات العمال سواء فى بريطانيا العظمى أو الولايات المتحدة طوال القرن التاسع عشر .

إلا أن الحال بدأ يتغير وأخذت علاقات العمال بالإدارة تدخل بشكل أو بآخر فى إطار أبنية سياسية أكبر حجما وتلتحم بها . ووصل هذا الالتحام إلى ذروته فى الأنظمة ذات الطابع الشمولى مثل ألمانيا تحت قيادة هتلر والاتحاد السوفيتى ؛ حيث لا يوجد شئ إسمه المساومة الجماعية الحرة بالنسبة للأجور كما لا يستبعد تطبيق إجراءات القهر [illegible] حالات معينة . وفى حالات كثيرة تمثل نقابات العمال اليد التى تستخدمها الحكومة والإدارة لتنفيذ رغباتها ، ويمكن أن تقتصر وظائف مثل هذه النقابات على وظائف معينة دون غيرها

مثل تعليم وتنظيم العمال(١٦) . وهناك أنماط مماثلة لهذه النقابات فى كثير من الدول المتخلفة — ، ففى الوقت الذى تبدى فيه حكومات هذه الدول تعاطفا مع العمل المنظم وتعلن تأييدها له ، تمارس فى الواقع ضوابط تنظيمية قوية وتفرض قيوداً مشددة على هذه التنظيمات .حيث تتكرر صور اللجوء لأعمال العنف وممارسة التسلط السياسى . ويتم فض المظاهرات بالقوة ، ولا تجد مطالب النقابات العمالية أذنا صاغية لدى الحكام . كما يوجد شكل آخر من أشكال الالتحام بين النقابات والدولة ، ولا سيما فى قطاع الصناعات المؤممة كما هو الحال فى قطاع من الصناعة البريطانية . ففى مثل تلك الحالات تحافظ النقابات العمالية على استقلالها الذاتى وفى نفس الوقت تتعامل مع الموظفين الذين تعينهم الدولة من مديرين وغيرهم من كبار الموظفين . إلا أنه لابد من الاعتراف بأن الوضع الذى تشهده الصناعات المنظمة يتسم بقدر كبير من التشابك والتعقيد(١٧) .

ويمكن أن تتأثر علاقات العمال بالإدارة على نحو عميق عندما يحدث التحام بين بعض النقابات المهنية وبين تجمعات إثنية (سلالية) معينة Ethnic Groupings ، ولعل أبرز دليل على ذلك هو ما شهدته مناجم بنسلفانيا فى السبعينات من القرن ١٩ من حيث اندلعت أعمال عنف لم يسبق لها مثيل فى ضراوتها وما كشفت عنه من أحقاد مريرة بين العمال

(١٦) توجد دراسات جيدة عن العلاقات بين العمال والإدارة فى هذه الدول مثل ،

Matlaw A. Kelly. « Industrial Relaitons in National Socialist Germany », and Walter Colenson. « Soviet Russia », in Kern hauser, Dubin, and Ross (ads.), op. cit, pp. 476-477 and 478-456, Emily Clark Brown,, « Labour Relations in Soviet Factories », Industria- and Labor relations Review (1959-1958), I; 189-292.

(17) George B. Baldiwim, Beyond Nationalism ; The labor Problems of British Coal » Cambridge ; Harvard University Press, 1955, pp. 63-67.

وأصحاب المناجم . وهو ما عـــرف باسم اضطرابات موللى ما جواير Molly Maguire Riots ، حيث اتضح أن قادة المظاهرات كانوا ينتمون جميعاً إلى الأصل الأيرلندى(١٨) . كما يمكن إرجاع المشكلات المتكررة فى علاقات العمال بالإدارة فى مزارع كاليفورنيا حول عقود العمل إلى غلبة عناصر غير أمريكية على سوق العمل . وتتكون هذه العناصر فى أغلبها من اليابانيين والصينيين والمكسيكيين . وكل منهم له ثقافته الخاصة وتقاليده وقيمه وكذلك إتجاهاته نحو السلطة(١٩) .

ونصل إلى آخر شكل من أشكال الالتحام التى قد تم بين التظيمات العمالية وبين التجمعات السياسية مثل النزعة الفوضوية أو الحركات النقابيـــة Syndicolism والاشتراكية والقومية . وقد شاع هذا الترابط فى أوروبا أكثر من إنتشاره الدول المتخلفة والدول الأنجلوسكسونية . ويحدث هذا الإندماج بشكل أوضح فى الوقت الحاضر حيث تتداخل النزعة القومية مع الحركة العمالية فى الدول المتخلفة على نحو لا يستهان به(٢٠) .

٣ — الأشكال الظاهرة للصراع الجمعى المنظم :

وفيما يلى عرض سريع وموجز للمدارس والتيارات التى تعرضت لدراسة هذه العوامل :

١ — تيارات «المنفعة الاقتصادية» econonmic adavanvtage التى تؤمن بأن نقابات العمال تدعو إلى تحقيق أعلى معدل ممكن من الأجور التى يحصل

---

(18) Walter Coleman, The Molly Magim Riots (Richmond; Na; Garet and Massie, 1930) pp. 19–39.

(19) Lloyd H. Fisher, The Harvest labor Market in California Cambridge ; Harvard University Press, 1953) pp.19–39.

(20) George Daniel, ",Labor and nationalism in the British Caribean" Annals of the American Academy nf political and Social Siences (March 1957, 310: 141–162.

فحص الظروف التى يحتمل أن يحدث فى ظلها أى من تلك الأسباب التى تكمن وراء الاضرابات .

ظهرت إلى حيز الوجود مجموعة من الأساليب التى كانت تهدف إلى الحيلولة دون وقوع الاضرابات . فقد كانت الإدارة تحاول عند حدوث نزاع بينها وبين العمال ، أى تحبط الاضرابات وبالذات فى مراحلها الأولى (من خلال العنف ضد النقابات أو التجسس عليها علاوة على رشوة بعض العملاء لافساد الاضراب) . ثم بدأت هذه الأساليب فى التغير منذ الثلاثينات حيث بدأت الإدارة تلجأ إلى أساليب أقل عنفا مثل الاعتماد على المساومات الجماعية وإدخال برامج علاقات ذات صبغة إنسانية فى التعامل مع العمال ، علاوة على تقديم إغراءات للعمال وكذلك تقديم بعض التنازلات بشكل اختيارى(٢٦) ، والشىء الذى بات واضحا هو أن المساومات الجماعية تمثل الآن أفضل الأساليب لفض النزاعات التى تقع بين الإدارة والعمال . وفيما يتعلق بالمشاكل التى تظهر أثناء المساومات الجماعية بين الإدارة والنقابات فانه يتم اللجوء إلى المحاكم لحل النزاع . أما الأمور البسيطة فيتم علاجها من خلال التعاون بين الإدارة والنقابة(٢٧) .

كما تشمل أساليب منع الاضرابات أو حتى التخفيف من آثارها إذا وقعت طرف أو أطراف ثالثة بخلاف النقابة والإدارة . ويمثل تدخل الحكومة من خلال سن التشريعات والقوانين أبرز مثال على هذا . حيث تحرم بعض صور النزاع ، ومنع الإضرابات والتظاهرات من خلال تطبيق الأحكام العرفية وبالذات أثناء الأزمات العامة التى قد تجتاح الدولة ، بحجة

---

(27) John T. Dunlop and James J. Healy, Collective Bargaining Rev. ed (Homewood, III : Irwin, 1955), pp.53-64. and Robert Dubin, « Union-Managment Co-operation and Productivity », Industrial and Labor Relations Review (1948-1959), 2 : 195-266.

الحفاظ على قوة الدولة الاقتصادية والإبقاء على التضامن الاجتماعى بين كافة وحدات المجتمع . إلا أن هذا التدخل لا يشيع ، أو لا يوجد أصلا ، فى المجتمعات التى تتبنى سياسة اقتصادية تقوم على المشروع الحر ، كما أن التأميم أو التدخل بهدف إشراك العمال فى ملكية أسهم الشركات يؤدى إلى إضعاف المبررات الاقتصادية التى تستند إليها عادة الاضرابات . ومع ذلك تستمر بعض أشكال الاضرابات التى تنتج عن ظروف العمل أو البطالة أو العلاقات بين الإدارة والعمال . أما الأشكال البسيطة لتدخل طرف ثالث فإنها تتمثل فى أسلوبى الوساطة والتحكيم وهما وسيلتان شاعتا فى الولايات المتحدة على وجه الخصوص ، وإن شاب اللجوء إليها توقع حدوث الكثير من المشاكل كأسلوب لحل النزاعات (٢٨) .

ننتقل أخيراً إلى دراسة الآثار التى ترتبت على الصراع الصناعى ، وهو ما يمكن تقسيمه إلى قسمين ، الأول يتعلق بالثمن الذى يدفعه الاقتصاد نتيجة هذا الصراع ثم الآثار الاجتماعية العامة المترتبة على هذا الصراع .

فمنذ أواسط العشرينيات من هذا القرن تزايد عدد العمال الذين اشتركوا فى الاضرابات (وكان هذا يرجع فى جانب كبير منه إلى الزيادة الكبيرة التى طرأت على حجم وعدد النقابات العمالية) . إلا أن تقليل حجم الاضرابات نتج عنه الإقلال من الخسائر التى تنجم عنه ، وبمقارنة بسيطة بين آثار الاضرابات نجد أن الولايات المتحدة عانت من خسائر كبيرة نتيجة الإضرابات والفاقد فى ساعات العمل عند المقارنة بالسويد وكندا واستراليا وبريطانيا . ومع هذا فإن عدد ساعات العمل الضائعة بالنسبة لكل عامل نتيجة الإضرابات فى الفترة من ١٩٢٧–١٩٥٥ ، كان أقل إلى حد كبير من ساعات

---

(28) Edgar L. Warran, « Mediation and Fact Finding». and Irving Bernstein, « Arbitration », in Kornhaush, Dubin, and (eds.) op. 282–312.

العمل الفاقدة نتيجة البطالة فى سنة ١٩٣٣ وحدها(٢٩) . هذا ومن ناحية أخرى فقد قدم « نيل شامبرلين » و « جين شلينج » تحليلا دقيقا لتأثير الاضرابات على كل من المنتجين والمستهلكين، الذى يشكل أكثر التأثيرات خطورة ، بل وأكثر أهمية بكثير من مجرد عدد ساعات العمل الفاقدة نتيجة الاضراب (٣٠) ولعله مما يثير الكثير من القضايا الأخلاقية والمشاكل الواقعية الإدعاء بأنه من حق العمال الاضرابات طالما أن الصناعة لن تتأثر على نحو كبير حتى لو كان ذلك على حساب معاناة جمهور المستهلكين .

أما تأثير النشاط النقابى على الأجور فيمكن دراسته من زاويتين ، الأولى الآثار التضخمية لزيادة الأجور . ثم الدخل الحقيقى للعامل . ومن الواضح أن كثيراً من الممارسات النقابية تميل إلى زيادة الاتجاسات التضخمية وبالذات فيما يتعلق بتركيز النقابات على ضرورة وجود عمالة كاملة فى المجتمع باعتبارها قضية سياسية ذات تأثير غير مباشر على زيادة نسبة التضخم . وعلاوة على هذا فإنه لو ارتفعت الأجور بمعدلات أكبر من معدلات الإنتاج ، وإذا ارتفعت الأسعار لتعويض النقص فى المعروض فى السوق ، فان التضخم حادث لا محالة . كما أن قدرة النقابات على مقاومة اتجاهات خفض الأجور تجعلها قادرة على تحديد الأسعـــار فى السوق وكذلك الاتجاه نحو رفع الأجور(٣١) .

ننتقل الآن إلى دراسة تأثير النشاط النقابى على نصيب العامل من الدخل

---

(29) Ross and Irwin, « Studies in Five Countries», op. cit., pp. 330–336. Korthenscr, Rore, and Dnhin, « Problems and Yiempaints » op. cit., pp. 7-8.

(30) N. Chamberlain and J. Schilling, The impact of Strikes (N. Y. : Harper 1954) pp. 241–253.

(31) Lloyd G. Reynolds, Labor Economics and Labor Relations, 5rd ed. (Englewood Cliffs, N. J. Proentice, Hall, 1960 pp. 319–316.

القومى ، ففى ظروف ارتفاع الأجور وارتفاع الأسعار فى السوق ، يكون ما يحصل عليه العامل من مكاسب تافها لا يستحق الذكر . وفيما يتعلق بالفرق بين الأجر الذى يحصل عليه العامل النقابى والعامل غير النقابى ، يلاحظ أن النقابة تستهدف دائماً رفع أجور العمال المنضمين إليها ، وعادة ما يتحقق هذا إلا أنه يكون عادة مؤقتا حيث تبدأ أجور العمال غير النقابيين . وفى بعض الأحوال تتجاوز فى سرعتها تلك المعدلات وبصفة خاصة عندما يزداد الطلب على العمالة غير المنظمة . كما أن العمال يستطيعون مخاطبة الرأى العام فيما يتعلق بالضرائب التى تفرضها الحكومة وكذلك أساليب الرفاهة التى تهدف إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا بشكل عام ، وقد كان هذا النشاط وراء الكثير من مظاهر إعادة توزيع الثروة التى حدثت فى إنجلترا خلال السنوات القليلة الماضية(٣٢) . ومن خلال هذا العرض السريع يتضح لنا أن دور النشاط النقابى فى التأثير على نصيب الفرد فى الدخل القومى كان محدوداً إلى درجة كبيرة وبالذات خلال السنوات القلائل الماضية .

وفيما يتعلق بالآثار العامة للصراع على البناء الاجتماعى ككل ، فانه يبدو للوهلة الأولى أنه كلما زادت حدة الصراع فى المجتمع كلما أدى ذلك إلى زيادة الآثار السلبية على المجتمع ككل . وإن ذهب كلارك كير إلى أن الصراع الصناعى المنضبط يمكن أن يؤدى وظائف تعمل على استقرار المجتمع . ويستطرد قائلا :

« يساعد الصراع الصناعى على تقديم حل للنزاعات ، حيث يقلل من حدة الصراع بين الجماعات المختلفة . كما أنه قد يعمل لصالح العمال

---

(32) Clark Kerr, « Trade Unionism and Distributive Shares », American Economic Review (1954), 44 : 273-252, Summer Schlieter, «Do the wage - Fixing Arrangement in the American Labor Market Have on Inflationary Bias» ؟ American Economic Review (1954), 44 : 322-364.

إذ يوازن بين قوة الإدارة وقوة النقابة ، ويمكن لاجراءات الوساطة أن تقلل من حدة الصراع العنيف وذلك بخفض مقدار الاندفاع وعدم الرشد الذى قد يوجد فيه علاوة على المساعدة على استكشاف الحلول وحث الأطراف المتنازعة على تقديم تنازلات متبادلة بدون أن تخدش كبرياءها أو تضعف مركزها . هذا ومن ناحية أخرى ، فان تهيئة المناخ للمصالحة بين الأطراف المتصارعة ، يمكن أن يحدث تغييرات كبيرة على مجرى الصراع . علاوة على هذا فإن الصراع ينطوى على قيام تكامل أفضل بين العمال وأصحاب الأعمال بالإضافة إلى الاستقرار المتزايد ونمو الانسجام الايديولوجى ، بالإضافة إلى إرساء العلاقات التى تبعث الاطمئنان والتجاوب بين العمال والقادة والقضاء على أسباب الظلم والضيم ، علاوة على إرساء قواعد واضحة لممارسة اللعبة(٣٣) .

٤ — العلاقات السياسية بين الحكومة والوحدات الاقتصادية :

تلعب الحكومة دوراً هاما للغاية فى الكيفية التى يؤدى بها النظام الاقتصادى وظائفه فى النسق الكلى للمجتمع ، ولكن مما يدعو للأسى عدم توفر التراث الذى عالج هذه النقطة . ويمكن أن يساعد على إجراء دراسات مقارنة على نحو واسع بين مختلف الاتجاهات السياسية فى علاقات الدولة بالوحدات الاقتصادية . فإن كثيراً من المسميات البالية كالرأسمالية والاشتراكية والشيوعية لم تعد تفيد كثيراً فى هذا الصدد ، حيث تتجاهل الحالات التى لا تنتمى إلى هـذا أو ذاك (فبريطانيا مثلا ليست بالدولة الرأسمالية ولا الاشتراكية ، وفى الوقت ذاته لا تحيط بكافة أنماط الاقتصاد مثل تلك التى وجدت فى البلاد التى خضعت للاستعمار الغربى وكذلك الاقتصاديات التقليدية التى شهدت تنظيما عاليا فى جوهرها بصرف النظر عن تلك الإشارات المتكررة إلى الشيوعية البدائية أو الوجه الاستعمارى للرأسمالية) . وأسوأ

---

(33) Clark Kerr, « Industrial Conflict and its Mediation », American Journal of Sociology (1954–1955), 60 ; 23–254.

ما فى هذه المسميات أنها محملة بعديد من المضامين القيمية والأيديولوجية وليست ذات مضامين اقتصادية بحتة .

وتمثل المحاولة التى بذلها برت هوسيلتز للمقارنة بين الجوانب السياسية فى النمو الاقتصادى واحدة من أهم المحاولات الواعدة فى هذا الصدد . حيث يذكر أن هناك ثلاثة نماذج أساسية لوصف العلاقات التى تنشأ بين الأنشطة الاقتصادية والأنشطة السياسية ، يمكن ترتيبها على النحو التالى : —

١ — اتجاه الحكومة إلى التوسع الاقتصادى والعمل على ضم أقاليم جديدة تضم موارد اقتصادية لتنمية المجتمع ككل ، مثلما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة من ١٨٣٠—١٨٩٠ أو قد تعمد الدولة على الاستفادة من الموارد الفعلية ، بدون التوسع الجغرافى ، مثلما كان الحال فى الدنمارك .

٢— سيطرة الدولة على مقدراتها الا قتصادية أو تبعيتها للقوى الخارجية ، وعلى سبيل المثال فقد كانت فرنسا وألمانيا قوتين متحررتين تماما ، على حين كانت كثير من المستعمرات ودول أوربا الشرقية الآن تابعة اقتصاديا وربما سياسيا .

٣ — السماح للنشاط الاقتصادى بأن يتخذ شكل الاستقلال الذاتى عن الحكومة . وهو ما عرفته بريطانيا فى أواخر القرن الثامن عشر . أو تدخل الدولة فى الاقتصاد بشكل مكثف وهو ما يطبق فى الاتحاد السوفيتى منذ سنة ١٩٢٠ وحتى اليوم(٣٤) .

وتتميز آراء هوسليتز بأنها متحررة من القيم عند مقارنتها بأفكار الرأسمالية والشيوعية علاوة على أنها تتيح أنماطا أكثر من مجرد الشيوعية

---

(34) Bert Hoselitz Sociological Aspects of Economic Growth (Glencoe III : Free Press, 1960), pp. 85–114.

أو الرأسمالية . ومع ذلك فان هذا التصنيف لا يزال يحتاج إلى التعديل والتطوير . فهو يتحدث عن التدخل الحكومى فى العملية الاقتصادية كما لو كان يشكل نمطا واحداً . على حين أنه قد ينطوى على عدة أشكال ؛ فهو قد يعنى ملكية الدولة المباشرة لأدوات الإنتاج وكذلك التوجيه اليومى للنشاط الاقتصادى . كما قد تعنى ملكية الدولة مع وجود سياسة عامة للتوجيه (وهذا النمط موجود فى الصناعات المؤممة فى بريطانيا) . ومن ناحية ثالثة يمكن أن ينطوى التدخل الحكومى على تأثيرات غير مباشرة مثل السياسة المالية العامة للدولة وتأثيرها على النشاط الاقتصادى . بالإضافة إلى أن التبعية الاقتصادية يمكن أن تتخذ عدة أشكال فهى قد تتراوح بين الهيمنة الاقتصادية كما هو ملاحظ فى علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بعدد كبير من دول أمريكا اللاتينية ، أو قد تكون تبعية كاملة سياسية واقتصادية على النحو الذى كان موجوداً فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، بالنسبة للعلاقات التى ربطت بريطانيا وفرنسا بمستعمراتها فى أفريقيا وآسيا . ومجمل القول أن التحليل المقارن للعلاقات بين الحكومات والنشاط الاقتصادى لا يزال بحاجة إلى كثير من التعديل والتطوير لعدد من الأبعاد التى يمكن استخدامها فى هذا التحليل .

ركزت التحليلات والمناقشات التى دارت مؤخراً حول العلاقة بين السياسة والاقتصاد على الأوضاع فى الولايات المتحدة الأمريكية . وكما هو معروف جيداً ، فإن المجتمع الأمريكى قد ارتبط بتقاليد اقتصادية تقوم على أساس المذهب الفردى ، ولم ينظر أبداً إلى تدخل الحكومة فى المجال الاقتصادى نظرة ارتياح ، على الرغم من أن هذا التدخل كان نادر الحدوث . ومن ثم فانه على الرغم من أن كثيراً من جوانب الموقف الحالى تبدو جلية وعلى درجة عالية من الوضوح ، فإن المناقشات التى تدور حول هذه الجوانب يكتنفها الخلاف وعدم اليقين .

لقد أنقضت خبرة الحرية الاقتصادية المطلقة Lassicz- Faire التى ظهرت

فى القرن التاسع عشر ، حيث أخذت الحكومة الفدرالية (الاتحادية) فى التدخل بشكل منظم على نحو خاص فى المجال الاقتصادى وذلك عن طريق تقديم المساعدة أو حل المشكلات الإدارية التى قد تواجه إنجاز العملية الاقتصادية . وهذه الأنشطة تمتد وتتشعب لتشمل عدداً من المجالات ، بما فيها الزراعة والتجارة والموارد الطبيعية والدفاع وما شابه ذلك . وليس من المتعذر تبرير ذلك التدخل المتزايد من جانب الحكومة فى النشاط الاقتصادى . إذ هو جلى واضح يتمثل فى الحاجة إلى وجود تنسيق مركزى يتمشى مع التعقد الذى طرأ على البناءين الاجتماعى والاقتصادى والعمل على تأمين صور العدالة والمساواة فى وجه سيطرة الشركات العملاقة على حياة الإنسان المعاصر . علاوة على هذا فان الخمسين عاما الماضية قد شهدت أزمات لا تنقطع مر بها الغرب ، بدءاً بالحرب العالمية الأولى ثم الكساد العظيم الذى تلته الحرب العالمية بكل مآسيها ، ولم تهدأ الأحوال بعد ذلك بل بدأت بوادر الحرب الباردة بين القوتين العظميين وما تطلبته من حشد للقوات العسكرية وحافة هاوية الحرب . إلى غير ذلك من الأساليب والتكتيكات التى ظهرت إلى حيز الوجود أثناء الحرب الباردة . كل تلك الأمور تطلبت مستوى عاليا من التعبئة العامة للناس والحشد الرشيد للموارد الطبيعية . وكل هذا يحتاج لحكومة مركزية قوية ورشيدة فى ذات الوقت .

إلا أنه لا تزال هناك سمتان من سمات هذه الاتجاهات العريضة لا تزالان غير واضحتين من الناحية الواقعية ، وتعصف بهما المشاعر الإنسانية القوية . السمة الأولى هى تلك المتعلقة بالآثار الناجمة عن التدخل الحكومى المتزايد على القيم التقليدية التى سادت فى المجتمع الأمريكى لمدة طويلة والخاصة بالروح الفردية وتكافؤ الفرص إلى غير ذلك من القيم التى كان يعيش عليها المجتمع الأمريكى وتعرضت للتغيير نتيجة التدخل الحكومى . ولكن هل يعنى هذا أن الحكومة تعمل على قتل روح الريادة لدى أفراد المجتمع ، أو أنها تعمل على نشر روح السلبية والقعود عن بذل مزيد من الجهد أو الطموح . أم يرجع نقص الحوافز الفردية للعمل إلى فرض الضرائب التصاعدية على

إنتاجهم . وقد ثار كثير من الجدل الحامى والمستمر حول تلك المسائل ، إلا أنه لم يفرز عملا منظما لتطوير تلك التساؤلات أو محاولة التحقق منها إمبيريقيا .

أما السمة الثانية فتتعلق بمدى تأثير الاقتصاد على الحكومة فى آدائها لوظائفها المنوط بها إنجازها . وهنا لابد من ذكر ذلك التيار الذى قاده شارلزرايت ميلز وذهب فيه إلى أن القوة السياسية قد تركزت وعلى نحو متزايد فى الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أن الذين يمسكون بتقاليد السلطة والقوة وأولئك الذين يتخذون القرارات الصعبة عبارة عن مجموعة من الأفراد قليلى العدد من العسكريين والإداريين (٣٥) . وقد وجه روبرت دال Dahl انتقادات منهجية لهذه النظرة(٣٦) وفى نفس الوقت ظهرت تفسيرات مضادة لوجهة نظر ميلز . وعلى سبيل المثال فإن بعض المحللين الاجتماعيين قد رأوا أنه بينما قد يكون من المحتمل تصديق الرأى الذى يذهب إلى أن قوة الحكومة المركزية قد إزدادت بشكل مطلق أو نسبى ، لا يهم . . فإن مصادر الضغط على الحكومة باتت أكثر تنوعا مما كان عليه الحال فى القرن التاسع عشر مثلا عندما ظهرت تجمعات أصحاب الأعمال ورؤوس الأموال لتحتل موقعا قويا تجاه سلطان الحكومة(٣٧) . ومع ذلك فإن حل هذا النزاع جاء على شكل معقد . ومن بين ردود الفعل لرأى رايت ميلزماذهب

---

(35) C. W. Mills, The Power Elite. (New York : Oxford University Press, 1936), and the Causes of World War III, (New York : Simon and Chuster, 1958).

(36) Robert Dahl, «A Critique of the Ruling Elite Model», American Political Science Review (1958), 252 : 463–469.

(47) John K. Galbraith, American Capitalism , The System of Countervailing Power (Boston: Honghton-Mifflin, 1952), David Reisman, Nathan Glayer, and Rewel Denney,The Hanely Cvowd (Garden City, N.Y. Dorbleday, 1954), pp 246–257.

إليه البعض من أنه لم يحدث تركيز قوى للقوة سواء بالنسبة للدخل الفردى الخاص أو بالنسبة للشركات المساهمة الكبيرة خلال العقود الخمسة الأخيرة . فقد أدى ظهور الحركات النقابية القوية المنتشرة علاوة على تحقيق إنتاج زراعى قوى إلى دعم التفسيرات الكلية (الجمعية) فى مقابل تفسير ميلز لدور الصفوة . هذا ومن ناحية أخرى فقد أدى التركيز الشديد للقوة الاقتصادية والعسكرية — والذى نتج عن تخصيص جزء كبير من الميزانية العامة لشئون الدفاع منذ مستهل الحرب العالمية الثانية — إلى وجود تأثير قصير المدى على صنع القرارات السياسية .

ومن القضايا اخرى التى ينشغل بها علم الاجتماع الاقتصادى هناك مسألة نوعية الضبط الذى يمارسه الاقتصاد على الجانب السياسى على مستوى المجتمع المحلى . ومن المقطوع بصحته أن وجود صناعة قوية تهيمن على كل مظاهر الحياة الاجتماعية فى المجتمع المحلى يؤدى إلى سيطرة الجانب الاقتصادى على المظهر السياسى فى حياة هذا المجتمع المحلى . على حين يلاحظ أن المدن العواصم بما تشهده من تنوع اقتصادى وو جود صناعات مختلفة لا يبدو تأثير الاقتصاد على الحياه السياسية بهذا الجلاء والوضوح .

وتكشف الدراسة الأمبريقية عن الضابط التى يمارسها الاقصاد على السياسات المحلية ، عن صورة أكثرها اختلاطا وتشابكا ، فقد وجد « فلويد هنتر » فى دراسة له عن مجتمع محلى فى جنوب أمريكا أن القرارت الاقتصادية العامة يتخذها مجموعة محدودة العدد من الأفراد ذوى الأهمية الاقتصادية على مستوى المجتمع المحلى(٣٨) . إلا أن ويلبرت ميللر وصل إلى شواهد تخالف ذلك، عندما قام بدراسة أحد فروض « هنتر » التى ذهب فيها إلى أن رجال الأعمال يمارسون تأثيراً وهيمنة على القرارت السياسية التى تتخذ على مستوى المجتمع المحلى . وقام بمقارنة الطريقة التى يظفر بها أصحاب السلطات والنفوذ فى مجتمع

---

(38) Floyd Hunter Community Power Structure (Chapel Hill, University of North Carolina Press, 1953).

محلى أمريكى بتلك التى توجد فى مجتمع محلى انجليزى يماثل كل منهما حجم المجتمع المحلى الذى درسه هنتر ، وتوصل من هذه الدراسة إلى نتيجة مؤداها : أنه على الرغم من أن هؤلاء الأشخاص المؤثرين كانوا محكومين بالأعمال والوضع الاقتصادى القائم ، فإن كلا من المدينة الأمريكية (وكانت توجد شمال غرب الباسفيك) والمدينة الإنجليزية قد شهدتا سيطرة الصفوات المتعلمة والقوة اقتصاديا أكبر من تلك التى درسها هنتر • على الرغم من تشابه كافة الظروف المحيطة بالمدن الثلاث(٣٩) . ثم كشفت دراسة أخرى أجراها روبرت شولز عن مجتمع محلى فى الغرب الأوسط الأمريكى عن حقيقة أكثر أهمية حيث وجد أنه خلال فترة لا تقل عن قرن كامل ، ظهر إتجاه شائع لدى رجال الأعمال البارزين نحو الإنسحاب من مجال المشاركة المنفوحة أو الصريحة فى الحياة العامة للمجتمع المحلى موضع الدراسة » . وقد عزا شولز هذا الميل إلى أن هناك عوامل من خارج المجتمع المحلى نفسه بدأت تتحكم فى مسار الحياة العامة فى المجتمع وبالذات فى المجال الاقتصادى تاركة إدارة الشئون الاجتماعية والسياسية لمجموعة من السكان المحليين الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى ويمارسون مهنا فنية متخصصة بدون أن تدع مجال للأشخاص ذوى الأوضاع الاقتصادية القوية مجالا للادارة أو التوجيه(٤٠) .

---

(39) Welbert Miller, Industry and Community Power Structure, A Comparative Study of an American and an English City », American Sociological Review (1958), 23 : 9–15.

(40) Robert Schutze, « The Role of Economic Dominants in Community Power Structure : American Sociological Review (1958), 23 : 3-4, Also Ted C. Smith, The Structuring of Power in Subarban Community », Pacific Sociological Review (1968), 3 : 83 – 88.

رابعا : العلاقة بين الاقتصاد والجماعات القرابية :

تشير القرابة إلى ذلك المركب من العلاقات الاجتماعية القائم على أساس الحقيقة البيولوجية للمولد والحقيقة الاجتماعية للزواج . وتمثل الأسرة فى أى من صورها المعروفة جوهر العلاقات الاجتماعية التضامنية بالنسبة للفرد . ومن ثم فإننا سندرس القرابة باعتبارها أولى صور التجمع التضامنى Solidary (القرابى) .

كما تمثل الجماعة الاثنية المثال الثانى على الجماعات القرابية ، وقد عرف « هاندلين » الجماعة الإثنية كما توجد فى الولات المتحدة الأمريكية على أنها «تجمع واسع يضم الأفراد الذين تجمع بينهم هوية عامة مشتركة ، كما يشتركون فى جماعة تطوعية (تلقائية) على نحو معين من التنظيم الذى يساعد على نقل التراث الثقافى والإجتماعى من جيل إلى جيل» . وترتبط الجماعة الإثنية بالقرابة بشكل وثيق ، حيث تلعب الأسرة دوراً بالغ الأهمية فى إطار الجماعة الإثنية ، فهى تمثل الوسيلة التى تمارس الجماعة تأثيرها من خلالها فى فترة معينة من الزمن(٤١) ويمكن التمييز بين الجماعات الإثنية على أساس اللون أو القومية أو الإنتماء الإقليمى أو الدين أو على أساس مركب من كل تلك العوامل .

١ — الجماعات القرابية :

لا يبدو من اليسير اكتشاف تطابق بنائى بسيط بين كل من شكل البناء الأسرى وشكل النشاط الاقتصادى . وقد توصل كل من « نيمكوف وميدلتون » إن عدد من الإرتباطات على بناء تحليل أجرياه حول ٥٤٩ ثقافة مختلفة ضمنها « عينة اثنوجرافية دولية » على النحو التالى :

---

(41) Oscar Handlin and Mary Handlin, « Ethnic Factors in Social Mobility » Explorations in Entere Preneurial History (October 1956), 9 : I.

يشيع نمط الأسرة المستقلة فى مجتمعات الصيد والالتقاط ، على حين توجد الأسرة المستقلة الممتدة حيث يوجد أسلوب مستقر يتيح الغذاء بشكل مستمر ، ويرتبط نظام الأسرة الممتدة بالتدرج الإجتماعى ومن خلال الملكية ، أما المجتمع الصناعى الحديث فانه يماثل المجتمع الأولى القائم على أساس الصيد والالتقاط من حيث بناء الأسرة ، حيث يشيع نظام الأسرة المستقلة . ففى المجتمع البدائى كان الصياد يطارد فريسته أو يسعى فى التقاط رزقه على نحو أكثر حرية من المجتمعات المستقرة ، تماماً كما يتيح المجتمع الصناعى فرصة الحراك للعامل بحيث يسعى هو الآخر فى طلب رزقه من خلال أدائه لوظيفة معينه بشكل فردى »(٤٢) .

ومن السمات التى تكشف عنها الحياة القبلية أوالزراعية ، وسواء كانت الأسرة مستقلة أم ممتدة ، تبعية الدور الاقتصادى الذى يلعبه الفرد للمركز الذى يشغله داخل نسق القرابة ، فهناك أعمال معينة تسند إلى الأطفال حتى سن معينة ، ثم تسند إلى المراهق أعمال معينة تختلف عن تلك التى يضطلع بها فى سن الزواج ، يتم سحب بعضها منه عندما يتزوج ابنه ، وهكذا(٤٣) . وفى المجتمع الحديث كذلك يتم تطبيق مثل هذه النظم حيث لا يسمح بتشغيل الأطفال دون سن العمل ، كما يتوقف العجائز عن العمل فى سن معينة من خلال الإحالة إلى المعاش أو التقاعد .

ولكن هذه الخصائص البنائية التى تسمية كلامن القرابة والحياة الاقتصادية

---

(42) M. Nimkoff and Rossel Russel Middlton. « Types of family and Types of Economy », American Journal of Sociology (1960-1961), 66 : 215-225.

(43) Meyer Fortes, The Web of Kinship among the Tallensi (New York Oxford University Press, 1949), C. M. Areusbery and S. T. Kimball Family and Community in Ireland (Cambridge Harvard University Press, 1940).

تبدو على درجة شديدة من العمومية . وعندئذ قد يجوز التساؤل عن حقيقة التأثير المتبادل بين كل من القرابة والنشاط الاقتصادى ، أو يقول آخر ما هى طبيعة الظروف التى تمثل فيها القرابة متغيراً أو تابعاً بالنسبة للنشاط الاقتصادى فى مجتمع ما .

إن أشكالا معينة من أبنية القرابة توازرها أنواعاً معينة من النشاط الاقتصادى ، فالأسرة اليابانية مثلا تدفع الإبن الأصغر إلى مغادرة القرية قاصداً المدينة حيث يتهيأ له ظروف العمل فى أحد مصانعها(٤٤) . وفى دراسة أخرى عن حق البكورة Primogeniture فى ريف إيرلندا اتضح أن الأبناء الصغار يجدون الفرصة المواتية لهم لمغادرة الريف والعمل فى المصانع من خلال الحق الذى يمارسه الآباء . كما أجرى « برنارد بالين » دراسة لإطار اقتصادى يقوم على أساس اقتصاديات الشحن التجارى . وانتهى إلى القول بأن :

« يمكن استخدام منظور القرابة لتفسير النجاح الذى أحرزته التجارة فيما وراء البحار فى مدينة نيو إنجلند خلال القرن السابع عشر ، وظهور التجار الأوائل فى تلك المدينة . وتكشف دراسة العلاقات العائلية فى الجيلين الثانى والثالث عن أدلة تعزز هذه العائلات التجارية الأولى . ويمكن للباحث أن يلاحظ كيف أدت العلاقات القرابية والمصاهرة بين التجار المستقرين المدينة وبين التجار المغامرين الذين وفدوا إليها فى الفترة التى تلت إعادة الملكية فى إنجلترا إلى ظهور الشكل النهائى لمجموعة من التجار الأقوياء فى المدينة »(٤٥) .

---

(44) James C. Abegglen, « Subordination and Autonomy Attitudes of Japanese Workers», American Journal of Sociology (1957–1958), 63 : 181–189.

(45) Bernard Bailyn, « Kinship and Trade in Seventeenth New England », Explorations in Enterpreurial History (May 1954) 6 : 197–206.

ولا يمنع ما سبق وذكرناه من وجود حالات أخرى كان وجود علاقات قرابية قوية فيها يؤدى إلى إصابة الأنشطة الاقتصادية فى ظلها بالوهن والضعف وقد أثبت « دفيدلاندز » أن البنية ذات الطبيعة الخاصة للأسرة الفرنسية قد أدت إلى الاحتفاظ بالمنشآت ذات الحجم الصغير ومن ثم عوقت النمو الاقتصادى العام فى المجتمع . فقد كان من سمات تلك العائلات رفض الخروج عن الدائرة المحدودة للأسرة بقصد الحصول على رأس المال ومخافة أن يودى هذا إلى تشتيت شمل الأسرة ، بالإضافة إلى عدم الفصل بين ميزانية الأسرة وميزانية المنشأة مما يعوق وجود أساليب رشيدة فى الإدارة وبالذات فيما يتعلق بمسألة إمساك الدفاتر ، علاوة على أن إسناد الأعمال الهامة لم يكن يتم على أساس الكفاءة فى العمل وإنما إستناداً إلى عوامل أخرى(٤٦) . وقد قام ماريون ليفى بعزل عاملى المحسوبية الشخصية والإنتشار الوظيفى Functional diffusness كسمتين تتصف بها العائلة الصينية وتقفان عائقا دون نجاح سياسات التصنيع التى تضعها الدولة وذلك فى دراسته عن الأسرة فى ظل الثورة الصينية(٤٧) .

ومما سبق يمكن الوصول إلى قاعدة عامة مؤداها أن عنصر القرابة يؤازرها أحياناً بعض الأنشطة الاقتصادية كما يعوقها فى أحيان أخرى . إلا أننا لازلنا نجهل نوعية الظروف التى تعمل فى ظلها القرابة على تشجيع النشاط الاقتصادى أو تلك التى تقف حائلا دون تشجيع الاقتصاد والتنمية . ويتطلب هذا وجود تنميط منظم لمختلف أبنية القرابة وتنميط منظم للأبنية الاقتصادية بالإضافة إلى توضيح الشروط والضوابط التى يخضع لها كل من الأبنية الأسرية والاقتصادية علاوة على القيام بدراسة مقارنة على نطاق واسع لكل تلك العناصر .

---

(46) David Landes, « french Business and the Businessman: A Social and cultural Analysis », in E. M. Earle (ed.), Modern France (Princeton, Princeton University Press, 1951) pp. 334–353.

(47) Marion levey, The Family Revolution in Modern China (Cambridge : Harvard University Press, 1949), pp. 350–355.

وقد ركز معظم التراث الذى ظهر أخيراً فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى حول الأسرة كمتغير تابع فى علاقتها بالنشاط الاقتصادى فى المجتمع ، على محاولة الإجابة على سؤال وحيد هو : ما هو تأثير التصنيع على الأسرة فى المجتمع الحديث ، وبالذات الأسرة الأمريكية ؟

انقسمت الاتجاهات فى الإجابة على هذا السؤال مذاهب شتى ، يذهب إحداها إلى أن البنية التقليدية للأسرية الأمريكية قد تعرضت للتدهور تحت وقع تأثير سياسات التصنيع والحياة الحضرية . ويستند هذا الاتجاه فى رأيه إلى عدة عوامل لعل أهمها زيادة معدلات الطلاق فى الغرب الأمريكى طوال القرن الماضى بشكل لم يسبق له مثيل ، واضمحلال سلطة الآباء على الأبناء ، وكذلك تفكك وضعف العلاقات العاطفية بين الزوجين علاوة على الآثار الضارة للبطالة على حياة الأسرة وكذلك إنتشار وزيادة معدلات الجناح ، وكل تلك السمات تدل على تدهور حياة الأسرة الذى ارتبط بدوره بشكل وثيق بانتشار أسلوب الحياة الصناعية الحضرية(٤٨) .

وقد ظهرت صياغتان بديلتان لهذا الاتجاه ، ارتبطت أولاهما باسم تولكوت بارسونز الذى رأى أن الأسرة الأمريكية قد مرت ، حقيقة ، بكثير من التغيرات الأساسية ، التى ارتبطت بالتصنيع والتحضر . إلا أنه من الخطأ اعتبار تلك التغيرات الأسرية نوعاً من التفكك أو « سوء التنظيم » . بل على العكس من هذا تحولت الأسرة لتصبح بناء أكثر تخصصاً بمعنى ما ، فالأسرة وإن تكن فقدت الكثير من وظائفها (مثل إنتاج الطعام وتعليم الأولاد) . إلا أنها اكتسبت وظائف أخرى لا تقل أهمية مثل تنشئة الأطفال الصغار ، وتهيئة الظروف الملائمة لحل التوترات العاطفية التى تجتاح البالغين ،

---

(48) W.F.Ogburn, « The Family and its Functions » in President's Research committee on Social Trends, Recent Social Trends in the United States (New York, Mc Graw-Hill, 1933) Earnest Burgess aud Harvey J.Jacke, The Family(New York: American Book, 1950).

بالإضافة إلى أنه قد طرأ تخصص على دور الزوج – الأب ، ودور الزوجة الأم . فقد صار الرجل مسئولا عن الوظائف التى يتوسل بها إلى كسب لقمة العيش ، على حين تضطلع الأم بالوظائف التعبيرية expressive (متمثلة فى توفير جو الحنان والحب للأسرة) . ولا تعكس هذه الخصائص البنائية الجديدة للأسرة أى قدر من إنعدام التكاملى ، بل على العكس من هذا ، فإنها تشير إلى ظهور النمط النووى من الأسرة وهو أفضل من النمط الممتد فى تنشئة الأطفال حتى يبلغوا سن النضج فى مجتمع حضرى يغلب عليه طابع الصناعة(٤٩) .

أما الصياغة البديلة الأخرى فتأتى على يديوجين ليتواك ، حيث يذهب إلى أن التغيرات التى طرأت على تركيب الأسرة لم تكن تلك القوة التى ذهب إليها ذلك التيار التشاؤمى ، إذ أن المطالب التى يمليها البناء المهنى الحديث من حراك عائلى سريع لا تعنى قضاء أو تدميراً لنمط الأسرة الممتدة ، كما أكد ليتواك أن التغيرات التكنولوجية الهائلة التى طرأت على أساليب الإتصال الحديثة قد أدى إلى اختصار المسافات البعيدة بحيث صار البعد الجغرافى لا يشكل خطورة على أبناء الأسرة حتى إذا تباعدوا لفترة معينة . علاوة على هذا فإن الأسرة الممتدة تقدم عدداً من الخدمات للأسرة الممتدة دون أن يؤثر هذا على النسق المهنى العام . وعلى ذلك ظهر إلى حيز الوجود نظام أسرة ممتدة معدل فى منتصف القرن العشرين وقد حاول ليتواك أن يدعم استنتاجاته بدراسة مجموعة من أنماط التزاور فى عدد من المدن الكبيرة(٥٠) .

---

(49) Talcott Parsons, Robert Bales et al., Family Socioli-Zation and Interaction Process (Glenocoe, The Free Press, 1955) Chapter I.

(50) Eugen Yitwek, « occupaticnal Mobility and Extended Family Cohesien, » and Geographic Mobility and Extended Family Cohesion American Sociological Reiew (1990) , 2s : 9-21, 335-344.

وباختصار ، فإننالم نصل بعد إلى تحديد قاطع لأثر الحياة الحضرية الصناعية على بناء الأسرة ، وفى الوقت الحاضر ، فاننا لا نملك إلا أن نستقر عند عدد من الاستنتجات حول مجموعة من الإتجاهات العامة للغاية بالنسبة لهذا التأثير .

والواقع أن التحليل الدقيق لبنـــاء الأسرة يلقى الضوء على ظاهرتين اقتصاديتين على درجة بالغة الأهمية هما ، مشكلة مشاركة المرأة فى القوى العاملة ومشكلة المسنين .ومن الواضح أن مشاركة المرأة فى قوة العمل يشوبه مشكلات نوعية معينة حيث تستأثر بالجانب الأكبر من وظائف معينة مثل التمريض والتدريس وأعمال السكرتارية والأعمال الكتابية . كما يرتبط مستوى مشاركة الاناث فى السن بالسن والحالة الزواجية ، وتبلغ أعلى معدلات المشاركة بين الأنث فى السن ما بين مرحلة المراهقة وأوائل العشرينيات ، على حين تنخفض المشاركة بشكل حاد فى سنوات الحمل والولادة ، ثم تعاود نسبة المشاركة الصعود مرة أخرى ، وبشكل سريع فى سن الثلاثين(٥١) .

والحقيقة أن مشاركة المرأة فى العمل تتعرض لمجموعة من الهزات نظراً للمسئوليات التى تضطلع بها مثل الحمل والولادة وتنشئة الأطفال علاوة على مطالب البيت . وهى مسائل لا تقف حائلا دون مشاركة الرجل بمعدلات أعلى وأكثر ثباتاً فى القوى العاملة . أما تفسير طول الفترة التى تعملها المرأة فى بعض الأحيان ، وليس دائماً ، فيرجع إلى أن دور الحضانة بدأت تلعب دوراً لا بأس به فى تنشئة الأطفال ، ومن ثم حملت عن كاهل الأم هذا العبء

---

(51) National ManPower Council Womanpower (New York : Columbia University Press, 1927) , PP.62–70 , 12s–135, and 211–2so , Thomas A. Mohaney. « Factors Detetrmining the labor–Force Participation of Married Women,» Industrial and Labor Relations Review (1960–1961) , 14. 563–577 . , Harold I. wilensky «work careers and social Integation» International Social Science Journal (1960), 12 : 543–560.

الثقيل ، وعلى هذا أصبحت المرأة أكثر حرية فى دخول سوق العمل . وإن كانت هناك ملاحظة طريفة « حول الأعمال التى تؤديها المرأة إذ أنها إما أنشطة مساعدة أو أعمال شبة أموية مثل العمل فى دور الحضانة أو التعليم أو مجالات الرعاية والرفاهية الاجتماعية بالاضافة إلى أعمال السكرتارية والأعمال الكتابية (٥٢)

أما المشكلة الثانية فهى تلك التى تتعلق بالمسنين فقد إزدادت بطالة المسنين حدة بازدياد توقعات طول العمر ، بالأضافة إلى تقنين قواعد الاحالة إلى المعاش. والمشكلة لاتأخذ طابع الحرمان الاقتصادى (وبصفة خاصة بالنسبة للأرامل) بل إنها تتجاوز ذلك إلى إحساس العجائز بالعجز عن التكيف مع أوضاعهم الجديدة بالاضافة إلى إحساسهم بالغربة وفقدان الذات (أو الدونية) . (٥٣)

إن عزلة المسنين تعتبر أحد الأثار التى نتجت عن صور القرابة التى ظهرت فى العالم الغربى المعاصر ، فكلما زاد حراك الأسر الشابة وأطفالهم تركوا العجائز خلفهم حيث لم يعد لهم دور متميز . وهذا يتناقض تماما مع الأبنيه التقليدية للأسرة ، حينما كان العجائز يكتسبون أهمية أكبر كلما طال بهم الأمد وطعنوا فى السن . وعلى ذلك فان الإجراءات التى تستهدف رفاهية العجائز مثل التأمين والضمان الاجتماعى والرعاية الصحية إنما تعكس اختفاء علاقات قرابة وطيدة

---

(٥٢) ويلاحظ أنه حتى فى المهن الطبية تميل الإناث إلى التخصص فى طب الأطفال والطب النفسى للاطفال وكافة التخصصات المرتبطة برفاهية الأطفال .

(53) Philip Hauser «Change in Labor Force Participation of the older worker», American Journal of Sociology (1923-1924), sg. 312-323, Peter O. steiner and Robert Dorfman, The Economic Status of the Aged (Berkley and Los Angeles : university of california press, 1921) pp· 1-66 IHP-122.

ومن ناحية ثانية فان يوجين فريدمان وروبرت هافيرست قد نشرا دراسة حول اتجاهات المسنين نحو الإحالة للمعاش فى :

Eugen A. Friedmann and Robert J. Harighrust, et al, The Meaning of work and Retiirement (chicago : university of chicago Press, 1954) .

يمكن أن تؤدى هذه الأعمال بالاضافة إلى الحالة الاقتصادية للمسنين التى تستدعى مساعدة المسئولين لإعانة المسنين على مواجهة أعباء الحياة .

٢ – الجماعات الاثنية (السلالية) Ethnic Groupings

تدل الشواهد التاريخية على كثير من الأوضاع التى شهدت التحاما بين أداء أنشطة اقتصادية معينة وجماعات سلالية بعينها . ويمكن ملاحظة هذا الأمر على نحو جلى فى مجتمع المهاجرين إلى أمريكا . فقد شهدت أمريكا خلال المائة وخمسين عاما الماضية موجات من الهجرة، كانت تعمل الموجة أو المجموعة الأولى منها فى أعمال بسيطة . ثم تتطور المهنة التى تؤديها وتكتسب منزلة اقتصادية هامة . ولعل أبرز مثال على تتابع موجات جماعات سلالية معينة يمكن أن يوجد فى سوق العمالة الزراعية فى كاليفورنيا على النحو التالى : « لقد اختفى الصينيون ، أما اليابانيون الذين ظلوا لفترة طويلة أصحاب نشاط اقتصادى واضح فى هذا المجال، فقد تحول جانب كبير منهم إلى ملكية الأراضى الزراعية أوممارسة التجارة . وأصبحت العمالة الزراعية تتركز فى أيدى المكسيكيين والبيض الوطنيين ، وبرع الفليبينيون فى زراعة محصولات معينة مثل الخس والأسبرج أو الاسباراجوس (وهو يسمى بالعربية الهليون وهو نبات من الفصيلة الزنبقية)، أما الزبوج الذين كانوا ينجذبون فى الأصل نحو العمل فى أحواض بناء السفن وصناعات الطيران بالاضافة إلى زراعة القطن صاروا الآن يمثلون عنصراً هاما فى العمالة الموسمية فى الزراعة ».(٥٤)

وعلى الرغم من أن الجماعات السلالية فى الولايات المتحدة الأمريكية قد بقيت فترة فى عداد تجمعات الفقراء، إلا أنها شهدت صعوداً اقتصاديا بدرجات مختلفة . وقد حددت أربعة عوامل أساسية معدلات هذا الصعود :

١ – ظروف الطلب على الأيدى العاملة لأبناء تلك الجماعات : يرجع الازدهار الذى طرأ على حياة الزنوج أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية إلى الفرص الاقتصادية المتزايدة التى أتاحها البناء المهنى فى البلاد .

(54) Fisher, op. cit, p. 6.

٢ — الموارد الداخلية الكافية فى الجماعة السلالية ذاتها سواء من الناحية المالية أو من حيث البنية الاجتماعية الثقافيه . فقد استطاع اليهود واليونانيون والأرض أن يحرزوا نجاحا فى المجالات المالية والتجارية أكثر مما استطاع أولئك الذين ينتمون للجماعات السلالية البولندية أو الايرلندية أو الايطالية . على حين ساعدت الولاءات القرابية والمحلية التى اتصف بها الايرلنديون على انخراطهم فى العمل السياسى وبروزهم فيه .

٣ — استمرار قوة العلاقات الشخصية ، حيث تعمل كل جماعة سلالية على أن تستقدم أبناء جلدتها للمشاركه فى جنى ثمار أى مشروع تقيمه ويحرز نجاحا معينا . وهكذا كلما ثبتت إحدى الجماعات السلالية أقدامها فى المجال الاقتصادى ، كلما كان ذلك مؤشراً على إزدياد عدد الأفراد المنضمين إلى هذه الجماعه .

٤ — درجة التعصب والتمييز السلالى أو العنصرى الذى تواجهه الجماعة السلالية من قبل المجتمع العام . لقد عانت كل جماعة أقليه (٥٥) من قدر معين من التمييز . إلا أن الزنوج كانوا يمثلون حالة متطرفة من الاضطهاد والتمييز ، وعلى ذلك تم تخصيص أعمال ذات طابع معين توكل للزنوج مثل الأعمال اليدوية وأعمال الخدمة ، على حين حرموا تقريبا من المهن المتخصصة ومجال الأعمال وكذلك الأعمال الكتابية . (٥٦)

---

(٥٥) يمكن تعريف جماعة الاقلية على أنها مجموعة من الناس تنعزل عن الآخرين فى المجتمع بسبب خصائصها الثقافية والفيزيقية ، وتعامل بشكل مختلف يفتقر إلى العدالة . ومن ثم فانها تنظر إلى ذاتها باعتبارها موضوعاً لتمييز جمعى من قبل المجتمع الكبير أنظر :

J. Milton yinger, A Minority Groups in American Society. (Berkley Medallicn Student Edition, 1966) pp. 40-41

(56) Claire Drake and Horace R. Cayton, Black Metropolis (New york: Harcourt, . Brace, 1943), pp. 214 ff. Donald-

ويرتكز هذا التمييز على أساسين أحدهما مباشر يتمثل فى رفض أرباب الأعمال إستخدام الزنوج لمجرد أنهم زنوج ، وسبب غير مباشر يتمثل فى رفض أصحاب الأعمال إستخدامهم لأنهم أقل كفاءة وخبرة فى أداء الأعمال المطلوب إنجازها وهذا يعنى عادة أنهم يعانون من التمييز فى كافة مجالات الحياة ، وبشكل خاص فى المجال التعليمى .

وعلى أى حال — فان الولايات المتحدة الأمريكية لم تعرف سيطرة جماعة أقلية معينة على نشاط اقتصادى بالذات . وإن كانت الطائفة الأرمنية تسيطر على صناعة السجاد، على حين نرى أن المستعمرات قد شهدت انقساماً واضحا فى النظام الاجتماعى العام لثلاثة مجموعات متمايزة تتمثل الأولى فى القادمين من الغرب . من الدولة المستعمرة (سواء كانوا بريطانيين أو فرنسيين أو ألمان) وهى تجد التأييد فى العادة من مجموعه من العملاء المحليين الذين يضمون الاقطاعيين وأصحاب رؤس الأموال . وتسيطر هذه الفئة على المشروعات الاقتصادية الكبيرة علاوة على هيمنتها على المسائل السياسية . على حين تضم المجموعه الثانيه قطاعاً كبيراً من السكان المحليين الذين عملوا فى البدايه كمزارعين يستأجرهم أصحاب الاقطاعيات الكبيرة ثم عمال بالأجر النقدى . أما المجموعه الثالثه فانها تضم مجموعه من الأجانب الذين يعملون فى منطقه وسط بين المجموعتين الأولى والثانيه، وتؤدى أعمالا معينه مثل التجارة وأعمال الربا أو الإقراض وماشابه ذلك .

وتكمن أهمية الخاصية البنائية لمثل هذا النسق فى أنها تدل على تداخل عضوية الفرد فى الجماعة العرقية مع فعاليته السياسية ونشاطه الاقتصادى . وينجم عن هذا التداخل بين عضوية الجماعة السلالية وغيرها من

— Dewey, « Negro Employment in Southern Industry » , Journal oR Political economy (1952), 60 : 279–293, for an account of Negro advances in the acquisition of property during the Past Century· of . E . Franklin Fraziea, Black Bourgeoisie Glencoe, III : The Free Press, (1927) pp. 29–21

الحالات أن أيا من أنواع الصراع (وليكن التنافس الاقتصادى) يؤدى إلى رد فعل لدى الجماعة العرقية ذاتها ، علاوة على أنه يستثير مجموعة من الولاءات المتشعبة وصور التعصب بين الجماعات المتصارعة . وعلى ذلك يكتسب الصراع شكلا أكثر حدة حيث يتجاوز مجرد صراع المصالح ، لما يتضمنه من صراعات بين القيم وأساليب الحياة . ومن الأمثلة الأخرى على ذلك أن معارضة عمال المناجم الانجليز لإستيراد عمالة أجنبية من الإيطاليين والبولنديين والمجريين ، كانت تشتد لأن هؤلاء العمال ينتمون إلى أصول عرقية مختلفة ، أى أن المعارضة كانت ترجع إلى أسس سلالية .(٥٧) بالإضافة إلى ذلك فإن الكثير من الإضطرابات التى شهدتها المستعمرات كانت ترجع فى جانب كبير منها إلى أسباب عرقية ، ليس هذا فحسب ، بل إن الجماعات السلالية هى الأخرى تحس بمشاعر العداوة تجاه الجماعات الأخرى عندما تتداخل الأنشطة الاقتصادية مع العضوية فى جماعة عرقية معينة . وعلى سبيل المثال فإنه عندما إستطاع الزنوج أن يكونوا قوة إقتصادية فى بعض المدن مثل شيكاغو ظهر لديهم فى نفس الوقت ميل نحو معاداة السامية وبدأوا يدخلون معارك منافسة حامية ضد اليهود ، والتجار منهم بالذات(٥٨) . وكل هذه أمثلة تبين أن الصراع يتخذ شكلا عاماً عندما تختلط الأنشطة الإقتصادية بالعوامل الإثنية والعنصرية .

والنقطة الأخيرة التى يجب أن نوضحها هنا فيما يختص بتأثير عضوية

---

(57) Ropert Emerson , Iennox A. Mills , and Virginia Thompson Government and Nationalism in Southeast Asia (New york. Institute of Pacific Relations, 1942) . pp· 143, Erik H. Jacoby, Agrarian Unrest in Southeast Asia (New york Columbia Univeisity press, 1949). chapter V. III.

(58) Harold L. Shepprd, « The Negro Merchant : Astody of Negro Anti – Semitism » American Journol of Sociology (1947–1948) , 23 : 96–99 .

جماعة إثنية معينة على النشاط الإقتصادى هو أن كل جماعة تفرض على أعضائها نوعاً من الجزاءات الاجتماعية التى تجعل تفاعل الأعضاء مع بعضهم وداخل الجماعة أكثر قوة وأشد تماسكا من التفاعل مع الجماعات الأخرى التى تختلف فى انتماءاتها العرقية عن الجماعة ذاتها . فهناك ضغوط مستمرة للتصويت إلى جانب المرشح الذى ينتمى إلى نفس الأمة بالنسبة للسياسة . كما أن هناك تشجيعاً مستمراً على الزواج من داخل الجماعة ذاتها ، ولا يستبعد وجود علاقة مباشرة بين كثافة التفاعل الاقتصادى داخل الجماعة الاثنية وبين الإلمام الكامل بحالة السوق الذى تتعامل معه هذه الجماعة . ولتوضيح هذه الجماعة ، ولتوضيح هـــذه النقطة يمكن الرجوع إلى دراسة أجراها « ليبرسون » حول الترزيع المكانى للأطباء فى مدينة شيكاغو وانتهى منها إلى أن الأطباء ذوى الانتماءات العرقية المعينة (كاليهود أو الأيرلنديين مثلا) يميلون إلى التركيز وممارسة المهنة فى نفس المناطق التى تقيم فيها الأقليات التى ينتمون إليها . ولاحظ كذلك أن الأطباء اليهود والأنجلو سكسون كانوا يمثلون الأغلبية الساحقة فى العينة التى درسها ، وأنهم يميلون إلى التركيز فى قلب المدينة علاوة على تفضيلهم التخصصات الطبية الدقيقة (٥٩) وهذا « الإرتباط الأثنى (العرقى) بين الدور المهنى وبين المستفيدين بالخدمات (من نفس الجماعة الإثنية) يبدو شديد الوضوح فى مجال الطب عند مقارنته بغيره » من المجالات مثل الإنجاز فى الطعام أو الصيدلة . وربما يرجع هذا إلى أن ممارسة الطب لاتزال مجهولة ، بالنسبة للأغلبية العظمى من المرضى ، كما

---

(59) Stanley Lieberson, « Ethnic groups and the practice of Medicine», American Sociological Review (1638), 23 : 542-549.

أن هناك إرتباطا وجدانيا قويا بين البشر وبين كل ماله صلة بصحتهم ، ولهذا فان المرضى يشعرون بأن الطبيب من بنى جلدتهم سيكون أكثر إخلاصا لهم ومن ثم يكتسب ثقتهم ويفضلون التعامل معه عن غيره . وبذلك يمكن القول بأنه عندما تتقدم المعرفة أو الحياه الوجدانى إزاء نشاط إقتصادى معين يميل الأفراد إلى العودة إلى ذويهم أو الجماعات العرقية التى ينتمون إليها باعتبارها جماعات تضامنية يمكن أن يجدوا لديها العون والمشورة .

• • •

خامسا : التدرج الاجتماعى والحياة الاقتصادية :

لقـــد سبق وأشرنا إلى مدى الارتباط بين أنماط النشاط الاقتصادى وأشكال البناء الأسرى ، ونفس هذا الارتباط يظهر ثانية فى العلاقة بين نسق التدرج الاجتماعى القائم ونوعية الانشطة الاقتصادية الشائعة . وقد حاول « آرثر ستينشكومب » أن يربط بين مجموعة من المشروعات الزراعية النمطية وكل صور معينة للتدرج الاجتماعى وأسلوب الحياة ، وجاءت نتائجه على النحو التالى(٦٠) .

نمط المشروع	خصائص المشروع	سمات البناء الطبقى
١ – (العزبة) مزرعة مملوكة للاقطاعى	تقسيم الارض إلى نوعين ، الاول عبارة عن أرض مملوكة ملكية تامة للحاكم وتكرس للانتاج التسويقى ، أما النوع الثانى فيخصص إنتـــاجه لاستهلاك العاملين فى الجزء الاول . ويتسم الانتاج هنا بالتكنولوجيا البدائية وصغر حجم السوق	يشهد التركيب الطبقى تباينا شديدا إستنـــادا إلى أسس قانونية موضوعه وينعكس هـــذا التباين على أساليب الحياة . وتنبع الثقافة الفنية من الفلاحين .
٢ – مزروعة بالإيجـــار تتباين مساحتها حسب حجم الأسرة	قيام الاسرة بزراعة رقعة صغيرة من الارض غـير مملوكة لها ، ويخصص جانب كبير من الإنتاج للسوق التجارى . وفى هذا النمط يتسم العمل بالكثافة وبذل أقصى الجهد لزراعة محصول معين أو أكثر من محصول على مر العام	تباين الطبقات إلى درجة كبيرة فيما يتعلق بأسلوب حياتها ، مع عدم وجود أسانيد قانونية أو تشريعية لهذا التباين . ويتولى مسئولية الثقافة التكنولوجية أولئك الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا .

خصائص التدرج الاجتماعى	خصائص المشروع	نمط المشروع
يتسع البون بين الطبقات فى كل من أساليب المعيشة والمكاسب القانونية الناجمة عن التشريعات التى تكرس شكل النظام ، على حد سواء وتصبح الثقافة التكنولوجية حكراً على الطبقات العليا	المشروعات ذات النطاق الواسع التى تعتمد فى عمالتها على الرق أو العمل المأجور ، وتنتج المحصولات ذات الكم الهائل والتى تتطلب إستثمارات مالية كبيرة . فيتم إتفاقها على أراضى زراعية زهيدة الثمن نسبيا ، لا تنتج سوى قدر ضئيل للغاية — هذا إذا أنتجت من المواد الغذائية اللازمة للعاملين فى المشروع	٤— المزارع الكبيرة Plantation
لا تتباين الطبقات بالنسبة للنواحى القانونية حيث لا توجد حاجة لسن تشريعات تستهدف الإبقاء على عدد كبير من البشر فى قاع المجتمع لتوفير الأيدى العاملة الرخيصة كما لا يتضح الاختلاف فى أسلوب الحياة المتبع . وتتوزع أعباء الثقافة التكنولوجية بالتساوى على الجميع .	الإنتاج الضخم للمحصولات النقدية التى تحتاج لعمالة مكثفة ، وتقوم على أرض منخفضة القيمة ، حيث توفر الشركات الزراعية المستثمرة المسكن اللازم والغذاء الضرورى للعمال على أساس خصم قيمة المسكن والمأكل من الأجر الذى يحصل عليه العامل	٢— المزارع التى تختلط فيها الانتاج الزراعى بتربية الماشية Ranch

(60) Arthur Stinchcombe, « Agricultural Enterprise and Rural Class Relations » American Journal of Sociology (1961–1062), 67 ; 165–176.

وتشهد المجتمعات الصناعية هى الأخرى نوعاً من الارتباط بين النشاط الاقتصادى وشكل التدرج الاجتماعى بنفس الدرجة التى لوحظت فى المجتمعات الزراعية . فقد اكتشف ألكس إنكلز و« بيتر روس » أن الوظائف المرتبطة بالإنتاج الصناعى وأعمال الهندسة والإشراف والعمالة الفنية المتخصصة ، يتم النظر إليها على نحو معين من التقدير والاحترام على نحو متماثل فى عدد كبير من الدول الصناعية ومثل هذا التماثل العام فى ترتيب الهيبة المهنية الذى يظهر فى الدول الصناعية يمكن إرجاعه فى جانب كبير منة إلى المنزلة العالية التى تحتلها المهن الصناعية فى تلك الدول(٦١) . ومن غير الصواب فى هذا المجال الإفراط فى تبسيط شكل التدرج الذى تكتسبه نظم الهيئة المهنية فى الدول الصناعية ، وعلى سبيل المثال فإن « إنكلز وروس » قد اكتشفا أن عدداً من المهن لا ترتبط مباشرة بالإنتاج الصناعى مثل رجال الدين وضباط القوات المسلحة والأطباء تحتل درجات متباينة على سلم التدرج وترتيب المكانة والهيبة بين الدول الصناعية المختلفة .

وثمة تطابق بنائى آخر يمكن ملاحظته ، بين نمط التدرج الاجتماعى وشكل الحراك الاجتماعى والاقتصادى . والمقصود بالحراك هنا هو تحرك الأفراد داخل البناء الاقتصادى من حيث التسلسل الرئاسى وشكل الترتيب الموجود . ويمكن لهذا التحرك أن يتخذ شكلين أولهما : حركة الأفراد داخل ترتيب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وهذا هو النمط الشائع فى الأيديولوجية الأمريكية التقليدية . ثانيهما : تحرك الجماعات والتنظيمات من خلال تسلسل المراكز القائمة . ولعل أبرز مثال على ذلك حركة الوحدات الأسرية لتصاحب رب الأسرة عندما يحرز تقدماً فى سلم التدرج المهنى . أما الشكل الآخر لهذا النوع من التدرج فإنه يتمثل فى حركة التنظيمات الرسمية ، مثلما يحدث عندما

---

(61) Alex Inkles and Peter Rossi, « National Comparisons of occupational prestige», American Journal of Sociology (1956-1957) 61 : 329-359.

يبذل أحد الأقسام الأكاديمية بالجامعات أو مراكز البحوث جهداً خارقاً يستطيع من خلاله الدخول فى زمرة الأقسام المحترمة التى تتمتع بمنزلة أعلى .

ويتحدد شكل الحراك الاجتماعى بشكليه الفردى أو الجمعى على السواء على أساس محددات التدرج الاجتماعى ذاته ، أهو قائم على أساس النسب والوراثة أم على أساس الإنجاز والقدرة الفعلية للفرد أو الجماعة . فالمجتمعات تتباين فيما بينها إلى حد كبير فى مدى استناد الأدوار المهنية أو الدينية أو السياسية إلى المنزلة التى يرثها الفرد على أساس علاقات القرابة أو السن أو الجنس أو الجماعة العرقية التى ينتمى إليها أو حتى مكان الإقامة . وكلما زاد الدور الذى تلعبه هذه المعايير فى تحديد شكل التدرج الاجتماعى ، كلما كان المجتمع أكثر ميلا نحو إسناد الحراك الاجتماعى إلى معيار الوراثة أو الانتماء أو النسب . على حين أنه كلما كان نسق التدرج أكثر اعتماداً على الإنجاز الفردى فى ترتيب الأشخاص فإن المجتمع حينئذ يؤكد على صفة الإنجاز عند الأفراد .

ويترتب على هذا البعد الخاص بخاصيتى الإنجاز فى مقابل النسب أو الانتماء آثار على الشكل النمطى للحراك الاجتماعى فى المجتمع على النحو التالى : فلو اكتسب النسب أو الانتماء شكلا نظامياً قوياً يميل الحراك إلى اتخاذ الشكل الجمعى ، أما إذا اتخذ الإنجاز صفة التشكل النظامى فإن الحراك يكتسب الصبغة الفردية .

ولتوضيح ما سبق ، فإنه يمكن القول بأن التدرج الاجتماعى ذا الشكل الذى يعتمد على النسب أو الوراثة قد وجد فى الهند فى فترة زمنية خلت ، حيث كان الفرد يولد داخل طائفة مغلقة حيث تتحدد كل جوانب حياته المستقبلية بلا استثناء ، بما فى ذلك زوابعه وعمله وممارسته للطقوس الدينية . وحتى شكل جنازته بعد أن يتوفى . فهو مسير ، لا مخير ، من المهد إلى اللحد . ونظراً لأن الأدوار يتم تحديدها بناء على قواعد متفق عليها ، فإن خروج الفرد من طائفة معينة إلى طائفة أخرى يعد أمراً مستحيلا ، حيث تقف بنية النظام الطائفى سداً منيعاً يحول دون ذلك . إذن كيف يمكن وجود شكل

من أشكال الحراك فى مثل تلك الحالة ؟ أجاب « هوتون » على ذلك بقوله : « إن الحراك الاجتماعى يكشف عن نفسه فى شكل الانقسام الجمعى فى الطائفة إلى مجموعة من الطوائف أو ما يطلق عليه اسم « الاتجاه الانقسامى » لدى الطوائف فى الهند . والذى يشير إلى تلك العملية التى يتم بمقتضاها إنشقاق الطائفة المغلقة إلى عدد من الطوائف الفرعية التى يمكن أن تقبل بصفة مؤقتة زواج الذكور المنتمين إليها من إناث ينتمون إلى طوائف فرعية أخرى وإن كانت لا تقبل فى ذات الوقت أن تتزوج إناث الطائفة من ذكور ينتمون إلى طوائف أخرى ، على أساس إدعاء الأفضلية (السمو) بالنسبة للطوائف الأخرى . وهو زعم يجد التأييد عندما تقوم الطائفة بتغيير بعض الأدوار المهنية فيها . أما الخطوة الأخيرة فإنها تتمثل فى تبنى الطائفة لإسم جديد وإنكار كل ما له صلة بالماضى ، أو كما يقول « هوتون » : يمكن للطائفة أن تقوم بتغيير إسمها ، وباللجوء إلى نوع من الدعاية والتنظيم تطلق على نفسها إسماً جديداً ، كما يمكنها أن تكتسب تقديراً أكبر يتناسب مع إسمها الجديد من خلال تغيير بعض عاداتها المرتبطة بالزواج وطريقة تناول الطعام ونوعه »(٦٢) ويمثل هذا التضاعف فى عدد الطوائف الأسلوب الذى يمكن من خلاله فهم الشكل المتميز الذى ظهر به الحراك الاجتماعى فى الهند طوال الفترة الماضية .

وعلى حين نجد شكل الحراك الاجتماعى المستند إلى الوراثة فى الهند القديمة ، فاننا نصادف الحراك الراجع إلى الإنجاز بشكله النمطى فى الولايات المتحدة الأمريكية . وهو نظام يشجع على انتقال الأفراد بوصفهم أفراداً من أدوار معينة إلى أدوار أخرى أكثر أهمية ومنفعة للفرد دون الأخذ فى الاعتبار بعض الصفات مثل الانتماء العرقى أو الدينى أو العائلى .

وترجع مشاعر العداء التى تنتاب بعض أفراد المجتمع الأمريكى نحو

(62) J. H. Hutton, Caste in India (Cambridge ; Cambridge University Press, 1964) pp. 41-61, 97-100.

برامج الرفاهية الاجتماعية إلى أن المجتمع الأمريكى يؤكد على عامل الإنجاز الفردى ، ومن ثم فان إدخال هذه البرامج سوف يؤدى إلى حصول مجموعات معينة من الأفراد على فوائد وتسهيلات لم يبذلوا جهداً فى سبيل الحصول عليها ، وهو أمر يتنافى مع ما استقر عليه العرف الأمريكى من أن كل فرد عليه أن يشق طريقه دون مساعدة من أحد وعليه أن يبذل الجهد فى سبيل الحصول على ما يريد . ومن ثم فان الأمر يحتاج لتبرير من جانب المسئولين . ومن تلك التبريرات ما يذهب إليه البعض من أن إدخال برامج الرفاهية الاجتماعية تيسر وجود تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع ، على حين أن برامج الرفاهية تعد فى أوروبا من المسائل المسلم بها وتدخل فى صميم الوظائف التى تضطلع بها الدولة . وعلى أية حال ، فانه يمكن إضفاء الشرعية على إجراءات الرفاهية لو أمكن إثبات أنها تساعد على تحرر الفرد من العوائق التى قد تحول بينه وبين الوصول إلى مراكز متقدمة فى سلم التدرج الاجتماعى من خلال عملية الحراك .

ويمكن ملاحظة بعض التغيرات المثيرة المرتبطة بشكل الحراك الفردى داخل الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها ، فعندما يتولى شخص دوراً مهنياً معيناً ثم يصل إلى سن الثلاثين من العمر مثلا ، فانه يكون فى أكمل حراكه الاجتماعى إلى حد ما ، فيما عدا ربما ما قد يحدث داخل فئته المهنية . وهكذا فان البالغين الذين يحتلون مكانة مهنية متماثلة يوجدون إذاً بشكل ما فى مواقع تقوم على أساس الانتماء أو النسب ، وإن لم يكن هذا الانتماء محدداً (موروثاً) ، عند ولادتهم . وفى ظل هذه الظروف نلاحظ أن الحراك يكتسب شكلا جمعياً ، وحيث تحاول جماعة مهنية بأكملها (كالممرضات مثلا) أن تحسن المستوى معيشتها أو على الأقل حماية الوضع الذى تحتله من الفناء . وباختصار فان الحراك الجمعى قد اكتسب مشروعية وخاصة عندما تصبح محركة الحراك الفردى غير فعالة بالنسبة للفرد ، وعندما يتم تسكين هذا الفرد وسط جماعة معينة يتحتم عليه الانتساب والانتماء إليها (وقد يكون مرغماً على هذا) .

مما سبق يتضح لنا مدى الارتباط بين شكل الحراك الاجتماعى ونسق التدرج القائم فى المجتمع ، بالإضافة إلى أن معدل الحراك الصاعد يرتبط بنفس الدرجة من القوة مع نمط النسق الاقتصادى فى المجتمع . وقد أجرى كل من «رينارد بندكس » و «سيمور ليبست »دراسة حول « الحراك الاجتماعى فى المجتمع الصناعى » وتوصلا منها إلى نتيجة مؤداها « أن الشكل العام للحراك الاجتماعى يبدو على قدر كبير من التماثل فى المجتمعات الصناعية فى كافة دول الغرب » . وتتناقض هذه النتيجة مع المقولة الشائعة حول كون المجتمع الأمريكى أكثر انفتاحا من غيره من مجتمعات أوروبا الغربية . وقد أكد كل من بندكس وليبست على حقيقة أن شكل الحراك لا يتأثر بالاتجاهات الأيديولوجية أو الثقافية فى المجتمع بقـــدر ما يتأثر بشكل الأبنية المهنية المتاحة فى النسق الاقتصادى (٦٣) ونظراً لاشتراك المجتمعات الصناعية فى خاصية اقتصادية عامة هى وجود الصناعة ، فانها تتميز بوجود صور كثيرة متماثلة من الحراك الاجتماعى .

وإن كان ذلك لا يعنى التسليم بالنتائج التى انتهى إليها « ليبست وبندكس » إذ ينبغى إدخال تعديلين عليها . أول هذين التعديلين هو : نظراً لأنه لم تجر دراسات عن كافة المجتمعات الصناعية فى نفس الوقت فالولايات المتحدة والسويد وفرنسا وإيطاليا وفنلندا ليسوا على نفس الدرجة من التطور الصناعى ، كما أن التغيرات التى طرأت على الأبنية الاجتماعية فى تلك الدول لم تكن على نفس الدرجة من السرعة أو الحجم ، ومن ثم فان هناك عوامل أخرى ، بخلاف تجربة التصنيع المتقدم ، تؤدى إلى وجود قدر متماثل بين صور الحراك الإجتماعى فى تلك الدول .

أما التعديل الثانى ، فيتناول فكرة « ليبست وبندكس » عن ذلك النمط

---

(63) Seymon Monti liepst and Reinhard Bendix, Social Mobility in Industrial Society (Berkeley and les Angelos. University of California Press (1959) . p. 13.

الأساسى من أنماط الحراك الاجتماعى والمتمثل فى الانتقال من المهن اليدوية إلى الصناعات التى تعتمد على الآلة ، وقد ضمن الكاتبان هذه الفكرة فى إطار دليل (موشر) Index عن الحراك الاجتماعى ، وهذا الدليل يمكن أن يستفاد به إلى درجة معينة ،وإن تكن محدودة . إلا أن ما يعاب عليه بالفعل هو إفراطه فى العمومية بحيث لايدع الفرصة للتحديد القاطع لبعض الأشكال الأخرى للحراك مثل الانتقال من المهن البسيطة إلى المهن الفنية الأكثر تخصصا .

ننتقل بعدئذ إلى موضوع التركيب الطبقى فى الولايات المتحدة الأمريكية وهو من الموضوعات التى نالت اهتماما واسعا ومناقشات مستفيضة من جانب علماء الاجتماع الأمريكيين ونخص بالذكر منهم « رايت ميلز » و « لويدوارنر » و « بيتر دروكر » علاوة على « فانس باكارو » ، الذين أكدوا على نحو أو آخر بأن النسق الطبقى فى المجتمع الأمريكى قد اكتسب شكلا أكثر تصلبا وانغلاقاً ، أو أن أفراد المجتمع الأمريكى صاروا أقل حرصا ورغبة فى الحراك إلى أعلا (٦٤) ومن أبرز الأسباب التى أدت لهبوط معدل الحراك الصاعد : فى رأينا ، وهو أن الهجرة الخارجية إلى البلاد — والتى كانت تتيح قاعدة عمالية عريضة من العمال المهرة — قد انخفضت نتيجة لقوانين الهجرة التى صدرت خلال العقد الثالث من القرن العشرين : وكذلك نتيجة للانخفاض التدريجى فى معدلات المواليد المتباينة بين الطبقات . وذلك لعشرات من السنين ، وقد أظهر عدد كبير من الدراسات التى

(64) C. W. Mills, White Collor (New York ; Oxford University Press, 1951). p. 359, Peter. F. Durker, « The Employee Society », Americau Journal of Sociology, (1952–1958), 58–358 ;363, W.lloyd Warner and J. O. Yow, The Social System of the Modern Factory (New Haven ; yale University press, 1977), p. 165, vance Packard, The Status Seekers (New York ; Mckay 1959).

أجريت على بعض المجتمعات المحلية نوعا من الجمود فى الحراك ، حيث أن كثيرا من هذه الدراسات قد أجرى فى فترة الكساد العظيم فى الثلاثينات من هذا القرن .

وعلى الرغم من أن كما هائلا هائلا من الدراسات قد أجريت وتجرى الآن فى الولايات المتحدة الأمريكية (٦٥) حول الحراك بين الأجيال المتعاقبة وأصول جماعات الصفوة ، والحراك المهنى ، فان مناقشة الوضع الراهن لبناء القوة والأسرة فى الولايات المتحدة الأمريكية قد شهدت الكثير من الحماس الذى لم يثمر نتائج تنير السبل أمام المهتمين بدراسة هذا الموضوع الحيوى والهام فى آن معا وتوضح الدراسات التى أجريت عن اتجاهات الحراك الاجتماعى فى المدى الطويل أن تغيراً طفيفاً للغاية قد طرأ على هذا الحراك خلال الخمسين عاما الماضية فيما عدا ميلا بسيطا نحو الحراك الصاعد وذلك قبيل الأزمة الاقتصادية (٦٦) .

---

(65) Natalie Ragoff, Recent Trends in Occupational. Mobility (Glencoe, III ; The Free Press, 1953), pp. 1‸–23, W. Lloyd and James Abbegglen, Occupatlonal Mobility in American Bnisiness and Industry (Minnepolis ; University of Minnesata Press, 1955), pp. 13–25, Lipset and Bendix, op. ct.

(٦٦) من الأمثلة على الدراسات الدقيقة التى أجريت فى هذا الصدد دراسة «نافال روجوف» المشار إليها وكذلك ،

Sidney Goldsteni, « Migration and occupational Mobility in Norristonn, Pennsylvania », American Sociological Review (1955, 20 : 402–403 ; Staurt Adams, « Orginis of American Occupational Elites 1900–1955 », American Journal of Sociology (1950–1957), 62 : 360–398.

خاتمة :

كان الخيط الأساسى فى هذا الفصل هو دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية على المستوى العام للمجتمع ككل . أما الآن فاننا سنقوم باجراء تعديل على المستوى الذى نجرى عليه دراستنا للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وغير الإقتصادية حيث سننزل إلى مستوى أقل عمومية وأكثر تركيزاً عندما ندرس العمليات الإقتصادية من إنتاج واستهلاك وتوزيع وما شابه ذلك .

الفصل الرابع

التحليل السوسيولوجى للعمليات الاقتصادية

أولا : العملية الإنتاجية

١ — المحددات الفنية للعملية

٢ — الأدوار المهنية

٣ — دور المدير

٤ — الدور الفنى المتخصص

٥ — دور الإشراف

٦ — العمال ذوى المهارات المنخفضة

٧ — التنظيمات الرسمية

٨ — التنظيم الرسمى فى مواجهة التنظيم غير الرسمى

٩ — السلطة

١٠— المكانة

١١— الاتصال

١٢— التغيرات البنائية

ثانيا : التوزيع والتبادل

١ — التحليل المقارن لنظم التبادل

٢ — العناصر غير الاقتصادية فى نظم السوق : —

(ا) سوق العمل

(ب) سوق خدمات المنظم

(ج) سوق السلع الإستهلاكية

ثالثا : عملية الاستهلاك

خاتمة .

الفصل الرابع

التحليل السوسيولوجى للعمليات الاقتصادية

يرى علماء الاقتصاد أن العملية الاقتصادية ترتكز بشكل أساسى على عنصرى الإنتاج والاستهلاك ، ويتضمن الإنتاج عملية حشد واستخدام الموارد ، على حين يشير الاستهلاك إلى استخدام ما تأتى به العملية الإنتاجية ؛ وعلى عكس الاستهلاك لا يؤدى الإنتاج إلى إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية ؛ وإن كان كل من الإنتاج والاستهلاك يستلزم وجود أسلوب للتوزيع ؛ سواء على مستوى المدخلات متمثلة فى رأس المال والمواد الخام والعمل فى المنشأة أو توصيل النتائج إلى المستهلك ؛

وفى هذا الفصل سنتبنى هذه النظرة للعملية الاقتصادية كمجرد أداة لتنظيم التعامل العلمى مع هذه الظاهرة : العملية الاقتصادية ؛ ففى البداية سنهتم بملاحظة تلك العوامل السوسيولوجية وثيقة الصلة بالعملية الانتاجية ثم ندرس عمليتى تبادل وتوزيع السلع والخدمات ، وبصفة خاصة التأثيرات المترتبة على مختلف الترتيبات البنائية الملازمة لعملية التبادل ذاتها ؛ وتدخل المتغيرات السوسيولوجية فى سوق العمالة ، وخدمات أصحاب المشروعات والسلع التى يتعامل فيها المستهلك . ثم ننتقل فى المرحلة الثالثة إلى الاستهلاك حيث نقوم بتجميع بعض نتائج البحوث التى تراكمت خلال الفترة الماضية فى كل من علمى الاجتماع والاقتصاد ؛

أولا : العملية الإنتاجية :

١ — المحددات الفنية للعمليه :

ميز بعض المفكرين بين جانبين هامين فى العملية الانتاجية هما : قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ، حيث تشير قوى الانتاج إلى العلاقات التى تنشأ بين الآلات والأدوار والزمن وغيرها من الجوانب الفنية فى العمل ، فإدخال آلة معينة على الإنتاج فى إحدى المنشآت يؤدى إلى إدخال صور معينة للتوافق بين العمال وموقف العمل من حيث إعادة توزيع الأدوار وأداء مهام معينة من تشغيل وتشحيم وصيانة الخ . . على حين تعبر العلاقات الاجتماعية للانتاج عن التفاعلات الإنسانية التى تقوم بين الناس عندما يندمجون فى عملية إنتاجية معينة ، مثل تقسيم العمل الاجتماعى فى شكل أدوار مستقلة ومتخصصة وكذلك العلاقات التى تقوم بين الإدارة والعمال . ومن المؤكد أن العلاقات الاجتماعية لا تتوقف بسبب ظهور التفاعلات اللازمة لاتمام العملية الانتاجية ، بل إن أشكالا جديدة للعلاقات تظهر إلى حيز الوجود بفضل الترابطات الوثيقة والمستمرة . وتتمثل هذه الأشكال الحديدة فى علاقات الصداقة وتكوين الجماعات غير الرسمية ، وتتحدد العلاقات الاجتماعية فى الانتاج بناء على شكل قوى الانتاج فى المجتمع ، هذا ما رآه ماركس وهى آراء لن نوليها قدراً من عنايتنا طوال هذا الفصل ، وإنما سيتركز اهتمامنا على التفاعل بين العوامل الاجتماعية والعمليات الاقتصادية ، وعلى أية حال فلابد من التعرض أولا لذكر بعض المحددات الفنية للعلاقات الاجتماعية فى الأطر الانتاجية ، كما يجدر بنا أن نحدد معنى المحددات الفنية على أساس أنها تمثل العوامل الطبيعية والبيولوجية المرتبطة بالعملية الانتاجية ذات الطابع الملموس ، بحيث تشتمل على حجم المنشأة والاستقرار الموسمى أو الدورى الذى يصيبه نمط إنتاجها ، بالاضافة إلى حجم وطبيعة ومعدل التغير التكنولوجى ، بالاضافة إلى قوة الاضاءة ووجود الضوضاء فى مكان العمل ، وكذلك نواحى القصور البيولوجية من الأمراض أو الاصابات التى قد تصيب العمال .

وتمارس هذه المحددات الفنية تأثيرها على العلاقات والنشاطات البشرية فى عدة أشكال .

١ - تلعب العوامل الفنية دوراً حاسماً فى تحديد مقدار الجهد البدنى المطلوب من الانسان بذله . وقد بذل الباحثون جهوداً كبيرة خلال السنوات الماضية لدراسة العلاقات بين الانتاجية والتعب . واهتموا فى هذا الصدد اهتماماً خاصاً ببحث أهمية عدد من العوامل فى العملية الانتاجية . ومن بين هذه العوامل نجد اهتماماً واضحاً بدرجة الحرارة وفترات الراحة وعدد ساعات العمل فى اليوم أو الاسبوع . ولم يكن من اليسير تقييم نتائج هذه الدراسات نظراً لأنها كانت متداخلة مع عدد من العوامل الاجتماعية والنفسية .

٢ - تؤثر الظروف الفنية للوظيفة على سرعة إنجاز العمل ، ويتضح هذا بشكل خاص فى خطوط التجميع فى العمل .

٣ - تؤثر الظروف الفنية للإنتاج على مستوى المهارة المنشود من جانب العمال ، والمثال المألوف على هذا يتضح فى الفرق الظاهر بين مستوى مهارة العامل الحرفى الذى يحتاج لفترة زمنية طويلة حتى يتعرف على أسرار مهنته ، وبين العامل الذى يعمل على خط التجميع فى مصنع ما حيث لاتتجاوز مهارته المتطلبات البسيطة للغاية لأداء العمل والتى يمكن تعلمها خلال بضع دقائق أو ساعات على أكثر تقدير . ويعتبر ضياع المهارات الذى نتج عن سياسات التصنيع عاملا مباشراً وراء عدم الإحساس بالتوحد الذى كان موجوداً بين العامل والسلعة التى يقوم بإنتاجها ، وهو الإحساس الذى لم يعد موجود الآن(١) .

---

(١) أشار دوركايم إلى هذا النوع من تقسيم العمل باعتباره نوعاً شاذاً من أشكال تقسيم العمل وأسماه بتقسيم العمل الأنومى Anomie وأراد به حالة الافراط فى التخصص الذى يؤدى إلى إحساس الفرد بالعزلة فى عمله أو تخصصه كنتيجة للإفراط فى التخصص وتقسيم العمل .

بوتومور - مرجع سابق ، ص ١٩٠ .

كما أن المهنة الواحدة قد تقسم إلى عدد من العمليات الجزئية الدقيقة : ولعل آدم سميث أصاب حين قال : « أليس من المخجل أن يعترف الانسان بأنه لم يصنع فى حياته كلها سوى الجزء الثانى =

٤ – تحدد الخصائص الفنية درجة تعقد تقسيم العمل ، فقد أدت الصناعة الحديثة إلى ظهور نوع من تقسيم العمل لم تشهد له البشرية مثيلا من قبل .

٥ – وفى مجال علم الاجتماع الاقتصادى نجد أن أكثر الجوانب أهمية تتمثل فى مدى تأثير العوامل الفنية للإنتاج على الطابع الذى يكتسبه التفاعل الاجتماعى القائم . حيث تتطلب البيئة الفيزيقية للعمل أنواعاً معينة من التعاون والاتصال فى إطار العمل ، بل إن هذا قد يتعدى إطار العمل ويمتد تأثيره إلى حياة الناس خارج المصانع .

وقد أثار إدخال النظم كاملة الآلية فى الصناعة اهتماماً واسعاً بالآثار

عشر من دبوس » إشارة إلى أن صنع الدبوس يستغرق ١٨ عملية ، كما يظهر التجزئ والتقسيم البالغ فى عمليات التجميع assembly ، حيث شهدت مصانع فورد فى الثلاثينات من هذا القرن عملية مركبة لتجميع السيارة بحيث كانت تمر بحوالى ٤٥ مرحلة مختلفة : حتى أن الفرد الذى كان يضع المسمار فى مكانه لا يقوم بتثبيته بل يقوم بهذا شخص آخر ، ويمكن الرجوع فى هذا إلى دراسة فريدمان :

Industrial Society, The Emergence of the Human Problems of Automation, (The Free Press of Alencoe, 1964) p. 163.

ويذكر ماك إيفر فى هذا الصدد أن أكبر مساوئ التقسيم البالغ فيه للعمل حيث يجعل الناس بمثابة أجزاء فى آلة واحدة كبيرة ، وبذلك يصبح العامل مجرد جزء صغير لا قيمة له فى ذاته وإنما يكتسب قيمته من انتمائه إلى كل أكبر هو العملية الانتاجية ككل ، أنظر فى هذا :

Robert M. Mae Iver, Community. Asociological Study, (London Mac Millan, 1937) pp. 359–362.

أما أثر هذا التقسيم المفرط فى العمل بالأضافة إلى غلبة التكنولوجيا على حياة الانسان فقد تسبب فى إحساس الانسان بأنه يغترب alienated عن إنتاجه أو مجتمعه بل وعن نفسه أحياناً وهو ما يعرف بالاغتراب السيكولوجى . وكان لكل هذا تأثيره حتى على الانتاج الأدبى، ومن منا لم يتأثر وهو يطالع إنتاج شاعر كبير مثل لويس ماك نيس (١٩٠٧ –) وبالذات فى قصيدته Prayer Before Baith : حيث يسمها بشكل بالغ العزابة .Iam not yet ويبلغ الذروة فى انفعاله واعتراضه على التدخل التكنولوجى فى حياة الانسان يقول: Bafore

Automation would make a cage in machine A Thing, A thing with out face.

الاجتماعية المترتبة على إدخال هذه النظم على الإنتاج ، وكان لإدخال الآلية على الصناعة أثره فى عدم الحاجة إلى مهارات عالية من جانب العمال ، فالدور الذى يلعبه العامل قد لايتجاوز مجرد ضغط على زر كل فترة زمنية معينة بالإضافة لإنتاج عدد كبير من السلع التى لايتدخل فيها الإنسان أثناء العملية الإنتاجية ذاتها . ليس هذا فحسب بل إن الآلية أدت كذلك إلى تطوير نظم أكثر حداثة وتعقيداً وعلى وجه الخصوص تلك المتصلة بالحسابات الآلية ، ونظم التغذية الاسترجاعية .

١ - تؤدى المصانع الآلية إلى تقليل الجهد البدنى الذى كان العمال يبذلونه قبل إدخال الماكينات الآلية ، وكذلك إنجاز الإنتاج فى أقل وقت ممكن ، كما أنها تؤدى فى معظم الحالات إلى خفض عدد العمال فى المصنع الذى يدار بالنظم الآلية(٢) .

٢ — تؤدى الآلية إلى تحسين الإنتاج فضلا عن السرعة فى الإنجاز بالمقارنة بالأيدى العاملة البشرية .

٣ — تؤدى التكنولوجيا إلى تخليص الصناعة من الوظائف الكتابية متمثلة فى الموظفين غير الفنيين : فى الوقت الذى يتضاعف فيه عددالمهندسين ، ويزداد الفنيون خبرة وحنكة فى التعامل مع النظم .

٤ — بالنسبة لمستوى المهارة المطلوبة نجد أن الآلية تؤدى إلى عدم الاهتمام بالمستويات الدنيا من الكفاءة على حين يتم رفع المستويات المهارية العالية عن طريق التدريب المتواصل وتزويد الصناعات بأفضل العناصر ذات المهارة العالية .

---

(2) William Fanke « Outomation in the Automobile: Some Consequences for In-Plant Social Struture», Americanc Sociological Review (1958), 53 : 403-406.

٥ — والحقيقة أنه لم تتضح تماماً صورة تأثير الآلية على العلاقات الاجتماعية للعمال . وفى دراسة أجراها مان « Folyd Mann» وريتشارد هوفمان «Richard Hoffman» عن تأثير الآلية على العلاقات بين العمال ، وجد أنها قد أدت إلى وجود تقارب فيزيقى بين العمال أكثر من ذى قبل . هذا فى الوقت الذى كشفت فيه دراسة أخرى حول إدخال الآلية على صناعة السيارات عن أن التفاعل قد شهد انخفاضاً واضحاً بين العمال ، على حين شهد ارتفاعاً ملحوظا بين العمال والمشرفين والمديرين (وبقول آخر تتدعم الاتصالات الرأسية بين الإدارة والعمال ، على حين تقل التفاعلات الأفقية بين العمال بعضهم وبعض فى كل النظم الآلية للصناعة) .

ونظراً لأن الصناعات الآلية تتطلب عمالا على درجة عالية من المهارة : يحصلون على أجور عالية وكذلك مهندسين وخبراء ، فان المجتمع المحلى المحيط بهذه الصناعات — أو إحداها — سيتمتع بدرجة عالية من الرخاء والتطور نظراً لغلبة حملة الشهادات العليا على سكانه ، مما يؤثر بالتالى على الأنشطة التى تقوم فى المدينة من حيث الترفيه وطبيعة العلاقات بين المجتمع المحلى والنظم الحكومية ، وكذلك الطابع العام للحياة الاجتماعية .

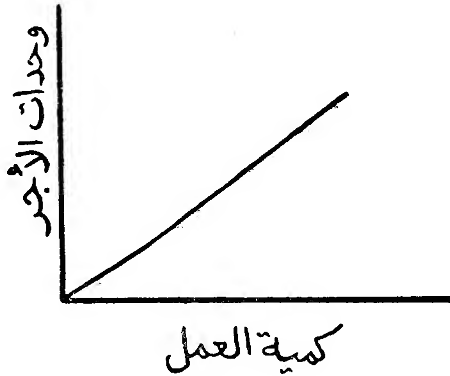
، وقد أوضح كثير من الباحثين أن إدخال الآلية على الصناعات الحديثة قد أدى إلى خفض أهمية كثير من المتغيرات التى كانت تلقى اهتماماً كبيراً من علماء الاجتماع الصناعى فى الفترة الماضية . ففى الماضى كان الباحثون يركزون جل اهتمامهم على تأثير مجموعة من المتغيرات مثل نوعية الإشراف والجماعات غير الرسمية على الروح المعنوية للعمال والتأثير الذى تمارسه تلك الأخيرة على إنتاجية العامل . أما فى كل الأوضاع الحالية لآلية الصناعة ، فان كثيراً من تلك المحددات قد اختفت . فالآلات يتم التحكم فيها وإدارتها أتوماتيكيا بحيث أن دور المشرف الذى كان يتحدد بناء على موقفه كثير من الأمور المتعلقة بحجم ونوعية الإنتاج لم يعد له نفس التأثير . واعتقد أن مثل هذه التطورات تستدعى إعادة النظر فى كثير من مشروعات البحوث فى مجال الاجتماع الصناعى .

عرضنا فى تلك العجالة لتأثير الملامح الفنية للعمل على الجانب الاجتماعى فى العملية الانتاجية ، وباعتبار المحددات الفنية متغيراً مستقلا فى علاقتها بالجوانب الاجتماعية . أما الآن فاننا سنحاول دراسة الجانب الاجتماعى باعتباره فاعلا فى حد ذاته ، أومتغيراً مستقلا ، وفى هذا الصدد سوف نعمل على ملاحظة كيفية وجود تغذية استرجاعية للعوامل الاجتماعية على المحددات الفنية .

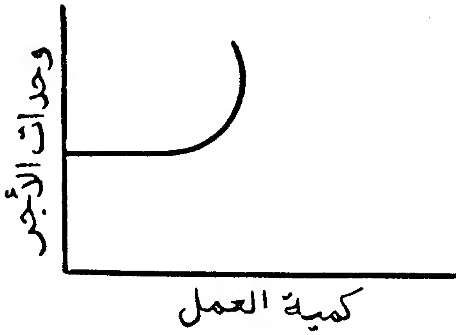
ولأغراض التحليل العلمى سنقوم بتقسيم الجانب الاجتماعى لعملية الانتاج إلى وحدتين رئيسيتين من وحدات البناء الاجتماعى هما : (١) الأدوار المهنية Occupatianol Roles (١) والتنظيمات .

٢ — الأدوار المهنية :

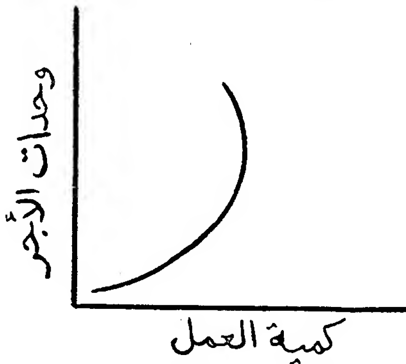
يرى علماء الاقتصاد أن سلوك واتجاهات الأفراد الذين يقومون بأدوار اقتصادية معينة يتحدد أساساً بناء على قاعدة العرض والطلب ، ويفترضون أن مقدار الجهد الذى يبذله العامل يتحكم فيه مقدار الأجر الذى يحصل عليه لقاء أدائه لهذا العمل . ومن ثم فانه كلما زاد الأجر كلما زاد الاقبال على العمل كما يتضح مما يلى :



ويرى كينز أن هناك علاقة طردية بين العمل والأجر ، بحيث أنه إذا انخفض الأجر يترتب على هذا توقف العامل عن أداء العمل كلية وليس مجرد الاقلال من الجهد المبذول فى أداء العمل . كما يتضح من الشكل الآتى :



ويلعب هذا الافتراض دوراً هاماً فى تحليل كينز لمستوى البطالة فى نموذجه عن التوازن . وقد ركز علماء اقتصاد آخرون على قضية أخرى ، تنفرد بها اقتصاديات الدول المتخلفة . فالزيادة فى الأجر لا تستتبع بالضرورة زيادة فى مقدار الجهد المبذول نظراً لأن العامل فى تلك المناطق المتخلفة يفضل إنفاق الزيادة فى الاجر على تزجية وقت الفراغ وليس للعمل وقتاً إضافيا ؛ ويؤدى هذا إلى ارتداد المنحنى (٣) على النحو التالى :



وأخيراً ، فان علماء الاقتصاد لايستبعدون إحتمال ميل منحنى عرض الطلب سلبا أو إيجابا فى ظل ظروف معينة مثل التغير فى إنساق القيم والتكنولوجيا .

وعندما ننطلق من وجهة نظر علم الاجتماع الاقتصادى نجد أن وجهات نظر علماء الاقتصاد قد شابها الكثير من أوجه القصور على النحو التالى : -

(3) Harold G. Vatter, « on the Folklore of the Backward. Sloping Supply Curve». Industrial and Labor Relations Review (1960-1961), 14 : 518-589.

١ — يتجاهل علماء الاقتصاد الاعتماد المتبادل بين العمال ، مما يدفع علماء الاجتماع الصناعى إلى الاعتراض على أفكار علماء الاقتصاد الذين كانوا يرون أن التنظيم الصناعى (المنشأة الصناعية) عبارة عن تجمع لعدد من الأفراد الذين يبحث كل منهم عن صالحه الخاص وحسب بدون الاهتمام بمصالح الآخرين . ومن ثم فانه تكون لدى كل منهم الرغبة فى بذل مزيد من الجهد بدافع الرغبة لتحقيق أقصى قدر من الدخل الخاص . وقد اعترض « النون مايو » على هذا الرأى بشدة ورأى أن القوة العاملة فى المصنع تتكون من عدد من الجماعات الاجتماعية التى يقوم بينها تفاعل على درجة عالية من القوة وأن العمال عادة يربطون أقدارهم بأقدار الآخرين ليس فى داخل المنشأة وحدها بل إن مثل هذه العلاقات تنمو وتتجاوز حدود العمل داخل المصنع وحسب(٤) .

٢ — قد لا ينكر علماء الاقتصاد إنكاراً تاماً أن بعض العوامل الاجتماعية مثل علاقات القرابة وبعض المعتقدات الدينية التقليدية — تؤثر على معدلات دخول العمالة إلى سوق الإنتاج وبشكل خاص فى البلدان المتخلفة إلا أنهم ينظرون إلى تلك العوامل باعتبارها معطيات ، وإن كان ذلك مسموحاً به لأغراض التحليل الاقتصادى فانه لا يمكن أن يقنع علماء الاجتماع الاقتصادى الذين يستهدفون إجراء دراسات منظمة عن العوامل ذاتها .

٣ — ويرى عالم الاجتماع الاقتصادى أن هناك عدداً كبيراً من العوامل التى تؤثر فى مقدار الجهد الذى يبذله العامل بخلاف الأجر . ومن بين تلك

---

(4) Everett Cherrington Hughes, « The Knitting of racial Groups in Industry», American Sociological Review (1946), 2 ; 512 and John T. Dunlop, wage Determinations under Trade Unions (New York : Augustus A. Kelly, 1950), pp. 28–44.

العوامل هناك الإشراف الذى يؤثر تأثيراً واضحا على معدلات الإنتاج وبوجه خاص فى الصناعات التى لم تشهد الآلية الكاملة بعد . بالإضافة إلى أن عالم الاجتماع الاقتصادى يوجه عناية خاصة نحو دراسة أنماط سلوك العمال والتفاعلات التى تقوم بينهم علاوة على محور التفاعل بينهم وبين الإدارة ، وماشابه ذلك . وباختصار فإن عالم الاجتماع الاقتصادى يوسع من مجال المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة متجاوزا بذلك النظرة المحدودة لعالم الاقتصادى وينطوى هذا على جانبين ، الأول جانب قوة حيث يستطيع عالم الاجتماع الاقتصادى أن يكون فى وضع أفضل يتمكن معه من تقديم تفسير أعمق وأشمل لمختلف صور سلوك العامل فى المنشأة ، وإن كان هذا لا يمنع أن هذه النظرة تنطوى على جانب ضعف ، كذلك يتمثل فى أن عالم الاجتماع الاقتصادى لا يجد من اليسير عليه تنظيم هذا الكم الهائل من العوامل على نحو ملائمة من الناحية النظرية .

ويرى عالم الاجتماع أن الدور (بما فى ذلك الأدوار المهنية) يشير إلى مجموعة منظمة من النشاطات التى تتضمن تفاعلا مع الأطر الثقافية والاجتماعية والبيئية . وهى تخضع فى تنظيمها وتقنينها لعدد من التوقعات ، التى لا تعنى مجرد توقع إتيان سلوك معين بقدر ما تعنى وجود عدد من المعايير والجزاءات المحددة التى تعمل على جعل السلوك متفقا مع ما يتوقعه المجتمع من صاحب الدور .

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره من مفاهيم خاصة بسلوك الدور يقوم علماء الاجتماع بتحديد أنماط معينة من التوتر ترتبط بأدوار معينة . وبالإضافة إلى ما ذكرناه من أشكال التوتر مثل غموض المعايير والحرمان وصراع المعايير والقيم . وبالإضافه لهذا ، فإننا قد عرضنا لبعض دور الأفعال للتوتر والتى تقود إلى تغيير الإتجاهات (مثل إنخفاض الروح المعنوية والتعلق بالأيديولوجيات أو الغيبيات) وكذلك التغيرات السلوكية (مثل إنخفاض الإنتاجية والتغيب

عن العمل) . وسوف نتناول فيما يلى بعض الأدوار المهنية التى ظهرت فى التراث السوسيولوجى خلال الحقبة الماضية :

٣ - دور المدير :

اكتسبت الأدوار الإدارية العليا أبعاداً جديدة فى ظل التطورات التى حدثت فى المنشأة الصناعية فى أمريكا وزيادة تعقدها . وتركز الأدوار الإدارية الحديثة أساسا على التعامل مع الخصائص السياسية والتكاملية فى المنشآت . إذ من الواضح أن المسئولية الأولى للمدير اليوم تتمثل فى إتخاذ القرارات على مستوى السياسة العامة للمنشأة . وعلى أساس هذه القرارات تقوم مختلف أقسام المنشأة بإنجاز السياسات التى يتبناها فيما يتعلق بوضع الميزانية العامة للمنشأة أو تزويد المؤسسة بالعاملين أو سياسة المبيعات التى تنتهجها .وبالإضافة لهذا ، فإن المدير يلعب دور المنسق ويتأكد دائما من أن كل المسائل تشير وفق الخطة العامة المستهدفة ، كما أن عليه أن يتعامل مع المشكلات التى قد تثور داخل المؤسسة سواء على مستوى العمال أو على مستوى رؤساء الأقسام الذين يتبعونه ويخضعون لرئاسته . كان هذا بالنسبة للدور الذى يضطلع به المدير داخل المنشأة . أما خارج المنشأة فإنه يقوم بدور المنسق لإيجاد توازن بين مطالب المستهلكين وكذلك مصادر التمويل ممثلة فى رجال وجملة الأسهم وقادة النقابات (٥) .

وقد حدد علماء الاجتماع عدداً من التوترات التى ترتبط بدور المدير فى المنشآت الحديثة ، وكانت على النحو التالى :

١ - فهو يقع تحت ضغط مسئولية إتخاذ القرارات فى وقت قصير نسبياً ، مع أن الكثير من القرارات يتم إتخاذها فى أوقات الأزمات ، مع عدم إغفال حقيقة هامة هى أنه لايعرف كل صغيرة وكبيرة عن شركتنا

(5) Chester I. Barnard, The Functions of the execetive (Cambridge : Harvard University Press. 1958).

وعن السوق المحيط بها . وحتى لو عرف كل هذا ، فإنه لايتأكد من أن هذه الظروف ، سواء داخلية أو خارجية لن تتغير بين يوم وليلة .

٢ - يتطلب أداؤه للدوره إخفاءة لكافة ميوله الشخصية أو العاطفية فى علاقاته الإنسانية ، ونظراً لأن معايير التقدير قد إتخذت شكلا نظاميا - وكذلك المسئولية والسلطة الإدارية - فان رجل الأعمال أصبح الآن عمليا فى تصرفاته أكثر من ذى قبل ، ولايتأثر بميوله الشخصية ولانستبعد أن نقول أنه صار متحجر العواطف فى تعامله مع الأشخاص الذين يحيطون به ، حيث أنه قد يضطر أحيانا إلى إصدار قرارات مؤلمة مع بعض الأشخاص الذين يعمل معهم ، مع أنهم قد يكونون من أعز أصدقائه خارج إطار العمل (٦)

ونذكر فيما يلى عدداً من ردود الأفعال على التوترات التى تنشأ فى إطار الدور الإدارى :

١ - يمثل نمو المعتقدات السحرية التى تهدف إلى الاقلال من الأبهام (غموض المعايير) ومن ثم تتج معياراً لاتخاذ القرارات وإنجازها ، أحد ردود الأفعال الشائعة للمواقف غير المحددة (٧) .

٢ - تظهر كثير من ردود الأفعال للتوترات السائدة فى أداء الدور التنفيذى مرتبطة بالحاجة لإتخاد قرارات لاتهتم كثيراً بالجوانب الإنسانية فى الموضوع . حيث يتم تصوير الأعمال فى صورة الرجل القوى المراس، الذى يجد فى العواطف البشرية نوعا من الترف لايتفق مع متطلبات ومسئوليات

---

(6) Sutton et al., The American Business Gred (Cambridg: Harvard University Press, 1956).

(7) Bronislaw Malinowski, Magic, science and Religion and other Essays (Garden City, N. Y. : Doubleday, 1955).

وظيفته . وفى الماضى القريب ظهرت مجموعة من الممارسات بين رجال الأعمال مهدت الجو لمزيد من الإجراءات التى تفتقر إلى اللمسة الإنسانية على مستوى الدور التنفيذى . ومن بين هذه الممارسات التى شاعت أخيراً هناك سياسة « الركل إلى أعلى » (أى التخلص من أحد الأشخاص بترقيته إلى وظيفة أعلى يفقد فيها كثيراً من صلاحياته السابقة) . وبمقتضى هذه السياسة يقوم الرئيس بإزاحة أى شخصية منافسة تبدو خطره على مركزه من موقع مسئولية كبير إلى وظيفة أرقى ذات مستويات أقل ، وهناك أيضاً سياسة التجميد حيث يوضع أحد المديرين فى منصب لايؤدى فيه عملا فعالا ومن ثم يكون راغبا فى الاستقالة واعتزل العمل .

وهكذا يكون رجل الإدارة العليا معرضا دائما لمواقف التوتر فى أدائه لوظيفته ، ويمكن النظر لكثير من اتجاهاته وسلوكه باعتبارها أساليب يحاول بها التخفيف من حدة هذه التوترات . ولاتقتصر هذه التوترات على مستويات الإدارة العليا ، بل إنها أيضا تصيب مستويات الإدارة الأدنى ممثلة فى صغار المديرين ومديرى الإنتاج . إلا أن التوترات التى تصادف هؤلاء تكون من طبيعة مختلفة ، فسلطاته ومكانته تتوسط قوتين . قوة الإدارة العليا من ناحية ، ثم جمهرة العاملين من الناحية الثانية . وفى العادة تتسم علاقاته بكل من القوتين بالابهام وعدم التحديد ، كما يثور صراع مستمر بين التنظيم الفنى ممثلا فى المهندسين ومسئولى المبيعات والتنظيم الإدارى ممثلا فى الإدارة الوسطى حول سياسة الشركة . ويدفع كل هذا صغار المديرين (الإدارة الوسطى) إلى الانشغال الكبير بالرموز الخارجية للمكانة (مثل عدد التليفونات الموجودة على مكتبه وعدد السكرتيرات وحجم وشكل المكتب الذى يجلس إليه) علاوة على التقليل من أهمية الأعمال الفنية وتقديم الفنيين ككبش فداء على أساس ارتباطهم بالعمل الحقيقى للموسسة — وهو الإنتاج (٩) .

---

(9) Delbert C. Miller and William C. Form, Industrial Sociology (New York : Harber, 1951) pp. 196-197.

٤ - الدور الفنى المتخصص :

يمكن دراسة الدور الفنى المتخصص على مستويين : المستوى الأول باعتباره ممارسة مستقلة، والمستوى الثانى ينظر إلى صاحب الدور الفنى المتخصص باعتباره فرداً يعمل مع مجموعة أخرى من العاملين فى سبيل إنجاز أهداف المؤسسة .

وتتضمن كافة المهن الفنية المتخصصة معرفة على درجة معينة من العمق والتفرد بالاضافة إلى الالتزام بأداء الأعمال الموكولة لهذا الدور باعتبار مالديه من المعرفة والتخصص ، ثم أنه رجل عملى ، بمعنى أنه يحصل دائما على أتعاب مقابل الخدمات التى يؤديها ، وفى الحال . وهذا التوتر بين الخدمة من ناحية والمسائل التجارية المرتبطه بالدور الفنى المتخصص ينعكس على الأساليب التى يتعامل بها الفنى مع عملائه من ناحية وبالطريقة التى يعلن بها عن خدماته من ناحية أخرى . وقد أبدى كارسوندرز و«ويلسون» بعض الملاحظات حول المهن المتخصصة فى دراستهما الكلاسيكية المعنونة « المهن »فذهبا إلى مايلى :

إن العلاقة التى تربط الحرفى (المهنى) بالعميل ينبغى أن تكون علاقة ثقة، ولا يتأتى هذا دون أن يقوم صاحب المهنة باشعار العميل أن الأتعاب هى آخر شئ يفكر فيه وأن مايعنيه بالدرجة الأولى هو تقديم خدمات ممتازة .(١٠)

وفى العادة يحصل أصحاب المهن الذين يعملون لحسابهم الخاص على أتعاب تأخذ أحد شكلين الأول عبارة عن نسبة تستقطع من المبلغ الكلى (مثلا يحصل المحامون على الثلث) أو يكون الدفع بناء على تسعيرة معينة يضعها المهنى ويعامل على أساسها بحيث يتم الاتفاق معه فى مكتبه حول الأتعاب التى سيحصل عليها . وقد ظلت نسبة هذه الأتعاب ثابتة على نحو ملحوظ ولمدة طويلة .

أما عندما ينضم المهنيون إلى التنظيمات البيروقراطية فإن عدداً من المشكلات القديمة تترسخ فى الوقت الذى تظهر فيه مشكلات جديدة . فالصراع بين

---

(10) A. M. Carr–rr–Saunders P. A. Wilson, The Profe – ssions. (oxford : Clarendog Press 1933) pp. 426 - 441.

التزمهم المستقل بأداء مهنهم بمستويات معينة يصطدم باندماجهم فى المصالح التجارية للمؤسسة ممايؤدى إلى نشأة توترات وصراعات داخل التنظيم نفسه . وبالاضافة إلى هذافإن علاقات السلطة غير المحددةالتى تحكم اتصال «الخبراء» من العاملين بالمديرين وكذلك التباين فى مقدار التعليم والتدريب الذى حصل عليه كل من الفريقين ، يؤدى كل هذا إلى زيادة هذا التوتر وخطورة الصراع . (١١)

ومن الأمثلة البارزة على صراع المكانة فى المهن الطبية فى الاتحادالسوفيتى، حيث توجدسلطةسياسية مركزية تدبر وتهيمن على كافة شئون المجتمع . حيث يصف « مارك فيلد » الضغوط التى تقع على الطبيب فى المجتمع السوفيتى . فهو يخضع لنوعين من الضغوط ، الأول من جانب عملائه من المرضى (الذين يحبون الافلات من الجزاء أو العقوبة ، بأن يمنحهم العلاج مجانا على مسئوليته وبناء على أسس غير طبية . وفى نفس الوقت فانه يخضع لضغوط من الدولة تتمثل فى ضرورة الحفاظ على صحة المواطنين فى حالة جيدة ، مع خفض عدد الاعفاءات الطبية . وفى موقفة هذا محصوراً بين العملاء من المواطنين وبين الدولة يلعب الطبيب دوراً مهدئاللتوترات التى قد توجد فى المجتمع كما يعمل على استقرار النظام ككل .(١٢)

(II) Robert Merton « Role of the Intellectual in Public Bureacracy «, Social Theory and Social Structure revised and enlarged edition (Glencoe, III, The Frer Press, I957),pp. 207–227, Herbert A. Shepard « Nine Dilemmas in Industrial Research, Adminstrative Sience Quarterly (1956–1957), I, 295-309, Melville Dalton, » Conflicts between Staff and line Maragenial officers », American Sociological Review (I950) 5, 842–35I.

(12) Mark Field, « Structured Strain in the Role of the Soviet Physician », American Journal of Sociology (1952–1953), 28 : 493–502.

٥ - دور الإشراف

يمثل المشرف موقعا متوسطا فى المنشأة الصناعية وهو بهذا الموقع -يصبح عرضة للعديد من صور الابهام والصراعات المرتقبة ؛ فهومن ناحية الرئيس المباشر للعمال وهومرؤوس للإدارة يقوم بنقل التعليمات التى تصدرها الإدارة بشأن الانتاج إلى العمال كما يكون عليه معالجة المشكلات الشخصية التى تنشأ بين العمال ، كما أنه بحكم عمله هذا يتفاعل مع كل من الادارة والعمال . (١٣) إلا أن التطورات الأخيره التى طرأت على الصناعة قد أدت إلى خفض أهمية ذلك الدور الذى كان يوما على درجة بالغة من الحساسية للعملية الانتاجية ككل . وإتخذ ذلك شكلين هما أولا : أن نظام الإدارة المركزية فى المنشأة قد سلبة اختصاصاته التى كانت تمنحة بعض السلطات المستقلة إزاء العملية الانتاجية وأصبح مجرد منفذ مجموعة من القرارات الجاهزة التى تصدرها الإدارة . ثانيا : أن تركيز معالجة المشكلات والتظلمات فى أيدى النقابات قد قضى على الدور الذى كان يلعبة فى علاج المشكلات الانسانية من قبل . وهكذا صار الدور الذى يؤديه المشرف محكوما بالابهام والغموض سواء بالنسبة للعمال أو الإدارة أو غيره من المشرفين فى نفس المنشـــأة . (١٤)

---

(١٣) محمد عبد الله أبو على ، التنظيم الاجتماعى للصناعة ، مرجع سابق ، صص ٢٨٥ وما بعدها ، وانظر كذلك محمد الجوهرى ، مقدمة فى علم الاجتماع الصناعى ، مرجع سابق : الفصل الرابع .

(14) Robert David Leiter, The Foreman in Industrial Relations (New York. Columbia University Press, 1943), pp. 32-41, Donald E. Wray «Marginal Men of Industry. The Foremen », American Journal of Sociology (1938-1940), 54 : 298 -- 301.

٦ — العمال ذوى المهارات المنخفضة :

نرددت كثيراً فكرة متطلبات صراع الأدوار والمحاولات المبذولة لحل التوترات التى تصاحب هذا الصراع ، أما بالنسبة للعمال ذوى المهارات المنخفضة فإنه تظهر فكرة أخرى مختلفة ، فالتوترات التى تصاحب دور هؤلاء العمال (وبشكل خاص الذين يعملون على خطوط التجميع فى المصانع) لا تركز على الإبهام ambiguity بقدر ما تتعلق بالتهديدات المباشرة التى تهدد بحرمانهم من مكاسبهم أو سبل معيشتهم . فهؤلاء العمال قد يصلون إلى أقصى درجات حراكهم المهنى فى العشرينات من العمر . وبتقدم الواحد منهم فى السن يمكن أن يتعرض إلى نوع من التمييز فى غير صالحه ، كما أن فرص الحراك أو الإنتقال من مستوى العمالة شبه الماهرة إلى مستوى الإدارة تبدو منعدمة أو نادرة للغاية علاوة على احتمال تعرض هذا النمط من العمال للبطالة أثناء الأزمات الاقتصادية ، أما على المستوى السيكولوجى للعامل فإننا نلاحظ أنه يشعر دائماً بالاغتراب والكآبة والملل نظراً لضآلة الواجبات المطلوب منه أداؤها وكذلك القدر الضئيل من المهارة المطلوب لإنجازها (١٥) وقد ركزت معظم الدراسات التى تناولت ردود الفعل على هذه التوترات على إعادة التوجيهات الأيديولوجية للعمل — مثل تقديم التبريرات المنطقية للفشل وإعادة تعريف مجالات وصور النجاح بحيث يتحدد نطاقها بشكل ضيق للغاية ، وكذلك التركيز على الأهداف التى ينشد تحقيقها وتقع خارج نطاق المنشأة مثل تحسين فرص الاستهلاك والفرص المتاحة للأبناء وما شابه

---

(15) Ely Chinoy, Automobile Workers and the American Dreawm (Garden City, N. Y. Donbleday, 155), pp. 12-109, Robert H. Guest,« Work Careers and Aspiratioas of Automobile Workers ». American Sociological Review (1954). 19 : 155-163, Robert C. Stone », Factory Organisation and Vertical Mobility «, American Sociological Review (1943), 18 : 28-35.

ذلك .(١٦) ومع ذلك تظل العلاقة باهتة وغير معلومة الملامح بين الموقف الراهن للعامل وبين المستقبل الذى يتوقعه فى أيامه المقبلة .

وقد قام علماء الاجتماع الاقتصادى بعدد من الدراسات المتنوعة التى تتعامل مع دور العامل شبه الماهر ، وتناولت تلك الدراسات دور الممرضة وخادم المنزل وسائق التاكسى وبواب العمارة والعازف الموسيقى الذى يحترف العزف مع إحدى الفرق الفنية الشعبية وغيرهم كثيرون (١٧) . ومن أهم المشكلات التى تظهر فى هذا الصدد مشكلة الأجور التى تمثل القاسم المشترك بين كثير من المشكلات الأخرى المتعلقه بالعمالة شبه الماهرة ، وكذلك مشكلة التقسيم الدقيق للعمل والذى ينعقد يوما بعد يوم بالإضافة إلى غموض

---

(16) Chiney, op. cit., pp. 32–111, Robert C. Stone, « Mobility Factors as they Affect Workers ». « Attitudes and Couduct towords Incentive System », American Sccloiogical Review.

(17) Ronald C. Corwin, » The Professional Employee : A Study of Conflict in Nursy Roles », American Journal of Sociology (1960–1961), 66: 604–615, Vilkelm Arbert, «The House Maid. An occupctional Role in Crisis Acto Sociologico (I955–I956), I : 149–159, Ray Gold, « Janitor – Versau Terants Income Dilemma », American Journal of Sociology (I95I–I952), 57: 468–493, Fred Daves « The Cobdriver and his cane: Fcacets Fleetting Relationships «, American Jonrnal of nf Sociology (I929), 64 : I58–I65, Howard Becker, « The Professioual Dancs Muesician and His Andeince «, American Journal of Sociology (1951–1952), 57 : I36–144.

وكذلك بيتر بلاو فى :

Peter M. Blau «Co-operation and Competition in Bureacracy », American Journal of Sociology (I953–I954), 59 : 530–535.

الدور ومتطلبات الصراع المحيطة به . وعلى هذا النحو صارت مشكلة الرجل المتوسط فى القرن العشرين . تمثل حالة أكثر حدة حتى من تلك التى كان يمثلها العامل الذى يعانى الاستغلال والذى ظهرت صورته الجلية فى القرن التاسع عشر .

وبينما كشف عدد من البحوث التى استخدمت منهج دراسة الحالة عن الكثير من العلاقات بين خصائص الأدوار المهنية وبين التوترات التى تمر بها هذه الأدوار ، وكذلك ردود الفعل تجاه تلك التوترات ؛ فإن علم الاجتماع المهـــنى occupational Sociology (الذى يدرس المهن من الوجهة السوسيولوجية) لا يزال يمثل حالة متخلفة بين فروع علم الاجتماع الأخرى ،ولم يحدث إلا فى حالات نادرة أن تم إيجاد ارتباطات عليه بين هذه المتغيرات . وبالإضافة لهذا ، فانه فى حدود معلوماتنا الحالية فانه لا يمكن سوى القول بأن مجموعة غير محددة من التوترات إلى مجموعة غير محددة من ردود الأفعال ، والمطلوب الآن هو إجراء مزيد من الدراسات المنظمة لكل مجموعة من المتغيرات وعرض الظروف الخاصة التى تنشأ فى ظلها مجموعة معينة من التوترات سوف تؤدى إلى رد فعل معين ، وعندها سوف تكون قادرين على عرض ديناميات سلوك الدور على شكل قضايا محددة أشد التحديد .

٧ - **التنظيمات الرسمية :**

كان علماء الاقتصاد ينظرون إلى المنشأة باعتبارها تنظيما يستهدف بالدرجة الأولى تحقيق أقصى عائد ممكن من الأرباح ، بحيث تغطى التكاليف ويتبقى قدر كبير من الأرباح الصافية . وعند تحليل سلوك المنشأة لابد من فهم الظروف التى تعمل فى ظلها المنشأة من حيث حصولها على ما تحتاج إليه من متطلبات الإنتاج وكذلك توزيع منتجاتها . ويعبر منحنى العرض بالنسبة للمؤسسة عن التكلفة الهامشية لإنتاجها المتميز ، وتعتمد هذه التكلفة الهامشية على علاقات العرض والطلب التى ترتبط المنشأة بأولئك الذين يمدونها بعناصر الإنتاج التى تمثل الأساس الذى تبنى عليه المنشأة سلوكها فى السوق .

وبعد أن يقوم الباحث الاقتصادى بتجميع هذه الأدوات التحليلية يجد أن عليه الإجابة على عدد من التساؤلات .

- ماهو نمط السلوك الذى تتبناه المنشأة فى ظل مختلف أشكال المنافسة؟

- وما مقدار الإنتاج المطلوب للحصول على أقصى عائد ممكن من الأرباح ؟

- متى تخرج الشركة من الحلبة الاقتصادية بحكم الخسارة أو عدم القدرة على البقاء ؟

- مانوع التأثيرات التى تمارسها الاقتصاديات الخارجية على الشركة أو المنشأة ؟

والحقيقة أن سلوك المنشأة يأتى نتيجة لتفاعل عدد من علاقات العرض والطلب تتحول فى العملية الإنتاجية إلى تكاليف وعائدات .

ونظراً لأن عالم الاقتصاد يرى أن سلوك المنشأة فيما يتعلق باتخاذ قرارات معينة يتحدد بناء على الأوضاع الاقتصادية فى السوق ، فإن التحليل للمنشأة لاينطوى على أية مشكلة بالنسبة له . فهو لايلقى بالا إلى مايعانيه مدير المنشأة من مشكلات عندما يريد ممارسة سلطاته (فهو يفترض أن القرارت تترجم إلى أفعال) كما لايهتم عالم الاقتصاد بشكل الاتصال الذى يوجد فى المنشأة (حيث يفترض وجود معرفة شاملة بالمنشأة لدى كافة العاملين بها) . وبإختصار فإن عالم الاقتصاد لايعنى كثيراً بكل أبعاد الديناميات الداخلية للتنظيم البيروقراطى للمنشأة .

وقد لاقت هذه النظرة التقليدية للمنشأة من جانب علماء الاقتصاد انتقادات عدة فيما يتعلق بإهمالهم لعدد من العوامل المؤثرة على سلوك المنشأة مثل الحكومة ونقابات العمال ، ومع ذلك ، فإن علماء الاقتصاد المحدثين

لم يتجاوزوا كثيراً النظرة التقليدية فيما يتعلق بادخال هذهالقوى فى نظرياتهم عن المنشآت الافتصادية(١٨) .

هذا فى الوقت الذى أهتمت فيه الدراسات السوسيولوجية بتحليل الديناميات الداخلية للمنشأة الاقتصادية ، بأعتبارها تنظيما بيروقراطيا اقتصاديا ، ولعل « ماكس فيبر » كان خير معبر عن هذا الاتجاه . فقد أكد على حقائق هامة فى مقدمتها أن المنشأة بأعتبارها تنظيما رسميا تضم مجموعة من الأدوار التى تؤدى وظائف معينة تخضع لقواعد محددة بشكل قاطع ، كما تنظم هذه الأدوار فى تسلسل رئاسى تبعاً للمركز والسلطة التى يتمتع بها الدور . وهذه السلطة لايحددها الشخص بأعتباره كذلك بل تخضع هى الأخرى لقواعد معينة . كما يتم شغل الوظائف الشاغرة بأفراد تلقوا تدريبات فنية عالية ويتلقون الأجر عما يقدمونه من أعمال فى نطاق وظائفهم(١٩) . وقد اعتبرها « فيبر » أسمى صور التنظيم، نظراً لأنها تهتم فى المقام الأول برشاد السلوك الاقتصادى الذى يقوم على أساس الحسابات الدقيقة بدون الأخذ بالعوامل الشخصية فى الاعتبار .

إلا أنه ظهرت فى الفترة الأخيرة بعض البحوث التى عنيت بالكشف عن بعض ملامح البيروقراطية التى قد تعوق الانجاز الرشيد الذى تنشده المنشأة الاقتصادية . فالتخصص الدقيق ،وهو أحدسمات التنظيمالبيرو قراطى

---

(١٨) أبدى « أندرياس بابا ندريو » عدداً من التحفظات إزاء النظرية التقليدية عن المنشآت الاقتصادية فى مقالة ممتازة بعنوان : « Some Basis Problems in the theory of the Firm » by Andres G. Popendrau, ta Bernard F. Holey (eds.), Asuvrey of Contempoiay Eeonomics, Vol. II. (Homewood. III ; Irwin, 1951), pp 183–519.

(19) « Bureaucracy », in Hans Gerth and C. Wright Mills (eds) From Max Weber (New York ; Oxford University Press, 1958). pp. 196–216.

قد يصل إلى النقطة التى يؤدى فيها إلى تقليل العائد الاقتصادى ، على الرغم من أنه لم تجرى حتى الان دراسات اميريقية تتناول مثل هذه العلاقة السلبية بين الانجاز والتخصص الدقيق ، وإن كان من المفترض أنها تظهر عندما تبلغ نفقات هذه التخصصات العالية حدا يتجاوز قيمة هـــذه التخصصات فى الإنتاج الذى تقدمه المنشأة(٢٠) . وقد كشف روبرت ميرتون وغيره من الباحثين عن التأثير الذى تمارسه المظاهر الخارجية للوظيفة وتحجر الأدوار (من الناحية العاطفية) من حيث تعويق الانجاز فى التنظيمات البيروقراطية . كما كشف كل من « جولد نر » « وسيلزنيك » عن الصراعات وانعدام الفعالية اللذين تشهدها التنظيمات بسبب القيادة الفردية غير الملائمة . أما « بيتر بلاو » فقد ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك حيث كشف عن تأثير بعض أنماط التنافس التى تقوم بين العاملين فى ظل التنظيم البيروقراطى على تقليل الإنتاجية العامة للمنشأة(٢١) . وأخيراً فان خط الاتصال بين الإدارة والعمال يؤثر تأثيراً كبيراً على القدرة الإنتاجية للمنشأة(٢٢) .

إن كثيراً من المتغيرات التى استخدمت لتحليل البيروقراطية هى فى ذات الوقت متغيرات عامة فى علم الاجتماع بما فيه علم الاجتماع الاقتصادى . وتضم هذه المتغيرات الخصائص الوصفية للبناء الاجتماعى بما يضم من أدوار

---

(20) Harvey Leibenstein, Economic Theory and Organisa-itonal Analysis. (New York : Harper, 1960), pp. 105-110.

(21) Alvin Gouldner, Patterns of Indunstrial Bureaeracy (Glencoe, Ill : The Free Press, 1964), Philip Selzenick, Leadership in Administration (Evanston, III : Row Peterkersoon 1957).

(٢٢) ناقش محمد عبد الله أبو على دور الاتصال فى العملية الانتاجية بالنسبة للعلاقة بين العمال والادارة فى كتابه « التنظيم الاجتماعى للصناعة . وقد سبق وأشرنا إليه . وبالذات فى الفصل الثالث المعنون « نظام الاتصال ».

واتصال وبعض التوترات العامة التى قد تصيبه مثل غموض المعايير (والناتج مثلا عن الاتصال الخاطىء) وصراع المعايير . هذا بالإضافة إلى مجموعة من ردود الفعل على التوتر مثلما يحدث عندما تتكون زمر غير رسمية فى المنشآت وذلك لمقاومة أهداف التنظيم الرسمى ، قبل تقييد الإنتاج وإثارة الصراع الداخلى علاوة على نمو الأيديولوجيات وتقديم التبريرات المنطقية للصراع . وعادة ماينظر لهذه الاستجابات من جانب الجماعات غير الرسمية على أنها نتائج غير متوقعة وتمثل تغذية استرجاعية سواء كان مرغوبا فيه أو مرغوبا عنه بالنسبة للاهداف التى يضعها التنظيم الرسمى نصب عينيه(٢٣) .

وفيما يتبقى لنا من مناقشة للعمليات الإنتاجية فى الاقتصاد ، سنعرض لتوضيح المجالات التى استطاع البحث السوسيولوجى فى مضمار التنظيم الاجتماعى أن يدرسها وذلك خلال السنوات القليلة الماضية .

٨ — التنظيم الرسمى فى مواجهة التنظيم غير الرسمى .

ليس من العسير وضع خريطة تنظيمية للتنظيم الرسمى بما فيه من وظائف ومراكز وتخصصات وترتيبات رئاسية معينة . كما أن التنظيم الرسمى يتسم بعدة خواص مثل التحديد الوظيفى القاطع والعلاقات القائمة على أسس غير شخصية بالإضافة إلى وضوح البناء بشكل ظاهر لا لبس فيه ولا غموض .

ومع ذلك فان خريطة التنظيم لاتكشف عن كافة أبعاد التفاعل البيروقراطى، فالكثير من الجماعات غير الرسمية تخترق من هذا الهيكل الرسمى وتوثر عليه بأشكال شتى . وتتسم الجماعات غير الرسمية عادة بأنها صغيرة الحجم (مثل جماعات الأصدقاء) وتقوم العلاقات فيها على أسس شخصية . كما أنها

---

(23) J.G. Marsh and H. A. Simon, with he Collaboration of Harold Qutesknaw, Organisations (New York ; Wiley 1958), pp. 36-47.

تتبادل — رموز غير معلنة ، وخاصة بها عند التعامل وفى نفس الوقت تفرض نوعا من الولاء بين أعضائها.

وهناك علاقة من نوع ما بين شكلى التنظيم الرسمى وغير الرسمى . فالتنظيم الرسمى هو الذى يحدد عضوية التنظيم غير الرسمى بشكل رئيسى . فالزمر غير الرسمية نادراً ماتضم بين جنباتها أشخاصا ينتمون إلى جماعة الإدارة والعمال فى نفس الوقت . كما توجد مجموعة من الظروف الأخرى التى تؤثر على عضوية الجماعة غير الرسمية . كما يفرز التنظيم الرسمى مجموعة من القواعد ومعايير السلوك التى يتم التوفق معها أو تجاوزها وما يترتب عن هذا الخرق من عواقب عند القيام بسلوك معين داخل المنشأة .

ويرى « بارنارد » أن الوظائف الأساسية التى يؤديها التنظيم غير الرسمى تتمثل فى تيسير الاتصال الذى قد تعيقه قنوات الاتصال الرسمى ، وتحقيق تماسك الجماعة وخلق روح الجماعة فى التنظيم(٢٤) . وتندمج الجماعات غير الرسمية فى معاملات متكررة وذلك لإنجاز الوظائف التى أشرنا إليها فى التو سواء أثنا ممارسة العمل من خلال إلقاء النكت والمراهقات والمزاح وكذلك خارج العمل من خلال ممارسة بعض الألعاب الرياضية وغيرها من ألعاب التسلية . وعلى الرغم من أن هذا التفاعل يحدث خارج نطاق العمل ، فانه يستخدم كأداة لضبط أعضاء الجماعة غير الرسمية ، وهذا الضبط يمكن أن يتحول بدوره ليصبح محدداً على درجة بالغة من الأهمية لسلوك الفرد أثناء تأدية عمله .

---

(24) Chester Barnard, The Functions of the executive (Cambridge) Harvard University Press, 1938), p. 122.

ويعد المركز المهنى الذى يشغله فرد ما فى التنظيم الرسمى هو أكثر المحددات أهمية فى تحديد عضوية الزمرة غير الرسمية (٢٥) . وإن كانت هناك عوامل أخرى تؤثر على هذه العضوية مثل العامل المكانى (حيث تتكون الزمر عادة من بين الأفراد الذين يعملون بجوار بعضهم البعض فى نفس الوردية ، أو الذين يتجاورون عند تناول الغذاء أو القهوة أو ساعات الراحة) . وكذلك عامل النوع (فالزمرة تفضل أن تكون كلها من نفس الجنس — إناث أو ذكور) وكذلك العامل العنصرى (حيث يتضح الفصل بين جماعات البيض وجماعة الزنوج داخل المنشآت) .

وتتضارب الآراء حول العلاقة بين اتجاهات وسلوك الجماعة غير الرسمية والإنتاج ، وهو ما يتصل مباشرة بالعلاقة بين المتغيرات السوسيولوجية (مثل الأدوار والجزاءات) والمتغيرات الاقتصادية (مثل الإنتاجية) .

وقد وضع « لويس شنايدر » و « سفير ليسجارد » أربعة علاقات محتملة بين الروح المعنوية Morale وبين مقدار الفعالية على المستوى الرسمى للإنتاج :

١ — روح معنوية مرتفعة و فعالية عالية .

٢ — إنخفاض الروح المعنوية يصحبه عدم فعالية فى الإنتاج .

٣ — ارتفاع فى الروح المعنوية مع عدم قدرة على الإنجاز .

٤ - إنخفاض الروح المعنوية تصحبه فاعلية فى الإنتاج (٢٦) . ونظراً لأن الكثيرين من علماء الاجتماع الصناعى قد ركزوا جهدهم على دراسة كل ما يتعلق بعملية تقييد الإنتاج ، فإنهم قد مالوا نحو تأكيد العلاقتين

---

(25) John James « Change Organization in a Small Industrial Plant », Research Studies of the State College of Washington. (1951), 10 : 125–130.

(26) Lewis Schneider and Sverre lysgaard Deficiency and Conflict in Industrial Sociology, op. cit. p. 56.

الأوليتين (٢٧) فالإرتفاع فى الروح المعنوية يؤدى إلى زيادة الإنتاجية ، على حين يؤدى الإنخفاض فى الروح المعنوية إلى تباطوء العمال فى الإنتاج كوسيلة لتحقيق مطالبهم وكذلك تقييد الانتاج . وعلى كل حال فإنه حتى فى هاتين الحالتين يكون من الضرورى التمييز بين علاقة الروح المعنوية بالإدارة ثم علاقتها بالجماعة غير الرسمية ذاتها . فقد يشعر العمال أحيانا بالحنق على أهداف الإدارة وتنخفض معنوياتهم إزاء هذه الأهداف . ولكنهم فى نفس الوقت يتمتعون بروح معنوية عالية إزاء بعضهم البعض . وفى مثل هذه المواقف يعمل العمال على خلق الحالة رقم (٤) أى إنخفاض فى الروح المعنوية تصحبه فاعلية عالية فى الإنتاج . أما فى مجال الصناعة كاملة الآلية ، فإن الروح المعنوية للعمال سواء كانت عالية أم منخفضة لا تملك سوى تأثير ضئيل على إنتاجية العامل .

والحقيقة أنه يمكن النظر إلى الإنتاجية فى التنظيم الرسمى باعتبارها ظاهرة تتحدد بناء على عدد كبير من العوامل تمثل الروح المعنوية للجماعة غير الرسمية أحدها . وفى الوقت نفسه تعتبر هذه الروح المعنوية ظاهرة تنطوى على عدد كبير من الأبعاد ، ومحاولة الوصول إلى علاقات عليه بين الإنتاجية والروح المعنوية يعد ضربا من الوهم وخداع النفس . والمتاح لدينا الآن فى علم الاجتماع الصناعى هو تحديد الظروف التى تحدث فيها الروح المعنوية تأثيراً سلبيا على الإنتاجية ثم الظروف التى تؤدى فيها الروح المعنوية دوراً إيجابيا كان ، أم سلبيا . وهذا معناه أن المتغيرات الفعالة ليست بهذه الخطورة فى

---

(27) F. J. Roethlisberger and W. J· Dickson, Management and the Worker (Cambridge ; Harvard University Press, 1947), Stanley B. Mttehewson, Restriction of Output among unorganized Workers (New York : Viking, 1931), Conerd M. Arensberg and Geoffey Tootell, « Plant Sociology : Real Discoveries and New Problems «, In Mirra Komavorsky (ed.), Common Frontiers of the Social Sciences (Glencoe, Il ; The Free Prees and the Falcon's wing Press, 1957), pp. 315–319.

ذلك المركب الذى نطلق عليه اسم التنظيم غير الرسمى ، والذى يخفى مجموعة من المتغيرات الكامنة داخله هو نفسه .

٩ — السلطة :

مثلما انشغل كثيرون ممن درسوا علاقات الجماعات غير الرسمية بمتغيرى الروح المعنوية والإنتاجية ، فقد هيمن هذان المتغيران على الاهتمام بمسألة السلطة فى علم الاجتماع الصناعى . وعلى وجه التحديد ، فإن هذه القضية قد تم اختزالها وأصبحت تركز على العلاقة بين نمط الإشراف Suprvision (الذى يعبر عنه عادة باسم البعد الديموقراطى أو الديكتاتورى فى الإدارة) والروح المعنوية للعمال . وقد خلصت كثير من الدراسات التى أجريت عن تلك العلاقة إلى أن الروح المعنوية للعمال ترتفع كلما كان النمط السائد فى الإدارة هو نمط التنظيم الإنسانى (أى نمط الإدارة الذى يبدى اهتماما واسعا بالعمال كأفراد عند المقارنة بنمط الإدارة الذى لا يهتم بالحاجات الإنسانية للعمال . ويركز كل نشاطه على تحسين المستويات التكنولوجية للإنتاج . ومن المسلم به أن العمال ذوى الروح المعنوية العالية يتعاونون فيما بين بعضهم البعض من ناحية ومع الإدارة من ناحية ثانية مما يؤثر بدوره على زيادة إنتاجية المنشأة (٢٨) وقد أثبتت التجارب والدراسات الميدانية التى أجريت على نمط الإشراف فى مجتمعات يغلب عليها الطابع الديمقراطى بشكل عام، وأجريت معظم هذه الدراسات فى بريطانيا والولايات المتحدة وهما دولتان عريقتان فى تقاليدهما الديمقراطية . أما المجتمعات ذات الطابع الشمولى أو الديكتاتورى فإنها لا تفرز نفس النتائج فيما يتعلق بذلك الموضوع .

ويتصل بموضوع العلاقات بين نمط الإشراف والروح المعنوية العلاقات بين درجة مشاركة العمال فى إتخاذ القرارات الخاصة بإدخال أساليب جديدة

---

(٢٨) لخص فيتلز « Vitels » العديد من تاريخ هذه التجارب والدراسات الميدانية فى : op. cit. pp. 161-162.

للإنتاج ، وكذلك درس استعدادهم لقبول التغيرات التكنولوجية ، وقد لاحظ « ميكائيل ستيوارت » وجود إتجاهين متعارضين حول هذه القضية ، يذهب الاتجاه الأول إلى أن التغيرات التى تحدث فى مجال الصناعة لاتحمل تهديداً جديا للعمال ، ومن ثم فانه يفترض مشاركة العمال بشكل نشط فى فى الترحيب بهذه التغيرات . أما الاتجاه الثانى فيقف على طرفى النقيض من الاتجاه السابق حيث يرى أن العمال قد يقاومون التغيرات التكنولوجية لأنها تمثل تهديدا حقيقيا بالنسبة لمعدلات العمالة ، والمنزلة بالإضافة لمضمون الدور ذاته الذى يؤديه العامل (٢٩) . يتماثل هذا الأنقسام فى الرأى مع ذلك التقسيم الذى سبق وأشرنا إليه بين مدرسة الصراع ومدرسة العلاقات الإنسانية فى الإدارة .

وقد أظهرت الدراسات الممتازة التى أجراها كل من برلينر وجرانيك عن الصناعة فى الاتحاد السوفيتى عن أهمية السلطة وعلاقاتها بالجماعات غير الرسمية، وذلك فى إطار مقارن . (٣٠) فالإدارة فى تلك الصناعات تجد نفسها فريسة صراع معين نتيجة الضغط الذى تمارسة عليها السلطات السياسية العليا وأهداف الإنتاج والوعد بالحصول على الترقيات إلى المراكز العليا إذا استطاعوا أن ينجزوا أهداف الدولة فى تحقيق أعلى معدلات الإنتاج . ومع ذلك فانهم يجدون أنفسهم فى عنق الزجاجة نتيجة الأسلوب المتبع فى توزيع المواد الخام وغيرها من حاجات الإنتاج .ويمكن القول باختصار بأن المديرين فى الصناعة السوفيتية مطالبون بتحقيق أهداف الدولة فى الإنتاج مع عدم إعطائهم الوسائل التى تيسر لهم إنجاز هذه الأهداف .

---

(29) Michael Stewart, « Resistance to Technological Change in Industry », Human Organisation (Fell 1957), 16 ; 36-37.

(30) Joseph Berliner, Factory and Manager in USSR (Cambridge. Harvard Universty Preess, 1957), David Gronich, Managmant of the Industrial Firm iu the USSR (New York; Columbia University Press, 1954).

وهناك رد فعل شائع لمثل هذه المواقف المتوترة يتمثل فى صور الأنحراف شبه النظامية Semi intitutionalized forms من جانب هؤلاء المديرين. ومن الأمثلة على هذا الانحراف قيام هؤلاء المديرين بالاحتفاظ بجزء من مستلزمات الإنتاج المتاحة الآن للوفاء بحاجات الصناعة فى المستقبل إذا عزت مثل هذه الأشياء وحتى لايتعطل الإنتاج. وكذلك تقديم تقارير تفصيلية حول الإنتاج بالاضافة إلى خفض نوعية الإنتاح من أجل زيادة المنتج النهائى، بمعنى زيادة كمية الإنتاج على حساب نوعيته. ومن الواضح أن السلطات السياسية فى الاتحاد السوفيتى تحتفظ بخيط رفيع بين التسامح مع مثل هذا النوع من الإنحراف وفى نفس الوقت الاستعداد لسحقه بقسوة إذا مابدا أن الأمر بدأ يستفحل ويخرج من يدها .

أما من وجهة النظر السوسيولوجية نجد أن هناك عدداً من الظواهر قد صاحبت ردود فعل المديرين على التوترات والضغوط التى يواجهونها . ومن أبرز هذه الظواهر اللجوء إلى استخدام النفوذ الشخصى للحصول على فوائد معينة لايكون للمنشأة أو الفرد الحق المشروع فى الحصول عليها . (٣١) ويلجأ المدير فى سبيل الحصول على ما يريد إلى شخص فعال ذى نفوذ (واسطة) يكون مرتبطا به بعلاقات قرابة أو صداقة قويه، علاوة على دفع بعض المال على سبيل الهدية (الرشوة المقنعة) . وبهذه الطريقة وحدها ، ولاشئ غير ذلك ، يستطيع المدير أن يدير احتياجات المنشأة من الناحية الإنتاجية .

١٠ — المكانة :

يعد تقسيم العمل والسلطة من السمات الهامة فى التنظيم البيروقراطى، ويمثل كل منهما فى نفس الوقت محدداً هاماً للمنزلة التى يتمتع بها الفرد فى التنظيم، وعلى سبيل المثال، فان الشخص الذى يتولى مسئولية السلطة فى التنظيم (كالمدير مثلا) يتمتع بمنزلة أعلى من ذلك الشخص الذى لاينتمى إلى جماعة الإدارة

(31) Berliner, op., cit pp. 1982.

فى التنظيم . كما أن ذوى الياقات البيضاء يتمتعون بمنزلة أعلى من العمال اليدويين ، كما أن الأجر الذى يحصل عليه العامل (وهو مرتبط أيضاً بنوع المهنة التى يمارسها) يمثل أحد المحددات الهامة للمكانة . كما تتدخل عوامل أخرى من خارج مكان العمل فى تحديد المكانة الاجتماعية للعامل مثل العمر (فالأشخاص الأكبر سنا بحد أقصى معين ينالون قدراً أعظم من الاحترام والتقدير) والجنس (حيث يحتل الذكور بصفة عامة مكانة ممتازة بالنسبة للإناث) والعوامل العرقية (فالزنوج يسند إليهم فى العادة الأعمال ذات القيمة الضئيلة) .

ونظراً لكثرة المعايير التى تسهم فى تحديد مكانة الفرد فى التنظيم البيروقراطى ، فان غموض مكانة الفرد تمثل أحد مصادر التوتر الذى يعايشه عند أدائه لوظيفته . فالباحث لا يعلم على وجه اليقين أى هذه المحددات أكثر أهمية من غيره ، هل هى السلطة أم الهيبة ، أم مقدار المكافأة التى يحصل عليها الفرد . ومن أهم النتائج التى تترتب على هذا الغموض تعلق الأفراد بالرموز الموضوعية للمكانة (مثل عدد السكرتيرات اللائى يحوزهن الموظف والمساحة التى يحتلها المكتب أى حجمه) . ومما يسترعى النظر أن معظم الصراعات التى تثور فى التنظيم تدور حول الحصول على مثل هذه الرموز بدلا من الاهتمام بتوزيع محددات المكانة التى تقف خلف هذه الرموز (٣٢).

ومن السمات الشائعة لأنساق المكانة فى التنظيمات الرسمية وجود نوع معين من التوتر يميل إلى التبلور لعدد من محددات المكانة مثل الدخل والهيبة والسن والجنس بالإضافة إلى السلطة . ويستند هذا التوتر إلى الفرض القائل بأن العاملين فى مؤسسة معينة (يخلدون إلى الراحة عندما يشتركون مع غيرهم من العاملين الآخرين فى نفس السمات الخاصة بالمكانة سواء صعوداً أو هبوطاً ،

(٣٢) للاطلاع على مناقشة مختصرة لأهمية الرموز يمكن الرجوع إلى :
Barnard, » Functions and Pathologies of Status Systems in Formal organization and Management, pp. 207–244.

لافرق كمايشعرون بالقلق عندما يشعرون بأنهم أعلى من البعض فى التسلسل الرئاسى وأدنى من البعض الآخر . وفى دراسة أجراها « هومانز » عن العاملين فى أعمال كتابية اكتشف أن كتبة الملفات —وتتسم وظائفهم بأنها رتيبة ومملة وذات أجرمنخفض (أو بمعنى آخر تمثل حداً أدنى بالنسبة للمكانة الاجتماعية) إكتشف أنهم لايعانون من أى مشكلات تتعلق بالمكانة . وقدلاحظ «هومانز» أنه على الرغم من أن حفظة الملفات لايحبون عملهم ، إلا أنهم يشعرون فى الواقع بأنه عمل عادل وملائم بالنسبة لامكانياتهم . على حين يوجد عمال كتابيون آخرون يحتلون مواقع أفضل من غيرهم ، ومع ذلك فانهم يظهرون قدراً كبيراً من السخط وعدم الرضا عن حالهم ، ولا يدخرون جهداً فى سبيل الحصول على كافة عوامل المكانة الجيدة (٣٣) . ويمكن مثل هذاالميل نحو الحصول على كافة جوانب المنزلة وراء كثير من الصراعات التى تثور فى قطاع الصناعة — مثل النزاع حول الحصول على أعلى أجر مع انخفاض المهارة المطلوبة ومعارضة إسناد الأعمال الإدارية الهامة إلى الشبان بالاضافة إلى محاولة الحيلولة دون وصول النساء إلى المراتب العليا ذات المسئولية فى المنشأة وكذلك الوقوف موقف المعارضة فى محاوله إسناد أعمال هامة إلى أقليات عنصرية معينة .

١١ — الاتصال :

يعتبر انسياب المعلومات والأوامر بشكل حر من خلال وجود نظام اتصال جيد ، من أهم الشروط اللازمة لفعالية النظام البيروقراطى .لأن الصراعات تظهر داخل النظام بسبب سوء تفسير المعلومات أو نقصها أو تشويهها قبل أن تصل للعمال أوبطئها الشديد بحيث تعجز عن مواكبة الأحداث ، مما يؤدى إلى وقوع الفوضى وإشاعة الشكوك والتضارب . ولم تستطع الدراسات التى أجريت عن الاتصال فى البيروقراطية الصناعية ان تكشف عن عوامل وتشويه المعلومات خلال نزولها أو صعودها من

---

(33) George Homans » Status Among Clerical Workers », Haman Organization (Spring 1953) 15 : 9–10 .

مستويات إدارية معينة إلى مستويات أخرى . إن المرؤوس عادة مايغطى على المعلومات التى لايجب لرئيسه أن يعرفها . وفى نفس الوقت يقوم المشرف بالتخفيف من حدة الأوامر التى تصل من الإدارة العليا ويقوم باكسابها ثوبا إنسانيا حتى يتقبلها العمال ، وكل هذه التصرفات تمثل تشويها لحقيقة هذه المعلومات . أما الأمر الأكثر إزعاجا للتنظيم البيروقراطى ككل ، فهو التجاوز الذى يرتكبه بعض العاملين عند تقديم الشكاوى أو التظلمات أو إرسال بعض البيانات إلى مستويات إدارية أعلى دون المرور على الإدارة الوسطى التى لاتستطيع حينئذ أن تراقب أو تخضع هذه البيانات للنظام ، وهى من مسئوليات الادارة الوسطى فى العادة .

١٢ — التغيرات البنائية :

إن كثيراً من المشكلات التى تواجهها البيروقراطية تنشأ داخل هيكل معين لتقسيم العمل ، ويمكن أن تؤدى التغيرات البنائية مع أنها قد تكون محدودة ، إلى رد فعل وأساليب التكيف أكثر تعقيداً من ذى قبل . ويمثل إدخال أساليب تكنولوجية جديدة على الانتاج أحد الأمثلة الشائعة على التغيرات البنائية التى تحدث فى المجال الاقتصادى ، وينجم عن هذا التغير آثار لعل أهمها اضطراب نظم العمل القديمة وضعف المهارات والبطالة بالاضافة إلى فقدان المكانة . (٣٤)

وفى الفترة الماضية لفت « ألفن جولدنر » الانتباه إلى أهمية دراسة التأثير الذى ينجم عن تعاقب سلسلة من المديرين على المنشأة الصناعية بالنسبة للانتاج . فقد تتبع « جولدنر » أثر تغيير المديرين على مشروع لصناعة الجبس ، وماتحدثه من أثر على إهتزاز أنماط التفاعل المستقرة ، ومايستتبع ذلك من ظهور فجوة فى سلسلة النظام القائم وماقد يقوم به قدامى الموظفين من تعبئة العمال وصغار الموظفين ضد الادارة الجديدة . أما « روبرت جويست » فقد لاحظ أن قدوم

(34) F. Cotrell, « Death Diseligation : A Case Study in Reaction To Technological Change », American Sociological Review (1951) 16 : 358–365.

مدير جديد يهتم أكثر بمشاركة العمال فى إتخاذ القرارات الهامة أكثر من اهتمامه بالمسائل الروتينية فى فى الإداره لم يؤد إلى حدوث مشاكل كتلك التى لاحظها جولدنر. وفى نفس الوقت لم يؤد إلى حدوث صراعات أو إحساس العمال بفقدان المكانة . بل أنه اتضح أن وصول مدير جديد ذى مواصفات معينة قد أدى لزيادة الكفاية الانتاجية ، وزيادة فعالية السلطة . (٣٥)

---

(35) Robert Guest Organizational Change. The Effect of Successful Leaderships (Homewood, II ; Dorsey, 1962) and Guest « Managenial Succession in Complex Organization ». American Journal of Sociology (1962), 68 : 41–57.

ثانيا : التوزيع والتبادل

١ - التحليل المقارن لنظم التبادل :

لاحظنا فى عرضنا السابق كيف أن تبادل السلع الاقتصادية والخدمات كان يتم فى إطار السوق . أما فى مجتمعنا الحديث ، وهو مجتمع تهيمن عليه السوق ، فانه لايزال توجد ممارسات تتحدى الفكرة التقليدية عن التبادل الذى يتم فى إطار السوق وكذلك الصياغات الاقتصادية التقليدية مثل قانون العرض والطلب والأسعار والفائدة والربح ورشاد الانتاج والاستهلاك . ويمكن ذكر مجموعة من تلك الصور للتبادل على النحو التالى :

١ - الهدية التى تقوم فى مناسبة الزواج أو ميلاد طفل ، أو لزوجة أو لابن . إذا أن محاولة دفع مقابل لمثل هذه الهدايا ينطوى على المهانة وخرق المعايير الاجتماعية .

٢ - إعادة توزيع الثروة من خلال المؤسسات الخيرية أو فرض صورة ضرائب تصاعدية. وعادة ما يبذل عالم الاقتصاد أقصى جهده فى سبيل تحليل هذه العملية على ضوء قواعد الاقتصاد الحديث دون الأخذ فى الاعتبار بالعوامل (التبريرات) الاجتماعية التى تكمن وراء هذه العملية .

٣ - تتضمن عملية تعبئة وحشد الموارد الاقتصادية للوفاء بالأهداف العامة انتقال السلع الاقتصادية والخدمات بدون الحاجة إلى وجود سوق اقتصادى . ومع أن هذه التغيرات تؤثر على كل من مستوى الانتاج والأسعار والدخل فى السوق ، فان مفهومات السوق لاتنجح فى تفسير الصور الأصلية للتبادل .

هذا ومن ناحية أخرى فان علماء الاقتصاد يهتمون إلى حد كبير بوضع الأسس النظرية التى تساعد على تحليل حالة السوق بالاضافة للتنبؤ بما سيكون عليه السوق فى المستقبل . ومن ثم فان التحليل السليم لصور التبادل المختلفة يتطلب الإجابة على التساؤلات التالية :

١ — ما هو مجال التحليل الاقتصادى فيما يتعلق بموضوع السوق ؟

٢ — ماهى جوانب الحساب الاقتصادى Economic Calculation التى تبرر مقوله الرشد الاقتصادى ؟

وأيا كان شكل إجاباتنا على هذه التساؤلات ، فاننا يجب أن نستنتج مقدما أن النظرية الاقتصادية المعاصرة لايمكن أن تقوم حلولا معينة لتدفق السلع والخدمات حتى فى إطار تلك المجتمعات التى يمكن تحليلها اقتصاديا . أما فى المجتمعات الأقل تقدما وديمقراطية ، فان فئات التحليل الاقتصادى تصبح أقل فعالية عند دراسة السوق ، وإلا كيف يمكننا تفسير التذبذبات التى تحدث بالنسبة للانتاج والأسعار فى الاتحاد السوفييتى ؟ إن أساليت التحليل التى نشأت فى اقتصاديات السوق الحرة تثبت عدم جدواها فى تحليل اقتصاديات الدول ذات النظام الشمولى . كما أن هذه القواعد ذاتها تثبت عدم جدواها فى تحليل صور تبادل الهدايا بين سكان الجزر البدائية وهى مسائل لاتأخذ فى اعتبارها الثمن أو العائد الاقتصادى .

وقد أتاحت لنا الدراسات التى أجراها علماء الأنثروبولوجيا الاقتصادية على نظم التبادل التى لا تعتمد على الأسواق قدراً هائلا من المعلومات الاثنوجرافية عن المجتمعات التى درسوها (٣٦) . وقد أثار الكتاب الذى أصدره « كارل بولانوى » ومجموعة أخرى من المهتمين بالاقتصاد والانثروبولوجيا الاهتمام؛ إذ ركز مؤلفوه على دراسة صورة التبادل فى كل من بابل واليونان والمكسيك وساحل غينيا والهند .وقدموا صورة توضح انفصال الممارسات التجارية عن تلك النظم التى تشيع فى العالم الغربى اليوم ومايتسم به من الإعتماد على حرية السوق . علاوة على أنهم انتقدوا

---

(36) Karl Planu et al., (eds). Trade and Market in the Early Empires (Glencoe, III. The Free Press and the Faclon's Wing Press).

القوة التحليلية للنظرية الاقتصادية التقليدية وإقترحوا بعض البدائل مستهدفين الوصول إلى مقارنات اقتصادية .

وقد توصل « بولا نوى » وزملاؤه إلى تحديد ثلاثة أنماط رئيسية للتبادل إعتماداً على الدراسات التى قاموا بها ، الأول هـو ما أسموه بنظام التبادل التناونى reciprocative وهو مادرسه كل من « مالينوفسكى » و « موس » بالتفصيل . أما النمط الثانى فهو يرتكز على عملية إعادة توزيع السلع الاقتصادية والخدمات دون أن يتم تجميعها لدى جماعة مركزية ثم يتم إعادة توزيعها على الناس بشكل معين . وقد وجد هذا السخط فى الكثير من بلاد أفريقيا وآسيا فى الأزمنة الغابرة (٣٧) .

وبالنسبة للنمط الثالث فهو عبارة عن أسلوب التبادل المعروف حالياً فى الحضارة الغربية ، حيث يتم توزيع وتبادل الخدمات والسلع فى نطاق السوق . وفى هذه الحالة يتحدد السعر على أساس المساومة للحصول على أقصى قدر من الأرباح وليس على أساس التقاليد .

ويرى « يولانوى » وزملاؤه أن التحليل الاقتصادى الصورى لايصلح إلا للتعامل مع النمط الثالث من أنماط التبادل . أما النمطان الآخران فانهما يحتاجان إلى تعديل النظرية الاقتصادية المعروفة حتى تتلاءم معها من الناحية التحليلية . وفى الحقيقة يمكن دراسة هذين النمطين بشكل جيد ، وتم تعديل الفروض الأساسية التى تنطلق منها نظريات السوق التقليدية . وذلك بغية الوصول إلى علم اقتصاد مقارن أكثر شمولا .

٢ — العناصر غير الاقتصادية فى نظم السوق :

سنتناول فيما تبقى من هذا الفصل بالنقد والتحليل الدراسات الامبيريقية

---

(37) N. J. Smelser « A Comparative View of Exchange Systems », Economic Development and Cultural Change 7 : 173–182.

التى ألقت الضوء على ثلاثة من أشكال السوق هى سوق العمل وسوق المنظم بالاضافة إلى سوق الاستهلاك .

(أ) سوق العمل :

تهيمن نغمة الأمان (ضد البطالة) على سوق العمل ، وهى تمثل الشغل الشاغل للعمال وتقف وراء كافة تحركات العمال (٣٨) :

وربما يرجع هذا إلى أن فقدان العمل بالنسبة لعائل الأسرة يترتب عليه آثار ضخمة على البيت ككل وعلى تأديته لوظائفه الأساسية مثل التنشئة الاجتماعية وتحقيق الأمان العاطفى لأفراد الأسرة (٣٩) . حيث يؤدى فقدان الدخل الذى كان يحصل عليه رب الأسرة نتيجة البطالة عندما تحدث إلى عدم القدرة على إنجاز هذه الوظائف الهامة(٤٠) . وتوجد فى كافة المجتمعات بعض الترتيبات ذات الشكل النظامى التى تساعد الأسرة على مواجهة مثل تلك المواقف ومنها على سبيل المثال قوانين الفقر وجمعيات الإحسان charity وتأمين البطالة إلى غير ذلك من الإجراءات التى تساعد على مواجهة الإفلاس الذى قد تعانيه الأسرة نتيجة تبطل عائلها ، وتنجم مثل هـــذه الإجراءات عن الوظائف السوسيولوجية المتميزة للاسرة .

إن الباحث عن لقمة العيش يرتبط بوظيفته بشكل وحيدى ، فهو قد يعمل أو لا يعمل ، ولاوسط بينهما ، وعندمايتعرض للبطالة يتوقف مصدر دخله الوحيد من الوظيفة التى كان يؤديها . ولعل هذا يمثل الفارق

---

(38) Lloyd G. Reynold, Economics and Labor Relations, 3rd ed. (Englewood Cliffs, N.). Prentice-Hall, 1960).

(39) Talcott Parsons and N. J. Smelser, Economy and Society (Glencoe, III. The Free Press, 1956), pp. 53-56.

(40) E. Wright Bakke, Citizens Without Work (New Haven Yale University Press, 1940), pp. 109-242.

الأساسى بين سوق العمل وسوق الاستهلاك ، إذ أن الأسرة تقوم عادة بتوزيع دخلها على أكثر من عنصر واحد من عناصر الاستهلاك بحيث لايسيطر عنصر بعينه على تلك الميزانية : كما يسيطر العمل (الوظيفة) على وحيد رب الأسرة ، فالأسرة لاتضع كافة البيض فى سلة واحدة ، أو بمعنى آخر لاتضع كافة سهامها فى جراب واحد عند تعاملها مع سوق الاستهلاك .

وقد اهتم علماء الاقتصاد والاجتماع بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية التى تؤثر على معدلات الحراك فى ميدان العمل . وقد لوحظ أن معدل الحراك والانتقال من وظيفة إلى وظيفة أخرى يزداد فى أوقات الرخاء . وتنخفض هذه النسبة إلى أدنى معدل لها فى أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية . وعلى هذا تشكل التذبذبات الاقتصادية أهم العوامل المؤثرة على حركة العمل . ومن العوامل الأخرى نجد نوع المهنية (فعمال المصانع أكثر حراكاً من المدرسين) والسن (حيث يميل العمال الأصغر سناً إلى تغيير أعمالهم بمعدلات أكبر من العمال المسنين) وكذلك الجنس (فالنساء يملن أكثر من الذكور إلى تغيير نوع العمل وان كان ذلك يتم فى الإطار الجغرافى والمهنى العام) علاوة على الانتماء العرقى (حيث ينزع الزنوج نحو تغيير أعمالهم بمعدلات أكبر من تلك التى يظهرها البيض) . ولما كانت النقابات العمالية تدافع دوما عن العمالة الكاملة ، فإنها تعمل بشكل غير مباشر على زيادة معدلات الحراك الاختيارى للعمال (ترك وظائفهم بشكل اختيارى) وفى نفس الوقت تعمل على خفض معدلات اكراه العمال على ترك أعمالهم كما يتم من جانب أرباب الأعمال (٤١) .

(41) Reynolds, op. cit, pp. 311–312, 390–392, Herbert Parnes, Research on Labor Mobility (New York : Social Science Research Council, 1954), pp. 140–143, Hilde Behrend, «Normative Factors in the Supply of Labour », The Manchester School of Economic and Social Studies (1955), 23 : 62–76.

وفى بحث أجرى تحت رعاية « معهد تافستوك » فى لندن Tavuistok Institute تم التركيز على الظروف الداخلية التى تؤدى إلى خلق العوامل التى تزيد من حراك العمل ، وبشكل خاص نمط السلطة فى المصنع والصراعات الداخلية بين أقسام المصنع وداخل القسم الواحد . وافترض البحث أن تلك العوامل تزيد من معدل الحراك ، وقد أثبتت النتائج التى توصل إليها البحث صدق الفروض التى افترضتها الدراسة ، ومع ذلك فقد ذهبت بعض النتائج إلى عكس تلك الفروض (٤٢) .

وعن العوامل التى تؤدى إلى ارتفاع معدلات غياب العمال من الصناعة ارتفاع الأجور (الذى يشجع الميل نحـــو زيادة وقت الفراغ من جانب العمال) وكذلك وقوع (محل الإقامة بعيداً عن مكان المصنع بالإضافة إلى حجم المنشأة ومدى ارتباط ذلك بالروح المعنوية للعمال) وشكل الأجازات (حيث تنخفض معدلات التغيب عادة قبل قيام العامل بإجازته الرسمية) والسن (فالشبان أكثر ميلا للتغيب عن العمل بالمقارنة مع الشيوخ) علاوة على الحـــالة الزواجية (فالأعزب يتغيب عن العمـــل أكثر من المتزوج) .

وتبقى خاصية أخيرة تستحق الذكر بالنسبة لسوق العمل وهى تلك المتعلقة بالبنية السياسية الداخلية لنقابات العمال ، وقد انطلقت معظم الدراسات التى تناولت هذا الموضوع من الفرضية التى وضعها « روبرت ميتشلز » والتى ذهب فيها إلى أن الميول الأوليجاركية تنمو فى ظل التنظيمات

---

(42) A. K. Rice and E. L. Trist, « Institutional and Sub-institutional Determinants of Change in labour Tarnover », Human Relations (1952), 5 : 347.

الرسمية » حتى تلك التى تهيمن عليها الأيديولوجيات الدمقراطية (٤٣) . ومن الشواهد التى تدل على هذا فى نقابات العمال ما يلاحظ من تغيب كثير من أعضاء النقابة فى حضور الاجتماعات وكذلك تركز عملية اتخاذ القرار داخل النقابة فى أيدى فئة قليلة من المهيمنين على الأمور داخلها (٤٤) . إلا أنه قد تظهر بعض اتجاهات المعارضة داخل النقابات فى بعض الأحيان (٤٥) . بالإضافة لكل هذا فان بعض البحوث قد أثبتت أن تصاعد النفوذ السياسى لم يتوقف داخل نقابات العمل، وإن يكن قد إتخذ شكلا آخر . وحتى مع عدم الانتقال فى حضور اجتماعات النقابة فان تفاعل الجماعات الأولية غير الرسمية على مستوى المصنع توضح أن أولئك الذين يلتحقون بتلك اللقاءات إنما يمثلون آراء غالبية العمال الذين سبق لهم مناقشة القضايا المثارة فى اجتماعات النقابة فى فترة سابقة على عقد الاجتماع النقابي (٤٦) . وعلى هذا فانه ربما يكون من الأفضل محاولة بذل الجهد

---

(43) Robert Michels, Political Parties (New York , Dover, 1959).

(44) Josep Goldstein, The Government of British Trade Unions : (London : Allen and Unwins 1952), espicially pp. 209–271, Eli Ginsberg, « American labor leaders. Time in office. Industrial and labor Relations Review (1947–1948), I, 283–393, George Strauss and Leonard R.Sayles, «occupation and the Selection of local Union officer' «, American Journal of Sociology (1992 – 1953), 58 , 585–591, Strauss and Sayles « The Local Union Meeting », Industrial and labor Relations Review 1952–1953), 6 : 206–217.

(45) S. M. Lipset and others, Union Democrocy (Glencoe III. The Free Press, 1956.

(46) Joseph Korner and Herbert J. Lahre « Slap Society and the Union », Industrial and Labor Relations Review (1953–1954), 7 : 3-14.

للتعرف على دور الجماعة الأولية فى النقابة ، تمــاما كما حاول علماء الاجتماع الصناعى التعرف على الدور الذى تلعبه هذه الجماعة داخل المصنع .

(ب) سوق خدمات المنظم (٤٧) :

يمكن القول بأن سوق المنظم يشبه سوق العمل بمعنى ما ، وإن تميز عنه فى أمر هام للغاية ، وهو أن المنظم يتحمل بمفرده المخاطرة المتمثلة فى إعادة تنظيم عوامل الإنتاج . ويمكن أن يظهر فى عدة أشكال ، فهو قد يتمثل فى رجل أعمال بمفرده أو فى قسم للهندسة تابع للمنشأة أو هيئة للخدمة المدنية وذلك على سبيل المثال لا الحصر . وهو يمثل عاملا هاما للغاية فى عملية التنمية الاقتصادية على أى شكل كان .

ويتمثل جوهر نشاط المنظم فى محاولة تعديل أنماط الإنتاج القائمة أو إدخال أنماط جديدة . أما العوامل التى تساعد على نشأة ونمو المنظمين فانها توجد فى الإطار الثقافى للمجتمع بما يحمل من قيم تؤازر ظهور هذا النمط من النشاط الاقتصادى . ولعل ما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية ليعد خير شاهد على ذلك ، فقد خرج إلى خير الوجود النشاط الفردى المنظم وما صاحبه من نمو اقتصادى ترتيبا على مركب يضم الأخلاق البروتستانتية مختلطة بمجموعة من القيم الأمريكية المتميزة هيأت التربة اللازمة لنمو ذلك النشاط الخلاق من جانب المنظم .

---

(٤٧) منظم enterpreneur هو رب العمل الذى يتحمل عبء المخاطرة برأسماله (الخاص أو المقترض أو هما معاً) أو بسمعته كرجل أعمال ، فى أى فرع من فروع النشاط الاقتصادى (الصناعى أو الزراعى أو التجارى أو المالى) ، والذى لا يتقاضى أجراً عن الأدارة ، بل إنه يشرف على سياسة المنشأة وعلى تنظيمها . هذا المنظم يتقاضى عائداً عن وظيفته الاقتصادية التى تتمثل فى تحمل عبء المخاطرة ، أما هذا العائد فيسمى « بالربح » وهذا الجزاء المادى الذى يحصل عليه المنظم لقاء نجاحه وقدرته على تولى مهمة الإدارة العليا والتنظيم فى المنشأة .

ولكن القيم الثقافية سواء كانت متمثلة فى بروتستانتية أو نزعة قومية لا تخلق فى حد ذاتها المنظم . فالفرد ينبغى أن يتوفر لديه الحافز على الاضطلاع بدور المنظم ، ويمكن أن يتأتى هذا من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية الأولى والتى تشجع الفرد على تحدى الأوضاع القائمة استهدافا للوصول إلى ما هو أفضل (٤٨) . وكذلك لا ينبغى أن يفهم من ذلك أن التنشئة الاجتماعية الأولى يستهدف دائما الوقوف موقفا مناوئا من القيم الثقافية الموجودة بل إنها تحبذ التوافق معها .

وعلاوة على تلك العوامل الثقافية والشخصية نلاحظ وجود عوامل خاصة بالبناء الاجتماعى ذاته وهى عوامل تلعب دوراً بالغ الأهمية بالنسبة لظهور واستمرار فئة المنظم ، وعلى سبيل المثال فقد ظهر المنظم الانجليزى فى فترة ما قبل الصناعة نتيجة وجود العوامل الاجتماعية التى أتاحت الفرصة لظهوره إبان تلك المرحلة (٤٩) . وبقول أعم فان اكساب الانجاز الشكل النظامى داخل البناء الاجتماعى يتيح وضعا أفضل للمنظم يستطيع فى ظله أن يمارس نشاطه فى حرية تامة .

وفى النهاية فان ظهور المنظم يعتمد على مجموعة من العوامل الاقتصادية مثل سهولة الحصول على الأرباح المادية (أو المكانة السياسية أو الوضع المتميز للهيبة الاجتماعية) وكذلك سهولة الحصول على موارد مالية علاوة على توفر السوق اللازم لتصريف المنتجات الجديدة (٥٠) .

---

(48) David Mc Clelland, The Acheving Society (Princeton: Van Nostrand, 1961) Everett E. Hagen, on the Theory of Social Change (Homewood, III, Dorsey, 1962). Chap. 5-8.

(49) Yule Brazen, «Determinani of Enterpreneurial Ability», Social Research (1954), 51 : 344-349, Hagen, op. cit, pp. 240 ff

(50) Brazens « Determinants of Enterpreueurial Ability » op. cit., pp. 352-362.

وعلى الرغم من التعرف على مجموعة كبيرة من المحددات التى تساعد على ظهور فئة المنظمين ، فانه لم يتم حتى الآن تجميعها بالشكل المنهجى الذى يسمح للباحث بالتنبؤ بظهور المنظم فى حالة توافر مجموعة من الظروف المحددة على نحـــو قاطع . وكل ما تم هو وضع قائمة تضم مجموعة من المحددات مع ذكر بعض الأحداث التاريخية التى تؤيد وجهة نظر من يضع تلك القائمة (٥١) . وهذا فى حد ذاته لا يفى بالغرض المطلوب ، إذ أن التحليل السليم للسوق المنظم لايحتاج إلى وضع مثل تلك القوائم المطولة بالعوامل المحددة بقدر ما يتطلب تجميع هذة المحددات فى مجموعة من الأنماط المتميزة مما يتيح نوعا من القدرة على التنبؤ الدقيق إلى حد ما .

(حـ) سوق السلع الاستهلاكية :

عند التعامل مع هذا النمط من أنماط السوق يجدر بنا أن تتناول نقطتين على درجة عالية من الأهمية بالنسبة لهذا النمط تتعلق الأولى بالسعر الموحد (السعر الواحد) والثانية بدور الدعاية .

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى نلاحظ الآن اختفاء المساومة والمحاباة أو المجاملة (البيع بسعر أقل للافراد الذين ينتمون لنفس العائلة أو الأقارب المنتمين لنفس الجماعة الاثنية) ، نظراً لتقنين السعر الذى يجد المشترى أن عليه أن يقبله أو يرفضه ولكنه لا يستطيع أبداً أن يعدله . أما العوامل البنائية التى كانت وراء تقنين التسعيرة فانها ترجع إلى عاملين أساسيين أولهما اختلاف العلاقات الشخصية من السوق . أما الثانى فهو تعقد السوق .

وكنتيجة طبيعية لاختفاء العلاقات الشخصية من السوق بالإضافة إلى

---

(٥١) توجد مجموعة كبيرة من المقالات الخاصة بهذا الموضوع فى :
Vol. II, No. 2 of Exploration in Enterpenurial History
Henry Rosorshy « The Say Enterpenture in Russia », وكذلك
Explanations in Enterpreueurial History (May 1554). NI : 287–223

تعقده ظهرت برامج الدعاية المكثفة لحزب المشترين ؛ وعلى الرغم من إجراء عدد كبير من الدراسات حول الدعاية وأثرها على حركة البيع والشراء فان كثيراً من معلوماتنا عن هذا الموضوع يستند إلى الآراء التى تبديها الجماعات صاحبة المصلحة فى نجاح أسلوب الدعاية المتبع . وقد شاعت فى الفترة الماضية صورة الرجل المسكين الذى ترمى عليه الدعاة شباك الإغراء مما قد يدفعه لشراء أشياء ليس هو بحاجة إليها ، أو أسعار تفوق طاقتة (٥٢) . وقد تندر أحدهم قائلا بأن الدعاية أصبحت الآن من الباب للباب ، فالأعلان عن سلعة معينة يصحب الانسان معظم اليوم ، فهو مرسوم على الحائط المقابل لمنزلى وهو يطالعنى كلما أدرت جهاز التليفزيون ، كما أنه مرسوم على جدار الحافلات ووسائل المواصلات وهو يوزع فى شكل كتيب أنيق يتحدث عن السلعة بشكل يغرى الزبون على الشراء بدون تردد وهكذا ؛

---

(53) Lincoln H. Clark « Perfaca », in Clark (ed.), Consumer Bahaviour : The Dynamics of Consumer Relations (New York : New York University Press, 1955), 7. Vii.

ثالثا — عملية الاستهلاك

يمكن أن تمثل مدرسة المنفعة Utilitrianism نقطة بدء لابأس بها لدراسة عملية الاستهلاك . وقد سيطرت هذه المدرسة على الفكر الاقتصادى أوائل القرن ١٩ ، والمنفعيون Utilitarions هم فريق من الاقتصاديين الذين يؤمنون بأن قيمة السلعة تتوقف كلية على المنفعة ؛ وليس على نفقة العمل ؛ كما يزعم ريكاردو وغيره من اقتصادى المدرسة الإنجليزية القديمة .ولايتزعم هذا الفريق « ستانلى جفونز » الذى كان يميل إلى تفسير السلوك الاقتصادى للإنسان بوجه عام ، على أساس تحقيق أقصى المنفعة Maximum Pleasure وأدنى حد ملائم Minimum Pain .

وقد جاء أهم تعديل لهذه المدرسة على يد « ألفرد مارشال » (١٨٤٢— ١٩٢٤) الذى أدخل بعض العناصر البنائية الاجتماعية والسيكلوجية على نظرية الطلب ، فمن المدرسة الإنجليزية استعار مفوم المرونة elarticity . وأخذ من مدرسة فينيا (٥٢) اصطلاح الهامشية واستطاع من خلال هذا أن يقيم بناءاً سيكلوجيا معينا داخل نظرية الطلب . وقد استخدم مارشال فكرة المنفعة الهامشية ليدلل على أن منفعة السلعة تنخفض كلما كبر حجم المقدار الذى يحصل عليه المستهلك منها . ويعتمد هذا بدوره على مدى مرونة الطلب على السلعة ذاتها (٥٣) وبالاضافة لهذا فإن مارشال قد أوضح أن كثيراً من الحاجات

(٥٢) المدرسة النمساوية فى الاقتصاد Austion School of Economic تضم عدداً من الاقتصاديين النمساويين من أهمهم منجر menger وفيزر Wiser وبوهم—بافرك Bohm Bowerk . وقد طور هؤلاء نظرية القيمة . من وجهة النظر الشخصية بصفة خاصة . وذلك باستخدام الطريقة الاستقرائية فى التحليل ، وقد برز منها أيضاً لودفيج فون مايز Ludwing Von Mis وهايك وكلاهما اشتهر بصفة خاصة بالدعوة للنظام الاقتصادى القائم على المنافسة والتحرر من القيود التجارية والتدخل الحكومى السافر .

(٥٣) مرونة الطلب Elasticity of Demand : إذا كان أى تغير طفيف فى سعر أى سلعة مؤدياً إلى تغير كبير نسبياً فى الطلب على هذه السلعة ، فإنه يقال ، فى التحليل الاقتصادى ، أن الطلب على هذه السلعة مرن . والقاعدة العامة فى مرونة الطلب أنه إذا كان القياس العددى —

البشرية تعود لأسباب اجتماعية وثقافية وذلك من خلال ربطه بين الحاجات والأنشطة. كما نجح مارشال فى إدخال عنصر التأثير الاجتماعى على نظرية الطلب.

المفكر الآخر الذى نتعرض له هو « ثورستين فبلن » Thorstein Veblen (١٨٥٧ — ١٩٢٩) الذى اهتم كذلك بمحددات الاستهلاك ، ورأى أن هناك أمراً ما يحدد شكل الطلب علاوة على الحاجات الفردية المتنوعة . فالأغنياء على سبيل المثال يحددون شكل إنفاقهم على النحو الذى يضفى عليهم ماينفوقون به على بقية الطبقات من مظاهر ورموز المكانة . وعلى ذلك نلاحظ أن « فبلن » يدخل البعد الاجتماعى على مفهوم الطلب (٥٤) وإن لم تتخذ أفكاره شكل نظرية متكاملة .

ثم حلت نظرية التفضيل أو تحليل منحنى السواء (٥٥) محل نظرية مارشال وكان ذلك على يد « جون هكس » و « فلفريدو باريتو » . ويرى رجال الاقتصاد أن نظرية منحنى السواء يمثل فائدة هامة لأنها تقضى على مشكلات القياس التى تنشأ مع أفكار المنفعة الحدية المتناقضة وأنها تدخل أكثر من منتج واحد ضمن نظرية الطلب (٥٦) .

= للمرونة أكبر من الواحد الصحيح ، كان الطلب على السلعة مرناً، وإذا كان المقياس العددى للمرونة أقل من الواحد الصحيح ، كان الطلب على السلعة غير مرن ، وإذا كان المقياس العددى للمرونة يساوى الواحد الصحيح ، فإن الطلب على السلعة متكافىء فى المرونة .

حسين عمر ، مرجع سابق ص ص ٢٥٩—٢٦٠ .

(54) Thorstein Veblen, Theory of Leisure Class (New York. Modern Library, 1934), Havery Libenstein, « Bandwagen Shab and Veblen in the Theory of Consumer Demand », Qurterly Journal of Economies (1950), 61 : 183-207.

(٥٥) منحنى السواء indifference Curve عبارة عن ابتكار نظرى غالباً ما يستخدم فى التحليل الحديث لنظرية الاستهلاك ، فاذا دل المحوران الأفقى والرأسى لأى رسم بيانى على مقادير مختلفة لسلعتين من السلع الاستهلاكية ، فمن الممكن رسم منحنى تدل فقط على مجموعات مختلفة من هاتين السلعتين ، كل مجموعة منها سواء فى نظر مستهلك معين ، إذ أن المنفعة الكلية التى يستمدها من أى مجموعة منها واحدة . حسين عمر ، مرجع سابق ، ص ٢٧٢ .

(٥٦) المنفعة الحدية لأى كمية من أية سلعة، بالنسبة للفرد، هى الزيادة فى المنفعة الكلية =

وقد لفت نموذج كينز (وقد سبق وأشرنا إليه من قبل) الأنظار إلى التوازن بين الاستهلاك والادخار، حيث رأى كينز أن هذا التوازن يلعب دوراً بالغ الأهمية فى نموذج التوازن الذى توصل إليه . وهو يستند أساسا إلى قانون «سيكلوجى أساسى» يتعلق بالميل الحدى نحو الاستهلاك حيث يلاحظ أنه عند زيادة الدخل الحقيقى للفرد لا يعنى هذا أنه سيزيد نسبة استهلاكه بنفس القدر . ومن ثم فإنه لن يعدل من معدل استهلاكه بل سيقوم بإدخار ما يأتيه من دخل إضافى .

وتمثل نظرية « دوسينبورى » أخطر التحديات التى واجهتها نظرية كينز حول الاستهلاك وبالذات فيما يتعلق برأى كينز الذى يرى فيه أن السلوك الاستهلاكى لكل فرد مستقل تماما عن سلوك أى فرد آخر فى المجتمع ، وأن سلوك الناس الاستهلاكى لا يتأثر بصعود أو هبوط مقدار الدخل الذى يحصلون عليه . وفند هذين الرأيين استناداً إلى العوامل الاجتماعية والشواهد الاقتصادية .

وفى السنوات القليلة الماضية ظهر نوع من عدم الرضا عن نظرية تناقص المنفعة الحدية أو منحنى السواء وذلك بين عدد كبير من المحللين الاقتصاديين ومنهم على سبيل المثال « روبى تورنرتوريس » التى رأت أن نظرية الاستهلاك لا ينبغى أن تكتب على ضوء قانون تناقص المنفعة الحدية أو أى نظرية أخرى من هذا القبيل . ولكن ينبغى أن تشيد نظرية الاستهلاك على أساس تقسيم عمليات الشراء قصيرة الأجل إلى مجموعة من الفئات تبعا لنمط الأنفاق . ويأتى فى مقدمة هذه الفئات :

١ — صورة الإنفاق التى لا تتضمن أى حساب اقتصادى وإنما تقوم على أساس الالتزامات الشرعية (القانونية) . مثل وضع الإيجار ، وكذلك الإدخار

= التى تترتب على الزيادة فى الاستهلاك بمقدار وحده واحدة، وكلما زاد ما فى حوزة الفرد من أية سلعة معينة ، قلت منفعتها الحدية نتيجة لسريان قانون الغلة المتناقصة » . حسين عمر ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ .

بغرض إقامة حفلات الكريسماس عند أبناء المجتمعات الأوربية والأمريكية ودفع بوليصة التأمين الصحى وكذلك دفع ضريبة الدخل .

٢ - مجالات الاستثمار الواعى مثل شراء سندات الأسهم .

٣ - المشترى الذى يقوم بتخريب أكثر من نوع من أنواع التعامل قبل أن يقدم على شراء ما يحتاجه من سلع من سوق الاستهلاك . وهذه وإن تكن أبسط عن سابقيها إلا أنها تمثل فى الوقت ذاته نكوصا إلى الوصف البحث والتأمل ، كما أنها لا تقدم نظرية للطلب كما فعلت النظريات الاستدلالية أو تحليل منحنى السواء أو نظرية تناقص المنفعة الحدية .

لقد لاحظنا من خلال العرض السابق لنظريات الاستهلاك أنها تفتقر جميعها ، وبدرجة أو أخرى ، إلى إدخال العوامل الاجتماعية على التحليل الاقتصادى . أما التحليل الحق للسوق فهو الذى يقوم على أساس ترتيب المستهلكين فى السوق تبعا لعدد من العوامل الاجتماعية مثل (الطبقة الاجتماعية والجنس) وكذلك المواقع التى يحتلونها فى البناء الاجتماعى وأثر موقعهم فى البناء الاجتماعى على أسلوب اتفاقهم على المستويين الإجمالى (فمثلا فى معدلات الإنفاق والإدخار) وعلى المستوى التفصيلى (مثل التركيز على الأشياء التى يقوم الشخص بشرائها لترمز إلى الدور الذى يقوم به استنادا إلى الانتماء لجنس معين ، ذكر أو أنثى) . وهكذا فإننا نستطيع أن نلاحظ عدة أمور بالنسبة لكل مستهلك مثل السن و الحالة الزواجية والجنس والمركز الاجتماعى ، علاوة على افتراض مستويات وأشكال معينة من الإنفاق والإدخار التى ترمز إلى نمط إندماج الفرد فى إطار البناء الاجتماعى العام للمجتمع . وعن طريق تجميع صور الاستنباط بين هذه العوامل وبين الإطار الاجتماعى ، يمكن الوصول إلى دالة الإستهلاك أو سلسلة من دوال الإستهلاك يمكن إدماجها فى نظرية عامة للطلب .

ومما يدعو للأسى أن هذا التخطيط لايزال قيد التصور ولم يتجاوزه إلى مرحلة الإنجاز الفعلى . وكل ما نملكه حتى الآن مجموعة من الدراسات

الأمبيريقية المنفصلة بعضها عن البعض الآخر إلى حد ما ، والتي تكشف عن بعض أنماط الإدخار والإنفاق من جانب الأفراد الذين تم تقسيمهم تبعا لمجموعة من الفئات السوسيولوجية .

وللوصول إلى صياغة لنظرية حول الإستهلاك لاينبغي إغفال النظرة التقليدية للأسرة على أنها الطرف الوحيد الذى ينفق والذى يدخر إذ بدأت تدخل متغيرات أخرى مجال الطلب على السلع فى المجتمعات المعقدة على وجه الخصوص مثل الحكومات والجماعات التطوعية والمنشآت التجارية وماشابه ذلك بل إن هناك هيئات معينة تلعب دوراً بالغ الأهمية فى الإدخار مثل البنوك التجارية وشركات التأمين وصناديق التوفير . كما يجب الاهتمام كذلك عند صياغة نظرية للطلب ، بتحديد الجانب الهام من الإنفاق والإدخار موضوع الدراسة ، وأما فيما يتعلق باستهلاك الطعام على سبيل المثال تبدو هذه الإرتباطات الاجتماعية على قدر من الأهمية :

١ - الجنس والسن .

٢ - الأيكولوجيا .

٣ - الموارد الاقتصادية .

٤ - الحالة المهنية لأفراد لأسرة .

وتوثر مجموعة من المتغيرات المائلة على أنماط الإنفاق من الادخار : مثل السن وحجم الأسرة والانتماء العرقى ودرجة التحضر وحالة السكن .

خاتمة :

لقد ناقشنا خلال هذا الفصل أثر العوامل السوسيولوجية على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ، ويتوفر لدينا قدر لا بأس به من الثقة فى أثر هذه العوامل وقوتها . ولا يعنى هذا مجرد قيام علم اجتماع لدراسة الحياة الاقتصادية وحسب ، بل إنه يعنى كذلك وبنفس الدرجة أن علم الاجتماع الاقتصادى يحدد كذلك شكل سلوك المتغيرات الاقتصادية بكل ما تحمله الكلمة من معنى . وعلى الرغم من أن علم الاجتماع الاقتصادى يحمل قائمة طويلة من المتغيرات وعدد ضئيل من البيانات ذات القيمة أو تصنيف المتغيرات أو تنظيمها فى نماذج . وتركز كثير من الدراسات السوسيولوجية على متغير واحد فقط (مثل عضوية جماعة غير رسمية) . على حين لم يبذل سوى جهد ضئيل فى سبيل إظهار العلاقة النظرية بين هذا المتغير ومجموعة النظريات الاقتصادية الموجودة أو غيره من المتغيرات السوسيولوجية الأخرى . وعلى ذلك فإن علم الاجتماع الاقتصادى لا يحتاج لإجراء مزيد من البحوث مثلما يحتاج إلى محاولة الوصول إلى نظم تصنيفية أكثر دقة تقلل من ذلك الحشد الموجود من المتغيرات والكثير منها لا لزوم له . وتوضع على الشكل الذى توضع معه فى إطار المتغيرات الاقتصادية . وعن هذا الطريق فقط يمكن لهذا الفرع من فروع علم الاجتماع أن يصل إلى قدر من الرؤية العميقة علاوة على ذلك الكم الهائل من التغيرات التى ظهرت فى إطار ذلك العلم .

الفصل الخامس

الجوانب الاجتماعية للتنمية الاقتصادية

أولا : بعض أنماط التغير

ثانياً : آراء علماء الاقتصاد فى التنمية

ثالثاً : الجوانب الاجتماعية للنمو الاقتصادى

رابعاً : المحددات الاجتماعية للنمو :

١ – دوائر النمو

٢ – المحددات الاجتماعية للمتغيرات الاقتصادية

٣ – مركب الادخار – الاستهلاك – الاستثمار

٤ – الالتزام بالعمل

٥ – دخول أصحاب المشروعات الخاصة

خامساً : التغيرات البنائية المرتبطة بالتنمية

١ – تنوع عملية التنمية

٢ – التباين البنائى إبان مراحل عملية التنمية

٣ – تباين الأنشطة الاقتصادية

٤ – التباين فى أنشطة الأسرة

٥ – التباين فى الأنساق الدينية

٦ – التباين فى أنساق التدرج الاجتماعى

٧ - تكامل الأنشطة المتباينة

٨ - الاقتصاد والأسرة

٩ - المجتمع المحلى

١٠ - البناء السياسى

١١ - الانقطاع فى التباين والتكامل : صور الاضطرابات الاجتماعية

سادساً : الأسس البنائية لدور الحكومة

الفصل الخامس

الجوانب الاجتماعية للتنمية الاقتصادية

الفصل الخامس

الجوانب الاجتماعية للتنمية الاقتصادية

ركزنا فى الفصلين الثالث والرابع بالدرجة الأولى على محاول التعرف على التأثير المتبادل بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات غير الاقتصادية على المستوى المجتمعى الواسع من ناحية ومستوى العمليات الاقتصادية المحسوسة من الناحية الثانية . ولم توجه اهتماماً كافياً نحو مسألة غاية فى الأهمية وهى تلك المتعلقة بما يترتب على هذا التأثير المتبادل من تغيرات اقتصادية واجتماعية تتراكم بمرور الوقت ، وسندرس فيما يلى هذه التغيرات :

أولا : بعض أنماط التغير :

تمثل العملية الإنتاجية أبسط أنواع التغير الاجتماعى ،وفى المجال الاقتصادى ، يمثل حشد السلع و الخدمات و النقود فى المعاملات اليومية للسوق عملية تغير بسيطة تماثل العملية الاجتماعية . وتؤدى هذه العملية البسيطة إلى اتساق حركة المؤشرات متمثلة فى دورة السلع والدورة التجارية Trade cycle (١) وإعادة توزيع الثروة . وهناك عملية مماثلة تقع خارج نطاق الدائرة الاقتصادية مثل الحراك الاجتماعى الذى يمكن أن يأخذ شكلين أحدهما الحراك الأفقى متمثلا فى انتقال الفرد من مهنة إلى مهنة أخرى أوحراك رأسى متمثلا فى إنتقال الفرد من درجة معينة فى الترتيب الهرمى إلى درجة أخرى ، وإن لم تتضمن هذه الحركة تغيرات بنائية فى الترتيب الهرمى نفسه . وعلى سبيل المثال فإن إجراء الانتخابات السياسية غالبا ما يؤدى إلى إعادة توزيع للقوى والأشخاص فى المجال السياسى فى الوقت الذى لايتضمن فيه تغيرات جذرية فى الأساس السياسى أو القانونى للإطار السياسى ، ونصل من ثم إلى السمة الأساسية للعملية وهى حدوث التغيير فى إطار البناء القائم دون حدوث تعديلات على هذا البناء .

ويمثل الأنقسام حلقة بين العملية الاجتماعية والتغير الذى يطرأ على البناء الاجتماعى ككل . ويمكن تعريف الأنقسام بعبارة بسيطة على أنه يمثل زيادة فى وحدات بنائية إضافية لاتختلف كيفيا عن الوحدات القائمة بالفعل . ومن الأمثلة البارزة على هذا الأنقسام الزيادة الطبيعية التى تطرأ على سكان المجتمع حيث يتم تكوين أسر جديدة لا تختلف فى تركيبها عن النظام الأسرى الموجود . وبالنسبة للمجال الاقتصادى يتمثل الأنقسام فى تكوين منشآت جديدة لتغطية

---

(١) يقصد بالدائرة التجارية حدوث تغيرات منتظمة نوعا فى مسار الإنتاج ، إذ كانت هناك فترات رواج تعقبها فترات كساد ، ، وبعبارة أخرى كانت الحياة الاقتصادية متسمة بوجود « دورات تجارية متعاقبة ، الواحدة تلو الأخرى .

حسين عمر ، مرجع سابق ، ص ١٢٩ .

الطلب المتزايد على منتجات المنشآت القائمة بالفعل . وفى كل الأحوال يمثل الأنقسام تضاعف عدد الوحدات المماثلة من الناحية البنائية .

وعلى أية حال فإن التغير البنائى يتضمن ظهور مركبات جديدة من الناحية الكيفية للأدوار والتنظيمات . وفى التحليل الذى أشرنا إليه فيما سبق والذى قدمه بيرل وميتز للفصل بين الملكية والإدارة فى الشركات المساهمة الحديثة ، رأينا أن التغيير الجديد قد أنطوى على ما هو أكبر من مجرد النمو فى عدد المنشآت ، بل تجاوز ذلك إلى نشأة أدوار جديدة (المديرين وحملة الأسهم) وكذلك ظهور نمط جديد من التنظيمات هو الشركات المساهمة .

وعلى الرغم من إمكانية الفصل بين العمليات الاجتماعية والأنقسام والتغير البنائى من الناحية التحليلية إلا أنه يوجد ارتباط وثيق بين العناصر الثلاثة على المستوى الأمبيريقى . فالتجديد فى المجال الاقتصادى (مثل إقامة خطوط السكك الحديدية) يتضمن عدداً من التغييرات البنائية الكافية لأحداث تغييرات فى الإنتاج أوعلى الأقل التأثير على الدورة الاقتصادية القائمة (٢) ، كما أن الأنقسام فى وحدات الأسرة قد يؤدى إلى ضغط سكانى ربما تجاوز فى قوته طاقة النسق الاجتماعى على احتوائه ، وتمثله دون إحداث تغييرات بعيدة المدى فى هيكل الإنتاج والاستهلاك على حد سواء .

---

(٢) يمكن تعريف الدورات الأقتصادية بأنها « تقلبات منظمة بصورة دورية فى مستوى النشاط الاقتصادى » ولقد وصفت هذه التقلبات بأنها دورات ، لأن التقلبات الأقتصادية فى القرن التاسع عشر كانت قد كشفت عن درجة من الأنتظام فى حدوثها على عكس تقلبات القرن ٢٠ ، وبهذ المعنى يمكن القول بأن الدورات الأقتصادية متكررة ، ولكنها تختلف عن بعضها البعض من حيث توقيتها وطول مداها . ولكل دورة مراحل أربع هى :

(٢) مرحلة الأنتعاش Reeovcry

(٣) مرحلة الرواج Boom

(٤) مرحلة الأزمة Crisis

(٥) مرحلة الكساد despression

وفى الفصل الذى بين أيدينا ستتركز المناقشة على التغيرات البنائية ، مع توجيه اهتمام خاص إلى التغيرات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية (والتى تسمى أحيانا بالنمو وأحيانا أخرى تحديث) (٣) .

(٣) بالطبع لايمكن الخلط بين النمو والتنمية والتحديث ، إذ أن بينها فروقا نوعية ، وإن اتفقت كلها فى حدوث تغير فى الأقتصاد القائم ، فالنمو growth يعنى به الزيادة الجوهرية والمستمرة فى الدخل الفردى وأستهلاك السلع والخدمات . ويعتمد النمو فى العادة على عدة عوامل منها حجم ونوعية القوى العاملة والموارد الطبيعية المتاحة علاوة على نوعية التكنولوجيا وحجم ومعدل تراكم رأس المال . وعلى حين تمثل التنمية مرادفا جزئيا للنمو ، إلا أن التنمية تؤكد بنوع خاص على العوائق التى قد توجد فى طريق التحسن الأقتصادى الثابت فى الدول الفقيرة ، أما التحديث فإنه يمثل إدخال الأساليب الغربية على الأقتصاديات المتخلفة بغرض تنميتها ، أنظر

David Navack and Robert Lekaehwan, eds., Development and Society, The Dynamics of Economic Change New York, St. Martin'Press, 1968).

وبصفة خاصة الصفحات من ١ — ٢٣ . وكذلك حسين عمر ، مرجع سابق ، ص ٩١ حيث يعرف التنمية الاقتصادية بأنها تحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادى يؤدى بالدولة المتخلفة من معيشة الكفاف إلى مستويات مرتفعة جداً من الرفاهية الأقتصادية ، فالتنمية الأقتصادية ، بالنسبة لهذه الدول تعبر عن العملية التى يمكن بموجبها أن يستخدم شعب دولة ما أو منطقة ما موارده المتاحة له فى تحقيق زيادة مطردة فى الدخل القومى ، وفى نصيب كل فرد فى المتوسط من سلع الخدمات .

ثانيا : آراء علماء الاقتصاد فى التنمية :

كانت وجهة نظر كارل ماركس عن التطور من المرحلة الإقطاعية إلى مرحلة الرأسمالية ثم المرحلة الاشتراكية . وهكذا تتضمن حدوث تحولات على المستوى البنائى بالنسبة للعلاقات بين الطبقات وبين الدولة و الاقتصاد إلى غير هذا من القضايا الكبرى . غير أن النظرة العلمية تغيرت خلال السنوات القليلة الماضية ، حيث أظهر علماء الاقتصاد المحدثون ميلاً قويا نحو التخلى عن تحليل التغيرات البنائية على هذا المستوى الشامل ، و بدأوا يركزون جهدهم على حركة المؤشرات الاقتصادية القابلة للقياس الكمى مثل نمو الإنتاجية بالنسبة لكل فرد من السكان أو حاله صناعية معينة مثل صناعة الصلب أو حجم القوة العاملة ، وكانت كل فكرة من تلك تمثل متغيراً تابعا يحتاج للدراسة والتفسير .

أما المتغيرات المستقلة التى تحدد معدلات النمو فإنها تتمثل فى عوامل الإنتاج من موارد طبيعية ورأس مال وعمل بالإضافة إلى القدرة التنظيمية . وهناك عوامل اقتصادية أخرى سرعان ماتتدخل فى العملية الاقتصادية مثل المدخرات و التضخم وحالة ميزان المدفوعات والمساعدات الأجنبية وحجم ومعدلات زيادة السكان .

ويقوم علماء الاقتصاد أحيانا بدراسة ما يسمونه بالتغيرات البنائية (الهيكلية) ،وإن كانوا يقصرون هذا الاصطلاح على معدلات النمو النسبى فى مختلف الصناعات . ويلخص هنرى بروتون Bruton مشكلة التغير البنائى على النحو التالى :

« يبدو من الجلى أن عدداً من الصناعات تمر بحالة نمو سريع وقوى فى بعض الأوقات ، وعند هذا تقوم بسحب بقية عناصر الاقتصاد معها . إلا أنها لاتستمر هكذا على إطلاقها ، بل إنها تأخذ فى التناقص التدريجى حتى تصبح فى مستوى نمو واحد مع باقى عناصر الاقتصاد ككل . وفى نهاية

الأمر تنخفض معدلاتها عن معدلات النمو الاقتصادى الأخرى » (٤) وبعد أن تلحق الصناعة بالعناصر الأخرى للاقتصاد تبدأ معدلات النمو فى الصناعة تتوقف على واحد أو أكثر من المحددات الاقتصادية التالية ، السكان أو حالة الطلب أو التكنولوجيا :

(4) Henry J. Bruton, « Contemporary Theorying Economic growth », in B. F. Hoselitz (ed.), Theories of Economic growth (Glencoe III ; The Free Press, 1961) pp. 243–262.

ثالثا : الجوانب الاجتماعية للنمو الاقتصادى :

الملاحظ أن هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية الهامة التى تكمن وراء المتغيرات الاقتصادية ، فمركب الإدخار - الاستثمار ، وهو متغير اقتصادى ، يترتب أساسا على نسقى القرابه والتدرج الاجتماعى. فالطقوس الجامدة لمنح الهبة فى المجتمعات التقليدية تؤثر على نمط الاستهلاك وتتسبب فى خفض معدلات الادخار . على حين تؤدى أساليب الحياة الاستقراطية إلى زيادة المستويات الاستهلاكية ، وعندما تدخرفان إدخاراتها تأخذ أشكالا معينة مثل شراء الأمتعة غير القابلة للبيع والجوهرات وهى عناصر لا يمكن استثمارها فى مشروعات مفيدة من وجهة النظر الاقتصادية .

ومن ثم فانه من المهم بمكان تحليل العوامل غير الإقتصاديه التى تؤثر على نحو أو آخر فى مدى توفر ومرونة عوامل الإنتاج الذى يؤثر بدوره على معدل النمو الاقتصادى ، علاوة على دراسة التغيرات التى تطرأ على البناء الإجتماعى التى تتأثر بالتنمية الاقتصادية . وعند تحليل العلاقة بين النمو الإقتصادى والبناء الاجتماعى يمكننا إبراز التأثيرات التى تحدثها مجموعة من العمليات التكنولوجية والاقتصادية والايكولوجية المتشابكة والتى تصاحب التنمية فى معظم الحالات . نذكر منها العمليات الآتية :

١ - بالنسبة للتكنولوجيا يحدث انتقال من الأساليب التقليدية البسيطة إلى تطبيق المعرفة الفنية .

٢ - فى مجال الزراعة ، تتطور الزراعة من اقتصاديات المعيشة إلى الإنتاج التجارى للسلع الزراعية . ويعنى هذا بدوره وجود تخصص فى إنتاج الغلات النقدية وشراء المنتجات غير الزراعية بالإضافة إلى وجود العمل الزراعى المأجور .

٣ - أما فى مجال الصناعة فانه يحدث تحول من الاعتماد على قوة الإنسان والحيوان فى تحريك الآلات إلى انتهاج سياسة تصنيع بحث يعتمد على

تجمعات العمال الذين يستخدمون الآلات ويعملون للحصول على عائد نقدى . وتقوم سوق لتوزيع المنتجات الصناعية تعتمد فى رواجها على شبكة من علاقات التبادل التجارى (٥).

٤ — فيما يتعلق بالبيئة يتحول السكان من سكنى الريف إلى الإقامة فى المراكز الحضرية ، وتحدث معظم هذه العمليات بشكل متواز وعلى أية حال فانه يمكن إدخال بعض التحسينات التكنولوجيه دون أن يؤدى هذا إلى إحداث تغيرات تنظيمية ، إذ يمكن إدخال التقاوى المنتقاه دون أن يؤدى هذا إلى تغيير النظام الزراعى كله ، كما يمكن تحويل الزراعة من نمط الاستهلاك فحسب إلى المستوى التجارى دون أن يصحب ذلك تصنيع للمجتمع . ولا يستبعد كذلك أن تقوم الصناعة فى القرية ، كما أن المدن قد تنمو فى غيبة سياسة تصنيعية معينة . وقد تحقق هذا بالفعل فى حالات تاريخية معينة كما هو الحال فى مدن العصور الوسطى التجارية . علاوة على كل ما سبق فإن الآثار الاجتماعية للتقدم التكنولوجى وكذلك تحول الزراعة إلى الشكل التجارى وإقامة الصناعة وظهور المدن لا تنمو على حساب بعضها البعض بأى معنى من المعانى .

وبرغم هذا ، فان هذه التغييرات التكنولوجية والزراعية والصناعية والأيكولوجية تؤثر على البناء الاجتماعى على نحو متقارب . حيث تؤدى جميعها إلى التغيرات البنائية التى تنتشر خلال المجتمع بأكمله ، مثل : —

١ — التباين البنائى المتمثل فى ظهور مجموعة من الوحدات البنائية المتخصصة فى عدد من المجالات منها الأسرى والاقتصادى والدينى علاوة على نظام التدرج الاجتماعى .

---

(5) Manning Nask, « Some Notes on Village Industrialization in South and East Asia ». Economic Development and Cultural Change (1954–1955), III : 571.

٢ — ظهور التكامل الذى يتحقق من خلال أبنية تنسيقية قانونية وسياسية وترابطية جديدة نظراً للتغير الذى طرأ على النظام الاجتماعى التقليدى من خلال عملية التباين »

٣ — الاضطرابات الاجتماعية المتمثلة فى الهستيريا الجماعية وتفجر أعمال العنف والحركات السياسيه وغيرها والتى تعكس حالة التوتر الاجتماعى الذى نشأ عن عملية التباين والتكامل .

رابعا : المحددات الاجتماعية للنمو

١ ـ دوائر النمو :

لعل أفضل بداية لمعالجة المتغيرات السوسيولوجية على النمو الاقتصادى ان نبدأ بعرض النموذج الاقتصادى الذى وضعه نيركسة عن البلدان المتخلفة حيث يرى أن هذه المناطق تقع أسيرة للانخفاض الشديد فى النقل . وهى فى هذه الحالة تدور فى حلقتين مفرغتين : فهى من ناحية لا تملك توفير عوامل للإنتاج كما أنها تفتقر لسوق الطلب على ما لديها من سلع .

فمن ناحية توفير وسائل الإنتاج نجد أن رأس المال يعانى من ندرة ترجع إلى عدم قدرة أفراد المجتمع على الادخار ، التى تعكس بدورها انخفاض الدخل الحقيقى للأفراد الذى يمثل علامة على انخفاض الإنتاج الذى ينجم بدوره عن النقص فى عنصر رأس المال . وهذا النقص فى رأس المال يرجع فى جانب منه إلى ضعف القدرة الادخارية لدى الأفراد ، وهكذا تصبح الدائرة مكتملة الشكل .

أما على محور الطلب ، فإننا نلاحظ أن حافز المجتمع للاستثمار يتضاءل نظراً لضعف القدرة الشرائية لدى أفراده ، بسبب ضعف دخولهم الفعلية . وهذا يعدد بدوره إلى انخفاض الإنتاج الذى يعكس بدوره ضآلة رأس المال المخصص للإنتاج . وفى النهاية نجد أن ضآلة حجم الاستثمارات يعود إلى ضعف الحافز عليها ، ونلاحظ هنا كما كان الحال فى الدائرة السابقة أن التفاعل بين هذه المتغيرات يعمل على خفض قيمة كل منها على حدة .

وقد بذل نيركسة جهداً عظيما فى دراسة العوامل التى يمكن أن تؤدى إلى إحداث كسر فى هذه الدوائر المفرغة . فلو أمكن مثلا زيادة قيمة أحد المتغيرات مثل الدافع على الاستثمار ، فإن كافة المتغيرات الأخرى سوف تبدأ هى الأخرى فى الزيادة وستتحول الدائرة من عامل ضرر للاقتصاد القومى إلى دائرة خير وتقدم بالنسبة لهذا الاقتصاد . وقد طرح نيركسة فكرة زيادة

التجارة الخارجية كأحد الحلول المحتملة لكسر حدة الدائرة المفرغة بالإضافة إلى الحد من الزيادة السكانية وترشيد اليد العاملة علاوة على وضع سياسة إدخارية إجبارية ، وكذلك الاقتراض من الدول الأجنبية . إلا أن كل هذه العوامل لن يقدر لها النجاح ما لم يشارك أصحاب المشروعات الفردية فى الإنتاج ومن ثم يزداد متغير الحافز على الاستثمار — وما يترتب على ذلك من تغييرات بنائية — على عوامل الإنتاج(٦) .

٢ — المحددات الاجتماعية للمتغيرات الاقتصادية :

تتركز نظرية نيركسة على التعامل بين المتغيرات الاقتصادية مثل المدخرات والاستثمار والاستهلاك والإنتاجية وإسهام أصحاب المشروعات وما إلى ذلك ، ولو أننا تجاوزنا هذا التداخل بين تلك المتغيرات لاكتشفنا أن قيمة كل منها تتحدد بناء على متغيرات سوسيولوجية مثل القرابة والتدرج الاجتماعى .

٣ — مركب الادخار — الاستهلاك والاستثمار :

وهناك جانب من جوانب المدخرات يتسمان بأهمية خاصة فى برامج التنمية ، أول هذين الجانبين هو مستوى المدخرات ويتعلق هذا بالدرجة الأولى بكمية النقود التى لا تستنفذ فى الاستهلاك المباشر . أما الجانب الثانى فيتمثل فى شكل المدخرات ، فقد يكون حجم المدخرات معقولاً ولكنه قد يجمد نتيجة استثماره فى شراء المجوهرات أو العملات التذكارية ، ومن ثم لا يساهم فى الاستثمار ، وفى المشروعات الاقتصادية ، ويتحدد السلوك الإدخارى لدى الأفراد، بناء على عدد من المحددات منها العوامل الاقتصادية، فقد لا يميل الأفراد للإدخار عندما يكون المستوى الاقتصادى منخفضاً إلى الحد الذى لا يسمح للأفراد بادخار أى قدر من دخلهم الفعلى : كما أن العوامل الاجتماعية تلعب دوراً لا يقل عن ذلك أهمية وبالذات عاملى القرابة والتدرج الاجتماعى .

---

(6) Ibid. p. 154–156.

فبالنسبة للتدرج الاجتماعي نجد مثلا أن معظم المجتمعات القروية يسودها الاتجاه نحو الاستثمار في شراء الأراضي الزراعية كرمز من رموز المكانة في المجتمع . وقد كشف كل من بيرت هوسليتز وريتشارد لامبرت عن كثير من الحقائق حول تأثير نسق التدرج الاجتماعي على السلك الاستثماري لدى سكان جنوبي آسيا ، وذلك على النحو التالي :

« تأتي الأرض رأس قائمة الممتلكات لدى كل الدول في جنوبي آسيا ، وحتى تلك الأموال التي تأتي عن طريق الإنتاج الزراعي لا تكتسب قيمتها إلا حين يتم استثمارها في شراء مزيد من الأراضي الزراعية . وقد يكون من المعقول أن الرغبة في شراء الأرض تمثل أمراً منطقياً في منطقة يسودها الإنتاج الزراعي . إلا أنه يبدو عسير الفهم حين توجد مجالات أخرى للاستثمار أكثر عائداً من الأرض الزراعية ولا تجذب سكان تلك المناطق إليها في نفس الوقت . ومع الزيادة المضطردة في عدد السكان وتركز الكثافة واستشراء التضخم سجلت أثمان الأراضي الزراعية أرقاماً هائلة . وعلى سبيل المثال فقد سجلت في عام ١٩٦٠ سعراً بلغ ٨ أو ١٠ أضعاف سعرها عام ١٩٣٩ . وكان ثمن شرائها يكلف أكثر من العائد الذي يمكن أن تنتجه خلال ١٥ أو ٢٠ عاماً قادمة . وعندما لا يقوم الفلاحون بشراء أرض فإنهم يستثمرون أموالهم في شراء الذهب والمجوهرات أو يخزنون النقود في صناديق الثياب أو يدفنونها في أحد أركان المسكن . كما أنهم يشترون بها حبوباً يقومون بتخزينها وما قد يترتب على هذا من إحداث ذبذبات في سوق الحبوب في غير موسم الحصاد(٧) . »

وينتج عن كل هذا تحول المدخرات عن الطريق السليم للاستثمار الاقتصادي ، كما أن هناك عدداً من العوامل التي تحول دون استثمار الموارد

---

(7) Southern Asia and the West « in lambert and Hoselitz (eds.) The Role of Savings and Wealth in Southern Asia and the West (forthcoming), Na Pagination in manuscript.

المالية المتاحة . ومن بين هذه العوامل نجد الطقوس التقليدية التي تتم في جنوبي آسيا مثل شعائر المرور في دورة الحياة وكذلك توحيد أسرتين من خلال الزواج نجد أن هذه الأحداث تكون عادة مصحوبة بطقوس دينية معينة . وحتى تبارك العناية الإلهية في ثروة الأسرة لا بد من أن تنفق بسخاء على الشعائر الدينية . و تتغلب طقوس الزواج ودفن الموتى وإحياء ذكرى الأموات نفقات هائلة . كما أنه في حالة طقوس الموت مثلا نلاحظ أن جثمان الميت لا يحمل إلى المعبد مثلا بل يستقدم أهالي المتوفي الكاهن الذي يقوم ومعه جوقة المعبد بكامل هيئتها بإقامة الشعائر في منزل المتوفي مع كل ما يترتب على هذا من نفقات تجاوز ١٠ أو ١٥ ضعفا المبلغ الذي يتم إنفاقه عندما تتم هذه المراسيم في المعبد . بل إن هذه المناسبة بالذات قد تستهلك معظم مدخرات الأسرة والتي كان يمكن استثمارها في أغراض أكثر نفعاً . وعلى الرغم من أن أحد الباحثين قد توصل إلى استنتاج مؤداه أن ما يتم إنفاقه على الطقوس والشعائر يقدر بنحو ٧,٢ ٪ من إجمالي الدخل العام في الهند ، إلا أن هناك تقريراً صدر مؤخراً كشف عن حقائق أشد غرابة ؛ فقد ذهب إلى القول بأنه لو تم توجيه المبالغ التي أنفقت على المنح والهدايا التي يتم صرفها في حفلات الزواج ومراسيم الدفن في ريف الهند ، على توفير متطلبات الإنتاج لزادت معدلات الاستثمار بما يتجاوز ٥٠ ٪ مما هو قائم بالفعل(٨) .

وهذا الشعور ذات الجذور العميقة في الأسرة والدين والمجتمع المحلي لا تختفي بسهولة ولا يؤثر فيها سوى أنواع معينة من التغير الاجتماعي الكاسح (مثل الاستعمار والاستيطاني أو التحضر السريع) الذي يكتسح في سبيله كل أساليب الحياة القديمة .

(8) Ibid.

٤ ـ الإلتزام بالعمل :

لا تكفى الاستثمارات وحدها لتحقيق النمو الاقتصادى المنشود ، إذ أن معظم المبالغ المرصودة للاستثمار تستخدم لتأجير اليد العاملة المطلوبة لإنجاز مشروعات التنمية وبالذات عند إقامة صناعات جديدة . وفى هذه الحالة يكون على العمال التكيف مع نظام مكافآت جديد (متمثلة فى نظام الأجور) وشكل جديد للسلطة (ممثـلة فى نظام المشرفين فى المصنع) بالإضافة إلى التعامل مع الأسواق الكبيرة الحجم . وتمثل المجمعات القروية بكل ما تتصف به من سيطرة العلاقات القرابة وكذلك الالتصاق بالأرض ، أقوى صور المقاومة ضد تشغيل الفلاحين فى المشروعات الصناعية التى تقام فى الحضر . وقد أبدى ولبرت مور بعض الملاحظات حول تأثير القرابة على المجتمعات غير الصناعية (الزراعية) حين قال : ـ « تمثل القرابة واحداً من أخطر العقبات التى تحول دون تحقيق حرية الأفراد فى الحركة والانتقال والحراك . ولا يتم هذا من خلال مجرد رفض تعبئة العمال للعمل فى المصانع ، بل إنه يتحقق كذلك من خلال التلويح بالأمن الذى يتحقق من خلال الإحساس المتبادل بالمسئولية » (٩) .

٥ ـ دخول أصحاب المشروعات الخاصة :

ألمح نبركسة إلى أهمية دخول أصحاب المشروعات الخاصة إلى المجال الإقتصادى باعتبار ذلك من العوامل الهامة فى النمو الاقتصادى . إلا أن ميل أصحاب المشروعات الخاصة للمساهمة مثلها فى ذلك مثل رأس المال والعمل

---

(9) Wibert Moore, Industrialization and Labor (Ithaca and New York : Cornell University Press, 1951), p. 24. also, Wilbert Moore and Arnold S. Feldman (eds.) Labor Commitment and Social Change in Developing Areas (New York : 55 Re, 1960).

لا تظهر إلى الوجود تلقائيا . بل إنها تمثل نتاجاً لعدد كبير جداً من القوى الاجتماعية المركبة . وقد لوحظ أن التقاليد الدينية والقومية يمكن أن تشجع بطرق مختلفة ظهور نشاط أصحاب المشروعات . وعلاوة على هذا ، فإن النظم التقليدية للأسرة والتي يتم من خلالها انتقال الأفكار الدينية إلى الأجيال المتلاحقة — تختلف فيما بينها إلى حد كبير فى تشجيع ظهور موهبة الاستثمار لدى أفرادها .

ومن السمات الخاصة للمجتمعات القبلية والزراعية التقليدية عدم التشجيع على ظهور نزعات الاستثمار لدى أفرادها وذلك من خلال مركب يضم عدة عناصر هى القرابه والدين ، وتمثل روح المجتمع المحلى . وتكشف الحقائق التاريخية عن أن هذه المجتمعات لم تعرف التنمية الاقتصادية (وإن تكن ضعيفة وغير متوازنة) إلا بعد قدوم الغرب فى شكل الاستعمار وما صحب ذلك من دخول أرباب الأعمال فى تلك المجتمعات التقليدية وقيامهم بتحطيم الممارسات الإقتصادية التقليدية . ومن ناحية أخرى فإن النزعة القومية المتعصبة والتى ظهرت أساساً كرد فعل للسياسات الاستعمارية الغربية تصبح أداة فعالة لتحطيم الأنماط التقليدية للنشاط الإقتصادى ومن ثم موازرة ظهور التحديات الإستثمارية (١٠) .

---

(10) Rubert Emerson, Lenuox A. Mills, and Virginia Thompson Government and Vationalism in Southeast Asia N. Y. : Institute of Pacific Relations, 1942) pp. 4-11, W. W. Rostow, The Stages of Economic Growth (Cambridge : University Prsss, 1960) pp. 27-28. Moore Industrialization and Labor, pp. 94-97.

خامساً : — التغيرات البنائية المرتبطة بالتنمية

١ — تنوع عملية التنمية :

والآن لنفترض أن دائرة الفقر المفرغة قد تحطمت و أن النمو الإقتصادى قد حدث ، والمطلوب إذن هو التعرف على التغيرات التى تطرأ على البناء الإجتماعى فى ظل الظروف الجديدة .

والحقيقة أنه ليس من اليسير التعرف على تلك التغيرات نظراً لأن الاختلافات بين الأمم نستدعى وجود أنماط تنمية مختلفة ، وقد تتباين عمليات التنمية الإقتصادية بالشكل الآتى :

١ — تنوع الأوضاع الموجودة قبل ظهور الصناعة فى المجتمع . فقد يكون نسق القيم القائم متجانسا أو متنافراً ، وقد يكون المجتمع متماسكا أو منعكسا ، كما أنه قد يكون غنيا أو فقيراً ، وقد يكون ثروته موزعة بالعدل أو يشوب توزيعها الظلم. ومن الناحية السكانية قد يعانى المجتمع من خلخلة سكانية ويكون بناؤه الهرمى غير متوازن نظراً لغلبة صغار السن عليه (كما هو الحال فى استراليا) كما أنه قد يعانى من كثافة سكانية عالية ويكون معظمه من كبار السن (كما هو الحال فى الهند) . ومن الناحية السياسية قد يكون المجتمع تابعا لغيره كما قد يكون مستقلا تماماً أو لا يمارس سوى حكم ذاتى فى ظل سيطرة استعمارية . وتشكل كل هذه الظروف الموجودة سلفاً طبيعة التأثير الذى تمارسه عوامل التنمية الإقتصادية ، كما يؤدى إلى تنوع خبرات تلك المجتمعات من عملية التنمية .

٢ — تنوع الحافز الكامن وراء عملية التنمية ، حيث يمكن أن تؤدى الأنساق القيمية فى المجتمع إلى التعجيل بعملية التنمية الإقتصادية (وفى النموذج الذى قدمه ماكس فيبر عن الأخلاق البروتستانتية خير شاهد على ذلك) . وقد يكون الدافع هو تحقيق الأمن القومى والعزة الوطنية أو الرغبة فى تحقيق الإزدهار المادى . وقد يستخدم القهر السياسى كأداة لحشد القوى

العاملة المطلوبة ، كما يمكن أن تؤدى بعض العوامل الإقتصادية مثل ضغط السكان على الرقعة الممدودة للأرض الزراعية إلى إحداث نفس الأثر . وفى بعض الأحيان يعمل مزيج من العوامل السياسية والاقتصادية على الإسراع بمعدل التنمية الاقتصادية ، مثل حالات فرض الضرائب على الفلاحين وعدم تحصيلها فى صورة أخرى عدا النقود . كذلك يمكن أن تلعب الضغوط الاجتماعية دوراً هاماً فى هذا عندما يندفع أفراد المجتمع طلباً للتغيير لا لشيء إلا للتخلص من الأعباء التى يفرضها النظام العتيق . وتؤثر الصور المتباينة تأثيراً كبيراً على عملية التكيف للتحديث .

٣ - التنوع فى المسارات التى تتخذها التنمية . قد تبدأ التنمية الاقتصادية بإدخال الصناعات الإستهلاكية الخفيفة أو قد تكون نقطة البداية متمثلة فى إدخال برامج للصناعة الثقيلة أولا . كما أن الحكومة قد تتدخل ، إن سلبا أو إيجابا ، فى التأثير على معدلات التنمية الاقتصادية وتشكيل انماط الاستثمار . وقد يكون إيقاع حركة التصنيع سريعا أو متسما بالبطء . وتؤثر كل هذه العوامل على طبيعة التغير البنائى ومدى التوتر الذى ينجم عن هذا التغير .

٤ - التباين فى درجة التقدم التى يحرزها التحديث . فقد تختلف المجتمعات فيما بينها فى توزيع الصناعات الناشئة بالنسبة لاقتصادياتها المتقدمة ، كما قد تتباين فيها طبيعة العلاقات الجديدة بين الدولة والإقتصاد وبين الدين والدولة وما إلى ذلك . وعلى الرغم من أن كافة الدول الصناعية تشترك فى هذه الصفة (صفة الوصول إلى درجة كبيرة من التصنيع) فانه تظل هناك فروق نوعية بين هذه المجتمعات . وعلى سبيل المثال فان النظام الطبقى يختلف فى بريطانيا عنه فى أمريكا بالنسبة لأهميته الاجتماعية وذلك على الرغم من أن الدولتين تتمتعان بدرجة عالية من التصنيع .

٥ - التباين فى توقيت ونوعية الأحداث الدرامية التى تقع أثناء عملية

التنمية ، فاندلاع الحروب وقيام الثورات علاوة على حدوث الكوارث الطبيعية وكذلك الهجرات السكانية الضخمة ، كل هذا يؤثر على مجرى التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

يبدو من العسير إذن التوصل إلى تعميمات إمبيريقية صلبة حول التطور الذى يطرأ على البناء الاجتماعى إبان عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك نظراً لمصادر التباين المتعددة التى أشرنا إليها . وعلى أية حال ، فان مطلبنا الآن ليس البحث أو الوصول إلى مثل هذه التعميمات بقدر ما نهدف إلى تقديم وصف موجز لعدد من من التغيرات النهائية ذات الطابع العام كل العمومية والمرتبطة بعملية التنمية . ويمكن إجمال هذه التغيرات فى ثلاثة أولاها التباين البنائى ، والثانى هو التكامل ثم صور الاضطرابات الاجتماعية . ويمكن استناداً إلى هذه التغييرات الثلاثة أن نحدد ونصنف ونحلل التجارب التنموية التى مرت بها مختلف الدول . وتحدد تلك أوجه التباين التى ذكرناها هنا الاستجابة المميزة لدولة من الدول إزاء تلك الأشكال العامة للتنمية .

٢ — التباين البنائى إبان مراحل عملية التنمية :

يمكن أن يستخدم اصطلاح التباين البنائى للإشارة إلى كافة التغيرات البنائية التى تصاحب عملية التحول من المجتمع قبل الصناعى (الزراعى) ، إلى المجتمع الصناعى . وهو يعنى ببساطة التحول من البناء المتعدد الوظائف والأدوار إلى البناء الذى يغلب عليه طابع التخصص ، وفيما يلى عدد من الأمثلة الشائعة عن هذا التباين :—

١ — يتحول نمط الإنتاج من الإنتاج فى المنزل إلى الإنتاج فى المصنع ، ويزيد تقسيم العمل ، وتنتقل النشاطات الإقتصادية من إطار الأسرة إلى المصنع .

٢ — مع شيوع نمط التعليم الرسمى تنتقل وظيفة التربية والتدريب من

الأسرة والمؤسسة الدينية وتضطلع بها مؤسسة متخصصة على نحو دقيق هى المدرسة .

٣ — يتميز الحزب السياسى المعاصر ببناء أكثر تعقيداً من ذلك الذى كان يعتمد على مجرد التعصب القبلى ، وفى نفس الوقت لا يخضع الحزب للأغلال التى قد تحد حركته ، ممثلة فى الولاء للأسرة أو التصارع على زعامات التقليدية .

ومن كل ماسبق يمكن تقديم تعريف صورى للتباين البنائى على أنه انقسام يحدث فى دور أو تنظيم اجتماعى معين إلى دورين أو تنظيمين أو أكثر تؤدى وظائفها بفعالية فى الظروف الجديدة . وتتميز الوحدات الاجتماعية الجديدة بأنها متمايزة بنائيا بعضها عن البعض الآخر ، وعندما ننظر إليها باعتبارها كلا متماسكا نلاحظ أنهـــا تعادل فى وظائفها الجديدة الوظيفة الأصلية للنسق(١١) .

ويعنى التباين بالدرجة الأولى التغيرات فى بنية الدور ، وهناك لاينبغى الخلط بين فكرتين متقاربتين أولاهما تتناول السبب أو الحافز الذى يدفع للدخول فى الدور المتباين . وعلى سبيل المثال يمكن أن يظهر نظام العمل المأجور بغرض تحسين الأحوال الاقتصادية أو نتيجة القهر السياسى ، أو حتى نتيجة للرغبة فى إنجاز بعض الإلتزامات التقليدية (كاستخدام الأجر الذى يحصل عليه العامل فى توفير دوطة أو مهر) : وينبغى على الباحث الاحتفاظ بهذه المبررات فى ذهنه منفصلة عن التباين ذاته الفكرة الثانية تتعلق بتكامل الأدوار المتباينة . فحينما يظهر نظام العمل المأجور على سبيل المثال تنشأ معه فى تلازم تشريعات الأجور ونقابات العمال وكلها تهدف إلى تنظيم العلاقات بين الإدارة والعمال ، بدرجات متفاوته من النجاح .

---

(11) Neil J. Smelser, Social Change in the industrial Civilization (Chicago : University of Chicago Press, 1959), p. 5.

وعلى الرغم من أن عمليات إعادة التكيف تلك تؤدى إلى ظهور وحدات إجتماعية جديدة إلا أنها ينبغى أن تدرس مستقلة عن التخصص فى الأدوار بالنسبة للوظائف الأخرى .

٣ - تباين الأنشطة الاقتصادية :

يشيع فى الدول المتخلفة نظام إنتاجى يرتكز أساساً على الوحدات القرابية ، وتسيطر اقتصاديات الإعاشة على الإنتاج وتوجد بعض الصناعات التكميلية وإن كانت تعتمد هى الأخرى على نظام الأسرة ، ويتم انجازها على مستوى القرية ، والطائفة فى بعض الحالات . كما يقوم الاستهلاك كذلك على الاسرة والقرية على نفس النحو . وفى الإنتاج الزراعى بغرض سد حاجات الاستهلاك يكون القسط الأكبر من عمليات التبادل موجوداً داخل الأسرة الواحدة أو بين الأسر بعضها بعضا . ويعنى هذا بالدرجة الأولى أن كلا من الإنتاج والاستهلاك يتم فى نفس الاطار الاجتماعى ، وتتركز نظام التبادل فى القرابة والمجتمع المحلى (مثل المقايضة) وفى أنساق التدرج الاجتماعى (إعادة التوزيع تبعا لعضوية طائفة معينة) وفى الأنساق السياسية (متمثلة فى فرض الضرائب والجزية والعمل القهرى) . وفى ظل مثل هذه الظروف تعانى السوق من حالة تخلف شديدة وتتضاءل قيمة النقود كمتغير مستقل فى حركة السلع والخدمات .

وعندما ينمو الاقتصاد تبدأ كثير من الأنشطة الاقتصادية فى التحول من مركب الأسرة ، المجتمع المحلى Family – Commuinty Complex . ففى الزراعة يبدأ إدخال الغلات النقدية باعتباره علامة على تباين الأطر الاجتماعية للإنتاج والاستهلاك . ويؤدى هذا إلى تقويض نظام الإنتاج الزراعى المرتكز على الأسرة باعتبارها وحدة إنتاجية . وفى الصناعة يمكن تحديد عدد من مستويات التباين ، فالصناعة المنزلية التى تمثل أبسط أشكال الصناعة توازى نظام اقتصاديات المعيشة فى الزراعة ، حيث توفر الصناعة المنزلية الحاجات

الأساسية للعامل دون وجود تبادل تجارى واسع . كما أن الصناعات اليدوية تفصل بين الإنتاج والاستهلاك ، وإن زاد الاستهلاك على مستوى المجتمع المحلى . على حين تتضمن الصناعة المنزلية (التى تعرف باسم الصناعة الكوخية) Cottage industry نوعا من التباين بين الاستهلاك والمجتمع المحلى حيث أن الإنتاج يتم للوفاء باحتياجات السوق الخارجى الكبير من خلال تاجر الجملة الذى يقوم بالتعاقد لشراء الإنتاج ثم يقوم هو بتوزيعه على تجار التجزئة(١٢) . علاوة على ذلك فإن الصناعة تعمل على فصل العامل عن رأس ماله من ناحية وعن أسرته من الناحية الثانية .

ويظهر نفس التباين فى نظام التبادل التجارى ، فالسلع والخدمات التى كان يتم تبادلها على أسس غير اقتصادية يتم اجتذابها إلى السوق بشكل متزايد . كما تبدأ النقود فى التحكم فى حركة السلع والخدمات ومن ثم تتقوض الجزاءات السياسية والدينية والأسرية التى كانت تتحكم من قبل فى حركة النشاط الاقتصادى .

ومن الناحية الامبيريقية يمكننا أن نصف الاقتصاديات المتخلفة وشبه المتخلفة تبعا لدرجة انتقالها من حالة التجانس إلى حالة التباين . وعلى سبيل المثال ، فإنه يمكن اعتبار العمالة المهاجرة حالة وسطا بين الانخراط الكامل فى سلك العمل المأجور والارتباط القوى بالحياة التقليدية فى المجتمع المحلى . كما أن الصناعات الكوخية تؤدى إلى وجود الأسواق المتسعة لتصريف المنتجات ، فإنها تحافظ فى ذات الوقت على ربط الإنتاج بالنظام الأسرى ، وكذلك يؤدى استئجار أسر معينة للعمل فى المصانع إلى عودة ظهور نظام الإنتاج الأسرى . كما يمثل انفاق العائد من العمل فى المصانع لتقديم المهور نموذجا لعدم الاندماج الكامل فى ذلك البناء الصناعى الحضرى القائم على

---

(12) J. H. Boke, Sructure of the Netherlands, Indian Economy (N. Y ; ʳnstitute of pacific Relations, 1942). p. 90.

أساس تباين الأدوار . وتعود بعض أسباب هذه الحالة إلى أن السكان يبدون مقاومة للتخلى عن الأساليب التقليدية التى اعتادوها ، كما أن هناك إقبالا على المشغولات اليدوية علاوة على نظم التفرقة العنصرية ضد العمال الوطنيين . مجمل القول أن مفهوم التباين البنائى يتيح أداة يمكن الاعتماد عليها لقياس مدى التغير الذى أصاب البنية الاقتصادية للمجتمع .

٤ ــ التباين فى أنشطة الأسرة :

ومن الآثار التى ترتبت على انتقال الأنشطة الاقتصادية من نطاق القرابة أن فقدت الأسرة بعض وظائفها السابقة وأضحت مجرد بناء متخصص ، فهى لم تعد مثلا وحدة اقتصادية منتجة . وبدأ الأبناء يتسربون خارجها واحداً تلو الآخر بحثا عن العمل خارج نطاق المجتمع المحلى بأكمله وليس الأسرة وحدها . وتحددت وظيفتا الأسرة فى مجرد الاشباع العاطفى والتنشئة الاجتماعية وحسب . وعلى الرغم من موجود محاولات للتوفيق بين التباين البنائى للنسق ووحداته ، متمثلا فى هجرة العمالة واستئجار الاسرة للعمل ، فان الاتجاه السائد يحبذ الفصل بين وظائف الاسرة والانشطة الاقتصادية .

ونذكر فيما يلى عدداً من العمليات التى تصاحب التباين الذى طرأ على أنشطة الاسرة :ــ

(ا) اضمحلال العمل داخل نطاق الاسرة .

(ب) تزايد الضغوط التى ترمى إلى عدم تدخل الاسرة فى تنظيم وإدارة العمل ، ويمكن ارجاع هذه الضغوط إلى فكرة الرشد الاقتصادى. وغالبا ما يستقر هذا التدخل الاسرى فى المستويات الإدارية بشكل خاص ، وفى بعض الحالات (كاليابان مثلا) تستمر الروابط العائلية فى أداء عملها كأساس رئيس لانجاز الانشطة الاقتصادية .

(حـ) يأخذ الضبط الذى كان يمارسه الاقارب وكبار السن على الاسرة

الصغيرة(١٣) فى الاضمحلال التدريجى والانهيار ويعد هذا سمة أساسية من سمات تميز الأسرة النووية عن الأسرة الممتدة .

(د) ونتج عن انهيار الضبط الذى كان يمارسه الكبار شيوع حرية الاختيار الفردى والإحساس بالحب وما شابه هذا من معايير لاختيار القرين ، وأدى هذا بدوره إلى ضعف تدخل الآباء والاقارب فى تزويج أبنائهم كما كان الحال من قبل .

(ه) ونجم عن كل ما سبق تغير منزلة المرأة التى لم تعد مجرد تابع لزوجها من النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصاديه ، كما صاحب هذا اشتداد ساعد الحركات النسائية .

وعلى هذا النحو يؤدى التباين البنائى إلى تفويض الأشكال القديمة للتكامل فى المجتمع ، فالضوابط التى كانت تمارسها الأسرة الممتدة تبدأ فى الذوبان فى الأبنية الاجتماعية الجديدة التى ينطوى عليها التباين ؛ كما تظهر مشكلات جديدة نتيجة للتخلى المستمرعن الأشكال القديمة للتكامل ، ومن ثم تظهر صور جديدة للتكامل لإحداث توازن مع التغير الطارىء .

٥ — التباين فى الأنساق الدينية :

على الرغم من تباين التأثير الذى تمارسه أنساق المعتقدات الدينية والقومية

---

(١٣) تعد الأسرة النووية المستقلة خاصية هامة من خصائص المجتمعات الصناعية الحديثة . ويعود شيوع هذه الأسرة إلى عدد من العوامل أهمها سيطرة النزعة الفردية التى أنعكست على كثير من المظاهر كالملكية والقانون والأفكار الاجتماعية العامة المتعلقة بسعادة الفرد ورضاته الذاتى ، كما يعود إلى شدة الحراك الجغرافى والاجتماعى . ولقد خضعت الأسرة النووية الحديثة لمؤثرات عديدة منها عدم قدرة الدولة على تحقيق السعادة للانسان ، مما اضطره إلى الأعتماد على الأسرة فى أوقات الأزمات . . . ويعتمد هذا النمط من الأسرة فى تحقيق تضامنه على الجاذبية الجنسية ورفقة الآباء والأطفال ، بوتومور ، تمهيد فى علم الاجتماع ، ترجمة د . محمد الجوهرى وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٢٤٦ .

على التنمية الاقتصادية ، إلا أنها يمكن أن تشكل حافزاً أو معوقا . وفى هذا الصدد ، يساعدنا منطق التباين على الوصول لتفسير لهذه التأثيرات المتناقضة ، ففى المراحل الأولى من عملية التنمية ينبغى القضاء على كثير من الأفكار التقليدية فى سبيل إفساح المجال لظهور أبنية اجتماعية أكثر تخصصا وتمايزاً ، إلا أنه نظراً لأن هذه الأفكار تضرب بجذورها فى قلب التنظيم الاجتماعى القبلى وتعد أساليبا مستقرة ومتعارفا عليها للتكامل الاجتماعى ؛ فإن اقتلاع هذه الإلتزامات والأساليب العتيقة يتطلب إلتزاما قيميا عاما وقويا لانتزاع الأفراد من ارتباطاتهم التقليدية . وهناك ثلاث عوامل يمكن أن تشكل الأداة التى يتحقق بواسطتها تنفيذ هذا الهدف ، وهى المعتقدات الدينية والتطلعات القومية ثم الأيديولوجيات السياسية . إذ يمكن استغلالها فى المناداة ببذل النفس والنفيس فى سبيل الوصول إلى الغايات التى يرمى المجتمع إلى تحقيقها .

إلا أن هذه الأنساق القيمية تحمل معها بذور ضغطها . وقد أبدى فيبر ملاحظة ثاقبة حين رأى أن الرأسمالية وقد بلغت أوج ازدهارها فى القرن العشرين لم تعد بحاجة لتلك القيم التى استندت إليها فى نشأتها وهى الأخلاق البروتستانتية(١٤) فقد استطاعت الرأسمالية بفضل النجاح الذى أحرزته وسيطرتها على معظم — إن لم يكن كل — العالم الغربى فى أن تقيم لنفسها قيما أخلاقية جديدة على أسس صلبة ، ونعنى بها قيم الرشد الاقتصادى . وهذه القيم الاقتصادية لم تعد بحاجة إلى تلك التبريرات التى كانت فى أمس الحاجة إليها لتثبيت قواعد التحول الاقتصادى الجديد فى بداية عهده .

ويشكل تطور تلك القيم المستقلة خطوة نحو علمنة القيم التقليدية . وإبان تلك العملية تظهر وتستقر مجموعة من الجوانب النظامية السياسية والاقتصادية والعلمية على أسس مستقلة . فلم تعد القيم التى تحكم هذه الجوانب خاضعة

---

(14) Max Weber Partestant Ethic and the Spirit of capitalism (London : Allen of Unwin, 1943), pp. 181–262.

بشكل مباشر للمعتقدات التقليدية بل لمجموعة من الأسس العقلية المستقلة . ويزداد الاتجاه نحو النمو كلما حلت هذه القيم العقلية المستقلة محل القيم التقليدية .

وباضطراد حدوث التباين تخضع القيم القومية وما إليها لعملية علمية مماثلة لتلك التي خضعت لها القيم التقليدية ، فكلما أحرز المجتمع تقدما في طريق تكوين تنظيمات اجتماعية مركبة كلما أفسح المجال للأنساق القيمية الرشيدة المستقلة لتحل محل القيم القومية المتشعبة . وعلى سبيل المثال فإن البناء الاجتماعي في الاتحاد السوفيتي قد بدا أكثر ميلا نحو إدخال ميكانزمات مستقلة في الأسواق علاوة على إطلاق حرية البحث العلمي في بعض المجالات أكثر من ذي قبل ، وارتبط هذا أساسا باضطراد عملية التباين البنائي في المجتمع . ولم تكن هذه الإجراءات راجعة أساسا وبشكل مباشر إلى قيم القومية أو الشيوعية ، وإنما إلى عوامل اقتصادية اجتماعية

وهكذا يكون عنصر التناقض في الدور الذي تلعبه القيم الدينية أو القومية ؛ فحيثما شجعت على القضاء الأنماط التقليدية يمكن أن تعتبر حافزاً على التنمية الاقتصادية ، أما إذا عملت على الحفاظ على شكلها التقليدي وقاومت عمليات العلمنة يمكن أن تصبح نفس القيم معوقا في سبيل التقدم الاقتصادي والتغير البنائي .

٦ — التباين في أنساق التدرج الاجتماعي :

تلعب فكرة الوراثة ascription والإنجاز achievment دوراً بالغ الأهمية في تحديد المراتب التي يحتلها الأفراد في أنساق التدرج الاجتماعي ؛ ويلاحظ في العادة أن الأشكال الجمعية للحراك (في مقابل الشكل الفردي له) ترتبط بشكل نمطي بالأشكال الوراثية في التدرج .

وتتسم كثير من المجتمعات المتخلفة بوجود نسق للتدرج الاجتماعي قائم

على الوراثة(١٥) ؛ ومن ثم فإنها تشهد بالتالى أشكالا جمعية للحراك ، وفى ظل ظروف التنمية الاقتصادية يتضمن التباين البنائى تغيرا فى كلتا الصفتين :

١ — حيث تظهر معايير تقديمية جديدة على الانتماء الموروث ، وهذا ما لاحظه ماكين ماريوت Mchin Mariott فى دراسة للتغير الاجتماعى فى قرية « باريل » فى الهند حيث يقول :

« اكتسبت معايير الثروة الشخصية والنفوذ والسمعة الطيبة مكانة بارزة فى ترتيب الناس طبقيا ، وبدأت تحل محل التصنيفات القديمة القائمة على أساس الطائفة . ولما كانت تلك الأسس لا ترتبط بوضوح بأى نظام شمولى للتجمعات التضامنية فإن التقييم يتم على أساس الصفات الحقيقية التى يتمتع بها الفرد أو الأسرة بما هى عليه . وقد أثار هذا الإتجاه الجديد القائم على أساس الفردية شقاقا كبيراً بين أفراد القرية »(١٦) . ويعنى هـــذا أن الطوائف المهنية والجماعات الاثنية والتجمعات الدينية التقليدية تضمحل فى قيمتها بالضرورة ، فى كل جوانب النسق أثناء عملية التنمية ، بل إنها قد تزداد وتبرز فى الجانب السياسى على وجه الخصوص حيث تلجأ إليها جماعات المصالح أو الجماعات

---

(١٥) وضع بارسونز خمسة أزواج من متغيرات النمط Pattern Variables للتمييز بين المجتمعات ، نذكر منها ثلاثة هى الوراثة فى مقابل الانجاز ascription versus achievment والانتشار فى مقابل التخصيص diffusness versus specitity ، والنزعة الشاملة فى مقابل النزعة الخاصة Universalism Versus Particularism : وتمثل الأولى فى كل زوج سمة من سمات المجتمعات المتخلفة على حين تمثل الثانيه من صفات المجتمعات المتقدمة فمثلا يقوم الترتيب الطبقى وتوزيع الأدوار فى المجتمعات المتخلفة على أساس الانتساب الطبقى أو الوراثة أو المركز الاجتماعى الموروث وليس على أساس ما يستطيع هذا الشخص أن يقوم به ، أما فى حالة المجتمعات المتقدمة ؛ فان المعيار الاساسى هو قدرة الشخص على أداء العمل المنوط به انجازه ، ومن أجل التحقق من ذلك تجرى اختبارات أو يشترط الحصول على درجة علمية معينة . (المترجم)

(16) Mc Kain Marriot « Social Change in an Indian Village « Economic Development and Cultural Change (1952-1953). I. 153.

المرجعية بغرض فرض الولاء للنظام . ونظراً لأن معايير الوراثة هى الأساس الوحيد للترتيب الطبقى ، فإنها تمايز أكثر من ذى قبل عن المعايير السياسية والاقتصادية وما إليها .

٢ — يزداد الحراك الفردى من خلال التنظيمات الرئاسية المهنية ، ويعتبر هذا علامة على الانفصال الذى يقع بين ممارسة الفرد لوظيفة معينة وبين انتمائه الأسرى . بالإضافة لهذا فإن الحراك الفردى يصبح بديلا للحراك الجمعى ، فالأفراد ، وليست الطوائف أو القبائل هم الذين يتنافسون على احتلال المكانات العالية فى المجتمع ، وتمثل ظاهرة التزايد المضطرد فى الحراك الفردى إحدى العلامات المميزة لظاهرة التصنيع ، إلا أن هذا لا يمنع من وجود صور للتباين القوى فى رموز المكانة وايديولوجية الطبقات بين المجتمعات الصناعية بعضها والبعض الآخر .

٧ — تكامل الأنشطة المتباينة :

وجه دوركايم عناية خاصة نحو دراسة ميكانزمات التكامل فى ظروف تزايد انعدام التجانس الاجتماعى ، وعلى سبيل المثال فإن تقسيم العمل المتزايد (والذى يدل على التباين) يلازمه زيادة فى الميكانزمات التى تعمل على تنسيق وتقوية التفاعل بين الأفراد عند أدائهم لأدوار متباينة فى المجتمع ، وقد اعتبر دوركايم البناء القانونى أهم أدوات التضامن الاجتماعى . وإن كان الباحث لا يعدم وجود عدد كبير من قوى التضامن فى المجتمع خلاف البناء القانونى .

ولذلك فالتباين لا يعد عاملا كافيا لتحديث المجتمع : وتحرز عملية التنمية تقدما كلما كان هناك تداخل منسجم بين التباين والتكامل . وعلى النقيض من ذلك فإن عملية التكامل ذاتها تفرز أبنية أكثر تباينا مثل نقابات العمال والجمعيات والأحزاب السياسية . وفيما يلى عدد من الأمثلة التى توضح عملية التكامل المركبة فى عدد من النظم الاجتماعية .

٨ – الاقتصاد والأسرة :

لم يحدث سوى انفصال يسير بين الاقتصاد والأسرة فى ظل النظام الاقتصادى البسيط القائم على أساس اقتصاديات المعيشة والصناعة المنزلية ، فكل من أدوار الأسرة والأدوار الاقتصادية تتداخل وتستقر فى النسق القرابى . وتستتر عملية التكامل بين هذه الأنشطة المتباينة وغير المتخصصة على أساس الأبنية الأسرية والمحلية ، وكذلك توجد فى التقاليد الدينية التى تعزز قوة هذين البناءين والأسرة والمجتمع المحلى .

أما فى ظل ظروف التباين الاجتماعى ، فالأمر مختلف ، حيث ينفصل الإطار الاجتماعى للإنتاج عن ذلك الذى يتم فيه الاستهلاك ، وتتباعد الأدوار الإنتاجية لأفراد الأسرة من كافة النواحى جغرافيا وبنائيا فى أدوارهم العائلية . وهذا التباين يؤدى إلى عدد من مشكلات التكامل والمتعلقة بكيفية معرفة العمال بأخبار فرص العمل المتاحة لهم ، وكذلك كيفية إحداث تكامل بين مصالح الشركات وتطلعات واهتمامات الأسر ، بالإضافة إلى كيفية حماية الأسر من تقلبات الأسعار فى السوق . وبينما كانت القرابة والجيرة تعمل على مواجهة مثل هذه المشكلات فى المجتمعات التقليدية ، فإن التنمية أدت إلى ظهور عدد لا يحصى من الأجهزة والنظم التى تكرس لمواجهة هذه المشكلات مثل مكاتب تشغيل العمال والنقابات والأجهزة الحكومية التى تعمل على توطين العمالة والجمعيات التعاونية علاوة على مؤسسات الائتمان والإدخار وكلها تتضمن هيئات متخصصة فى إحداث التكامل .

٩ – المجتمع المحلى :

لو حدث وقام التصنيع فى القرية أو حتى وسط مجموعه من القرى لأمكن الإبقاء على روابط المجتمع المحلى والحفاظ على العلاقات الأسرية فى ظل مثل تلك الظروف . إلا أن الزحف الحضرى قد خلق نوعاً من العلاقات اللاشخصية ، ونتج عن هذا إغراق المدن الكبيرة بالجماعات التطوعية فى

دور العبادة والنقابات والمدارس والنوادى الرياضية وجماعات العون المتبادل إلى آخـــر ذلك من أنواع التجمعات التى تقدم بديلا للأسرة والمجتمع المحلى :

ومع ذلك فإن هذا النمو المتزايد للتجمعات التكاملية فهم يقدمون إلى الحضر سعياً وراء التمايز ثم يعودون ثانية إلى القرى وهم ينشدون ، وفى المدن ذاتها يمكن أن يكون الارتباط على الأساس العائلى أو الانتماء لنفس القرية أو القبيلة هو المعيار الوحيد للتكامل ، وقد يضمحل هذا المعيار تدريجياً ليحل محله معيار التجمعات الوظيفية القائمة على أساس المصلحة الاقتصادية أو السياسية المشتركة .

١٠ — البناء السياسى :

يرتبط التكامل السياسى فى المجتمعات التقليدية بعلاقات القرابة والانتماءات القبلية بالإضافة إلى ملكية الأرض الزراعية وكذلك السيطرة على الغيب والتعامل مع المجهول (من خلال السمر) وخاصة فى المجتمعات المتخلفة ، وتتكون الصيغ السياسية الموجودة من الزعامات القبلية وجماعات القرابة ومجالس الكبار وقيادات الإقطاع والسحرة الذائعى الصيت .

وعندما تتعقد الأبنية الاجتماعية تتطور النظم السياسية بحيث تتلاءم مع الأوضاع الجديدة للبناء . وقد حدد كل من ماير فورتس Meyre Fortes وإيفانز بريتشارد E. E. Evans-Pritchard ثلاثة أنماط فى النظم السياسية فى أفريقيا التى يمكن ترتيبها تبعاً لدرجة تباينها مع علاقات القرابة : —

١ — مجتمعات صغيرة ، تضم أكبر وحداتها السياسية أولئك الذين يشتركون فى الانتماء لعائلة واحدة . وهكذا تتداخل السلطة السياسية مع العائلة والتنظيم القرابى بشكل لا ينفصم . ا

٢ — المجتمعات التى يمثل الإطار السياسى فيها النواة التى تعمل على تكامل عدد من البدنات القرابية .

٣ — المجتمعات التى يكتسب التنظيم الإدارى فيها صيغة رسمية ، وتتطور هذه الأبنية فى اتجاه التباين كلما ازداد عدد السكان وتعقدت نظمها الاقتصادية والثقافية ومالت إلى عدم التجانس (١٧) . ومع تحرر البلدان الأفريقية من الاستعمار ظهرت إلى الوجود نظم سياسية تضم أحزاباً سياسية ومجالس تشريعية وجماعات ضغط علاوة على النظم النيابية فى بعض الأحوال(١٨) . وهذا التكامل السياسى الأوسع مدى يركز أحيانا على توسيع وتعديل مبادىء التكامل التقليدية . وعلى سبيل المثال فقد ذكر سليج هاريسون Slig Harrison أن التطورات الحديثة فى الهند قد أدت إلى تحويل أهمية الطائفة المغلقة من القرية التقليدية والعائلة الممتده إلى ظهور جماعات طائفية مؤثرة Tast Labbies صارت تشكل واحدة من أقوى وأعتى وأشر القوى السياسية المؤثرة فى حياة الهند الحديثة (١٩) . وسنتطرق فيما بعد للحديث عن الآثار السلبية التى يخلفها استمرار صيغ التكامل التقليدية فى الأبنية الحديدة .

وتوضح الأمثلة التى ذكرناها آنفا كيف أن التباين الذى يحدث فى المجتمع يؤثر على مجال التكامل فيه . وتؤدى الأبنية التكاملية الناشئة إلى زيادة تماسك البناء الاجتماعى الذى تهدده قوى التباين بالزوال . وفى كثير من الحالات تكشف قوى التكامل الجديدة عن قدر كبير من عدم الاستقرار ، إذ يتضح مثلا أن النقابات العمالية تتحول لتصبح أحزابا سياسية . علاوة

(17) Mayer Fortes and E. Evans – Priehard, African Political Systems (London : Oxford Uuniversity Press, 1940), pp. 1–25.

(١٨) تمثل جماعات الضغط Pressure Groups (وأحياناً تسمى اللوبى Lobby) فى الوقت الحاضر جزءاً من النظام السياسى ، وهى جماعات ذات بناء رصمى يجمع بين أعضائها المصالح المشتركة — طالما هى تسعى إلى التأثير فى العمليات التى تقوم بها الحكومة : ومن الأمثلة على ذلك اليهود فى الولايات المتحدة الأمريكية .

(19) Selig Harrison, India › The Most Dangerous Decades (Princeton University Press, 1960), pp. 100 ff.

على تحول أندية كرة القدم إلى جماعات دينية .. وهكذا ، ويؤكد هذا الخلط الحاجة الشديدة للإلحاح إلى إعادة التكامل في ظل ظروف عمليات التباين غير المنتظمة والسريعة الإيقاع . وتتمثل الاستجابة الاولية في محاولات متعثرة للتعلم من التجربة والخطأ لكثير من مظاهر التكامل الطارئة .

لقد سبق وأشرنا إلى بعض الآثار البنائية المترتبة على التقدم التكنولوجي والتحول إلى زراعة الغلات النقدية في الزراعة وإلى التصنيع . ولكن ينبغي ألا يغيب عن الأذهان حقيقة هامة هي أن التغيرات البنائية لا تنجم عن التصنيع وحده وحسب . فقد وقعت تغيرات بنائية هائلة وبعيدة المدى في كثير من الدول التي لم تبدأ سوى أول خطواتها في طريق التصنيع . وعلى سبيل المثال فقد أدى الاستعمار ، أو ما شابه ذلك من صور الهيمنة الاقتصادية ، إلى تباينات واسعة في الغلات النقدية والعمل المأجور علاوة على إدماج السوق المحلي في الاقتصاد العالمي بما يترتب على ذلك من تأثر الأسواق المحلية بالتذبذب الحادث في الأسعار على المستوى العالمي . ومن ثم ، فإن كثيراً من التغييرات البنائية التي سبق ذكرها علاوة على صور الاضطرابات الاجتماعية التي سنأتي إلى ذكرها في الحال تميز المجتمعات التي لم تمر بعد بمرحلة التصنيع .

١١ — الانقطاع في التباين والتكامل : صور الإضطرابات الاجتماعية :

يحتمل أن تحمل التغييرات البنائية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية آثاراً تتسبب في تصدع النظام الاجتماعي العام وذلك للأسباب التالية : —

١ — يتطلب التباين خلق أنشطة ، ومعايير وجزاءات جديدة ، علاوة على الوضع السياسي الجديد والهيئة القائمة على أساس المهنة وما إلى ذلك . وهذه عادة ما تتصارع مع أشكال الفعل القديمة التي تهيمن عليها عادة الإنسان التقليدية كالنظم القرابية مثلا . وتمثل هذه المقاييس التقليدية أكثر العقبات صلابة في وجه التحديث أو عندما تتعرض لتهديد ما فإنها تثير

معارضة قوية وصلبة المراس .

٢ — علاوة على ذلك فان التغير النهائى يتسم بعدم الإنتظام إبان عملية التنمية . وعلى سبيل المثال ، فان القوى الأوربيه المستعمرة قد عملت على إدخال تغييرات جـذرية على الأطر السياسية والاقتصادية والتربوية فى المستعمرات ، ومع دلك عمدت إلى الحفاظ على بقاء النظم الطبقية والدينيه والأسرية بعيداً عن متناول يد التغيير .

وتمثلت المشكلة الأساسية فى المستعمرات فى التوقع بأن السكان الوطنيين سيتقبلون الأوضاع النظامية الحديثة ، وأنهم سوف يؤدون الأدوار المنوطة بهم وخاصة فى المجالين السياسى والإدارى ، بينما ينكرون عليهم بعضا من الجزاءات الأساسية الكامنة فى هذه الأوضاع . كما يتوقع منهم أن يتصرفوا على ضوء نظام للحوافز مشتق من بناء اجتماعى مختلف تحاول القوى الاستعمارية والحكام الأجانب فرضه على السكان المحليين (٢٠) إلا أن صور الانقطاع تلك لاتحدث فى ظل السيطرة الاستعمارية فحسب ، بل إنها توجد كذلك فى ظروف الاستقلال ؛ ففى داخل النظام الاقتصادى ذاته نلاحظ أن التصنيع يدخل بشكل غير موازن وغير متناسق مع غيره من عناصر البناء الاقتصادى والاجتماعى المستقر . ويقوم التباين الناجم عن التغيرات الزراعية والصناعية والحضرية فى علاقة غير ثابته (متأرجحة) مع التكامل . وتحمل كلتا القوتان (التباين والتكامل) فى طياتهما كثيراً من الاختناقات وصور التخلف ، وكلما أسرع إتباع التحديث كلما اشتدت الأزمات الناجمة عن الانقطاع فى التكامل

٣ . وتتفاقم صور الاستياء والسخط من هذا الانقطاع كلما بذلت محاولات

---

(20) S. N. Eisenstadt « Sociological Aspects of Political Development in Underdeveloped Countrioes ». Economic Development and Cultural Change (1956–1957), v. 298.

للتغلب عليه . ومع أنه يمكن التغلب جزئيا على بعض صور انقطاع من خلال اللجوء لبعض الوسائل التكامليه المستحدثة مثل النقابات والروابط والأندية والنظم الحكومية . إلا أن هذه الوسائل الجديدة يمكن أن تقابل بمعارضة قوية من جانب بعض المصالح التقليدية الراسخة نظراً لأن الأشكال الجديدة تمثل خطراً داهما على أنساق التضامن القديمة المتماسكة . وتكون النتيجة : صراع عنيف يدور على ثلاثة محاور ، محور القوى التقليدية ومحور التباين ثم محور التكامل . وينبثق عن هذه الظروف احتمالات لانهاية لها لتشكل عدد من الجماعات المتصارعة .

ويمثل القلق والعداوة والوهم الاستجابات الكلاسيكية الثلاثة لصور الانقطاع فى التكامل ، وتتبلور هذه الاستجابات ، إذا قدر لها واتخذت شكلا جمعيا ، فى عدد لاحصر له من الحركات الاجتماعية مثل الاحتجاج السلمى أو العنف السياسى أو التعصب للقومية أو الثورة أو الحركات السرية عموما . وهناك دلائل تشير إلى أن أغلب المنضمين لهذه الحركات يعانون أكثر من غيرهم من الأوضاع غير السليمة التى تنجم عن التغير البنائى ، وقد ساق « جاكوب » المثال التالى تدليلا على تلك القضية :

« لقد ظهرت النزعة القومية فى جنوب شرقى آسيا مع التغييرات التى أجبرت الفلاحين على التخلى عن زراعة اقتصاديات الإعاشة لاتنتج مايكفى لسد رمق الفلاحين ، كما كان الحال فى جاوة . وقد صحب ذلك التطور إدخال اقتصاديات النقود وكذلك العمل على شل القرية كوحدة حياة ، وانتهى الأمر إلى إرساء عهد طويل من التبعية الاقتصادية . (٢١)

وتشير بعض الشواهد النظرية والامبيريقية والنظرية الأخرى إلى أن الحركات الاجتماعية تجتذب أولئك الذين قضى التباين الاجتماعى

(21) Hrich N. Jacoby, Agrarian Unrest in Southeast Asia (New York, Columbia University Press, 1949). p. 246.

على علاقاتهم القديمة مع النظام الأصلى ولم يتم تكاملهم بعد مع النظام الجديد . (٢٢)

وتصور أنساق القيم المرتبطة بهذه الحركات الاجتماعيه التكامل العظيم الذى سيحدث فى المجتمع ، حيث تتميز كثير من تلك المعتقدات بجنوحها نحو العاطفة وبعدها عن السياسات الواقعية ، وعلى سبيل المثال فإن الرموز السياسية والشعارات التى تطرح فى المجتمعات المستقلة حديثا تعمل على إذكاء قيم ومشاعر مطلقة وعامة وجديدة وولاءات قوية للنظام ، فى الوقت الذى لا ترتبط فيه بين هذه القيم وبين قضايا السياسة العملية فى المجتمع » (٢٣) وعلاوة على هذا ، فإن أنساق القيم تلك تعكس نوعا من التناقض الوجدانى بين التحديث والنزعة التقليدية . ويتردد دعاة النزعة القومية بين الاقتباس من الغرب والاحساس بكراهية كل ما هو أجنبى ، بين التظاهر بأنهم سوف يتفوقون على الغرب فى مجال تحديث مجتمعاتهم ، وأنهم سيعملون على بعث ماضيهم التليد بكل ما يحمله من قيم حضارية عظيمة ، كما ينادون بمجتمع قائم على التنظيمات الرئيسية ومبادئ المساواة فى نفس الوقت . (٢٤) وتعمل المعتقدات القومية وما إليها من أيديولوجيات على الجمع بين هذه التيارات المتناقضة فى المجتمع فى رمز واحد كبير ، ويمكن أن تستخدم على أفضل وجه كأداة لإحراز قدر آخر من التنمية الاقتصادية إذا قدر لها النجاح فى هذا .

---

(22) Willlam Kornhauser, The Politics of Mass Society (Glencoe III : The Free Press, 1959), Parts II and III.

S. M. Lipst, The Political Man (Garden City, N. Y : Donbledy, 1960) Chapter 11.

(23) Eisenstadt, « Sociological Aspects of Political Development in Under developed Counties », od. cit. p. 299.

(34) Marry Mattosion, « Ideologies of Delayed Industrialization », Economic Development and Cultural Change (1957-1958), VI. 217-228.

ولايعنى ماسبق أن كل حالات التنمية تفرز حركات قومية أو اجتماعية عنيفة . وعندما تظهر هذه الحركات إذا حدث وظهرت — فإنها تتخذ عدة أشكال . وفيما يلى عدد من العوامل التى تلعب دوراً حاسما فى ظهور وتطور صور من الإضطرابات الإجتماعية :

١ — مجال وشدة الاضطراب الاجتماعى الناجم عن التغيرات البنائية : « فكلما أسرع إيقاع هذه التغيرات كلما إزدادت مشكلات سوء التكامل فى المجتمع » . (٢٥)

٢ — درجة تعقد البناء الإ جتماعى وقت حدوث التغيرات (التنمية) : فكلما قلت درجة تعقد المجتمع : كلما تكلم رجل الدين ورجل السياسة نفس اللغة ، وتداخلت الاختصاصات ، وارتدت حركة معارضة التغيير مسرحا معيناً . وقد عرفت الأقاليم الأقل نمواً فى أفريقيا على سبيل حركات دينية مثالية للاحتجاج على صور التباين ، على حين شهدت الأقاليم الأكثر تقدما (بالنسبة للقارة) أنماطا للمعارضة السياسية العلمانية متمثلة فى نقابات العمال والأحزاب الداعية للتغيير (٢٦).

٣ — مدى قدرة الجماعات المعينة على الوصول إلى القنوات المؤثرة على صيانة السياسات الاجتماعية . ولوقدر لتلك الجماعات الوصول إلى أولئك المسئولين عن إدخال الاصلاحات المنشودة ، فان حركات المعارضة سوف تتخذ شكلا سلميا . أما إذا سدت فى وجهها المنافذ بسبب عزلة الحكام أو تصلب السلطات الحاكمة وعنادها فى عدم الاستجابة لمطالب تلك الجماعات فان المعارضة تفجر أعمال العنف والاضطراب الدموية . ومن ثم تميل صور

(25) Eisenstadt « Sociological Aspects of Political Dvelop– ment in Underpeveloped Countries ». op. cit. p. 294.

(26) Hedghin, op. cit., pp. 95–150.

الدهم والعنف غير المنظم إلى المجتمع حول الطبقات المحرومة والمقهورة وكذلك الجماعات المهاجرة والمعزولة اجتماعيا .

٤ — مدى تشابك المصالح وخطوط الانشقاق ؛ لقد لوحظ أن المجتمعات التى يوجد فيها إنشقاقات إثنية وسياسية واقتصادية متفقة مع بعضها يزيد احتمال حدوث أنواع متعددة من الصراع والحركات الاجتماعية إذا قورنت تلك المجتمعات التى توجد فيها هذه الإنشقاقات متباعدة .

٥ — نوعية درجة التدخل أو التسلل الخارجيين لصالح الجماعات المعارضة .

لقد حاولنا حتى الآن أن تقدم تصوراً للعلاقات الممكنة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبناء الاجتماعى . وتتركز المناقشة فى هذا السبيل على ثلاثة مفهومات محورية هى :

(ا) التباين الذى عنينا به الصفه التى تسم البناء الاجتماعى عند انتقالة إلى مرحلة تالية أكثر تعقداً .

(ب) التكامل الذى يحدث توازنا ، على نحو ما فى الطابع التنازعى للتباين .

(ج) صور الاضطرابات الاجتماعية والتى تنجم عن الانقطاع الذى يحدث بين التباين والتكامل .

إلا أنه يجب وضع بعض التحفظات على هذا التحليل :

١ — فنحن لم نحاول توصيف العوامل المحددة للتنمية الاقتصادية فى ذاتها ، ولو أن المناقشة التى دارت حول التباين والتكامل والاضطرابات الاجتماعيه كانت تمثل بالطريقة التى عولجت بها محاولة ذات طابع اقتصادى

وتحدد هذه القوى الثلاثة مجرى التنمية الاقتصادية بمجرد أن تبدأ أولى خطواتها فى المجتمع .

٢ — ولأغراض العرض قمنا بترتيب الفئات الرئيسية الثلاثة فى نظام معين ، ففى المقدمة يأتى التباين ثم يليه التكامل وفى النهاية الاضطرابات الاجتماعية . ولا يعنى هذا أننا نفترض وجود علاقات عليه بين هذه العناصر عن تحليل التغير الاجتماعى. على العكس من هذا فان القوى الثلاثة تمثل نسقا تفاعليا . وعلى سبيل المثال فان الإضطرابات الاجتماعية قد تنشأ نتيجة للانقطاع الناجم عن التباين البنائى . ولكن هذه الإضطرابات ذاتها تمثل عاملا هاما فى تشكيل مسار عمليات التباين التى قد تقع فى المستقبل . وبالمثل فان التباين قد يؤدى إلى خلق تطورات تكاملية معينة ثم تقوم بدورها بادخال خطوط للتباين الاجتماعى .

٣ — وعلى الرغم من التساند الأمبيريقى الواضح بين التباين والتكامل والاضطرابات الاجتماعية ، فانه لاينبغى اعتبار العلاقات التى تربط بين العناصر تشكل نسقا مغلقا . فقد ينشأ التباين نتيجة عوامل أخرى بخلاف التنمية الاقتصادية ، وقد يأتى التكامل عن طريق التباين ، ويحتمل أن تكون الإضطرابات الاجتماعية غير مقصورة على صور الانقطاع بين التباين والتكامل .

٤ — لايجب المبالغة فى وصف الطابع الفجائى للانتقال من المجتمعات الأقل تباينا إلى المجتمعات المتباينة ، فالعملية تتم تدريجيا من الناحية الواقعية ، وتكون ذات تأثيرات انتقائية على البناء الاجتماعى القائم .

سادساً : الأسس البنائية لدور الحكومة :

يرى البعض ضرورة وجود حكومة مركزية قوية من تلك المجتمعات التى تمر بمرحلة تنمية سريعة : ومن المهم كذلك وجود تخطيط حكومى لتوجيه سياسات الإدخار والاستثمار وتنظيم الحوافز وتشجيع أصحاب المشروعات والسيطرة على الأسعار والتجارة وهكذا(٢٧).

ونحن نضيف إلى هذا بعض الاعتبارات الناشئة عن تحليل التغير البنائى أثناء عمليات التنمية السريعة الإيقاع :

١ — غالبا ما تشكل الأبنية النظامية المتباينة العوائق الاجتماعية الأساسية فى طريق عملية التنميه . فالأفراد يرفضون العمل بالأجر والذى قد يتعارض مع الارتباطات القبلية والقرابية التى تقوم بينهم . ومما لاشك فيه أن هناك حاجة ملحة لضغط سياسى قوى على هؤلاء الأفراد من هذه الإرتباطات التقليدية : وتزداد الحاجة إلحاحا لمثل هذة الضغوط السياسية كلما إزدادت سرعة إيقاع التنمية .

٢ — تؤدى عملية التباين ذاتها إلى خلق الظروف التى تتطلب نمطا من الإدارة السياسية الأقوى والأوسع مدى . علاوة على الحاجة لتدخل الحكومة أثناء عمليات التنمية السريعة وغير المتوازنة أحيانا وذلك لإحلال التكامل محل إنعدام التجانس المتزايد فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، بالإضافة إلى الحاجة للسيطرة على المضاعفات السياسية التى قد تنشأ نتيجة إعادة توزيع القوى المصاحبة لعمليات إعادة التنظيم الاجتماعى .

---

(27) Joseph. J. Spengler, « Social Structure, The State and Economic Growth », in Simon Kynets, Wilbert Moore, and Joseph. J. Spengler (eds.), Economic Growth, pp.379-379.

٣ — الميل الواضح فى بدايات مراحل التنمية نحو تفجير أعمال العنف والاضطرابات تؤدى إلى خلق مشكلات حساسة للزعماء السياسين فى البلدان النامية . ويثور سؤال حول أنسب أشكال الحكم تلاؤما لمواجهة هذه الإضطرابات ، وتمثل الاستجابه لذلك الواقع فى أن الزعماء السياسيين قد يلتزمون بانتهاج سياسة قوية مثالية تقف فى وجه كل ما هو أجنبى وذلك بقصد زيادة فعاليتهم السياسية والإدارية. ويمثل هذا الالتزام أداة فعالة لتحقيق غايات هامة ثلاث :

أولها : تعزيز إدعاء الشرعية من خلال تكريس أنفسهم لأداء رسالة مقدسة هى الوصول إلى الدولة الأمة .

ثانيها : التلويح بتقديم تضحيات صعبة من جانب الجماهير الملتزمة بإنجاز سياسات التنمية على ألا تضار الأساليب التقليدية فى الحياة الجمعية .

ثالثها : استغلال مزاعم الشرعية فى حزب المعارضة والحيلولة دون تسرب الأفكار الغريبة كالشيوعية من الإستشراء فى مختلف جوانب المجتمع للتعبير عن سخط الجماهير . إلا أن هؤلاء الزعماء السياسيين لايجب أن يكتفوا بالتغنى بالالتزام بالقومية دون انتهاج سياسات تقربهم من الجماعات المعارضة بحيث يتيحون لهذه الجماعات الوصول إلى الجهات الرسمية التى تستهدف مشاكلهم ؛ وذلك حتى لا تتاح لهم الفرصة لاختلاق المواقف التى يزعمون فيها أن السلطة تفتقر إلى الشرعية من خلال إنعزالها عن الجماهير وعدم اهتمامها بمطالبهم. وعلى هذا تجد الحكومات نفسها تمارس سياسة ذات وجهين فى سبيل الأبقاء على حالة من الاستقرار السياسى ، فأمام الجماهير تتبنى سياسة قومية منصلبة ومن خلف الكواليس تجد نفسها ملزمة بانتهاج سياسة مرنة تساعدها على الاستقرار فى الحكم .

الباب الثانى

الدراسة الأنثروبولوجية للعمليات الاقتصادية

١ — مقدمة

٢ — مشكلات الإنتاج

٣ — تقسيم العمل تبعاً للعمر والنوع

٤ — تقسيم العمل الحقيقى

٥ — تنظيم الإنتاج

٦ — التوزيع فى اقتصاديات الإعاشة

٧ — التجارة فى المجتمعات ذات اقتصاديات الإعاشة

٨ — العلاقات التجارية التكافلية

٩ — نظام الكولا عند التروبرياند

١٠ — أسواق الأزتك والتجار الرحل

١١ — الملكية والثروة فى مجتمعات الإعاشة

١٢ — بعض مشكلات الاستهلاك

١٣ — الثروة ورأس المال والنقود

الباب الثانى

الدراسة الأنثروبولوجية للعمليات الاقتصادية

١ – مقدمة

هناك بعض التساؤلات الاقتصادية التى يمكن طرحها فيما يلى :

١ – كيف يمكن إنتاج السلع والخدمات التى تريدها أو تحتاج إليها المجتمعات الإنسانية ؟ وهنا تدخل التكنولوجيا فقط من حيث أنها تحدد الوسائل الكفيلة بتحويل المواد الخام إلى طعام ومصنوعات مادية يمكن استخدامها ، والأهم من ذلك الأنماط التى من خلالها يعمل النسق الاقتصادى على التحكم فى النشاطات الإنسانية والتفاعلات التى يتضمنها إنتاج السلع والخدمات ، ويسعى علم الاجتماع الاقتصادى إلى اكتشاف كيفية توزيع أعمال الإنتاج على أفراد المجتمعات الإنسانية ، وما إذا كان الأفراد أو الجماعات داخل المجتمع تتخصص فى مهن معينة أم لا ؟ ففى مجتمعنا – على سبيل المثال – هناك عدد كبير من المهن التجارية والصناعية والفنية العليا التى تحتاج إلى سنوات من التلمذة الصناعية أو التعليم . وعلى النقيض من ذلك نجد المجتمعات ، الأصغر حجما ، والأكثر تجانساً – كمجتمعات سكان استراليا الأصليين – لا تعرف سوى عدد قليل (إن كانت تعرف هذا أصلا) من المهن المتخصصة . فكل فرد ينتمى إلى نفس جماعة العمر ، أو الجنس ، يؤدى – أو يستطيع أن يؤدى – نفس المهام ، التى يتم تعلمها خلال فترة الشباب ، وذلك كجزء من عملية التنشئة الاجتماعية .

٢ – كيف تتم عملية توزيع أو تقسيم السلع والخدمات التى تنتج على أفراد المجتمعات الإنسانية ؟ هنا نجد مرة أخرى أن التأكيد يتركز على أقساط التفاعل الإنسانى التى تحكم عمليات التوزيع ، لا على الوسائل المستخدمة لتحقيق هذا الهدف . هذا ويمثل التوزيع – كما هو الحال بالنسبة لكثير من المجتمعات

البسيطة - اهتماماً أساسياً من اهتمامات الأسرة ، بمعنى أن أفراد الأسرة ينتجون كل ما هو ضرورى لمواجهة احتياجاتهم ، أم أن الأسرة تشكل جزءاً من وحدة أكبر يتم داخلها توزيع السلع والخدمات طبقاً لنظام معين من المقايضة أو التجارة ؟ ومن الطبيعى أن نجد تنظيم التوزيع فى المجتمعات الحديثة يتصف بدرجة عالية من التعقيد ، إذ يجب الحصول على كل احتياجات الحياة اليومية تقريباً من خلال التجارة ، كما أن كثيراً من الاحتياجات تأتى من أماكن بعيدة ، وتمر فى أيدى كثيرة قبل أن تصل إلى المستهلك الأخير .

٣ - كيف توضع وتستهلك السلع والخدمات التى تنتج وتوزع فى المجتمعات الإنسانية ، وما هى أنماط السلوك التى تحكم هذه العملية ؟ وفى كثير من المجتمعات التى تتصف فيها أساليب أو فنون الإنتاج والتوزيع بالبساطة الشديدة ، نجد عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك تتم داخل جماعة صغيرة واحدة ، حيث يعيش أفرادها فى ظل علاقات يومية مباشرة بعضهم مع بعض . وقد يكون الفائض ضئيلا ، لكنه يوجد حينما يتمكن الفرد (أو الأسرة) من إنتاج ما يزيد على استهلاكه من أى شىء . وبسبب ضخامة الفائض ، فإن من الطبيعى أن تزداد حدة المشكلات المتعلقة بالقوة الاقتصادية والضبط السياسى فى المجتمعات المركبة . ولا يستتبع ذلك - بالضرورة - أن هذه المشكلات مختلفة تماماً فى طبيعتها .

وسوف نتناول فى الفقرات التالية كلا من هذه التساؤلات بشىء من التفصيل فى محاولة لمعرفة ما يمكن أن تسهم به الدراسة المقارنة للمجتمعات الإنسانية فى فهم أفضل للجوانب الاقتصادية من الثقافة الإنسانية .

٢ - مشكلات الإنتاج :

من بين مشكلات الإنتاج الأساسية نجد وفرة وتوزيع الموارد المرغوب فيها ، والتكنولوجيا المستخدمة فى الحصول على الموارد ومعالجتها ، والطاقة المتاحة لتحقيق الإنتاج ، ونمط الاحتياجات الإنسانية ، فضلا عن تنظيم الجهد الإنسانى . وترتبط هذه المشكلات فيما بينها بطرق ووسائل معقدة . وفى بعض الأحيان قد لا يعترف الناس بالموارد الكامنة . أو قد لا يكونون بحاجة إليها . وفى الثقافة الغربية نجد أن الجندب (*) لا يمثل مصدراً أو مورداً ، بل يشكل حشرة مؤذية ، فى حين نجده فى ثقافات أخرى يمثل طعاماً لذيذ المذاق . وهناك ثقافات أخرى تنفر من : السمك ، وطعام البحر ، ولا تصبح كثير من النباتات المغذية صالحة للتناول دون استخدام التكنولوجيا الملائمة فى جمعها ، أو معالجتها ، كما أن كمية الطاقة المطلوبة قد تعد عالية . وفى الثقافة الغربية لم تستخدم بعض المعادن الوفيرة كالألومنيوم والتيتانيوم إلا فى فترة حديثة نسبياً . وقد تكون الأطعمة المرغوب فيها نادرة أو موسمية كما أن فائدتها قد تكون محدودة بسبب عدم توافر التكنولوجيا اللازمة لجمع هذه الأطعمة والمحافظة عليها ، أو بسبب عدم وجود الطاقة الكافية .

والمطلب الأدنى لأى مجتمع هو إنتاج الطعام الكافى الذى يسمح بالبقاء وتناسل أفراده . وفى كثير من البيئات نجد أن على الثقافة تزويد الإنسان بالحد الأدنى من المأوى ، ومن الملبس ، فى بعض الحالات . وفضلا عن ذلك فإن على كل المجتمعات توفير الإنتاج والحفاظ على معدلاته ، واستبدال أو إحلال المعدات ، أو الأدوات الضرورية للإنتاج . وتمثل الثقافة التى تكفل مجرد مواجهة هذه الحاجات وحدها ، تمثل - بالفعل - مجتمع الإعاشة . وفى البيئات القاسية غير الملائمة تماماً كبيئتى البوشمان فى صحراء كلهارى بجنوب غرب أفريقيا ، والسيريونو Siriono فى غابات وأدغال السافانا فى شرق

(*) الجندب ، جراد صغير يعرف بالقبوط .

بوليفيا بأمريكا الجنوبية - نجد عملية البحث عن الطعام تتخذ - غالباً - شكلاً مستمراً غير منقطع . وطبقاً لما ذهب إليه الآن هولمبرج Holmberg فإن شعب السيريونو فى حالة جوع دائم ، أو أنه فى حالة خوف من الجوع ؛ ويسيطر الجوع على نشاطات وأحلام هذا الشعب . فالزوجات يوجهن إلى الأزواج اللوم بسبب عدم إحضار الكمية الكافية من اللحوم ، والأزواج - بدورهم - يتهمون الزوجات بإخفاء الطعام وعدم إعطائهن إياهم نصيبهم العادل من الطعام .

وعلى الرغم من أن أفراد شعب السيريونو ينقلون معسكراتهم - خلال معظم العام - كل عشرة أيام تقريباً ، وبالتالى يتعين عليهم نقل كل السلع على ظهورهم ، على الرغم من ذلك فإن قائمة أشيائهم المادية الضرورية كبيرة بشكل يدعو إلى الدهشة . فعليهم أن يوفروا مأوى تحميهم من الأمطار ، وأن يضمنوا وجود نار دائمة تحميهم من الحشرات (وهذا يتطلب جمع أخشاب الوقود) ، وعليهم إقامة أراجيح شبكية للنوم ، فضلاً عن توفير الأدوات والأسلحة - كعصى الحفر ، والأقواس ، والسهام - والأوانى اللازمة لتخزين الطعام ، ونقله وطهوه (ولا يتم - غالباً - تناول أى طعام فى شكله الخام) . ويتعين على كل فرد من أفراد شعب السيريونو أن يتخذ باستمرار القرارات المتعلقة بنشاطاته . وعلى الذكر أن يقرر ما إذا كان سيجمع الأطعمة الثابتة ، أم سيصطاد ؛ أما كان هناك فائض مؤقت كاف من الطعام ، فان على الذكر أن يقرر ما إذا كان سيبحث عن مزيد من الطعام ؟ أم سيعمل فى تشكيل الأدوات ؟ أم سيجرى تحسينات على المأوى ؟ أم سيخلد إلى الراحة ؟ أم سينغمس فى الشرب ، أو الغناء ، أو الرقص ؟ . وهناك قرارات مماثلة يتعين على النساء اتخاذها . فشعب السيريونو إذن يقوم بعمليات اقتصادية ، أى أنه يوزع مصادر طاقته الأساسية وعمله على الأهداف الإنتاجية المختلفة .

٣ – تقسيم العمل تبعاً للعمر والنوع :

تتصف التكنولوجيا والمهارات ، التى يتعين على أفراد شعب السيريونو اكتسابها بالبساطة النسبية بحيث يستطيع كل فرد – نظرياً – تعلمها بسهولة . إلا أن كل أفراد شعب السيريونو لا يعملون فى كل ضروب النشاطات . وبدلا من ذلك فإن الأعمال تنقسم وتتوزع تبعاً للعمر والنوع ، كما هى الحال بالنسبة لكل الجماعات الإنسانية المعروفة . ولا يستطيع الأطفال الصغار والمسنون ممارسة الإنتاج . وبينما نجد الأطفال يمثلون قيمة معينة ، ويحصلون على العطف ، نجد المسنين لا يلقون سوى الإهمال ، أو حتى التجاهل . ويقوم الرجال بممارسة الصيد (القنص) ، وصيد الأسماك ، وبناء المساكن ، وصنع الأسلحة والأدوات ، وبعض الأوانى . أما النساء فيقمن بالطهو ، ورعاية الأطفال ، ونقل الماء وخشب الوقود ، وصنع الأراجيح الشبكية ، والحصير ، والأوانى المنسوجة أو المجدولة ، والأشياء الفخارية ، فضلا عن الحلى . وقد يقوم الجنسان بأداء الأعمال المرتبطة بإنتاج الأطعمة النباتية ، وذبح الفرائس ، وحمل الأشياء . وتتطلب هذه الأعمال أيضاً اعتماداً متبادلا عاماً بين الجنسين . وفى حالات قليلة يكون هذا الاعتماد المتبادل واضحاً صريحاً : حيث تقوم النساء بصنع الخيوط اللازمة للأقواس التى يستخدمها الرجال فى صيدهم ، على حين يقوم الرجال بتشكيل بعض المعدات – كالمغازل العمودية – التى تستخدمها النساء وتقسيم العمل بين الرجال والنساء – عند شعب السيريونو – ليس تقسيماً جامداً ، ففى حالة الضرورة يستطيع أحد الجنسين – وهو أمر مسموح به – القيام بمعظم الأعمال التى يقوم بها عادة الجنس الآخر . وفى جماعات أخرى نجد التقسيمات التقليدية راسخة إلى حد الجمود ، وفى بعض الحالات قد يجهل أحد الجنسين المهارات التى يستخدمها الجنس الآخر . وفى شعب هنود الميكس بالمكسيك – وهو شعب آخر يعيش حالة قريبة من مستوى المجاعة – نجد الرجال يفتقدون ببساطة المعرفة والمهارة اللازمتين لمعالجة الذرة الذى يشكل أساس طعامهم .

ويوضح المثال الأخير أهمية فهم التكنولوجيا . فللوهلة الأولى يبدو أن صنع كعكة من الدقيق الذرة أمر سهل . لكن النظرة التحليلية توضح أن هذه العملية تتطلب نزع أو فصل عرنوس شجرة الذرة عن كيزان الذرة ، ثم على حبوب الذرة بوساطة كمية مناسبة من الدبق ، ولفترة كافية ، حتى يمكن إزالة الغطاء الخارجي الحاد وتنعيم الحبوب (وتختلف هذه العملية حسب نوع الذرة المستخدم) ، ثم يتم طحن الذرة على مطحنة مسطحة ، أو حجر مسطح للطحن ذى يد (وهو حجر مصنوع خصيصاً لهذا الغرض ويمسك باليد) حتى يصل الدقيق إلى حالته السليمة من النعومة . ولتحويل الدقيق إلى عجين يجب إضافة كمية مناسبة من الماء إليه حتى تحدث حالة من الاتساق ، أو التوازن ، بحيث تسمح بتشكيل الكعكة ، حيث يتم تحويلها إلى كرة من العجين ذات حجم ملائم ، ثم يضغط عليها بين راحتى اليدين حتى يمكن تشكيل كعكة مستديرة مسطحة ذات سمك ملائم. ويتعين انضاج هذه الكعكة على صينية ، أو صاجة ، وأن تكون درجة الحرارة ملائمة . كما يجب أن يتم ذلك بحيث لا تلتصق عجينة الكعكة بالصينية ، ثم تقلب الكعكة على الصينية فى أثناء النضج مرات عديدة حتى يتم طهوها بطريقة سليمة . وتقضى المرأة — التى لديها أسرة مؤلفة من خمسة أفراد — ست ساعات يومياً عند حجر الطن والصينية ، إذا ما كان الكعك المصنوع من دقيق الذرة يمثل العنصر الأساسى فى الطعام . وقد يلم الرجل بهذه العملية بطريقة عامة ، ولكنه لا يستطيع الحكم الدقيق على الطعام ، كما أنه لا يمتلك المهارات اليدوية لإنتاج طعام جيد ، حتى ولو خصص لذلك جانباً من الوقت الذى يقضيه فى أداء أعماله الإنتاجية الأساسية ،

وعادة ما يكون تقسيم العمل تبعاً للعمر على درجة كبيرة من الوضوح فالصغار يفتقرون إلى القوة ، أو المعرفة التى تمكنهم من انجاز كثير من الأعمال الإنتاجيه . وقد تم مشاركة الصغار فى عملية الإنتاج ، ولكن

من الواضح — فى معظم الحالات — أن كبارهم يعتبرون هذه المشاركة عملية تعليمية أساساً ، وأن الاسهام الأولى الذى يقدمه الصغار يكون ضئيلا . وتزداد صعوبة تفسير بعض أشكال تقسيم العمل تبعاً للجنس . حقاً أن الرجال يقومون بمعظم الأعمال التى تحتاج إلى قوة بدنية كبيرة ، أو تغيب طويل عن المعسكر أو المسكن ، كالصيد (القنص) وصيد الأسماك من عرض البحر ، وقطع الأخشاب ، والنفخ ، فى حين تقوم النساء عادة بأعمال لا تتعارض تعارضاً كبيراً مع رعايه الأطفال ، ولا تحتاج إلى قوة بدنية هائلة ، كإعداد الطعام ، والطهو ، وجمع النباتات أو المحار ، وحمل الأخشاب والماء ، فضلا عن النسج . وعلى الرغم من أن النساء يقمن — عادة — بالطهو ، إلا أن الرجال فى بعض الحالات — يقومون بمعظم أعمال الطهو ، أو يقومون بالطهو لأنفسهم . وفى شعب الهوبى بأريزونا يقوم الرجال بالغزل والنسج ، وخياطة الملابس ، لكل من الجنسين . على حين نجد لدى شعب النافاهو المجاور لشعب الهوبى (والذى ربما يكون قد تعلم النسج من شعب الهوبى) أن هذه الأعمال هى من مهام النساء . وبالنسبة للكثير من الأعمال نلحظ أن توزيع العمل المستند إلى النوع يبدو وكأنه قد نشأ — إلى حد ما — بطريقة تعسفية أو عرضية ، لكنه ما لبث ، أن تدعم وتوطد بفضل التراث . وفى المجتمعات الصناعية نجد المرأة تظهر — خلال السنوات الأخيرة — قدرتها على القيام بكثير من الأعمال التى ساد الاعتقاد بأنها من مهام الذكور الحقة ، كما أن هناك الآن رجالا تعلموا الطهو والقيام بالأعمال المنزلية الروتينية الأخرى .

٤ — تقسيم العمل الحقيقى :

ينشأ ما يطلق عليه — عادة — تقسيم العمل الحقيقى ، حينما نجد متخصصين متفرغين — أو لبعض الوقت — يؤدون أعمالا لا يقوم بها نظراؤهم فى النوع والعمر . وعلى الرغم من أن توزيع الأعمال الإنتاجية والاقتصادية الأخرى يتم فى كل المجتمعات على أساس كل من العمر والنوع ، إلا أن تقسيم العمل الحقيقى يرتبط بأشكال التكنولوجيا الأكثر تعقيداً وبحجم الجماعة الاجتماعية . وتتطلب فنون معينة — كصناعة الأدوات الحجرية — مهارة ضئيلة ، كما أن العمل اللازم لها يقوم به فرد واحد . وتنتشر المواد الخام الملائمة انتشاراً كبيراً . كما أن كل فرد تقريباً يستطيع أن يتعلم بسرعة كيفية اختيار الاحجار المناسبة وتكسيرها ، أو تقطيعها ، لتصبح أدوات قاطعة مفيدة ، ومصنوعات مادية أخرى . وفى المجتمعات التى تستخدم أدوات القطع الحجرية فقط ، فان فن تشكيل الأدوات يكون معروفاً عادة لكل ذكر راشد ، حيث يتعلم هذا الفن — على مدى فترة قصيرة نسبياً — من والده أو أخيه الأكبر أو أحد رفاقه الذكور ، والعملية كلها أبسط بكثير من أن تتطلب تقسيم العمل لعمليات مستقلة بالفرد يستطيع الحصول على المادة الخام الضرورية ، وتشكيلها فى دقائق قليلة ليحصل على الأداة المطلوبة .

وهناك فنون أخرى أكثر تعقيداً ، كما هى الحال بالنسبة لتشكيل وصنع الأدوات الحديدية . ويتطلب هذا الفن مهارة كبيرة ، فى تحديد واستخراج الرمال الحاملة للحديد ، أو خامات الحديد ، ثم اتباع العمليات المعقدة بدقة التى تتمثل فى صهر وتشكيل المعدن المستخرج على هيئة أدوات ومصنوعات مادية ، سواء تم ذلك بطرق المعادن ، أو صبها ، أو خلطها ، أو مزجها . هنا نجد عادة متخصصين يكرسون جانبا من وقتهم أو كل وقتهم لهذا العمل . فعلى سبيل المثال نجد لدى الباجندا — وهو شعب أفريقى يزرع البساتين — جماعات متخصصة تقضى كل أو معظم وقت عملها ،

كعمال حديد ، أو نجارين ، أو صانعى زوارق بسيطة ، أو عمال جلود أو صانعى طبول ، أو عمال فخار ، أو عمال تسقيف المساكن بالقش أو عمال تبطين أرضية المساكن . وبالنسبة لبعض الأعمال المعقدة — كبناء المساكن — نجد جماعات مختلفة عديدة من المتخصصين تعمل فيها . ومع ذلك نجد عمال الحديد فى بعض القبائل الأفريقية — أما بسبب عدم توافر المواد الخام ، أو بسبب الجهل بالأساليب الصحيحة — لا يعالجون أو يصهرون الحديد الذى يستخرجونه . وبدلا من ذلك نجدهم يشكلون أدوات ومصنوعات مادية ، باستخدام قوالب ، أو قضبان الحديد التى يحصلون عليها من الجماعات الأخرى عن طريق التجارة . وفى هذه الحالة نجد نمط التخصص يمتد خارج حدود المجتمع . فالتعقد المتزايد فى التكنولوجيا قد ارتبط إذن بثلاثة اتجاهات :

١ — تكوين جماعات من المتخصصين .

٢ — تقسيم العمليات إلى تخصصات مختلفة .

٣ — الاعتماد المتزايد على التجارة .

على أن عملية تقسيم الأعمال الإنتاجية قد وصلت إلى درجة عالية جداً فى المجتمعات الصناعية . فصناعة السيارات تمثل عملية بالغة التعقيد، وإن كان معظم العمال يقومون فقط بأداء عمليات بسيطة نسبيا فى الوقت الذى تقوم فيه الآلة بنقل المواد إلى المكان الذى يقف فيه العمال على خط التجمع . وتستطيع الآلات — وفى صورة متزايدة — القيام بهذه العمليات البسيطة ، ومن ثم أصبح العامل مجرد مشرف أو شخص يقوم بصيانة الآلة وتوجيهها . والمثال البارز على ذلك هو إنتاج الواح الصفيح ، أى الواح الصلب الرقيقة المغطاة بالقصدير والتى تصنع منها معلبات الطعام والأشياء الأخرى . وفى وقت من الأوقات كانت عملية صناعة لوح الصفيح تحتاج إلى ٤٠٠ عامل تقريبا . أما الآن فان صنع لوح الصفيح باستخدام

العمليات الحديثة يتطلب شخصاً واحداً يقف على لوحة مراقبة ، وإلى جانبه شخص آخر للطوارئ . وتتطلب العملية —بطبيعة الحال— منسقين للاشراف على تدفق المواد الخام ؛ ومتخصصين للمحافظة على الآلات وإصلاحها ، لكنهم لايلعبون دوراً مباشراً فى عملية صنع ألواح الصفيح .

ويندر وجود تقسيم العمل الحقيقى لدى المجتمعات التى ليس لديها فائض من الطعام . والمثال على ذلك هو شعب الهوبى فى شمال أريزونا ، الذى يعيش على هضبة شبه قاحلة تقع على ارتفاع يصل إلى ٦٠٠٠ قدم ، حيث لا تتلقى سوى كميات ضئيلة عن الأمطار ، فضلا عن عدم وجود أنهار دائمة . وعلى الرغم من ندرة المياه ، إلا أن أفراد شعب الهوبى يقومون بفلاحة البساتين ، حيث يزرعون — بفضل قدرتهم على العمال الشاق — الحنطة ، والفاصوليا ، والقرع ، واليقطين ، وعباد الشمس ، والقطن . ويحصل أفراد شعب الهوبى على أطعمة إضافية من خلال الصيد والجمع ، وإن كانت الحيوانات والنباتات التى يحصلون عليها بهاتين الطريقتين تمثل موارد طعام ثانوية إلى حد بعيد . ويصنع أفراد شعب الهوبى الأدوات والأسلحة يدوياً من الأخشاب والحجارة والعظام ، فى حين يصنعون الأوانى من الفخار والسلال . وكل الفنون والأساليب التى يستخدمونها — سواء فى صنع الأدوات والمصنوعات المادية —بسيطة نسبياً ، يمكن تعلمها فى مدى فترة قصيرة . وأهم من ذلك أن القدرة الإنتاجية لشعب الهوبى ضئيلة ، بحيث لاينتج أكثر مما يكفى بضع مئات من الناس بدرجة معقولة على مدار العام . وهناك فائض ضئيل من الحاجات غير المباشرة . وإذا ماكان لشعب الهوبى أن يستمر فى البقاء ، فان على كل ذكر قادر جسمياً أن يقضى معظم وقت عمله فى انتاج الطعام إنتاجاً حقيقياً .

وإذا ما أخذنا هذه الحقائق فى الاعتبار أمكن القول أن مجتمع الهوبى ليس لديه متخصصون متفرغون ، وأن عدداً قليلا من الراشدين— وهو عادة من كبار السن — هم الذين يخصصون جانباً من عملهم لإنتاج

الطعام . ومن هؤلاء الراشدين : القساوسة ، والحكام ، أى الرجال الذين يقومون — بفضل قوتهم وخبرتهم — بأكثر الشعائر طولا وتعقيداً ، تلك الشعائر التى تؤدى معهما خلال فصل الشتاء حتى يمكن ضمان نجاح محصول العام التالى . وإذا ما استثنينا هؤلاء المتخصصين غير المتفرغين فى مسائل الشعائر والطقوس ، فان تقسيم العمل يتم كلية فى ضوء العمر والنوع . فالرجال يقومون بكل عمليات زراعة البساتين ،والصيد ،والحرب ، وغزل ونسج الملابس القطنية ، وصناعة البساتين ، وصنع أدواتهم وأسلحتهم ، وجمع الوقود ومواد بناء المساكن ، أما النساء فيقمن بجمع الأطعمة النباتية البرية ، وأداء كل الواجبات المنزلية ، ورعاية الأطفال ، وبناء المساكن واصلاحها ، وتشكيل أوانى السلال والفخار ، كما يقمن بالتجارة التى تتخذ طابعاً عرضياً تماماً على أساس أن يتبادل أفراد شعب الهوبى فائضهم الضئيل بأطعمة ومصنوعات مادية لا ينتجونها ، وذلك حينما يمر بهم عام وفير الإنتاج . ففى مجال الإنتاج نجد أن النسق الاقتصادى عند شعب الهوبى يؤدى وظيفة من خلال تقسيمات النوع والعمر ذات الطابع المستمر ، وذلك لضبط وتحديد توزيع المصدر الأساسى ، وهو الطاقة الإنسانية .

وعلى الرغم من أننا قد ذكرنا أن تقسيم العمل الأولى يوجد لدى شعب الهوبى ، إلا أن من المهم ملاحظة نقطة هامة هى ، أن القساوسة والموظفين الحكوميين فى شعب الهوبى لا يحصلون على أجور فى مقابل خدماتهم ، ذلك أن مكافآتهم تتمثل فى دعم هيئتهم أساساً . وإذا كان القسيس قادراً جسمياً وكفؤاً ، فإنه قد يعمل فى الحقل شأنه فى ذلك شأن الرجال الآخرين ، وإذا لم يكن كذلك فانه قد يحصل على مساعدة أو دعم ، لكنه فى هذه الحالة الأخيرة لا يحصل على مزايا لا يتمتع بها الآخرون الذين يعانون عجزاً جسمانياً وليسوا قساوسة . وباختصار فإن أشكال التخصص التى توجد فى مثل هذا النوع من المجتمعات تؤدى ، وكأنها واجبات إضافية وليست وسائل لكسب العيش .

ومن الواضح إذن أن التخصص وتقسيم العمل الحقيقى لايعتمدان على تطور تكنولوجيا أكثر تعقيداً فحسب ، ولكنهما يعتمدان أيضاً على إنتاج فائض يمكن تبادله . وتبدو هذه النقطة واضحة ومؤكدة فى السجلات الأركيولوجية المتعلقة بالتاريخ الثقافى للعالم القديم . ولقد أدت أساليب زراعة البساتين – التى ربما تكون قد ظهرت فى مكان ما فى الشرق الأدنى قرب نهاية عصر البلايستوسين – إلى ظهور واحات خصبة ذات رى جيد فى أودية أنهار دجلة ، والنيل ، والفرات ، مما أدى إلى ظهور مجتمعات إنتاجية إلى حد كبير . ونظراً لزيادة انتاج الطعام زيادة سريعة فى هذه المجتمعات ، فإن عدد سكانها لم يتم فقط ، بل شهدت – كما توضح السجلات الأركيولوجية – تطوراً ملحوظاً وسريعاً فى التكنولوجيا . ولقد أدى ذلك إلى نمو حجم المجتمع ، وإستخدام أساليب وفنون جديدة فى مناطق واسعة ، فضلا عن دورة التنمية الاقتصادية التى أدت فى نهاية الأمر إلى الحضارات الأوربية الغربية .

٥ — تنظيم الإنتاج :

تتطلب بعض حالات التخصص الحقيقى التى أشرنا إليها فى الفقرة السابقة ، تنظيما لقوة العمل حتى تستطيع تحقيق نجاحها . إلا أن مثل هذا التنظيم قد يوجد أيضاً فى المجتمعات التى لا تعرف تقسيم العمل الحقيقى . ومن ثم يبدو هذا التنظيم مرتبطاً بأشكال معينة من التكنولوجيا . وهناك فنون أو أساليب يمكن أداؤها بوساطة فرد واحد يعمل مستقلاً . ومثل هذه الأساليب لا تتلاءم مع العمل الجماعى المنظم . فعلى سبيل المثال يتعين على الصياد فى شعب الإسكيمو أن يزحف نحو فريسته ما أمكنه ذلك حتى يستطيع أن يقترب منها بما يمكنه من استخدام قوسه ، أو سهمه ، أو حربته ، أو (حربة صيد السمك) ، دون أن يحدث إزعاجاً للحيوان فيفر منه . ومن الواضح أن مثل هذا النوع من الصيد ، أو المطاردة الهادئة ، الذى لا يزال قائماً ، يمكن أداؤه على نحو فردى بكفاية أكبر ذلك أن وجود الآخرين قد يؤدى إلى الإخفاق أكثر مما يؤدى إلى النجاح فى الصيد ، وبنفس الطريقة نجد جماعة الإسكيمو قد تتوجه — وذلك لتحقيق الصحبة — فى شكل جماعى لتحقيق الأطعمة البرية ، لكن كل فرد فى هذه الجماعة يعمل مستقلاً ، ذلك لأنهم ليسوا بحاجة إلى تنسيق نشاطاتهم . ويكاد يكون صيد القط والدب هو العمل الوحيد الذى يتخذ الصيد الجماعى .

وقد تتطلب فنون ، أو أساليب أخرى ، عملا جماعياً منظماً على درجة عالية من التنظيم والتنسيق . والمثال البارز على ذلك صيد الجاموس عند هنود السهول ، الذى يضم غالباً كل أناس وذكور القبيلة القادرين جسمياً . وما أن يتم تحديد موقع قطع الجاموس الكبير ، حتى يبدأ الرجال فى إقامة حظيرة محكمة يمتد من مدخلها سياجان متلاقيان . وعلى مقربة من هذه الحظيرة تقام السياج القوية المتبعة . ولكن مع اتجاه هذا السياج نحو الخارج وميله للاتساع أو الانفراج ، فإن مبنى الحظيرة يصبح أقل

سمكاً . وخلال عملية البناء هذه يكون حرص بالغ على عدم إزعاج أو تشتيت قطيع الجاموس ، كما أن أى فرد (سواء بممارسة الصيد الفردى أو أى نشاط آخر غير مرتبط بالعمل المشترك) قد يخضع لعقاب قاس إذا ما تسبب فى تشتيت الجاموس وأبعاده عن التطويق الذى يجرى العمل فيه .

وعندما يكتمل بناء الحظيرة والسياج المتلاقية عليها تخرج جماعة من الناس لدفع قطيع الجاموس فى اتجاه الحظيرة . وما أن يتحرك قطيع الجاموس بين الخطين المتلاقيين للسياج حتى نجد رجالا آخرين ونساء وأطفالا يقفون بعيداً عن الطريق يحثون الجاموس عن المضى إلى الأمام ويحاولون إبقاءها حتى لا تهرب من الأجزاء الضعيفة من السياج . وإذا ما تم دفع قطيع الجاموس بنجاح فإنه ما يلبث أن يدخل إلى الحظيرة ، حيث يقوم الرجال الواقفون خارج حلقة التطويق بذبح الحيوانات التى لا تستطيع الهروب . وما أن يتم الذبح حتى تقوم النساء بالحصول على جلد الجاموسة المذبوحة وتقطيع لحمها ، حيث يقمن بإعداد قطع معينة من اللحم للاستهلاك المباشر ، وتجفيف الباقى لتخزينها وتناولها فيما بعد . ويقسم الطعام الذى يتم الحصول عليه بهذه الطريقة على كل الأسر التى تشترك فى عملية الصيد .

ومن الواضح أن فنون وأساليب كهذة تحتاج إلى تنظيم جيد وتوقيت دقيق . فعلى كل فرد أن ينسق جهوده مع الآخرين وإلا خاب المشروع . وبمساعدة أحد أجهزته المعاونة ، حيث يقوم أفراد هذا الجهاز بدور الرسل والشرطة. ولضمان استمرار عملية الصيد، فان كلمة رئيس صيد الجاموس تعد قانوناً ويتحقق هذا التنسيق عند هنود السهول بوساطة رئيس صيد الجاموس ، ، وأى فرد يخالفه يعاقب بحزم ، وذلك بتجريده من ممتلكاته وجلده علناً .

وفى مجتمع تتصف فيه هذه الأساليب والفنون بالفردية إلى حد كبير ، فإن تنظيم قوة العمل يكون ضئيلا . فكل بالغ يؤدى ما يسعده ويرضيه ،

ولا تحركه سوى الحاجة التى غالباً ما تكون ماسة جداً — إلى إنتاج ضرورات الحياة لنفسه ولمن يعولهم . ووحدة العمل هى الأسرة عادة (الزوج وزوجته وأطفالهما) ، ودائماً ما تكون هذه الوحدة معتمدة على نفسها . وفى فصول العام التى يكون فيها الطعام وفيراً ويسير المنال قد تعيش أسر كثيرة بعضها مع بعض ، وتتمتع بحرية نسبية من الانشغال بمشكلة الطعام . أما حينما يكون الطعام نادراً وصعب المنال ، فإن كل أسرة ، أو كل مجموعة قليلة من الأسر — تضم أسرتين أو ثلاثا — تقوم بالتقاط الطعام بمفردها ، حيث تقضى معظم وقتها فى الحصول على ما يكاد يقيم أودها .

وإذا ما كان لدى مجتمع معين من المجتمعات ، حتى ولو مجرد أسلوب واحد يتطلب جهوداً منظمة تبذلها أسر مختلفة ، فإن الحاجة إلى قوة عمل كبيرة ومنظمة تنظيما دقيقاً ، ومن شأنها أن تفرض على الفرد التزامات ، علاوة على مسئولياته إزاء أسرته . فمن صالح الفرد أن يصبح عضواً فى هذه الجماعة الكبيرة ، وبالتالى فإن من الأمور التى تؤكد ولاءه وتعاونه مع هذه الجماعة أن يسهم فى رفع زيادة إنتاجيتها . ولدى هنود السهول مؤونة أكثر وفرة وانتظاماً من اللحوم والجلود بسبب الصيد الجماعى للجاموس . وتفوق هذه المؤونة تلك التى يمكن الحصول عليها بوساطة الصيد الفردى . وتوجد أشكال مختلفة من تنظيم أو « ترشيد » الإنتاج فى عدد من المجتمعات . ومثال ذلك أن صيادى الحصان فى الفترة السوليترية — خلال العصر الحجرى القديم الأعلى كانوا يمارسون — بالتأكيد — صيداً منظماً على نحو يشبه — إلى حد كبير — ذلك الذى كان يمارسه هنود السهول .

وفى المجتمعات الحديثة (كمجتمعاتنا) نجد التكنولوجيا تتطلب قدراً أكبر من تنسيق وتنظيم العمل ؛ فلكل فرد تقريباً مكان داخل قوة عمل تصل فى كبرها وتعقدها إلى الحد الذى يصعب معه استيعابها ككل ، أو فهم

تفاصيل ديناميا تها . ويبدو هذا التعقد واضحاً تماماً من خلال التطور الحديث الذى طرأ على الآلية ، واختراع الآلات التى تستطيع أداء عمليات معينة بكفاية أعلى وسرعة أكبر من العمال البشريين . وإحدى النتائج المترتبة على الآلية إحداث بطالة بالنسبة للعمال ذوى المهارات التى تستطيع الآلات أداء أعمالهم بطريقة افضل وسعر أرخص ، والواقع أنه ليس من اليسير حل لمشكلة إعادة إدماج هؤلاء العمال داخل قوة العمل ، وبالتالى الحد من البطالة الناجمة عن التقدم التكنولوجى .

٦ – التوزيع فى اقتصاديات الأعاشة :

تميل أنماط الثقافة، التى تحكم عملية توزيع السلع والخدمات فى المجتمعات الأنسانية – شأنها فى ذلك شأن أنماط الثقافة التى توجه تقسيم العمل – إلى التأثر بمدى قدرة المجتمع فى إنتاج فائض يمكن تبادلة .. ففى المجتمعات التى لا تنتج سوى فائض ضئيل (أو التى لا تنتج فائضا على الإطلاق) ، نجدأساليب توزيع السلع والخدمات تتصف بالبساطة : فالوحدة التى تنتج السلع والخدمات هى التى تستهلكها . وحينما يصبح فائض الإنتاج أمراً ممكننا ، وحينما يسمح هذا الإنتاج بتقسيم عمل حقيقى ، تظهر وتنتشر أساليب أكثر دقة للتوزيع كما هى الحال بالنسبة للأسواق .

وبالإمكان الاستعانة بشعب الهوبى فى توضيح أول هذة الأنماط ... فالتكنولوجيا عند شعب الهوبى – على نحو ما رأينا ، وبسبب وجودها فى بيئة ليست غنية جداً فى مواردها – تسهم عادة فى ظهور فائض ضئيل (هذا إن وجد فائض أصلا) يمكن تبادله . وتمثل الأسرة النووية فى شعب الهوبى (أى الزوج وزوجته وأطفالهما) وحدة الإنتاج والاستهلاك الأساسية . وتعيش الأسرة فى مسكن أقامه أعضاؤها ، وتتناول الطعام الذى يتحقق بفضل عمل أعضائها ، فضلا عن أنها تقوم بصنع ملابسها . وتشكل كل الأدوات والمصنوعات المادية الضرورية لممارسة نشاطاتها الإنتاجية . ولا يملك أى فرد الأرض التى تستخدم فى أغراض الصيد وجمع الطعام ، كما أن هناك مساحة كبيرة يستطيع أن يمارس فيها الجميع حقوقهم دون إنكار حقوق الآخرين . أما الأرض الزراعية فتمتلكها العشائر الأمومية (أى جماعات الأسر النووية التى ترتبط من خلال الأم) ، كما توزع بالتساوى على كل من أفرادها ، حيث يرأس كل من هؤلاء الأفراد أسرة نووية . ولا نجد هنا – مع ذلك – منافسة حادة حول الأراضى الزراعية ، ذلك لأن كمية العرض تفوق كمية الطلب .

وحينما لا تستطيع الأسرة اعالة نفسها — وذلك بسبب فشل الحصول أو عدم النجاح فى الصيد أو الجمع — فإنها تحصل على هدايا من الطعام والحاجات الأخرى من الأسر القريبة منها . وهذا يفرض على الأسرة التى تتلقى هذه الهدايا التزاما هو أن تقدم للأسر الأخرى مساعده مماثلة حينما يستدعى الأمر ذلك . ولا تستطيع أيه أسرة تخزين الطعام ، أو الحاجات الأخرى ، حينما تكون الأسر الأخرى بحاجة إليها ، ذلك لأن مثل هذا التصرف يعد انتهاكا لكل القواعد التى تحكم شعب الهوبى . ومن بين المثاليات العليا عند شعب الهوبى نجد الكرم « وطيبة القلب » ، أما البخل فيعد إثما قد يستوجب الموت . وكنتيجة لذلك نجد قرية الهوبى — التى تمثل وحدة سياسة مستقلة مؤلفة من أسر وعشائر — تحقق توزيعا داخليا لمعظم السلع التى تنتجها دون أى نظام داخلى للتسويق أو التجارة . وقد يطلق على أساليب التوزيع هذه أساليب تبادلية . إلا أن هناك مشكلات توزيع أخرى لدى شعب الهوبى . فعلى الرغم من أن الأسرة تمثل وحدة إنتاج واستهلاك أساسية ، إلا أن هناك فروقا فى العمر والنوع فيما يتعلق بالنشاطات الإنتاجية ، كما أن منتجات العمل لا تقتسم بالتساوى عادة ، كذلك فان الصياد فى شعب الهوبى قد يهدى جزءا من فريسته إلى والديه ، أو أخته الكبرى التى تعيش فى مسكن آخر .

وتنتشر أساليب التوزيع التبادلية انتشارا واسعا ، كما أنها قد توجد فى انساق اقتصادية أكثر تعقيداً . فشعب الزابوتيك Zapotec فى أواكساكا بالمكسيك — والذى اشتهر بالتجارة والأسواق — يستعين أيضا بأساليب التبادل . ففى المناسبات الهامة — كالزفاف ، أو مواجهة الإلتزامات التى تفرضها الطقوس — قد يلتمس الشخص المساعدة من الأقارب والأصدقاء والجيران . وقد تتخذ هذه المساعدة شكل النقود ، أو — وهذا هو الأمر الأكثر شيوعا — المواد الغذائية ، أو السوائل الكحولية أو المشروبات الخفيفة مؤخرا . ويتوقع المانح — عموما — أن ترد إليه هذه الأشياء فى

مناسبة تالية ، حينما يواجه التزاماً خاصاً يكلفه الكثير إذا ما حاول تغطيته بمفرده . ولدى كل من المتلقى والمانح سجلات دقيقة ، كما أن الأخير (المانح) يتوقع تلقى نفس السلع تماماً فى مقابل ما قدمه . فإذا ما قدم شخص ديكاً رومياً زنته ١٥ رطلا ، فإنه يتوقع — فى مقابل ذلك — تلقى ديك رومى بنفس الوزن . وإذا ما كان هناك تفاوت فى الوزن ، فإن الفرق قد يعوض بسلع أخرى أو بنقود ، وهذا هو الأمر الأكثر شيوعاً .

ويمكن اعتبار هذه الأشكال من التبادل أمثلة على التقايض . ومع ذلك فهناك أفراد آخرون داخل المجتمع لا تربطهم سوى صلات اجتماعيه ضعيفة ببقية أفراد المجتمع ، لكنهم قد يقدمون هدايا لا ترد مثلها . وتنتشر هذه الظاهرة حينما يعكف شخص على برنامج « لخلق » أكبر عــدد ممكن من الالتزامات التى يجب عليها تأديتها ، وذلك توقعاً لنفقات الزفاف ، أو الطقوس التى يتعين عليه تأديتها ، وفى هذه الحالة نجد هذا الشخص يعتبر ذلك — تماماً — شكلا من التوفير بدون فوائد ، كما أن بالإمكان تحليل هذا التعامل فى ضوء معايير اقتصادية صورية . ومن الأمور التى تزيد ذلك إيضاحاً أن نجد لدى شعب الزابوتيك أشكالا أخرى من السلف أو الديون . فالأفراد الذين يواجهون نقصاً فى الطعام ، أو الذين يواجهون حالة طوارئ يتعين عليهم مواجهتها ، قد يحصلون على الطعام أو يقترضون النقود من الأصدقاء أو الجيران دون أن يدفعوا فوائد على ذلك . وعادة ما ترد هذه القروض خلال أسبوع أو نحو ذلك . وفضلا عن ذلك فإن أفراد شعب الزابوتيك يميزون بوضوح بين الهدايا فى والتبادل أو التقايض الصورى الذى أشرنا إليه قبل قليل ، وحتى فى ظل الإطار الصورى الذى أشرنا إليه ، فإن الأشخاص الذين يقدمون صندوقاً

من المشروبات الخفيفة قد يؤكدون أنهم يقومون بصنع هدية ، وأنهم لا يتوقعون مقابلا رسمياً لها . كذلك فإن الهدايا قد تقدم فى مناسبات أخرى ، ولا يتوقع رد الهدايا بطريقة رسمية ، على الرغم من توقع ردها فى المناسبات كما هى الحال بالنسبة لنظام الهدايا فى مجتمعنا . ومع ذلك فإن هذا المقابل ليس نوعياً عادة ، كما لا يتوقع أن يكون متكافئاً بدقة مع الهدية . ومن الأمور التى يشملها رد الهدايا : الصداقة ، والمساعدة العارضة ، والمعلومات المفيدة ، والدعم فى بعض مواقف الصراع الاجتماعى . وفضلا عن ذلك فان التحليل المتعمق يوضح أن ضروب التبادل الرسمى لا تتطلب فى كثير من الحالات — علاقات اجتماعية مستمرة . وحينما يدخل أحد الغرباء فى علاقة تبادلية رسمية فان علاقاته الاجتماعية تتوقف بمجرد أن ترد إليه الهدايا . ومن الواضح — من ناحية أخرى — أن الهدايا تعمل على النهوض بالعلاقات الاجتماعية الدائمة . وفى الحالة الأولى نجد المعاملات الإقتصادية تستخدم لتيسير أداء الوظائف الاجتماعية التى تسهم فى دعم التضامن . أما أن نربط هذه الأهداف الإجتماعية بشكل أو نمط التعامل الإقتصادى فهذا خطأ فى حد ذاته ، ذلك أن المعاملات الإقتصادية يمكن تحليلها مستقلة عن الإطار الاجتماعى . لكن الهدايا — من ناحية أخرى — تسهم فى تحقيق أهداف اجتماعية خالصة ، ومن ثم فان التحليل الاقتصادى الخالص للهدايا يصبح غير كاف .

وفى بعض الأحيان توصف اقتصاديات الإعاشة — التى يتخذ فيها التوزيع شكلا تبادلياً أساساً — بأنها ضرب من « الشيوعية البدائية » ، ذلك لأن المجتمعات المحلية التى تعيش فى ظل هذه الإقتصاديات لا تعرف تقسيم العمل الحقيقى والتجارة الداخلية ، كما أنه ليس لديها نظام لتوزيع سلعها وخدماتها . إلا أن مصطلح الشيوعية البدائية ينطوى على تضليل ،

من حيث أنه يربط ربطاً خاطئاً اقتصاديات الإعاشة بالشيوعية الحديثة التى ظهرت إلى حيز الوجود – كنظرية سياسية – اقتصادية فى الحكم – بفضل الثورة الصناعية وحدها . والواقع أن جوهر نظام التوزيع عند الهوبى لا يكمن فى ملامح التقسيم ، ولكنه يتمثل فى الحقيقة التى مؤداها أن كل أسرة تستطيع إعالة نفسها لأنها تمتلك من خلال أعضائها كل الأساليب الإنتاجية المتاحة للمجتمع ككل . أما نمط التقسيم وقت الحاجة عند شعب الهوبى فهو يمثل ، فقط ، شكلا من أشكال التأمين ضد الإخفاق فى الحصول على الطعام اللازم ، ولا يتضمن أى اتساق سياسى مع الشيوعية الحديثة . وعلى الرغم من أن العشائر تملك معظم الأراضى الزراعيه ، إلا أن هذه الأراضى موزعة على الأسر التى تقوم بفلاحتها ، فضلا عن إشرافها على توزيع المنتج ، أما أدوات الإنتاج فهى مملوكة ملكية فردية .

وتوجد ميكانزمات إعادة التوزيع فى بعض مجتمعات الإعاشة الأكثر تقدماً ، والتى تطبق بعض أشكال تخصص العمل . ففى كثير من المجتمعات المحلية الهندية بأمريكا اللاتينية لا نجد سوى قدر ضئيل من تقسيم العمل الحقيقى الداخلى . ومع ذلك نجد الأسر الكبيرة التى تعمل بالصناعة بدرجة أكبر – أو تلك التى تتمتع بملكية أراضى جيدة للزراعة ، وتربى الحيوانات – قد تحقق فائضاً ملحوظاً إذا ما قورنت بالأسر المجاورة لها . وفى هذه المجتمعات المحلية نظام الأعياد الدينية الشعبية التى يطلق عليها المايور دوميا Mayordomias والكارجو Cargo، وفيها نجد كميات كبيرة من الطعام والشراب ، وعادة الترفيه للمجتمع المحلى ، فضلا عن أداء الشعائر الدينية . ودائماً ما تتكفل العائلات التى لديها فائض اقتصادى باقامة هذه الأعياد (mayordomias) . أما نفقات هذه الأعياد فعادة ما تكون مكلفة جداً . بحيث لا تستنزف الفائض فقط ، بل تأتى غالباً على ما يقدم من التزامات تبادلية . وهكذا

نجد إعادة توزيع للفائض أو الثروة دون القيام بعمليات السوق . وعلى الرغم من أن هذه الحالة قد تمثل نمطاً خاصاً فى الاستهلاك — كما هى الحال بالنسبة للبوتلاش عند شعب الهدايا — إلا أن كلامنا هذا ينطوى على تأكيد الحقيقة التى مؤداها أنه فى كثير من الأنساق الاقتصادية تجد أن توزيع السلع والخدمات المنتجة يتم من خلال نظم تقوم بعملية التبادل ، أو إعادة التوزيع ، كما يتم هذا التوزيع من خلال عملية السوق .

٧ — التجارة فى المجتمعات ذات اقتصاديات الاعاشة :

يستخدم معظم الأنثروبولوجيين مصطلح التجارة للاشارة إلى المعاملات التى بمقتضاها يتبادل الأفراد نوعا واحدا من السلع فى مقابل نوع آخر ، فضلا عن المواقف التى فيها يتم تبادل السلع بالنقود . وهناك علماء آخرون ضيقوا نطاق مصطلح التجارة بحيث يشير إلى المواقف التى فيها ينقل الفرد السلع التى يحتاج اليها فيتم التعبير عنها بمصطلح شامل هو التسويق . والواقع أن هناك بعض الاختلافات فيما يتعلق بالاستراتيجيات التى تتضمنها هذه المعاملات ، ففى شعب الزابوتيك بالمكسيك — على سبيل المثال — نجد المنتج الذى يبيع السلع التى ينتجها قد يعرض للبيع فقط تلك الكمية من السلع التى يعتقد أنه يتعين عليه أن يبيعها لكى يشترى سلع الاستهلاك اللازمة لحاجاته المباشرة ، فى حين نجد التاجر الذى اشترى السلع قد يبيع مخزونه بأكمله اذا ما اعتقد أن السعر ملائم له . ومن ناحية أخرى نجد عالم الاقتصاد يعرف السوق بأنها ذلك الموقف الذى يوجد فيه طلب على سلعة معينة . واذن فالسوق — من وجهة نظر علماء الاقتصاد — يجب أن توجد قبل أن يتصرف المنتج أو التاجر فى سلعة . وخلال مناقشتنا هذه سوف يستخدم مصطلح التجارة للاشارة إلى أية معاملات تتضمن اشباعا أو تحقيقا للطلب . ولمزيد من الوضوح فى المفهومات يجب أن نضع فى أذهاننا أن السوق ليست هى تماما « مكان السوق » ، فالأخير هو — ببساطة — المكان الذى يتجمع فيه الناس لتبادل السلع ، ذلك الذى من أجله — أى الطلب — وجدت السوق .

وعلى الرغم من أن قلة الفائض الذى يمكن تبادله ، وضعف تقسيم العمل الداخلى ، قد يعوقان التجارة داخل المجتمعات ذوات اقتصاديات الاعاشة على نحو ما رأينا ، الا أنه لا يترتب على ذلك أن هذه المجتمعات ليس لها تجارة خارجية أو تجارة مع مجتمعات أخرى . فعلى سبيل المثال نجد أفراد شعب الهوبى يدخلون فى علاقات تجارية ضعيفة مع القبائل المختلفة المحيطة بهم ، حيث يتبادلون معها المنتجات الزراعية ، والأنسجة القطنية ، فى مقابل حبوب الصنوبر ، والمسكل ،

وأكسيد الحديد الأحمر ، والعقود الصدفية ، وجلود الابل المدبوغة . وكذلك نجد أفراد قبائل الأرونتا الاسترالية — وهم الذين تقل امكاناتهم الانتاجية عن أفراد شعب الهوبى يحصلون على عدد من السلع بوساطة التجارة ، وعلى الأخص البتورى Pituri ، وهى مادة مخدرة يبدو أنها قد أتت من قبائل فى كوينزلاند تبتعد حوالى ٢٠٠ ميل عن المنطقة التى يعيش فيها شعب الأرونتا . وينشأ الجانب الأكبر من التجارة بين المجتمعات على هذا المستوى عن الحقيقة التى مؤداها ، أن بعض المواد الخام — التى تستخدمها كل المجتمعات التى تعيش فى اقليم معين — ليست متاحة بنفس الدرجة لكل هذه المجتمعات — وكنتيجة لذلك يتعين على بعض المجتمعات أن تحصل على هذه المواد بوساطة التجارة ، ومن ثم قد تنشأ طرق منتظمة — حيث تضم غالبا شبكة علاقات بين القبائل — لتحقيق هذا الهدف . أما الاجراءات التى تحكم مثل هذه التجارة فهى ليست معقدة جدا خاصة اذا ما كانت تتم بين مجتمعات ضعيفة نسبيا فى قدراتها الانتاجية . وتتضمن هذه الاجراءات مجرد تبادل بسيط لنوع واحد من السلع فى مقابل نوع آخر ، إلى جانب قيم تحدد التبادل بحيث يمكن — بطريقة أولية هى العد على أصابع اليد ، أو بوساطة قيم التبادل التقليدية . ونظرا لقلة عدد السلع المتبادلة عادة ، فضلا عن قلة كميات المواد الخام التى يشتملها التبادل ، لا تجد تلك المجتمعات ضرورة لتخصيص أماكن للاسواق ، أو صياغة اجراءات تجارية دقيقة . وعادة ما تنشأ العلاقات التجارية بين الأفراد الذين يتقابلون على فترات غير منتظمة لهذا الغرض ، والذى يتخذ التبادل عندهم طبيعة تقديم الهدايا المتبادلة أكثر مما يتخذ شكل التجارة كما نعرفها .

كذلك ينشأ هذا النوع من التجارة بين المجتمعات حينما تعيش مجتمعات مختلفة فى مناطق متجاورة ، ويكون لديها أشكال مختلفة من التكنولوجيا ، خاصة حينما تكون أساليب جمع الطعام ، أو إنتاجه ، متنوعة . ونتيجة لذلك نجد أنه على الرغم من عدم وجود تقسيم عمل داخلى حقيقى فى هذه القبائل ، إلا أن كل مجتمع يتخصص — ككل — فى بعض أشكال الصيد ، أو الجمع ،

أو زراعة البساتين ، أو تربية الحيوانات . وغالبا ما يتيح هذا التخصص فرصة تخزين بعض المنتجات وتخصيصها للتجارة ، بحيث يمكن ذلك من الحصول على طعام أكثر تنوعا فضلا عن امدادات المواد الخام التى يصعب الحصول عليها بغير هذا الطريق . والملاحظ أن هنود السهول — الذين كرسوا كل جهودهم الانتاجية الأساسية تقريبا لصيد الجاموس — كانوا يتبادلون — ما أمكنهم ذلك — جانبا من اللحوم وجلود الحيوانات التى يحصلون عليها مع القبائل المجاورة لهم (وعلى الأخص قبائل هنود البويبلو المتاخمة للسهول) وذلك فى مقابل المنتجات الزراعية والأقمشة . وما ان ينتهى الصيد السنوى للجاموس ، حتى تحل جماعات من هنود السهول إلى أقرب جماعات البويبلو حيث يقومون بعملياتهم التجارية قبل عودتهم إلى المناطق الشتوية .

ولقد لوحظ وجود علاقة تجارية مماثلة بين قبائل الشوكشى الداخلية فى سيبيريا وقبائل الشوكشى البحرية . فأفراد القبائل الداخلية تتخصص كجماعة فى تربية قطعان ضخمة من حيوانات الرنة ، حيث يرعونها فى الغابات والسهول الواقعة فى الشمال الشرقى من سيبيريا ، على حين يتخصص أفراد قبائل الشوكشى البحرية فى صيد الأسماك ، وصيد الثدييات البحرية . ونتيجة لذلك فإن سكان المناطق الداخلية يبادلون جانبا من لحوم الرنة وجلودها فى مقابل لحوم الثدييات البحرية ، تلك التى تحتوى على كمية دهون أكبر من لحوم الرنة ، فضلا عن أنهم يبادلون أيضا جلود عجل البحر والفظ ، وهى جلود تناسب بدرجة أكبر صنع السيور والنعال ، لأنها أكثر سمكا وخشونة من جلود الرنة .

وفى ختام هذه الفقرة نسجل ملاحظة مؤداها ، ان التجارة بين المجتمعات ظاهرة عالمية إلى حد كبير ، فليست هناك مجتمعات منعزلة تعتمد فقط على مواردها الخاصة . وتختلف أهمية التجارة بين المجتمعات ذات اقتصاديات الاعاشة اختلافا ملحوظا ، حيث يتوقف ذلك على طبيعة المجتمعات التى تقوم بالتجارة . كذلك فان كمية الفائض المتاح الذى يمكن تبادلة توثر على

حجم وأهمية التجارة فى هذا المستوى من التطور الثقافى . وعلى الرغم من أننا قد وصفنا كثير من مجتمعات الفلاحين بأنها ذات اقتصاديات اعاشة الا أنه دائما ما توجد لدى هذه المجتمعات اجراءات واضحة تنظم التبادل . ولقد اتضح أن الأفرادالذين يعملون كتجار غير متفرغين يقومون بعمليات بيع وشراء السلع من أجل تحقيق الربح ، وذلك فى المجتمعات البسيطة نسبيا ، كما هى الحال فى شعب النوملاكى بكاليفورنيا .

٨ ـ العلاقة التجارية التكافلية :

تستخدم عبارة العلاقات التجارية التكافلية حينما يقيم مجتمعان مستقلان إلى حد ما ـ علاقات تجارية خاصة بمقتضاها يرتبط المجتمع والأكبر والأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية بتجارة مع المجتمع ليس فيه تقسيم عمل داخلى ، ولا يستطيع ـ دون مساعدة من المجتمع الذى يتاجر معه ـ الحصول على بعض السلع التى يحتاج إليها . ويمكننا أن نجد مثالا بارزا على هذه الظاهرة فى غابة أتورى Ituri بالكونغو فى أفريقيا ، حيث يعيش فى هذه الغابة زنوج وأقزام يتحدثون لغة البانتو ، ويمثل الأقزام شعبا يتميز أفراده بصغر الحجم ، حيث يختلفون بذلك اختلافا كبيرا عن جيرانهم الزنوج .

ويمثل زنوج الكونغو بأفريقيا شعبا يمارس زراعة البساتين أساسا ، حيث يعيش فى قرى كبيرة ، وينتج فائضا كبيراً يمكن تبادله ، كما أنه يعرف تقسيم العمل الحقيقى والتجارة الداخلية الواسعة التى تتم من خلال أسواق كبيرة . وعلى النقيض من ذلك تجد الأقزام عبارة عن صيادين وجامعى طعام يتجولون فى شكل جماعات يدوية صغيرة عبر المناطق الوعرة من غابة أتورى وهم لا يعرفون تقسيم العمل الحقيقى ، ولا التجارة الداخلية : فضلا عن أن أساليبهم فى صنع الأدوات والأسلحة تتصف بالبساطة والبدائيـــة . ويمتلك كل مجتمع من مجتمعات الزنوج منطقة كبيره حيث يقوم بتطهير أجزاء من الغابة ، وذلك من أجل اقامة قراه ومزارعة . وداخل المنطقة ـ ولكن خارج نطاق قرى الزنوج ـ توجد جماعات الأقزام ، حيث يقيم كل منها عادة ـ علاقات تجارية فقط مع المجتمع الزنجى الذى يتحكم فى المنطقة التى تعيش فيها .

وعلى الرغم من بساطة تكنولوجيا الأقزام ، الا أننا نجدهم يتناولون نبات آذان الجدى المستزرع ، إلى جانب الحيوانات التى يصطادونها ، والأطعمة النباتية البرية ، كما يستخدمون أدوات أسلحة جيدة الصنع مصنوعة من الحديد ، فضلا عن أشياء مصنعه تفوق بوضوح قدرتهم على صنعها . ولقد

حصلوا على كل هذه الأطعمة المستزرعة والمصنوعات المادية المتقدمة من مجتمعات الزنوج عن طريق التجـارة . وفى مقابل ذلك يزود الأقزام قرى الزنوج باللحوم وجلود الحيوانات ورحيق الأزهار البرية ، وثمار الغابة ، وألواح تسقيف المنازل ، والرطون ؛ والخيوط اللازمة لصنع الحصير . كذلك فإن الأقزام يعملون كحراس وجواسيس لزنوج المنطقة التى يعيشون فيها ، حيث يقومون بالانذار عند قدوم الجماعات الغازية الاتية من المناطق المتاخمة لهم .

وهناك تجارة على فترات منتظمة ، وإن كانت تتطلب القدر الأدنى من الصلات الشخصية . فعادة ما يترك الزنوج كميات نبات أذان الجدى وأشياء أخرى فى أماكن متفق عليها قريبا من قرى الزنوج ، ثم يأتى الأقزام فيأخذونها ويتركون منتجاتهم فى مقابل ذلك . ويحدث هذا النوع من التجارة الذى يطلق عليه عادة التجارة الصامته ، أو المقايضة الخرساء — فى مناطق أخرى من العالم ، كما أنه يرتبط — بدرجة أكبر — بالعلاقات التجارية التكافلية . وفى بعض المناطق تتم هذه التجارة فى سرية ؛ بمعنى أن أحد طرفى التجارة يتوجه ليلا إلى نقطة محدودة ليأخذ أشياء ثم يترك أشياء أخرى ، تلك التى يأخذها الطرف الآخر بعد ذلك . وبرغم ضعف الاتصال ، وعدم مساومة التجارة ، فإن أيا من الطرفين لايستطيع أن يخدع الطرف الاخر ، إذا ما كان راغبا فى استمرار العلاقة . ولنضرب على ذلك مثالا : فإذا أخفق الأقزام فى احضار الكمية الكافيه من اللحوم أو منتجات الغابة حتى يحصلوا على كميات أذان الجدى والأشياء المصنعه التى يتركها لهم الزنوج ، فان الأخرين قد يقللون من الكميات التى يقدمونها خلالها عمليات التبادل التالية . وكذلك فإذا ما تأكد للاقزام أن الزنوج بخلاء فيما يقدمونه ، فإنهم قد يقررون نقل لحومهم إلى قرية أخرى ، أو حتى يتركون المنطقة بحثا عن منطقة تعيش فيها قبيلة نجية أكثر كرما .

وتنطوى التجارة التكافلية ، على مزايا واضحة لكلا الجانبين على الرغم من أنها لاتتم بين طرفين اقتصاديين متكافئين ، فالزنوج يفيدون من خدمات شعوب الغابة (الأقزام) المهرة فى الصيد والحرب ، كما أن الأقزام يحصلون على تكنولوجيا الزنوج المتقدمة . وهناك — مع ذلك — معنى محدد واحد لذلك هو أن الزنوج يسيطرون على هذه العلاقة ، ذلك أن الأقزام ليس لهم من خيار سوى التجارة مع احدى القبائل الزنجية الأكثر قوة وتقدما ؛ إلا إذا اختاروا — بالطبع — أن ينعزلوا تماما .

هنا — اذن — نجد أمامنا ما يبدو وكأنه بداية نظام الطبقات الاقتصادية . فالأقزام قد ينتظمون فى شكل جماعة وراثية من الصيادين وجامعى الطعام ، وهى تمثل قطاعا ديناميا فى المجتمع الزنجى ؛ لكنها تحتل مكانة دنيا إلى حد كبير . وكما قال بوتنام Putnam أن الأقزام « قد يعتبرون أنفسهم مرتبطين ارتباطا لافكاك منه بمضيفيهم ، ويعتقدون أن من واجبهم تزويدهم باللحوم ؛ ولكن هذا الواجب قد يعد فى بعض الأحيان مصدرا للضيق ، بحيث يؤدى يتذمر شديد (١) . ومن ناحية أخرى نجد الزنوج يعتبرون الاقزام « نوعا » أو فصيلة مستقلة ، فهم لاينتمون إلى الفصيلة الانسانية . ولا ينتمون إلى الفصيلة الانسانية ولا ينتمون إلى الفصيلة الحيوانية ، وإنما هم يقعون بين الفصيلتين . ولاتكمن نقطة الاختلاف الأساسية فى أحجامهم ، أو بنيتهم الجسمية ، بل تكمن فى الحقيقة التى مؤداها أن الأقزام لايمارسون الزراعة » (٢) .

ومن الطريف أن نلاحظ هنا حدوث علاقات اقتصادية مماثلة خلال فترة التوسع الأمريكى فى اتجاه الغرب . فعلى سبيل المثال نجد فى السهول العظمى — حينما كانت قطعان الجاموس الضخمة فى هذه المنطقة لاتزال موجودة — أن التجار الأمريكيين كانوا يزودون الهنود بالبنادق والمعدات

---

(1) Patrick Putnam. « The Pygmies of the Ituri Forest », A Reader in General Anthropology, by Carleton S. Coon (New York : Henry Holt and Co : 1948), pp. 322–342, p. 324.

(2) Ibid, p. 324.

الأخرى ، على أن يزودهم الهنود – فى مقابل ذلك – بلحوم الجاموس والجلود . وبهذه الطريقة استطاع التجار توظيف قبائل بأكملها من الصيادين الهنود فى استغلال منطقة معينة وزيادة فعالية هذا الاستغلال ، وذلك بتطوير تكنولوجيا الهنود . لكن هذا الأسلوب التجارى لم يعمر طويلاً لأن الجاموس ما لبث أن تلاشى من المنطقة . وهناك أساليب تجارية مماثلة لا يزال بعضها – توجد بين تجار الفراء والهنود الذين يعيشون قريباً من المناطق القطبية الشمالية بكندا ، وكذلك بين المجتمعات الحضرية والريفية فى كثير من مناطق أمريكا اللاتينية . ومن كل هذه الأمثلة يجدر تسجيل ملاحظة هامة هى وجود مبدأ تحقيق أقصى درجات الربح ، على الرغم – كما هى الحال بالنسبة لحالة الأقزام والزنوج – من أنه قد يؤدى دوره بطريقة سلبية ، بمعنى أنه إذا ما كانت السلع المقدمة فى عملية التبادل غير كافية أو قليلة ، فإن الطرف « المضار » قد يحضر كمية سلع أقل فى المرة التالية أو يحول تجارته إلى مكان آخر .

٩ ـ نظام الكولا عند التروبرياند :

وبانتقالنا إلى المجتمعات التى لديها تقسيم عمل حقيقى وفائض يمكن تبادله ، تصبح التجارة بين المجتمعات أكثر تعقد أو صورية ، وتتخذ هذه التجارة عموماً أحد الأشكال الثلاثة التالية : المقايضة التجارية ، و نظام التجار الرحل أو المتجولين ، والسوق . وتمثل حلقة الكولا Kula عند سكان جزر التروبرياند فى ميلانيزيا مثالا حياً على الشكل الأول من هذه الأشكال .

١٠ – أسواق الإزتياك والتجار الرحل :

على الرغم من أن حلقة الكولا تمثل وسيلة تجارية معقدة إلى حد كبير ، إلا أنها تعد – أساسا – نظاما للمقايضة تستطيع من خلاله المجتمعات المحلية التى تتخصص فى أطعمة ومصنوعات مادية من تبادل منتجاتها . وكما أشرنا فإن حلقة الكولا لا تتطلب وجود وسائل للتبادل أو أية إجراءات تجارية أكثر تعقيداً من تلك التى يمكن آن نجدها فى المجتمعات البدائية التى أشرنا إليها من قبل .

ومع ذلك نجد لدى شعب الأزتيك فى وادى المكسيك نظاماً لتوزيع السلع والخدمات يتصف بدرجة أكبر من التعقيد الاقتصادى . فعلى الرغم من أن أفراد شعب الأزتيك يستخدمون أساساً الأدوات الحجرية ولا يمتلكون أية حيوانات لحمل الأثقال أو آلات ، إلا أنهم قد تمكنوا بوصفهم زراعاً للبساتين فى بيئة ملائمة إلى حد كبير – من مواجهة احتياجات أعداد كبيرة من السكان ، فى الوقت الذى كانت تعمل فيه بشكل مباشر نسبة محدودة من القوة العاملة فى عملية إنتاج الطعام . أما بقية أفراد هذا الشعب فيعملون فى عدد كبير من الحرف والمهن المتخصصة ، فمنهم القساوسة والتجار وموظفو الحكومة ، وقاطعو الحجارة ، والحدادون ، وصانعو الفضة ، وصناع المجوهرات والحلى ، والنساجون ، ودباغو الجلود وآخرون كثيرون غيرهم . وباختصار فان جهاز الإنتاج يميل إلى التعقد أكثر ما يميل إلى البساطة ، حيث يتميز بدرجة عالية من التخصص فى العمل ، وقدر كبير من الفائض الذى يمكن تبادله . وفضلا عن ذلك نجد عاملا منشطاً للتجارة يتمثل فى تلك الاختلافات الملحوظة فى الموارد الطبيعية ، وذلك من خلال القرب الشديد من بيئات تبدأ بأرض منخفضة استوائية حتى أراضى مرتفعة معتدلة أو قطبية فى بعض الأحيان .

ولقد كانت امبراطورية الأزتيك تمثل تنظيما مرناً مؤلفاً من مدن - دول خضعت لقوة السلاح التى مارسها اتحاد مؤلف من ثلاث مدن - دول فى الوادى . وبمرور الوقت سيطر على هذا الاتحاد أحد أعضائه والمتمثل فى مدينة تينوتشتيتلان Tenochtitlan حيث تقع فى نفس المكان الذى تقع فى مدينة المكسيك الآن . وكان على كل مدينة أو موقع خاضع (ولقد امتدت هذه المدن والمواقع وقت الغزو فى سنة ١٥٢١ حتى وصلت إلى معظم مناطق وسط المكسيك) أن تدفع جزية لتينوتشتيتلان، وأن تعترف بسيادتها . وعبر المناطق التى سيطرت عليها الإمبراطورية كانت تقام فى كل مدينة أسواق ضخمة لتوزيع السلع توزيعاً محلياً . وكانت هذه الأسواق ترتبط - فيما بينها وبمدينة تينوتشتيتلان - بتجار رحل كان لهم مركز رئيسى فى العاصمة .

وفى تينوتشتيتلان كانت الأسواق المحلية تقام يومياً فى مناطق مختلفة من المدينة ، وذلك لبيع المؤن . وبالإضافة إلى ذلك تعقد سوق ضخمة كل خمسة أيام فى ضاحية نائية . ويأتى إلى هذه السوق الضخمة الحرفيون والمنتجون والمشترون من أماكن تبعد عنه عدة أميال . ولكل نوع من أنواع السلع مكان خاص به فى ميدان السوق الفسيح ، وهو تنظيم يشبه - إلى حد كبير - ما يوجد الآن فى كثير من الأسواق المكسيكية . وتعرض فى هذه الأسواق أنواع مختلفة جداً مع السلع . ولقد سجل بيرنال دياز Diaz - وهو مؤرخ لبعثة كورتس فى سنة ١٩٢٠ - أن من بين الأشياء العديدة التى توجد فى الأسواق : الذهب ، والفضة ، والمجوهرات ، والجلود والملابس ، والشكولاته ، والطباق والجلود المدبوغة والجلود الخام ، والنعال ، والعبيد ، وأنواع عديدة من اللحوم ، والخضروات والثمار ، والملح ، والخبز ، والعسل ، والأدوات ، والفخار ، وأثاث المساكن . وكانت السوق تخضع لمراقبة موظفين معينين يعملون على حفظ النظام ويباشرون دقة الأوزان والمكاييل ، ويحسمون المنازعات .

ومع أن كثيراً من معاملات السوق كانت تمثل تبادلا أوليا لسلعة معينة فى مقابل سلعة أخرى ، إلا أن هناك بعض الأشياء كانت تمثل وسائل للتبادل لحبوب الكاكاو ، وأثواب الأقمشة القطنية ، وأسلحة الفؤوس المصنوعة من النحاس ، ولفات خام الذهب . وليست هناك بيانات مستفيضة تتناول المعايير التى تحدد قيم التبادل ، وإن كان ليس ثمة شك فى وجود مثل هذه المعايير ؛ ولو فى صورة أولية على الأقل . وهناك أيضاً نظام للتسليف بمقتضاه تقدم الديون بضمان كاف ، ولكن بدون فوائد . على أن العقوبة التى توقع على عدم دفع الدين كانت قاسية إلى حد كبير ، حيث كان المدين يخضع لاستعباد حتى يوفى التزاماته .

وكان التجار الرحل يقومون بمهمة ربط سوق التينوتشتيتلان بالأسواق الأخرى داخل الإمبراطورية وخارجها . ويشكل هؤلاء التجار طائفة خاصة مغلقة تتركز فى العاصمة . والعضوية فيها وراثية ، كما أن لها شاراتها وعلاقاتها الخاصة ، فضلا عن موظفين وآلهة وطقوس ونظام للعدالة . ويرحل التجار معاً فى شكل جماعات مسلحة قوية ، كما تحمل سلعهم جماعات من الحمالين . وهم ينتقلون من سوق لأخرى حيث يوزعون السلع المحلية على مختلف أنحاء الإمبراطورية وما وراءها ، ثم يحضرون معهم إلى العاصمة السلع من المناطق النائية . ومن الطريف أن نلاحظ هنا أن جماعات التجار تعمل كجواسيس ، حيث تخبر حكومتهم بالشئون العسكرية والسياسية الهامة . وتتمتع جماعات التجار بحماية حكومة الأزتيك ، ذلك أن أى ضرر يلحق بتاجر يعد فى حد ذاته سبباً للحرب .

وفى مجتمع الأزتيك نجد — إذن نظاماً متطوراً للتجارة يستند إلى تخصص عمل معقد ، ونظام إنتاج على درجه من الكفاية . ويعتمد كل مجتمع محلى من مجتمعات الأزتيك — إلى حد ما — على التجارة لإشباع

حاجاته ، وهذا يخالف ما يوجد لدى مجتمعات الإعاشة التى لا يكون فيها الإنتاج المحلى منظماً على نحو يسمح بمواجهة كل هذه الحاجات. وباختصار نجد أنه بزيادة الإنتاج أصبح بالإمكان تطوير التخصص ، وبفضل ما أتاحه التخصص من فائض للتبادل ، ينشأ نظام لتوزيع السلع والخدمات من خلال التجارة عبر شعب كبير يضم عدداً من المجتمعات المحلية المتشابكة .

١١ — الملكية و الثروة فى مجتمعات الأعاشة :

يترتب على ما سبق أن ذكرناه بصدد الإنتاج والتوزيع فى مجتمعات الإعاشة — أن الأفراد فى هذه المجتمعات ينتجون السلع ويستهلكونها إلى حد كبير .. فمجتمع الإعاشة ينتج — عادة — ما يكفى لتزويد أفراده بالحد الأدنى من المعيشة ، فالفرد — أو الجماعة — داخل المجتمع لايستطيع أن يجمع فائضاً كبيراً أو أن يحقق سيطرة كاملة على وسائل الإنتاج . ونتيجة لذلك فاننا لا نجد فى مثل هذه المجتمعات نفس مفهومات الثروة والملكية التى ألفناها فى مجتمعنا .

وتوضح ثقافة شعب الإسكيمو هذا الموقف بجلاء : فعلى نحو ما أوضحنا فى الفصل السابع فان مستوى الإنتاج عن الإسكيمو منخفض ، كما أن السكان متناثرون فى مناطق متباعدة . وعلى كل أسرة نووية أن تكون مكتفية ذاتياً من الناحية الاقتصادية ، ذلك أنها غالباً ما ترحل بمفردها وتعيش فقط خلال فصل الشتاء فى مجتمعات محلية يتجاوز عدد أسرها ثمانياً ، أو يصل إلى عشر . ويقوم الرجل بالقنص ، وصيد الأسماك ، وصناعه الأدوات والأسلحة التى تستخدم فى هذه الأعمال . أما المرأة فتهتم بشئون المسكن ، وترعى الأطفال ، كما تقوم بحياكة الملابس وإصلاحها ، فضلا على أنها تقوم بجمع الطعام كلما كان قريباً من المسكن . وبتعاون الزوج والزوجة — وببذل عمل مستمر وشاق — فانهما يتمكنان من إعالة نفسهما فضلا عن أطفالهما . ولا يستطيع الزوجان أن يحققا ما هو أكثر من ذلك . فاذا ما أنجبا أطفالا متتالين لا تفصل بينهم فترة زمنية طويلة ، فان أحدهم قد يتعرض للموت بسبب قلة الطعام اللازم لغذائه ، وإذا لم يستطع أحد الراشدين إعالة نفسه — بسبب كبر السن أو المرض — فانه قد يتعرض — لنفس السبب — للإهمال حتى يموت من البرد والجوع .

ومن الواضح ألا توجد الثروة أو الملكية — كما نعرفها — فى مجتمع من هذا النوع • ويقسم الطعام داخـل المجتمع المحلى طبقا لقواعد معقدة تحكم توزيعه • ويقوم كل راشد — ذكر كان أو أنثى — بصناعة أدواته ، كما يظل محتفظا بملكيتها ما دام قد استمر فى استعمالها • ويتم تخزين الطعام فى مخابئ يستطيع استخدامها أى فرد يحتاج إليها ، بل أن الأسرة تمتلك المسكن الذى تقيمه مادامت تستمر فى العيش فيه • ولأن كل وقت الفرد مخصص لإعالة نفسه وأسرته ، لا نجد لديه وسيلة لتراكم الممتلكات ، ولا وسيلة للاحتفاظ بالسيطرة الكاملة على منطقة الصيد (القنص) أو صيد الأسماك . وباختصار فان وسائل الإنتاج متاحة لكل الذين يستطيعون الإفادة منها ، ولا يمتلك أى فرد أو جماعة المهارات الفنية التى تمكنها من تحقيق فائض من الثروة تتحكم فيها تحكما خاصا

ولا تحيا كل مجتمعات الإعاشة قريبة جدا من مستوى الفاقة ، كما هو بالنسبة لأفراد شعب الاسكيمو . ففى شعب الهـوبى — على سبيل المثال — نجد القرية تنتج — عادة ما يكفى لإعاشة كل أفرادها ، بما فى ذلك المسنون والمرضى وكل الأطفال الذين يولدون . ولقد رأينا كيف أن بالإمكان تحقيق فائض للتجارة خلال السنوات التى تشهد محصولا وفيراً . وفضلا عن ذلك نجد أنه — برغم انشغال معظم الراشدين فى شعب الهوبى انشغالا مباشرا فى عملية إنتاج الطعام ، إلا أن هناك دائما قلة من كبار السن يستثنون — إلى حد كبير — من أداء هذه النشاطات ، ويخصصون أوقاتهم لإدارة القرية وتسوية النزاعات وأداء الشعائر الدقيقة الضرورية لأسلوب حيـاة شعب الهوبى • ومع ذلك يجب أن نؤكد أن هؤلاء الرجال لا يشكلون طبقـة متميزة تعيش على دخـل يأتى من رأس مال مستثمر • فهم قـد يحصلون على هدايا من الطعام كاعتراف بخدماتهم الجليلة ، ولكن مكانتهم عالية بسبب السن والمعرفة المتخصصة وليس بسبب الثروة .

وفى مجتمع الهوبى نجد الأرض — التى تمثـــل المصدر الرئيسى للانتاج — مملوكة للعشيرة ، وهى تمثل أسرة كبيرة ، كما أنها تتوزع على أفراد العشيرة لكى يستغلوها . ولا تخضع الأرض للبيع ، كما أنها لا تنتقل — عن طريق الإرث — إلى فرد خارج نطاق العشيرة . أما المساكن والأدوات والأسلحة والمصنوعات المادية الأخرى فيمتلكها أولئك الذين يستخدمونها كما هى الحال بالنسبة للاسكيمو . ونظرا لأن كل الذين يحتاجون إلى هذه المعدات يستطيعون صنعها ، فاننا لا نجد سوقا لتصريف الفائض . وهنا نجد أيضا الحق فى استخدام الممتلكات التى هى فى حوزة الشخص . وليست هناك ملكية لا يصاحبها الإنتفاع ، وبالتالى فليست هناك ثروة تمكن الفرد من العيش من عمل الآخرين .

١٢ - بعض مشكلات الاستهلاك :

توضح المناقشة والأمثلة السابقة ١ - أن الاستهلاك - حتى فى مجتمعات الإعاشة - يعنى ما هو أكثر من الطعام و ٢ - أن هناك علاقات معقدة بين كل من الاستهلاك والإنتاج والتوزيع . بل إن المجتمعات الصغيرة والبسيطة لديها من السلع والخدمات التى تتجاوز مواجهة أو إشباع الجوع .

وفى معظم المجتمعات نجد الأسرة هى وحدة الاستهلاك الأساسية ، على الرغم من أن المجتمعات المركبة قد تكون لديها نظم استهلاكية أخرى . وقد يكون من المفيد أن نتناول العائلة كوحدة فى ضوء الميزانيات أو الاعتمادات . وبالإمكان شرحها بطرق مختلفة ، لكننا نستطيع - من وجهة النظر التحليلية - التسليم بما يلى :

١ - ميزانية الطعام : وهى ذلك الجانب من الموارد الذى يستهلك من أجل الحفاظ على طاقة الأسرة .

٢ - ميزانية رأس المال : وهى الموارد المستخدمة فى الحصول على الأدوات والمساكن والحيوانات ، أو أية أشياء أخرى شبه دائمة ، وتكون ضرورية للحفاظ على القدرة الإنتاجية للوحد الإنتاجية .

٣ - ميزانية الصيانة والاستمرار : وهى الموارد المستخدمة فى إنتاج أو استبدال السلع الرأسمالية .

٤ - ميزانية الإيجار : وهى الموارد المستخدمة فى استمرار حقوق داخل المجتمع .

٥ - ميزانية الهيبة : وهى الموارد المستخدمة فى تحقيق أو دعم المكان أو الوضع الاجتماعى داخل المجتمع .

ومن بين أشكال الميزانيات هذه نجد الشكلين الآخيرين بحاجة إلى

توضيح . فميزانية الإيجار قد تتخذ أشكالا عديدة . وعادة ما ينظر إليها على أنها الإيجارات أو الضرائب التى تدفع فى مقابل استغلال الأرض أو المبنى أو أى نوع آخر من الممتلكات . إن هذا النوع من الإيجار لا يوجد فى كثير من المجتمعات غير الغربية . ومع ذلك فإننا نجد دائماً أبداً ما يمكن أن يطلق عليه الإيجارات الاجتماعية ، أى الإمداد بالسلع والخدمات الضرورية لاستقرار الأوضاع فى المجتمع ، ثم — بالتبعية — حقوق استغلال مورده . وفى هذه الفئة يمكننا أن نضمن العمل أو السلع التى تسهم فى تحقيق مشروعات المجتمع المحلى كالمبانى العامة أو الطرق أو الممرات والجسور ، « الكبارى » ، وهكذا . وهناك شكل آخر يمكن أن نضمنه هنا — وهو ما يوجد لدى شعب نيسينان بالكاليفورنيا — هو هدايا الطعام التى تقدم للرؤساء حتى يتمكنوا من أداء مهام المجتمع المحلى كضيافة الزوار أو الولائم المرتبطة بالطقوس ، أما ميزانية الهيبة فتضم أشياء كالبوتلاتش عند شعب الهايدا ، وتمويل طقوس المايو — دوميا فى أمريكا اللاتينية ، والأشكال الأخرى من الإنفاق الترفى التى تخصص لدعم هيبة أو مكانة الفرد أو أسرته . ويفضل البعض النظر إلى هذه الأشياء — وذلك فى معظم الأحوال — من وجهات نظر أخرى ، وإن كان يجب أيضا النظر إليها من جوانبها الاقتصادية ، وذلك لصالح التحليل الاقتصادى المقارن .

على أن تحليل الميزانية السالف الذكر ليس هو التحليل الوحيد الممكن ، وإن كان يفيد فى تأكيد الحقيقة التى مؤداها ، أن الموارد بما فى ذلك العمل — وكذلك السلع لا تستخدم دائماً فى شكلها الخالص لأغراض الأعاشة . وقد يكون صحيحاً — كما يقال عادة — أن « الطعام من أجل الأكل » ، ولكن هناك وسائل عديدة واضحة من خلالها يتوزع الطعام ويستهلك ، كما أن كل هذه الوسائل ليست مجرد سد جوع المنتج ، أو الوحدة المنتجة كالأسرة. وفضلا عن ذلك فإن مورد العمل يستخدم — إلى حد ما — حتى فى المجتمعات البدائية لصنع الأدوات والمعدات الضرورية والمحافظة عليها . وكذلك الأشياء الأخرى اللازمة لإنجاز الإنتاج ودعم أجهزة المجتمع .

صحيح أن عدداً قليلا من الناس هم الذين يقيمون هذه التفرقة التحليلية فمن النادر أن نجد تمييزاً واضحاً بين ميزانيات الاستهلاك ونفقات الإنتاج بالنسبة للأسرة . ومع ذلك نجد الحقيقة السابقة صحيحة بالنسبة للمجتمع الغربى ، فكثير من المشروعات التى تقيمها العائلات لا تأخذ فى اعتبارها تكاليف العمل . أو لا تحدد بوضوح قيمة السلع المخصصة لإعالة الأسرة . وغالباً ما قد تكون الأسرة فى وضع مالى أفضل إذا ما كان أعضاؤها النشطاء يعملون فى مشروع كبير . وحتى فى هذه الحالة ، فإن هؤلاء الأعضاء قد يفضلون النشاطات التى تحكمها الأسرة ، والتى تدر مكافأة أقل . وإذا ما افتقدت الجماعات نظام حساب التكاليف الحديث الدقيق ، فإن ذلك ليس دليلا على أن لديها اقتصاديات مختلفة ، إن ذلك يعنى — كما هى الحال عندنا — أن النشاطات والأهداف الاقتصادية تتأثر بالقيم والنظم غير الاقتصادية . وليس هناك مجال تتضح فيه هذه الحقيقة أكثر من مجال توزيع كثير من الجماعات فائضها فى شكل الولائم ، أو الهدايا ، لا تخزينه لمواجهة احتياجات المستقبل ، أو استخدامه فى زيادة القدرة الإنتاجية . والواقع أن التحليل يوضح — غالباً — أن مثل هذا التوزيع ليس سوى تضحية بمكسب مباشر من أجل الحصول على مكسب فى المستقبل ، وأنه يسهم فى تدعيم بعض الأمور التى يصعب وزنها كالهيبة ، والمطالبة بخدمات مقبلة ، والدعم الاجتماعى طبقاً لمعايير المجتمع . إن الشىء الذى قد يبدو منطوياً على إسراف ، أو تبذير قد يكون بعناية استثمار فى مجال التأمين الاجتماعى والاقتصادى .

وتدعم المناقشة السابقة — إلى حد ما — وجهات نظر بولانى وآخرين من أن النشاطات الاقتصادية فى المجتمعات غير الغربية « كامنة » فى البناء الاجتماعى . إلا أن السؤال الذى قد يثار هو ما إذا كان الاختلاف الحقيقى يتمثل فى وجود أو عدم وجود المنظمات الاقتصاديه المتخصصة . فمن الخصائص المميزة للمجتمعات الصغيرة والبدائية أن معظم المؤسسات ذات أغراض متعددة ، فغالباً ما ينعدم وجود المنظمات المتخصصة ، ليس فقط

تلك التى تخدم أغراضنا إقتصادية ، بل – غالباً – أيضاً تلك التى تخدم أغراضاً سياسية ودينية وغيرها من الأغراض ، فضلا عن عدم وجود مبدأ تحقيق أقصى درجات الربح فى هذه المجتمعات ، وفى زينا كانتان Zinacantan بتشتابياس – على سبيل المثال – نجد أن الدافع على آداء النشاطات الإنتاجية التى تتجاوز مستوى الإعاشة يتم من خلال المكانة والهيبة المرتبطين بنظام الوظائف العامة والطقوسية. وتتطلب هذه الوظائف إنفاقاً كبيراً من السلع والعمل . ومن الصحيح أن ما يصل إلى أقصى درجات الربح ليس هو الكسب الاقتصادى ، بل المكانة والهيبة . ويصدق ذلك على أصحاب الفرق السيمفونية والأوبرالية وكذلك الهيئات الخيرية فى المجتمع الغربى . وحينما ننظر إلى مبدأ تحقيق أقصى درجات الربح على أنه شىء أكبر من عمليات المساومة فى السوق ، فانه يكتسب أهمية أكبر بكثير .

١٣ — الثروة ورأس المال والنقود :

تمثل مفهومات الثروة ورأس المال والنقود جانبا هاما من لغة عالم الاقتصاد . ولكن إلى أى مدى يمكن لعالم الأنثروبولوجيا أن يستخدمها ؟ ففى مختلف الفقرات السابقة أشرنا إلى الثروة فى شكل سلع مادية مختلفة .

لكن الثروة توجد أيضا فى شكل حقوق غير ملموسة كالتغنى بأغان معينة أو أداء شعائر خاصة . وقد تنتقل هذه الحقوق إلى أفراد أو جماعات أخرى فى مقابل الحصول على أشكال أخرى من الثروة ، كما هى الحال بالنسبة للعلاقات التجارية أو حقوق الطبع فى مجتمعنا . كذلك يمكن أن تقاس الثروة بامتلاك الأشياء الطقوسية أو حجم الأسرة . ومن ناحية أخرى ، فإن من المشكوك فيه ما إذا كان لدى الاسكيمو مفهومات تعادل مفهوم الثروة بحيث يمكن استخدامها استخداما مفيدا .

وعلى الرغم من أن مفهوم الثروة قد لايكون موجودا ، إلا أن مفهوم رأس المال ينطوى على فائدة أكبر من الناحية التحليلية ، على الرغم من أنه يستخدم — فى معظم الأحيان — بمعنى محدود جدا . وفى معظم مجتمعات الأعاشة وكثير من مجتمعات الفلاحين يتألف رأس المال من أدوات ومعدات الإنتاج فقط ؛ أو من السلع الاستهلاكية التى تعمر طويلا . على أن الكميات الناجمة عن مثل هذا التراكم — بمعنى الثروة المتراكمة المستخدمة فى أغراض إنتاجية — تكون ضئيلة جدا فى شعوب كالاسكيمو والسيريونو . ومع ذلك فإن المصطلح ينطوى على بعض الفائدة عند إجراء تقديم مقارنة لأنماط الاقتصاد . من ناحية أخرى فإننا لانجد فى الغالبية العظمى من المجتمعات أفرادا يحصلون على كسب اقتصادى من خلال تراكم الثروة ؛ تلك التى يستأجرونها أو يقترضونها بفائدة من أشخاص آخرين بقصد الاستغلال . ويمكن القول — بصفة عامة — أن رأس المال يوجد فى كل المجتمعات ، إلا أن الرأسماليين يوجدون فقط فى مجتمعات قليلة نسبيا ومعقدة . ولو أننا نجد هنا غموضا . فعلى سبيل المثال هل نعتبر فلاح أو كساكا شخصا

رأسماليا حينما يضع نصب عينيه هدف جمع ثروة كافية لشراء ناف للثيران ما يلبث أن يحقق منه دخلا عن طريق تأجيره لجيرانه ؟

أما وسائل التبادل المقننة (أو النقود) فنجدها — هى الأخرى — بعيدة عن أن تتخذ طابعا عاما . لكن وجودها — مع ذلك — لاينعدم حتى فى مجتمعات الأعاشة . ففى كثير من جماعات الهنود فى كاليفورنيا نجد العقود الصدفية المصنوعة من البطلينوس (*) تمثل قيما محددة ، أو مقننة نسبيا . ويمكن تخزين هذه العقود بوصفها ثروة متراكمة ثم استخدامها فى شراء بعض أنواع السلع الأخرى — إن لم يكن معظمها . وفى مناطق أخرى من العالم تستخدم الأسنان ، أو الأصداف الصفراء ؛ فى أغراض مماثلة . ونجد عند شعب الهايدا أن أطباق النحاس المحلية كانت تمثل نوعا من النقود ، أما قضبان النحاس الأصفر فكانت تستخدم لنفس الغرض فى مناطق من أفريقيا . وفى أمريكا الوسطى كانت حبوب الكاكو والرؤوس النحاسية للمعازق تستخدم كأساليب للتبادل .

ومع ذلك فإن المسح المقارن يكشف عن نقاط هامة عديدة . فلا يكفى أن تؤدى بعض الاقتصاديات وظيفتها دون وجود نقود ، بل أينما وجدت النقود ، فانها تؤدى وظائف محددة ، أو قد تكون هناك أنواع عديدة من النقود والعملات المستخدمة فى المجتمع الغربى هى نقود ذات أغراض عامة ، حيث تمثل معيارا واحداً للقيمة بالنسبة لكل أنواع السلع . ومع ذلك نجد لدى شعب التيف Tiv بافريقيا — وذلك قبل إدخال النقود الأوربية — أن قضبان النحاس الأصفر كانت تمثل نقودا ذات غرض محدود فى مجال الأشياء المتعلقة بالهيبة فقط .

فتبدو فكرة الملكية وكأنها حاضر أثرى فى كل المجتمعات . وبالإمكان — إذن — استخدام مفهوم رأس المال بمعنى محدود وذلك لأغراض المقارنة . ومع ذلك نجد أن تحليل العمليات الاقتصادية فى المجتمعات التى ليست لديها نقود يكون أكثر صعوبة ، ولكنه ليس مستحيلا .

(*) حيوان من الرخويات أو السمك الصدفى .

الباب الثالث

النظام الاقتصادى والاجتماعى فى الإسلام

الفصل الأول

مقومات النظام الاقتصادى الاجتماعى فى الأسلام

أولا : ـ بيت المال

ثانيا : ـ تأسيس بيت المال

ثالثا : ـ موارد بيت المال

رابعاً : ـ أنواع الزكاة

خامساً : ـ شروط الزكاة

سادسا : ـ مصاريف الزكاة

سابعا : ـ تقدير الخراج

ثامنا : ـ الجزية

تاسعا : ـ الغنيمة

عاشرا : ـ الأوقاف

الفصل الأول

مقومات النظام الاقتصادى الاجتماعى فى الاسلام

يستند النظام الاقتصادى والاجتماعى على دعائم ومقومات تبدو فى العناصر التالية :

أولا : بيت المال :

يعتبر النظام المالى فى الاسلام واضح المعالم مستقلا كل الاستقلال عن جميع الأنظمة المالية العالمية الأخرى ، وأكثر مبادئ هذا النظام هى قواعد كلية كبرى أقرها القرآن وأوضحتها السنة وجرى بها العمل فى العهد النبوى؛ وعلى هذه المبادئ الكبرى تقاس الفروع الجزئية الصغرى المستجدة تبعا لتطور الظروف والأحداث بحيث لا يخرج عما حدده لها التشريع ، ولابد فى جميع الأحوال من تحقيق التوازن الاجتماعى من خلال كل قاعدة كبرى وكل مسأله فرعية . وأهم ما فى النظام المالى الاسلامى الضرائب التى ازدادت وتنوعت بتنوع الحاجات الاجتماعية فى الدولة ، فأحيطت بتقاليد ونظم هى المكونة لموارد الدولة الاسلامية كالزكاة والجزية والغنيمة والفئ والعشور ، وتعنى هذه الأشياء كلها معنى الضريبة ، فبعض هذه الأشياء يكون ضريبة عن الأرض ، وبعضها الآخر ضريبة عن الأشياء أخرى(١) وقد استحدث المسلمون بيت المال فى تنظيم حياتهم الاقتصادية والمالية . وكان هذا البيت يقوم مقام وزارتى المالية والاقتصاد فى الوقت الحاضر ، فهو يحتوى على بيان شامل بمصادر الايرادات المختلفة وبمصروفات الدولة المتعددة . والجدير بالملاحظة فى بيت المال هذا أن كل الايرادات لم تكن نقدية كما هى الحال

---

(١) صبحى الصالح – النظم الإسلامية – نشأتها وتطورها – مرجع سابق – ص ٣٥٤ .

اليوم ، بل كانت متنوعة كالأسلحة والثياب والغلال الزراعية أو من أنواع المحصولات والانتاج الحيوانى. والمطلع على تاريخ بيت المال والتعديلات التى أدخلت عليه عبر العصور ، يجد أنه يسمى أحيانا الديوان السامى بصفته أصل الدواوين ومرجعها ، إذ أنه ينقسم بطبيعة صلاحيته إلى بيوت متعددة متفرعة عنه ويحفظ فى كل بيت منها نوع معين من الايرادات كديوان الخزانة للثياب والاموال وديوان الاهراء للغلال وديوان خزائن السلاح للاسلحة والذخيرة . ولم يكن الأمر يتوقف فيه على جباية كل هذا ؛ بل أن له نصيبا فى الفئ والغنيمة وإليه ترد ضريبة الخراج والجزية والعشور والزكاة وما شاكل ذلك(١) . وبالنسبة لبيت المال لم تكن الحاجة ماسة اوجوده فى عهد الرسول ؛ لأن الحياة لم تكن معقدة وقتها ، فكانت إيرادات الغنائم والزكاة وغيرها ترد للدولة ، وكانت توزع توا على المستحقين وقلما كان يتبقى منها سئ يزيد عن حاجة هؤلاء المستحقين ، وحينئذ يحتفظ به الرسول لحين الحاجة إليه . ويروى الماوردى أن بعض الابل والخيل والماشية بقيت فى حوزة الرسول مرة فميزها عن غيرها من أموال المسلمين بمراعى خاصة بالبقيع كما وسمها بميسم خاص حتى تميز عن سواها(٢) والواضح أنه لم يكن فى الدولة وفى عصر محمد موظفون دائمون ينتظرون رواتب منتظمة ، بل كان كل من يؤدى عملا يأخذ أجره منه ، فجامع الزكاة مثلا له سهم فيها ، وكان الولاة يقومون بجماع الزكاة ويأخذون سهما منها أجرا لهم على عملهم ، والمحارب فى الميدان كان له ولفرسه نصيب مما قد يغنمه الجيش المحارب ، فإذا لم يغنم الجيش شيئا فلا حرج فى ذلك ، إذ كانت نظرة الاسلام للجهاد أنه عمل يمارسه المسلم يرجو به وجه الله . وكانت هذه النظرية مقبوله من جماعة المحاربين فى العهد الاول ، وكان الرسول ومن عاونه من أصحابه

---

(٢) مصطفى الرافعى — الإسلام نظام إنسـانى — الكتاب الحادى عشر — مطابع شركة الاعلانات الشرقية — القاهرة — ١٩٦٥ — ص ١٢١ »

(٣) صحيح البخارى — الجزء الأول — المطبعة الخيرية بمصر ١٣٢٠ هـ — ص ١٩٠ »

فى نشر الدعوة بعيدين عن الدنيا وعن التفكير فيها ، واستوى عندهم الجوع والشبع والغنى والفقر . على أن أصحاب الرسول لم يكونوا منقطعين الأعمال تتصل بالدعوة الاسلامية ، بل كان كل منهم يزاول بالإضافة إلى ذلك مهنته الاولى التى كان يقوم بها قبل الاسلام ، وغالبا ما كانت التجارة . أما مال الاغنياء من المسلمين فكان يعتبر حصيلة لنشر الدعوة الاسلامية ، فاذا اعترض المسلمون أمر حث الرسول أهل الغنى عن النفقة تطوعا لا اكراها ، وكان من أحسن القربات أن يجهز أرباب اليسار أناسا للغزو ويتكفلون بكل ما يحتاجونه . ومن ذلك يتضح أن الحاجة لم تكن تدعو إلى ايجاد بيت المال فى عهد الرسول ، وكذلك كان الحال فى عهد أبى بكر ، إذ أن عهده كان قصيرا فلم يتسع ليجدد فيه ما يستدعى تغيرا فى النظم التى صار عليها الرسول ، ولذلك فقد كان أبو بكر ينفق موارد الدولة كلها أولا بأول ، فلما مات لم يجدوا عنده من مال الدولة سوى دينار واحد سقط من غرارة(٤) .

ثانيا : تأسيس بيت المال :

ويذكر ابن طباطبا فى ذلك ، لم يفرض النبى ولا أبو بكر للمسلمين عطاء مقررا ، وكان الوضع غير ذلك فى عهد عمر بن الخطاب لطول عهده ولان الله فتح فى خلافته فارس ومصر ،وأغلب بلادالشام فتشعبت أمور الدولة الاسلامية وتعددت مطالبها وزادت ماليتها ، وفى الوقت نفسه احتكت بحضارات عريقة الدولة المفتوحة مما حفز عمر إلى الاستفادة بما فى هذه الدول من نظم لحل المشكلات التى تواجهها الدولة الاسلامية ، وللرقى بها خطوات إلى الأمام . وهكذا أسس عمر بيت المال ، ويحكى الماوردى قصة ذلك فيقول «وأول من وضع الديوان فى الدولة الاسلامية عمر ويقال بسبب مال أتى به أبو هريرة من البحرين ، فقال له عمر بماذا جئت قال

---

(٤) ابن الأثير – الكامل فى التاريخ – الجزء الأول – المطبعة الأزهرية – ١٣٠١ هـ القاهرة – ص ٢٠٤ .

بخمس مائة ألف درهم فاستكثره عمر وقال أتدرى ما تقول : نعم مائة ألف خمس مرات ، فصعد عمر المنبر وقال أيها الناس قد جاءنا مال كثير فان شئتم كلنا لكم كيلا وان شئتم عددنا لكم عدا »(٥) ويزيد ابن خلدون فيقول أنهم تعبوا فى قسمه فسعوا إلى احصاء الأموال وضبط العطاء والحقوق ، فأشار خالد ابن الوليد بالديوان وقال رأيت ملوك الشام يدونون فقبل منه عمر ، بالإضافة إلى هذا كان لزاما على عمر أن يضع أسس بيت المال وينهض به ، فقد وظف القضاة والولاة ورتب الجند ، وجعل الجندية عملا دائما ، وأصبح الجنود محاربون أو يرابطون فى الثغور ، ولابد من الانفاق عليهم وعلى ذويهم نفقات مرتبة منظمة . وقد فرض عمر العطاء ويروى أنه استدعى عقيل ابن أبي طالب ومخرمة ابن نوفل وجبير بن مطعم وكانوا نساب قريش وقال لهم اكتبوا الناس على منازلهم(٦) وقد اتبع عمر مبدأ التفاضل بناء على القرب من الرسول والسبق فى الاسلام ، وذكر عندماسئل عن ذلك لاأجعل من قاتل رسول الله كمن قاتل معه. وبناء على ذلك فرض عمر العطاء على الوضع التالى :

عائشة أثنى عشر ألف درهم فى السنة ، ولكل من زوجات الرسول الأخريات عشرة آلاف درهم فى السنة . من شهدوا بدوا من المهاجرين خمسة آلاف درهم لكل منهم فى السنة . الحسن والحسين خمسة آلاف درهم لكل منهما . من شهدوا بدر من الانصار أربعة آلاف لكل منهم فى السنة . لكل من هاجر قبل الفتح « مكة » ثلاثة آلاف فى السنة . لمن أسلم بعد الفتح الفان(٣) كما فرض عمر للنساء والأطفال ، وكان يفرض

---

(٥) الماوردى - الأحكام السلطانية - مطبعة الوطن بمصر - ١٢٩٨ - ص ١٩٨ .

(٦) البلاذرى - فتوح البلدان - شركة طبع الكتب العربية - القاهرة - ١٩٠١ - ص ٤٥٤ .

(٧) أبو يوسف - الخراج - المكتبة السلفية - القاهرة - ١٩٥٢ - الطبعة الثانية - ص ٥٢ »

للطفل بعد فطامه فأدرك أن الناس يتعجلون فى فطام أطفالهم ليحظوا بالعطاء ، فأمر منادية بأن ينادى لا تعجلوا أولادكم بالفطام فانا نفرض لكل مولود فى الاسلام(٨) ويلاحظ أن أبا بكر كان يعطى المسلمين عطاء متساويا دون اعتبار للنسب أو السبق فى الاسلام ، وحين أثير عليه بأن يفاضل بين الناس تبعا للفضل والسبق ، قال أما ما ذكرتم من السبق والفضل فما عرفنى به وإنما ذلك شئ ثوابه عند الله وهذا معاش فالاسرة فيه خير من الأثرة(٩) . على أن عمر فى آخر أيامه مال إلى رأى أبى بكر وأثر عنه قوله لئن عشت إلى هذه الليلة من قابل لالحقن آخر الناس بأولهن حتى يكونوا فى العطاء سواء ، ولكنه توفى قبل ذلك ولم يغير عثمان من خطة عمر التى اتبعها فى حياته . إلا أن عليا غير بعض الشئ فيما يختص بالموالى فزاد فى اعطائهم ، وعلل ذلك بأنهم أصحاب الأموال الحقيقيون . وجاء الامويون فجعلوا المفاضلة تبعا للولاء لهم وللشجاعة فى صفوفهم . وكان أبو بكر يقسم ما يرد له دفعه واحدة، ولكن عمر تقيد بالعطاء . ومن أجل ذلك احتاج عمر للادخار ليوفى بما التزم به ، وبالتالى احتاج لبيت المال ليضع فيه هذه المدخرات وكشوف المستحقين (١٠) .

ثالثا : موارد بيت المال :

تنقسم الموارد المالية التى يتكون منها إيراد بيت المال قسمين :

١ — موارد دورية تجمع فى مواعيد محددة من السنة .

٢ — موارد غير دورية أى تجىء وقد لا تجىء ولا موعد لمجيئها .

فالموارد الدورية هى : الزكاة — الخراج — الجزية .

---

(٨) الماوردى — الأحكام السلطانية — مرجع سابق — ص ١٩١-١٩٢ .

(٩) أبو يوسف — الخراج — مرجع سابق — ص ٥٠-٥٥ .

(١٠) الماوردى — الأحكام السلطانية — مرجع سابق — ص ١٨٨ .

أما الموارد غير الدورية فهي : العشور — والفيء — وخمس الغنائم — وخمس الركاز — وتركة من لا وارث له ، ومال اللقطه وكل ما لا يعرف له مستحق معين من الأفراد . ولكل من هذه الموارد شروط وضوابط فصلتها الشريعة الإسلامية .

أولا — الموارد الدورية :

١ — الزكاة : وتطلق على المدح والتطهير والصلاح ويسمى المخرج زكاة لأنه يزيد فى المخرج منه ويقيه الآفات(١١) ، أو بعبارة أخرى هى الطهارة والنماء من أزكى الشيء يزكيه إذا نماه ، أو من زكاة تزكية إذا طهره ، وشرعا هى حق واجب فى مال خاص لطائفة مخصوصة فى وقت مخصوص أو هى المال الذى يؤخذ من أغنياء المسلمين ويوزع على فقرائهم (١٢) .

والهدف من الزكاة هو تطهير المال وإيجاد صلة طيبة بين الغنى والفقير . يقول الله تعالى « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » الآية .

وكانت الزكاة فى العصور الإسلامية تجبى من المسلمين فى كل سنة ، ولها فى مركز الخلافة ديوان خاص تتفرع منه فروع شتى ، كالدواوين الفرعية فى الجهات المختلفة تقوم مقامه فى تحصيل الأموال والأنواع مما يدخل فى قائمة الزكاة . ولقد كان من حكمة الله تعالى أن رفع الناس بعضهم فوق بعض درجات ، وخص بعضهم دون البعض الآخر بالمال . وهؤلاء الأغنياء هم الذين تجب عليهم الزكاة فى حالات خاصة كأن يتجاوز المال الذين يملكونه نصابا معلوما وأن يحول عليه الحول ، وزكاتهم من وجهة النظر الأخلاقية ليست إلا شكر لله تعالى على فضله . وهذا الشكر العملى لا يكون إلا باخراج سهم من هذا المال إلى من لا مال لهم ، فيكون من

---

(١١) عبد الله العنقرى—العروض المربع — مطبعة السنة المحمدية — الجزء الأول — غير مبين مكان وسنة الطبع — ص ٣٥٧ .

(١٢) مصطفى الرافعى — الإسلام نظام إنسانى — مرجع سابق — ص ١٢١ .

فوائد هـــذه الزكاة ربط الغنى بالفقير فى عمل هو من صميم الطاعات ، وليست هى تفضلا من مخرجها ، بل هى حق لمستحقيها قال تعالى « وفى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » وحدد لها نصابا فى المال يجعل الموسرين جميعا يشتركون فى آدائها .

رابعا : أنواع الزكاة :

لا تقتصر الزكاة المفروضة على المـــال العينى فقط ، وإنما تشمل كل ما يقول بمال وهى أنواع :

أولا — زكاة النقد : كالذهب والفضة وما شابهما ، وتجب الزكاة فيهما إذا بلغا النصاب فنصاب الذهب عشرون مثقالا ، ونصاب الفضة مائتى درهم ، فاذا ملك مسلم هذا النصاب وحال عليه الحول وجب عليه أن يخرج الزكاة بنسبة ٢½ ٪ (١٣) .

ثانيا — زكاة السوائم : وهى الماشية التى يرسلها صاحبها لترعى فى البرارى فى أكثر أيام السنة بقصد الدر أو النسل ، أو السمن الذى يراد به تقويتها لا بقصد ذبحها ، فلو اتخذت الماشية للذبح أو للحمل أو الركوب ، أو الحرث فلا زكاة فيها ، وتحدد هذه السوائم بالابل والغنم ، والبقر ، والمرجع الأول فى تحديد كمية الزكاة ، هو كتاب النبي إلى أنس بن مالك عندما وجهه إلى البحرين « هذه فريضة الصدقة التى فرضها رسول الله على المسلمين والتى أمر الله بها رسوله فمن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعطى » :

(أ) فى أربع وعشرين من الإبل فما دونها خمس شياة ، ومعنى هذا أنه فرض لكل خمس من الإبل شاة من الغنم فى مثل هذه الحالة .

---

(١٣) المرجع السابق — ص ١٢٢ .

(ب) إذا بلغت خمس وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض انثى وهى من لقحت أمها وهى التى لها سنة .

(جـ) فاذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى وهى بنت الناقة إذا استكملت عامين ودخلت فى الثالث .

(د) فاذا بلغت ستا وأربعين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة وهى ما دخلت فى السنة الخامسة .

(هـ) فاذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة وهى ما دخلت فى السنة الخامسة .

(و) فاذا بلغت ستا وسبعين إلى تسعين ففيها بنتا لبون .

(ز) فاذا بلغت إحدى وتسعين إلى مائة وعشرين ففيها حقتان .

(ح) فاذا زادت على مائة وعشرين ففى كل أربعين بنت لبون وفى كل خمسين حقة ، ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها زكاة إلا أن يشاء صاحبها . فاذا بلغت خمس من الإبل ففيها شاة ، وفى العشرة شاتان ، وفى الخمسة عشر ثلاثة شياه ، وفى العشرين أربعة إلى أربعة وعشرين .

أما زكاة سائمة الغنم فتفصيلها كما يلى :

(أ) من أربعين شاة إلى مائة وعشرين من الغنم فيها شاة .

(ب) إذا زادت على مائة وعشرين إلى مائتين فيها شاتان .

(جـ) إذا زادت على مائتين إلى ثلاثمائة ففيها ثلاث .

(د) إذا زادت على ثلاثمائة ففى كل مائة زيادة شاة .

وإذا كانت سائمة الغنم ناقصة عن أربعين شاة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها ، وأما زكاة البقر ، والجاموس ، ففى كل ثلاثين منها تبيع أو تبيعه ، وهو ما يتبع أمه ويكون قد شارف السنة من عمره ، وفى الأربعين

مسن وهو ما شارف السنتين ، وفى السنتين ضعف ما فى الثلاثين ، وأما فوق ذلك ، ففى كل ثلاثين تبيع ، وفى كل أربعين مسنة . ولا زكاة فى غير ما ذكر من الحيوان . كالخيل ، والبغال ، والحمير ، فلا شيء فيها إلا إذا كانت للتجارة ففيها زكاة التجارة .

ثالثا — زكاة عروض التجارة : وهو ما ليس بذهب ولا فضة ، ويجب فيها ٢,٥ ٪ على شرط أن يتوفر فيها عاملان :

الأول : أن تبلغ قيمتها نصابا من الذهب أو الفضة .

ثانيا — أن يحول عليها الحول .

رابعا — زكاة المعدن والركاز : وهما بمعنى واحد وهو شرعا مال وجد تحت الأرض سواء كان معدنا طبيعيا ، أو كان كنزا دفنه العدو ؛ وورد عن الحسن البصرى قوله « وما كان من ركاز فى أرض الحرب ففيه الخمس وما كان فى أرض السلم ففيه زكاة بالنسبة السابقة ٢½ ٪ » أى ربع العشر .

خامسا : زكاة الزرع والثمار : ويجب فيهما ١٠ ٪ إذا كانت تسقى من المطر ، ٥ ٪ إذا كانت تسقى بالدلاء وغيرها .

خامسا شروط الزكاة :

وتخرج الزكاة بشروط خمسة أحدها :

أولا — الحرية ، فلا تجب على عبد لأنه لا مال له ، ولا على مكاتب لأنه عبد وملكه غير تام ، وتجب على البعض بقدر ملكه وبقدر حريته .

ثانيها — الاسلام ، فلا تجب على كافر أصلى أو مرتد فلا يقضيها إذا أسلم .

ثالثها — ملك النصاب ولو لصغير أو مجنون .

رابعا - الاستقرار للتملك فى الجملة فلا زكاة فى دين الكتابة لعدم إستقراره لأنه يملك تعجيز نفسه .

خامسا - مضى الحول كما سبق لقول عائشة عن النبى « لا زكاة فى مال حتى يحول عليه الحول »(١٤) .

سادسا - مصارف الزكاة :

توزع الأموال التى تجبى من الزكاة بفروعها الخمس وهى :

١ - الذهب والفضة .

٢ - بهيمة الأنعام ، وهى الإبل والبقر والغنم .

٣ - الزرع والثمار .

٤ - عروض التجارة .

٥ - المعدن والركائز توزع على ثمانية أنواع من الناس وهم الذين ورد ذكرهم فى القرآن « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم »(١٥) . وسنشرح بإيجاز كل فئة من هذه الفئات لنتبين الوجه الذى تصرف فيه أموال الزكاة .

١ - ٢ - اختلف اللغويون ، والفقهاء فى الفرق بين الفقير والمسكين ، وفى حد الفقر الذى يجوز معه الأخذ من الصدقة ، الواقع أن هذا التحديد أمر وجدانى بحت .

٣ - العاملون على الزكاة : وهم السعاة والجباة الذين يستعملهم الإمام لتحصيل الزكاة . والمفروض أن يعطى أولا جباة الزكاة أجورهم وهم

---

(١٤) عبد الله العنقرى - الروض المربع - مرجع سابق - ص ٣٥٩ .
(١٥) سورة التوبة آية ٦٠ .

الذين أشارت إليهم الآية بالعاملين عليها ثم يقسم الباقى قسمة سباعية متساوية(١٦) .

٤ – المؤلفة قلوبهم، والمذكورون فى هذه المصارف معروفون كلهم، إلا المؤلفة قلوبهم فهم الذين كانوا فى صـــدر الإسلام يتظاهرون باعتناق الدين الإسلامى من المتنفذين والأقوياء(١٧)، وقد اقتضت مرونة الإسلام إسترضاءهم وتأليف قلوبهم النافرة برفع سهم من الصدقة إليهم ترغيبا لهم فى اعتناق الدعوة المباركة . إلا أن هذا السهم قد ألغى بعز الإسلام وظهوره فقد رأى عمر أن يلغى حصة المؤلفة قلوبهم اجتهادا شخصيا منه ، وافقه عليه معظم علماء الصحابة .

٤ – أما فى الرقاب فهم العبيد الذين تعاقدوا مع سادتهم على تحرير رقابهم فى سبيل الله لقاء قدر معين من المال أو شراء نفسه من سيده ؛ فالدولية تتحمل عن هؤلاء العبيد نصيبا من مورد للزكاة لتحريرهم من العبودية، لأن الإسلام كان يهدف منذ البداية إلى إلغاء تماما ولكن مع اتباع أسلوب التدريج الحكيم كما سيأتى .

٦ – الغارمون : وهم ، المدينون الذين لايستطيعون الوفاء بالـــدين أو تحملوها و تعذر عليهم أداؤها فتعين لهم الدولة من موارد الزكاة مبلغا من المال يساعدهم على دفع ديونهم ، لأن الإسلام يكره الدين ووسائل الاقتراض .

٧ – فى سبيل الله. والمقصود به الجهاد المقدس وتسليح الجيش ، ولحماية الدعوة المباركة وصد العدوان عن الأوطان والسهر على حدودها ، ويعطى هؤلاء ما ينفقون فى غزوهم سواء أكانوا فقراء أم أغنياء .

---

(١٦) صبحى الصالح – النظم الإسلامية – مرجع سابق – ص ٣٥٨ .

(١٧) المرجع السابق ص ٣٥٨ .

٨ — ابن السبيل . وهو الـــذى انقطعت به الأسباب فى سفره عن بلده ومستقره وماله فانه يعطى من مورد الزكاة ولوكان من أكبر الأغنياء فى بلده. والجدير بالذكر أن ما يخص الفقراء والمساكين من صدقة مدينة ما أو زكاتها يجب توزيعه على أهل هذه المدينة ولايجوز توزيعة على أهل مدينة أخرى، وللخليفة أن يتصرف فى المال الباقى على الوجه الذى يراه ضمن الحدود التى عينها الله تعالى ، وحرمت الصدقات أو الزكاة على الرسول وعلى آلة ، لأنها أوساخ الناس ومطهرة لأموالهم ولابدانهم والرسول وآلة منزهون عن ذلك كما أن فى أخذ الزكاة ذلاللاخذوعزا للمعطى ، ومكانة الرسول وآل بيته فوق ذلك ، واليد العليا خيرمن اليد السفلى : وأحل الفيء للرسول وآلة لأنه يؤخذ على سبيل القهروالغلبة ففيه العزة للاخذ والذلة للمؤخوذ منه . ويرى أغلب العلماء أن المحرم على آل الرسول إنما هو زكاة الفرض أما صـــدقة التطوع فيرون جوازها اليهم يقول جعفرالصادق عن أبيه أنه كان يشرب من سقيات بين مكة والمدينة فقيل له : أتشرب من الصدقة فقال إنما حرم علينا الصدقة المفروضة. ورواه الشافعى والبيهقى وهو الصحيح عند الحنابلة وبه قالت الحنفية ، وأما رسول الله فلايحل له شيء من ذلك مطلقا سواء كانت صدقة فرض أم صدقة تطوع لأن مكانته أرفع من ذلك ودليل ذلك ما رواه أحمد حيث قال «كخ كخ ثلاثة لاتحل لنا الصدقة .(١٨)»

٢ — الخراج : توازى كلمة الخراج بالمفهوم الحديث المعنى الذى يقصد من ضريبة الأراضى ولم يكن العرب وحدهم الذين يعرفونها. فقد عرفها الفرس والرمان من قبلهم ولكن جاءت مع الإسلام بصورة أعم وأشمل ،

فالخراج هو مقدار معين من المال أو الحاصلات يفرض على الأرض

(١٨) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية — المنتخب من السنة — المجلد السابع — دار التحرير للطبع والنشر — القاهرة — ١٩٦٦ — ص ١٠٨ — ١٠٩ .

التى فتحها المسلمون عنوة أو صلحا وتبقى فى أيدى أهلها . و هذه الأراضى كانت تبقى ملكا لهم وليس لاحد أن يأخذها منهم و يبقى الخراج واجبا عليهم حتى ولو أسلم أهلها . ولفظة الخراج قرآنية فقد جاءت فى القرآن « فخراج ربك خير وهو خير الرازقين » وتجمع كلمة الخراج فى معناها ثلاث ضرائب .

١ - ضريبة الأرض الخراجية ٢٠ - الجزية ٣٠ - العشور .

وقد عرفت الأرض التى يجب فيها الخراج . وهناك أنواع أخرى من الأراضى لا يفرض عليها الخراج ، وإنما تكون أرضا عشرية يدفع عنها لأصحابها عشر ثمارها ومحصولاتها زكاة لها .

وهذه الأنواع الثلاث ،

١ - الأرض التى ملكها المسلمون عنوة وأستأنفوا احياءها .

٢ - الأرض التى أسلم أهلها وهم عليها بدون حرب .

٣ - الأرض التى كانت تؤخذ من المشركين عنوة وقهرا ، ثم تقسم بين الفاتحين ، ذكر الماوردى أنواع الأرض التى لا يجب فيها الخراج فى كتابه « الأحكام السلطانية » فقال « والأرض كلها تنقسم أربعة أقسام ، أحدها ما استانف المسلمون أحياءة فهو أرض عشر ، لا يجـوز أن يوضع عليها خراج ، والقسم الثانى ، ما أسلم عليه أربابه ، فهم أحق به فتكون على مذهب الشافعى ، أرض ولا يجوز أن يوضع عليها خراج . والقسم الثالث ما يملك من المشركين عنوة وقهرا فتكون غنيمة تقسم بين الفاتحين فيملكونها ويدفعون العشر من غلاتها ، وحينئذ تكون أرض عشر ، لا يكون لها خراج . والقسم الرابع : ما صولح عليه المشركون من أرضهم فهى الأرض المختصة بدافع الخراج عنها » (١٩).

---

(١٩) مصطفى الرافعى - الإسلام نظام إنسانى - مرجع سابق - ص ١٢٨ .

سابعا : تقدير الخراج :

لقد كان الخراج أما شيئاً من مال أو غلة ، كما صنع عمر بن الخطاب فى أرض السواد بعد فتحها وهى الأرض المزروعة ، وسميت كذلك لخضرة الشجر والزروع فيها ، لأن العرب قد ألحقوا لون الخضرة بالسواد فوضعوا أحدهما موضع الآخر ، وقد بلغت ضريبة الأربعة آلاف متر مربعة المزروعة قمحا فى هذه الأرض ما يقارب خمسة عشرة ليرة . وعلى سبيل المثال كان خراج العراق فى عهد عمر حوالى ثمانية عشر مليون درهم ، وهذا تقدير ما يوجب من المال ، أما الحصة المعينة مما تنبته الأرض ، فهو ما يسمى بالمعاملة أو المزروعة ، كما عامل الرسول أهل خيبر على أساس تقديم نصف ما يخرج من الأرض قليلا أو كثيرا . ولم يكن معنى كلمة الخراج محدوداً تماماً فى عهد الخلفاء الراشدين . واختلف مؤرخاً العرب فى تحديدة ، فقصره بعضهم على جزية الروس التى كانت مفروضة على أهل الذمة ، وقصره البعض الآخر على ضريبة الأرض ، وجمع أخرون بين الضريبتين ، وربما أدخلوا فى اعتبارهم أيضاً العشور وغيرها . كذلك لم يكن مقدار الخراج محدداً . فقد كانت ضريبة الأرض تقل أو تزيد حسب الاهتمام بالتعمير وتحسين وسائل الرى كما أن حصيلة جزية الرؤوس كانت تتناقص بالتدريج لدخول أهل الولايات الأسلامية فى الإسلام . وكان الخلفاء يعينون فى العادة عمالا مستقلين عن الولاة والقواد للقيام بجباية الخراج فيدفعون منه أرزاق الجند وما تحتاج إليه المرافق العامة من ضروب الإصلاح ويرسلون الباقى إلى بيت المال ليصرف فيما خصص له . ويشير أبو يوسف فى كتابه (الخراج) إلى الصفات التى يجب أن تتوافر فيمن يتولى جباية الخراج فيقول عنه ، أنه يجب أن يكون فقيها عالما مشاورا لأهل الرأى عفيفا لا يطلع الناس منه على عورة ولا يخاف فى الله لومة لائم ما حفظ من حق وأدى من أمانة احتسب به الجنة وما عمل بة من غير ذلك خاف الله فيما بعد الموت تجوز شهادته أن شهد ، ولا يخاف من جور فى حكم

لن حكم وأن يبعث الأمام قوما من أهل الصلاح والعفاف ممن يوثق بدنيه وأمانته يسألون عن سيرة العمال، وما عملوا به فى الخراج وكيف جبوه » . وهذا الصف الأخير هم المفتشون الماليون الذين يؤدون عملهم بطريقة بدائية . وتجدر الإشارة إلى عهد الخلفاء الراشدين كان فى عهد عدل وتسامح لم يتشدد فيه الولاة فى جمع الضرائب . إلا أن بعض الجباة كانوا يسيئون استعمال سلطتهم ويرهقون الناس . لذلك كان حسن اختيارهم أمر ضروريا وفرض الرقابة على أعمالهم أمراً محتوما فقد كان الخلفاء يشرفون بأنفسهم على جباية الخراج ويحاسبون الولاة وعمال الخراج حسابا شديداً ، فقد سن عمر لذلك نظاما يقضى بعمل إحصاء دقيق لثروة الولاة قبل توليتهم ثم إلزامهم عند اعتزالهم أعمالهم بدفع نصف الاموال التى جمعوها لانفسهم فى أثناء ولايتهم ، إذا تبين أن رواتبهم لاتسمح لهم بأدخار هذه الاموال كلها (٢٠) وكانت سياسة الخلفاء سياسة ترمى إلى الاكثار من الخراج فى جميع البلاد . وقد بلغ عمر أن الخراج عن مصر وصل فى عهد المقوقس إلى عشرين مليون دينار ، وجعله بعضهم خمسة وعشرين مليونا فى عهد الفراعنة ؛ ولهذا عجب عمر من أن مصر لا تؤدى نصف ما كانت تؤدية قبل الإسلام ، الامر الذى جعل عمر يتهم عمرو بن العاص وإلى مصر بسبب تأجيل دفع الخراج ويشك فى ذمته ولكن ظهر أن عمرو بن العاص كان يدفع من أموال الخراج ،مستحقات الجنود وينفذ المشروعات التى يتطلبها الإصلاح ، كشق الترع وبناء القناطر ، لهذا كان له العذر فيما فعل. وأنه راعى مصلحة الدولة الحاكمة والبلاد المحكومة وأنه خفف عن المصريين الأعباء الثقيلة التى كانوا يرزحون تحتها من كثرة الضرائب التى شملت كل الجوانب فى عهد الرومان وقبل الإسلام . وقد نسب ميلن فى كتابه « مصر فى عهد الرومان » نقص الخراج فى أيام عمرو بن العاص عما كان عليه فى العهد الرومانى إلى إلغاء

---

(٢٠) المرجع السابق — ص ١٣٠ .

كثير من الضرائب وعدم قبول الإسلام وولاته بالإخلاء بعهودهم لاهل مصر ؛ ويوضح عمر بن الخطاب فى كتابه إلى عمرو بن العاص وإلى مصر الوجوه التى يصرف فيها الخراج ، فقال له بعد أن وصاه بصرف فرض العطاء للموظفين والنازلين إلى البلاد من الحوار ، «وأعلم أن ما قبلك من أرض مصر ليس فيه خمس ، وأنما هى أرض صلح وما فيها للمسلمين فىء».

ثم يتولى عمر شرح الوجوه التى يصرف فيها الخراج فيقول «تبدأ بمن أغنى فى ثغورهم أو المرابطين وأجزأ عنهم فى أعمالهم ثم أقضى بعد ذلك على من سمى الله» ويختم عمر كتابه إلى عمرو بن العاص بالوصية التالية : وأعلم يا عمرو أن الله يراك ويرى عملك فإنه تبارك وتعالى قال فى كتابه وجعلنا للمتقين أماما يريد أن يقتدى به » وأن معك أهل ذمة وعهد ، وقد أوصى رسول الله بهم وأوصى بالقبط خيرا فقال « استوصوا بالقبط خيرا فإن لهم ذمة ورحما ورحمهم أن أم اسماعيل منهم » ، وقال الرسول « من ظلم معاهدا أو كلفه فوق طاقته فأنا خصمه يوم القيامه ، إحذر يا عمرو أن يكون لك خصما فإنه من خاصمه خصمه والله يا عمرو ولقد ابتليت بولاية هذه الآمة وآنست من نفسى ضعفا وانتشرت رغبتى ورق عظمى فأسأل الله أن يقبضنى إليه غير مفرط والله أنى أخشى لو مات جمل بأقصى عملك ضياعا أن أسأل عنه » .

وفى ولاية عبد الملك بن مروان الخليفة الأموى سن نظاما دقيقا لتحصيل الخراج وكانت هناك طرق لجبايته وهى :

١ — نظام المحاسبة .

٢ — نظام المقاسمة .

٣ — نظام الالتزام .

أما نظام المحاسبة فيقضى بأن تجبى الضريبة بالنسبة لمساحة الأرض أو مقدار غلتها وكانت هذه الضريبة تدفع نقدا أو عينا أو نقدا وعينا معا ،

وهى عبارة عن مقادير معينة من المال والغلة تجبى كل عام بحسب مساحة كل قطعة من الأرض وكانت تجبى أحيانا بحسب نوع غلة الأرض .

أما نظام المقاسمة فيقضى بتخصيص مقدار من المحصول يؤدى إلى بيت المال ، بمعنى أن يقرر لذلك ثلث المحصول أو ربعه . ولقد اتبع بعض الخلفاء طريقة المقاسمة ، وهذه الطريقة وإن كانت أقرب إلى صالح الفريقين. إلا أنها متعبة ومربكة للسلطة ، فلاجدل فى أن تنفيذها لا يمكن أن يكون بالدقة والعدالة اللازمين فى مثل هذه الأمور ، ولاشك فى أن مجال التلاعب فى كمية الواجب ونوعيته واسع أيضاً إلى جانب ما هنالك من أخطاء فى التطبيق التى يتعرض لها كل نظام ، وخصوصا المقاسمة التى لاتقوم على حدود معينة ، وانما يعتمد مبدأ التقدير أساسا له .

أما نظام الالتزام : فهو أن يتعهد شخص من ذوى الغنى والنفوذ بدفع مال سنة عن خراج إقليم من الإقاليم ، أو خراج إحدى المدن أو القرى ، ويقوم هو بجمع الخراج لنفسه من هذه الجهة ، وكان الكثيرون يتنافسون على هذا الامتياز ، وقد تحدث مزايدة بين المتنافسين فيحصل على الالتزام أكثرهم عطاء. وفى هذه الطريقة ضمان كاف للحكومة فى تحصيل الضرائب المطلوبة وبطريقة عاجلة .

وكان الصحابة فى صدر الإسلام ينفرون من طريقة الالتزام هذه وينهون عن اتباعها . ونخلص إلى أن الخراج ؛ يدفع لبيت المال أى للدولة . ويخصص للمصالح العامة للمسلمين ، ويدخل فى هذه المصالح إصلاح حال المسلمين وأرزاق الموظفين والولاة وأهل الفتوى من العلماء ورجال الجيش، وتعبيد الطرق ، وعمارة المساجد ، والرباطات ، والقناطر والجسور وإصلاح الأنهار وما إلى ذلك (٢١) .

---

(٢١) على عبد الواحد وافى — حقوق الإنسان فى الإسلام — مرجع سابق — ص ٢٥ .

ثامنا : — ٣ — الجزية وهى من الموارد الدورية لبيت المال .

ثبتت الجزية بنص القرآن ، إذ قال تعالى « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون بدين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون (٢٢) فالجزية كما ورد ذكرها فى القرآن ، هى مبلغ معين من المال يوضع على الرؤوس لا على الأرض والعقار كما سبق . ومن الفروق بينها وبينه أيضاً أن الجزية تسقط باسلام فى حين أن الخراج لا يسقط باعتناق الدين ، وقد ثبتت فضلا على ذلك بنص القرآن . أما الخراج فقد استنبطت أحكامه بالإجتهاد ، والأصل فى فرض الجزية على الذميين إيجاد التوازن فى الدولة عن طريق التكافؤ . فالمسلمون والذميون فى نظر الإسلام رعية لدولة واحدة ويتمتعون بحقوق واحدة ، وينتفعون بمصالح الدولة العامة بنسبة واحدة ، ومن ثم فرضت الجزية على أهل الذمة فى مقابل فرض الزكاة على المسلمين . وكان فى الزكاة معنى تعبدى ، بينما كان فى الجزية معنى قانونى دولى خاص يدخل حاليا فيما يسمى حقوق الدولة الخاصة . وقد لخص القرطبى ذلك فى قوله « الجزية وزنها فعله من جزى يجزى إذا كافأ عما أسدى إليه (٢٣) ، فكأن أهل الكتاب أعطوها جزاء ما منحوا من الأمن ، وكل شخص يجب عليه الجهاد فيما لو كان مسلما تجب عليه الجزية مادام غير مسلم إتماما لمعنى التكافؤ والتقابل فتؤخذ الجزية إذن من ثلاثة أنواع :

١ — الأغنياء . وقيمة ما يؤخذ منهم ثمانية وأربعون درهما .

٢ — المتوسطون . ويؤخذ منهم أربعة وعشرون درهما .

٣ — الفقراء . بشرط أن يكونوا متكسبين ذوى حرفة غير مرضى ،

---

(٢٢) سورة التوبة آية ٢٩ .

(٢٣) أبويعلى — الأحكام السلطانية — تحقيق محمد حامد الفقى — طبعة البابلى الحلبى — القاهرة — ١٩٣٨ — ص ١٣٧ .

ولا عجز ، ويؤخذ منهم اثنان وعشرون درهما (٢٤) .

وكل من خرج عن هؤلاء الأنواع الثلاثة لا تؤخذ منهم جزية ، فلا جزية على مسكين ليتصدق عليه ، ولا على المقعد الذى يمنعه مرضه المزمن عن العمل ، ولا على المجنون ولا على الأعمى ، ولا على ذى العاهة ولا على الرهبان فى الأديرة ، ولا على المرأة ، ولا على الصبى ، ولا على العبد المملوك (٢٥) . لأن المفروض فيهم أنهم لا يؤدون عملا فى الغالب ، وحتى لو عملوا لا تؤخذ منهم ، ولم يستحدث الإسلام الجزية ، فقد فرضها اليونانيون على سكان آسيا الصغرى حوالى القرن الخامس قبل الميلاد ، وكذلك الزم الرومان والفرس المجتمعات التى خضعت لحكمهم بدفع الجزية ، وكانت سبعة أضعاف الجزية التى فرضها المسلمون على الذميين ، وتحت المعاملة اللطيفة عند أخذ الجزية ، وإذا ما دفعوها يحبسون حتى يؤدوا ما عليهم وقد تواتر أن عمر بن الخطاب مر على باب قوم وعليه سائل يسأل شيخ كبير ضرير البصر فضرب عضده من خلفه وقال من أى أهل الكتاب أنت ، قال يهودى قال فما ألجأك إلى ما أرى ، قال أسأل الجزية والحاجة والسن فأخذ عمر بيده وذهب إلى منزله فرضخ له بشئ من المنزل ثم أرسل إلى خازن بيت المال ، فقال انظر هذا وضرباؤه فوالله ما أنصفناه أن أكلنا شبيبته ثم نخذله عند الهرم . واستشهد بقوله تعالى « إنما الصدقات للفقراء والمساكين » ثم قال والفقراء هم المسلمون ، وهذا من المساكين وأهل الكتاب ووضع الجزية عنه وعن أمثاله . وقد أظهر المسلمون تسامحا كبيرا مع الذميين حتى غير بعضهم دينه . يعتبر الإمام أبو حنيفة أحد القائلين أن حياته الذمى تعادل حياة المسلم وأن ديته عند حدوث القتل تساوى دية المسلم كما فعل الرسول ، وأخذ بذلك ابن حنبل (٢٦) . وفى عهد الأمويين

---

(٢٤) يحيى بن آدم – الخراج – تحقيق أحمد محمد شاكر – المطبعة السلفية – القاهرة – ١٣٤٧ – ص ٢٣ .

(٢٥) ابن قيم الجوزية – أحكام أهل الذمة – تحقيق صبحى الصالح – مطبعة جامعة دمشق – ١٩٦١ – ص ٤٩ .

(٢٦) صبحى الصالح – النظم الاسلامية – مرجع سابق ص ٣٦٥ .

شغل أهل الذمةو خاصة المسيحيين مناصب كبيرة فى الدولة وأصبحوا يعاملون معاملة حسنة . وأكثر ما يلاحظ من مواطن الشدة مع الذميين فى التشريع الإسلامى ينصرف إلى اليهود مصداقا لقوله تعالى « لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا ، ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى » (٢٧) .

الموارد غير الدورية الممولة لبيت المال :

تاسعا : – الغنيمة . هى ما أصابه المسلمون من جنود أهل الشرك بعد هزيمتهم فى حرب إسلامية وتسمى الانفال وتشمل أربعة أنواع هى :

١ – الأسرى – والسبايا – والأرض – والأموال المنقولة .

أما الأسرى فهم الرجال المقاتلون ، وإذا ظفر بهم المسلمون ورفضوا الدخول فى الإسلام ، فهؤلاء يجوز فيهم القتل والاسترقاق والمن والفداء بالمال أو بالرجال ، أى تبادل الأسرى (٢٨) .

قال تعالى : « فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فأما منا بعد وأما فداء » (٢٩) . وقد كان عمر يتركهم أحرارا ويفرض عليهم الجزية ، ولذلك لم يعد هؤلاء الرجال بناء على اجتهاد عمر والصحابة غنيمة ، وإنما انتقل أمرهم إلى الجزية .

وأما السبايا فهم النساء والأطفال ، ويجوز فيهم الاسترقاق والفداء والمن ، وقد التحقوا بالرجال فى اجتهاد عمر وفى حالة الفداء للأسرى أو للسبايا يضاف المال المؤخوذ من ذلك إلى الأموال المنقولة ، وفى حالة تبادل الأسرى أو المن يعوض المقاتلون من سهم المصالح .

---

(٢٧) سورة المائدة آية ٨٢ .

(٢٨) أبى يعلى – الأحكام السلطانية – مرجع سابق ص ١٩٦ .

(٢٩) سوره محمد آية ٤ .

وأما الأرض فقد تبين أن عمر بعد استشارة الصحابة أوقفها على المسلمين وضرب عليها الخراج ، ولم يقسمها على المحاربين المسلمين ، ورأى عمر هذا لم يكن ملزما فيها .

وأما الأموال المنقولة : فهى الغنائم الحقيقية ، وتشمل الماشية ، والسلاح ، والمال ، والأسلاب وهى ليست من موارد بيت المال ، وإنما تصرف فور حيازتها ، وكانت الأموال المنقولة فى الغنائم تصرف بناء على رأى الرسول ، ولكن المهاجرين والانصار تنازعوها يوم بدر فجعلها الله ملكا للرسول وأنفالا خاصة له ، قال تعالى فى ذلك « يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم » (٣٠).

قال عبادة بن الصامت فينا أصحاب بدر نزلت هذه الآية فحين اختلفنا فى النفل أنتزعه الله من أيدينا وجعله إلى رسول الله فقسمه كما رأى عطاء من عنده ولم يخمس ، ثم تولى الله سبحانه قسمة الغنائم بعد ذلك . يقول تعالى : « واعلموا أنما غنمتم من شىء فإن لله خمسه وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل (٣١) » فأصبح خمس الغنائم لهؤلاء وربما عد ذلك من موارد بيت المال لاسيما بعد وفاة الرسول حيث رصد نصيبه للمصالح العامة . أما الأخماس الأربعة فتعطى للمقاتلين وتظل غير محسوبة فى موارد بيت المال. وكانت أول غنيمة خمسها الرسول غنيمة بنى قينقاع ، ويبدأ الإمام بتوزيع الأسلاب فيعطى لكل قاتل أسلاب قتيله ، ويشمل السلب لباس القتيل وسلاحه وفرسه وما معه من مال وبعد الأسلاب يخرج الإمام خمس الغنائم لأهل الخمس ثم توزع الأخماس الأربعة الباقية على المقاتلين ومساعديهم للراجل سهم ، وللفارس سهمان أو ثلاثة على اختلاف بين الفقهاء . ولا تقسم الغنائم إلا بعد أن تضع الحرب أوزارها حتى لا تكون العجلة سبباً فى الهزيمة أو الخلاف .

---

(٣٠) سورة الأنفال آية ١ .

(٣١) سورة الأنفال آية ٤١ .

ويكون قسمة الأخماس الأربعة بالتساوى أى يتساوى نصيب كل أفراد الخيالة ويتساوى نصيب كل الأفراد الراجلين . ففى مسند أحمد أن سعد بن أبى وقاص قال : « قلت يارسول الله الراجل يكون حامية القوم فهل يكون سهمه وسهم غيره سواء » . فأجاب الرسول « ثكلتك أمك ابن أم سعـــد ، وهل ترزقون وتنصرون إلا بضعفائكم » .

ويرى ابن تيمية أن يزيد من ظهر منه زيادة نكاية كسرية تسربت من الجيش أو رجل صعد حصنا عاليا ففتحه أو حمل على قائد العدو فقتله أو نحو ذلك ، لأن الرسول وخلفاءه كانوا ينفلون لذلك(٣٢) . وإذا كان المغنوم مالا قد كان للمسلمين قبل ذلك من عقار أو منقول وعرف صاحبه قبل القسمة فانه يرد إليه باجماع المسلمين .

٢ — الفيء ، هو كل مال وصل من المشركين عفواً من غير قتال ، ولا بايجاف خيل ولا ركاب . فهو كمال الهدنة والخراج ، ويقسم أيضا إلى خمسة أخماس ويكون خمسها الأول إلى خمسة أسهم كالغنيمة . فالسهم الأول منها إلى رسول الله . والأسهم الأربعة الباقية لذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل عملا بقوله تعالى « ماأفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل »(٣٣) ، أما أربعة أخماس الفيء المتبقية ، فكانت تقسم فى صدر الإسلام بين الجند لشراء الأسلحة الحربية حتى دون عمر الدواوين فحددت مقادير أرزاق الجند ومرتباتهم . ومن ثم أضيف الفيء إلى بيت المال .

٣ — العشور . وهى الضرائب الجمركية ، ولقد كانت تجبى عن السفن بعشر حمولتها ، وعن التجارة أيضا بعشر أثمان عروضها . وكانت لاتؤخذ من التاجر إلا إذا انتقل من بلاده إلى بلاد أخرى وللإمام على رأى المحققين

---

(٣٢) عبد الوهاب خلاف — السياسة الشرعية — القاهرة — بدون تاريخ — ص ٣٣ .
(٣٣) سورة الحشر — آية ٧ .

من الفقهاء أن يزيد فى المأخوذ عن الشعر ، وأن ينقص عنه إلى نصف العشر كما أن له أن يرفع عنهم ذلك نهائياً إن رأى فيه المصلحة بعدمشورة أولى العلم ولا يزيد الأخذ على مرة من كل قادم بالتجارة فى كل سنة حتى ولو تكرر قدومه خلال السنة(٣٤) .

موارد أخرى لبيت المال : هناك موارد أخرى لبيت المال وهى :

تركة من لاورث له ، أو ماتبقى من تركة بعد ميراث أحد الزوجين إذا لم يكن هناك وارث سوى أحد الزوجين ، ولم يكن الزوج أو الزوجة ذا قرابة يمكن بها رد باقى التركة إليهم ، ومنها كذلك : مال اللقطة . التى لايعرف صاحبها بعد الإعلان عنها وإشهارها على النظم المتبعة ، ومذهب الإمام الشافعى يجعل اللقطة لمن وجدها بعد إشهارها مدة عام . وفى عدم ظهور صاحبها على أن يضمنها من وجدها إن ظهر صاحبها بعد ذلك ، أما جمهور العلماء فيجعل اللقطة لبيت المال ولملتقطها عشرها غير مردود، ومن هذه الموارد أيضاً المال الذى لايعرف صاحبه كمال فر عنه أصحابه من المشركين ، أو مال أنكره أصحابه الحقيقيون لشبهه فيه ، فاذا فرض أن رجلا يضع مالا فى حقيبة بها شئ مسروق أو ممنوع الاستعمال ، ثم رأى هذا الرجل الشرطة ، فأنكر أن هذه الحقيبة له ليتخلص من العقوبة . فإن المال الذى بها يصبح من حق بيت المال ، وهذه لاتعتبر لقطة ، وليس لمن وجدها شيء منها . ومن أهم الموارد أيضاً خمس الركاز ، وهو ماخلقه الله من المعادن فى الأرض أو مادفنه إنسان غير معروف . على أن يكون الركاز من الذهب أو الفضة أو الحديد أو النحاس أو الرصاص .

أما الأخماس الأربعة من الركاز فلمستخرجه كما هو الحال فى الغنيمة ، ويصرف الخمس لمستحقى خمس الغنيمة ، وليس فى غير الأنواع المذكورة خمس ، فلا تخميس فى الياقوت والكحل والزئبق والكبريت والنفط ، وتحسب

---

(٣٤) ابن قيم الجوزية – أحكام أهل الذمة – مرجع سابق – ص ١٦١ .

نفقة الاستخراج من الأخماس الأربعة ، إلا إذا لم تكف الأخماس الأربعة فيقتطع من الخمس الذى سيورد إلى بيت المال(٣٥) .

وطبيعى أنه لايشترط حول فى الركاز ، ويمكن فيما يرى البعض إلحاق النفط مثلا بالنحاس وإعطاء بيت المال خمس قيمة المستخرج منه ، إذ اتضح الآن أن النفط ليس أقل قيمة ولا أقل أهمية من المعادن الأخرى ، كالنحاس والرصاص وغيره . ولعل مما يدعم ذلك ويؤيده أن الخمس واجب فيما يخرج من البحر إذا كان حليا أو عنبراً . وبهذا قال أبو يوسف مخالفا أبى حنيفة الذى كان يعفى ماخرج من البحر من الاستحقاق : وقد اعتمد أبو يوسف على حديث رواه عمر عن الرسول يحدد الخمس على العنبر المستخرج من البحر ، ويقيس أبو يوسف الحلى على العنبر لأنه اهم منه وأعلى قيمة(٣٦) . كل هذا على فرض أن مستخرج النفط يمتلكه لنفسه . أما الآن فان الحكومات تتولى مباشرة استخراج النفط لحساب خزانة الدولة ، وهذا يضع حداً لهذا الخلاف(٣٧) .

عاشرا : الأوقاف :

هناك نوعان من الأوقاف :

١ — أوقاف ذرية .　　　　٢ — أوقاف خيرية .

ونسب النوع الأول إلى ذرية الإنسان لأنها تهدف إلى ضمان التكافل الاجتماعى لذرية الواقف وذوى قرباه مع انتهائها فى جميع الصور إلى عمل من أعمال البر أو جهة من جهات الخير كاعانة الفقراء أو طلبة العلم، وانفرد

---

(٣٥) أبو يوسف الخراج — مرجع سابق — ص ٢٥ .

(٣٦) المرجع السابق — ص ٨٢ .

(٣٧) راجع ما جاء عن الركاز فى كتاب الفقه على المذاهب الأربعة من صفحة ٥٨٩ إلى صفحة ٥٩٠ .

الثانى باسم الخيرى لأن هدف الواقف الأساسى هو عمل من أعمال الخير يريد به وجه الله ، ويريد به توازن المجتمع على أفضل الوجوه . وقد يوقف الوقف لبيت المال فيصبح مورداً من ضمن الموارد السابقة . وعلى ذلك يمكن اعتباره مال تصرف منفعتة لجهة الخير وغيرها ، ومنع أبوحنيفة لزوم الوقف أو الحبس ، فيتصرف فيه الواقف وينتقل بالميراث ، وقرر غيره لزومه ، ويجوز موقتا ومؤيداً عند مالك ، ولا يجوز إلا مؤيداً عند غيره ، ولا يجوز إلا فى عقار عند أبى يوسف ومحمد ، ولا يكون فى المنقول إلا فى حالات استثنائية ويجوز عند غيرهما فى المنقول ولا يجوز التصرف فى الوقف إلا لاستبدال غيره به متى اقتضت المصلحة ذلك . ويجوز فى جميع أعمال الخير وأوجه البر ابتداء وانتهاء ويجوز فى غيرها ابتداء وينتهى بالخيرات ، ومن الأوقاف الخيرية التى لاتنقطع ، ماينفق على عمارة المساجد والزوايا والمدارس ، وإصلاح الجسور والطرقات العامة ، بل كان منها ماينفق على الفنادق للمسافرين والرباطات للمجاهدين ، وعلى البذر مجانا للمزارعين ، وما يعطى من معونة للعجزة والمقعدين ، وإيواء اليتامى واللقطاء وتطبيب الحيوان . ومن الطريف أن وقف المرج الأخضر بدمشق كان وقفا على الحيوانات المريضة العاجزة تظل ترعى فيه حتى تموت . وكان وقف القطط فى سوق ساروجة خاصاً بإيواء الحيوانات الأليفة فى أحد البيوت . وربما كان أطرف من ذلك وقف نقطة الحليب ، وقد وقعه فى قلعة دمشق الناصر صلاح الدين الأيوبى لإمداد الأمهات بالحليب والسكر لتغذية أطفالهن . وذلك أن صلاح الدين جعل فى أحد أبواب القلعة المذكورة ميزاناً يسيل منه الحليب وآخر بجواره يسيل منه ماء مذاب بالسكر ، وحدد للأمهات يومين فى الأسبوع يأخذن فيهما من الوقف حاجتهن من الحليب والسكر . وهناك أوقاف لمجرد سقاية العطشان أو إطعام الفقير فى رمضان وحدائق وقفت بجميع أشجارها المثمرة ليأكل منها كل عابر سبيل(٣٨) .

---

(٣٨) صبحى الصالح ، النظم الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٣٧٠ .

الفصل الثانى

التملك فى الاسلام

أولا : الكسب المشروع

ثانيا : الميراث

ثالثا : الوصية

رابعا : الهبة

خامسا : الوقف

الفصل الثانى

التملك فى الإسلام

يقرر الإسلام حق الملكية الفردية للثروة بوسائل التملك المشروعة ، ويرتب على هـــذا التقرير نتائجه الطبيعية فى حفظ هذا الحق لصاحبه ومحافظته عليه وصيانته من السرقة أو النهب أو السلب أو الاختلاس بأية طريقة من الطرق . ويضع الحدود الرادعة لكفالة هذا كله ، فضلا عما يضعه من توجيهات لمنع النفوس من التطلع إلى ما ليس لها وما هو داخل فى ملك الآخرين ، كما يرتب عليه نتائج أخرى وهى حق التصرف فى هذا المال بالبيع الاجارة والرهن والهبة والوصية والحبوس إلى آخر حقوق التصرف الحلال ، وفى نطاق الحدود التى وضعها للتصرفات كأدوات ضابطة فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية ، ولا شك فى تقرير هذا الحق الواضح الصريح فى الاسلام من القرآن والسنة فيذكر القرآن « للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن »(١) . وجاء فى الحديث « من قتل دون ماله فهو شهيد »(٢) وحرم الاسلام كلا من السرقة والنصب . وجاء فى الحديث « من ظلم من الارض شبرا طوقه من سبع أراضين يوم القيامة »(٣) . ويعنى الحديث أن من اغتصب أرضا من غير حق كان جزاؤه النار ، وجاء أيضاً « أن من اقتطع مال امرئ مسلم بغير حق لقى الله وهو عليه غضبان » (٤) .

---

(١) سورة النساء آية ٣٢ .
(٢) مسند الإمام أحمد — القاهرة ١٨٩٥ .
(٣) رواه الشيخان واللفظ للبخارى .
(٤) مسند الإمام أحمد مرجع سابق .

وشبية بالملكية حق الارث والتوريث « للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقربون » (٥) .

وتقرير حق الملكية الفردية يحقق العدالة بين الجهد والجزاء فضلا عن مسايرته للفطره واتفاقه مع الميول الأصلية فى النفس البشرية ، وهى الميول التى أخذها الاسلام فى حسابه فى إقامة نظام المجتمع ، وفى نفس الوقت يحث الفرد على بذل أقصى جهده لرفاهية الحياة الاجتماعية .

هكذا يقر الاسلام حق الملكية الفردية للثروة التى حصل عليها المسلم بالطرق المشروعة وفى الوقت نفسه يقر التفاوت فى الثروة تبعاً للجهد الذى يقوم به ، الشخص وتبعاً لما يصادفه من توفيق . ويشمل هذ المبدأ ما يلى :

أولا : بالإضافة إلى الوسائل السابقة ، الهبة والوصية والبيع وغيرهما توجد وسيلتا العمل والميراث ، ومن الطبيعى أن من يعمل لابد أن يتمتع بثمار عمله ، ويحث الاسلام على العمل قال تعالى « فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض وأبتغوا من فضل الله »(٦) وقال تعالى « وأمشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه »(٧) وقال تعالى « وأبتغ فيما أتاك الله الدار الآخرة ولا تنسى نصيبك من الدنيا »(٨) والساعى فى العمل كالمجاهد فى سبيل الله قال تعالى « وآخرون يضربون فى الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون فى سبيل الله »(٩) أما الميراث قطعى أن يشكل مصدرا من مصادر الملكية فى انتقاله من الاصول إلى الفروع والعكس . فالناس يرثون عن آبائهم ما هو أكثر من المال ، فهم يرثون عنهم اللون والقامة وكثيراً ما يرثون

---

(٥) سورة النساء آية ٧ .
(٦) سورة الجمعة آية ١٠ .
(٧) سورة الملك آية ١٥ .
(٨) سورة القصص آية ٧٧ .
(٩) سورة المزمل آية ٧٧ .

مواهبهم وصحتهم أو مرضهم وغير ذلك ، مما يوضح أن الابن بعض أبيه واستمرار له ، لأجل ذلك فرض الاسلام الميراث وجعله وسيلة من وسائل الحصول على الثروة .

ثانيا : يستدل على أن الاسلام يقر حق الملكية الفردية بقوله تعالى « إنما أموالكم وأولادكم فتنة »(١٠) وقوله « الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار (١١) .

ففى هذه الآيات وما شابهها ينسب القرآن الأموال إلى الناس المالكين لها مما يؤكد اعتراف الاسلام بالملكية الفردية ، وهذه الملكية عمل طبيعى تدعو إليه الغريزة السليمة قال تعالى مشيرا إلى هذه الغريزة « وتحبون المال حبا جما » (١٢) وقال أيضاً « زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث ذلك متاع الحياة الدنيا والله عنده حسن المــآب »(١٣) . فالصغير والكبير يميلان إلى اقتناء الثروة ، والاسلام دين الفطره يحترم الغرائز الطبيعية وينميها ، وفى تقرير الملكية الفردية مجال للتنافس الذى يهدف إلى خير المجتمع .

ثالثاً : يستدل على أن الاسلام يقر التفاوت فى الملكية الفردية بقوله تعالى « والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق »(١٤) .
وقال تعالى « يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر »(١٥) وقال أيضاً (نحن

---

(١٠) سورة التغابن آية ١٥ .
(١١) سورة البقرة آية ٢٧٤
(١٢) سورة الفجر آية ٢٠ .
(١٣) سورة آل عمران آية ١٤ .
(١٤) سورة النحل آية ٧١ .
(١٥) سورة الشورى آية ١٢ .

قسمنا بينهم معيشتهم فى الحياة الدنيـــا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات»(١٦) .

ولاشك أن التفاوت فى المال أو الثروة أمر طبيعى جدا لأن الناس متفاوتون فيما هو أهم وأنفس من المال ، فهم متفاوتون فى الصحة والقوى العقلية والذكاء ومتفاوتون فى مقدار توفيقهم فى الزواج أو الصحبة أو الجوار أو الخلف ومتفاوتون فى مدى صلاح الاولاد ونجاحهم ومتفاوتون فى الشكل واللون والصوت ، ولم يقل أحد بضرورة محاربة هذا التفاوت وضرورة أن يصبح الناس سواسية فى صحتهم وعقولهم وأولادهم كما وكيفا وتوفيقا . ثم أن الناس يبذلون جهودا متفاوته فى العمل وطبيعى أن يحصلوا على نتائج متفاوته من العمل .

رابعا : ليس معنى التفاوت فى الغنى أن يكون هناك فقير مدقع وغنى متخم(١٧) ، فالاسلام يحث على اخراج الزكاة ولو أخرج أهل المجتمع وأفراده من الاغنياء ما يجب عليهم من فريضة الزكاة على وجهها المحدد لما كان فى المجتمع من فقر مدقع وإنما يكون التفاوت فى الغنى وهذا شيء طبيعى .

أن غاية الملكية فى الاسلام هى عادة نقل الثروة من فرد إلى آخر ومن طبقة إلى أخرى وقد أنشأ الاسلام ستة عشر وجها تنقل الثروة ملكية فى أحد عشر منها هى :

١ — الكسب المشروع .
٢ — الشراء .
٣ — التعويضات المالية .
٤ — المهر والصداق والخلع .
٥ — الميراث .
٦ — الصدقة .
٧ — الهبة .
٨ — الوصية .
٩ — الوقف .

(١٦) سورة الزخرف آية ٣٢ .
(١٧) أحمد شلبى ، السياسة والأقتصاد فى التفكير الإسلامى — دار النهضة المصرية — القاهرة — ١٩٦٧ ص ١٩١ .

١٠ — دية القاتل من فرد لآخر أو من الفرد لجماعة أو من جماعة إلى فرد أو من جماعة لجماعة ويملك الفرد أو الجماعة فى خمسة منها هى :

١— الاقطاع . ٢ — الاحياء . ٣ — الغنيمة ؛

٤ — الاستيلاء على المباح . ٥ — اللقطة ما لم تكن ملكا لأحد .

بالإضافة عما يقوم به الحاكم من تمليك وذلك بتوزيع أموال الزكاة وما يشتبه فى الفئ والجزيه والخراج والعشور وغيرها على من يستحقها من أفراد المجتمع (١٨) ؛

ويمكن أن نتناول بشئ من الايجاز طرق الحصول على الثروة ولعل أول هذه الرسائل هى ه

أولا — الكسب المشروع :

يحرم الإسلام تحريماً باتاً كل الطرق التى تؤدى إلى تضخم رؤوس الأموال بابتزاز الناس أو غشهم أو التحكم فى ضروريات حياتهم واستغلال عوزهم واحتياجهم أو عن طريق الانتفاع بالسلطان والجاه وهذه هى بعض الطرق التى تؤدى عادة إلى إيجاد الفوارق الكبيرة بين ثروات الأفراد ، ففى تحريمها تحقيق للتوازن الاقتصادى من أمثل طريق ، كما حرم الإسلام عمليات الربا تحريماً قاطعاً وجعلها من أكبر الكبائر وتوعد مرتكبيها بحرب من الله ورسوله وحرم امتلاك ما ينجم عنها من مال قال تعالى « الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا »(١٩) ه

والربا فى الشريعة الإسلامية عدة أنواع من أكثرها رواجا فى

---

(١٨) أبو النصر أحمد الحسينى « الملكية فى الإسلام » مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر — القاهرة ١٩٥٢ ص ٧٣ ، ٧٤ .

(١٩) سورة البقرة آية ٢٧٥ — ٢٧٦ .

المعاملات أقراض النقود للمحتاجين إليها فى الاستهلاك على أن ترد بعد أجل معلوم بفائدة محددة من قبل وذلك مثلا كاقراض قنطار من قمح بقنطار وربع مثلا أو إقراض صاع تمر بصاع ونصف وهو ما يسمى بربا الفضل (٢٠) أو مد الأجل المحدد لسداد الدين فى نظير زيادة فى قيمة الدين وهو ما يسمى بربا النسيئة(٢١) .

وحرم الإسلام كذلك كل المعاملات التى تنطوى على الكسب غير المشروع من غش أو رشوة أو أكل أموال الناس بالباطل أو تطفيف فى الكيل . يقول الرسول « من غش أمتى فليس منى »(٢٢) ويقول « البيعان بالخيار ما لم يفترقا فإن صدقا وبينا بورك لهما فى بيعهما وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما » ويقول » إنه لايربو لحم نبت من سحت إلا كانت النار أولى به » ويقول « لا يكسب عبداً مالا حراماً فيتصدق منه فيقبل منه ولا ينفق منه فيبارك له فيه ولا يتركه خلف ظهره إلا كان زاده إلى النار »(٢٣) .

ثانياً : الميراث :

وضع الإسلام للميراث نظاماً يكفل تقسيم التركة على عدد كبير من أقرباء المتوفى فيوسع بذلك دائرة الانتفاع بها(٢٤) ، والأسهم المقررة فى الميراث هى :

أولا : الأب وله السدس دائما يضاف إليه ما تبقى من التركة فيما إذا

---

(٢٠) أبى بكر الجزائرى – منهاج المسلم – مرجع سابق ص ٣٣٢ .

(٢١) أنظر المرجع السابق .

(٢٢) رواه البخارى ومسلم .

(٢٣) رواه أحمد فى مسنده – مرجع سابق .

(٢٤) على عبد الواحد وافى – حقوق الانسان فى الإسلام – مرجع سابق – ص ٢٢ .

لم يكن معه من يشاركه فيها . أما الجد الصحيح وهو ما لا يدخل فى نسبته إلى الميت بنت فله مثل ما للأب عند عدم وجود الأب لأنه بمنزلته .

ثانيا : الأخ لأم والأخت لأم وهما من يشتركا مع الميت لنسبته لأمه ، للواحد السدس وللإثنين فصاعدا الثلث .

ثالثا : البنت لها النصف إذا كانت واحدة وإن كن اثنتين فأكثر فلهن الثلثان أما بنت الإبن فهى كالبنت المباشرة عند عدم وجودها أو اثنين من الأخوة فأكثر .

رابعاً : الأم ولها حالتان السدس عندما يكون للميت فرع أو أخوة أو أخوات والثلث عند عدم وجودهم .

خامساً : الجده الصحيحة ولها السدس .

سادساً : الأخت الشقيقة للواحدة النصف وللاثنين فأكثر الثلثان أما الأخت لأب فهى كالأخت الشقيقة عند عدم وجودها .

سابعاً : الزوج وله حالتان النصف عند عدم وجود الفرع الوارث كالأبناء وأولادهم وله الربع عند وجود الفرع الوارث .

ثامناً : الزوجة ولها حالتان الربع عند عدم وجود الفرع الوارث والثمن عند وجود الفرع الوارث ، وفى هـذه الحالات كلها نرى أن الإسلام قد وزع للجنسين من الدرجة الواحدة كالأخ و الأخت والأخت والزوج والزوجة والإبن والبنت حين اجتماعهما نصيبا مختلفا تمشيا مع قاعدته المعروفة للذكر مثل حظ الأنثيين ، إلى ما هنالك من أنواع الميراث(٢٥) .

---

(٢٥) مصطفى الرافعى : الإسلام نظام إنسانى – مرجع سابق ص ٨٢–٨٣ .

ثالثاً — الوصية :

تعرف الوصية بأنها العهد بالنظر فى شىء أو التبرع بالمال بعد الوفاة وهى نوعين :

(أ) وصية إلى من يقوم بتسديد دين أو اعطاء حق أو النظر فى شأن أولاد صغار إلى بلوغهم .

(ب) وصية بما يعرف جهة الموصى بها ، وتعتبر الوصية مشروعه بقوله تعالى « يأيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحد الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم » (٢٦) وقوله تعالى « من بعد وصية يوصى بها أو دين »(٢٧) وقول الرسول « ما حق أمرء مسلم له ما يوصى فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده « متفق عليه » .

تجب الوصية على من عليه دين أو عنده وديعة أو عليه حقوق خوفا من أن يموت فتضيع أموال الناس وحقوقهم فيسأل عنها يوم القيامة ؛ كما تستحب الوصية لمن له مال كثير وورثته أغنياء أن يوصى بقدر من ماله « ثلثا أو أقل » لأقربائه من غير الورثة أو لجهة البر لما روى عن رسول الله (فى حديث قدسى) قال تعالى « يا ابن آدم اثنتان لم يكن لك واحدة منهما جعلت لك نصيبا فى مالك حين أخذت بكظمك لأطهر به وأزكيك وصلاة عبادى عليك بعد انقضاء أجلك » . ولقوله أيضا لسعد ابن أبي وقاص عن الوصية « الثلث والثلث كثير . انك ان تذر ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس « متفق عليه » .

شروط الوصية :

يشترط فى الوصية أن يكون الموصى له بها مسلما عاقلا ورشيدا كما يشترط فى الموصى أن يكون عاقلا مميزاً مالكا لما يوصى به . ويشترط فى

(٢٦) سورة المائدة آية ١٠٦ .

(٢٧) سورة النساء آية ١٢ .

الوصية نفسها أن تكون مباحة إذ لا وصية فى محرم كأن يوصى المرء بالنياحة عليه بعد موته أو إلى بدعة مكروهة أو إلى معصية ، ومن لم يقبل الوصية بطلت هذه الوصية ولا حق له بعد ذلك فيها .

من هذا يتبين أن المتوفى لا يصح له أن يوصى للورثة كما أنه لا يصح له أن يوصى بأكثر من الثلث كما سبق ، وأن وافق الورثة على أحد منهم موصى له تمت الوصية وأن يوافقوا ألغيت لقول الرسول « إن الله أعطى كل ذى حق حقه فلا وصية لوارث الا أن يشاء الورثة » وراء الترمذى هذا ولا تنفذ الوصية الا بعد قضاء الديون .

رابعاً : الهبة :

وهى تبرع الرشيد بما يملك من مال أو متاع مباح كأن يهب شخص لآخر دار أو ثيابا أو طعاما مالا ، والهبة مستحبة فهى من الخير المرغوب فى فعله شأنها شأن الهدية لقوله تعالى « لن تنـــاولوا البر حتى تنفقوا ممـــا تحبون » (٢٨) وقوله تعالى « وآتى المال على حبه دوى القربى » وقول الرسول « تهادوا تحابوا وتصافحوا يذهب الغل عنكم » . وقوله أيضا « العائد فى هبته كالعائد فى قيئته » .

ويشترط فى الهبة « الايجاب » وهو إعطاء الوهب شيئا لمن سأله يرضى النفس والقبول وهو أن يقبل الموهرب ما أعطى .

ويستحب اذا كانت الهبه لأحد الأولاد أن يعطى بقيتهم مثلها لقول الرسول « اتقوا الله وأعدلوا فى أولادكم » .

وتكره الهبه وذلك بأن يهدى شخص لآخر شيئا ليكافئه عنه بشئ أكثر منه وذلك لقوله تعالى « وما آتيتم من ربا ليربوا فى أموال الناس فلا يربو عند الله » « وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون » (٢٩) الخ . . .

(٢٨) سورة آل عمران آية ٩٢ .
(٢٩) سورة الروم آية ٣٩ .

خامسا : الوقف :

وهو تحبيس الاصل ، لايورث ولايباع ولايوهب وتسبيل الثمره لمن وقفت عليهم الوقف مرغوب فيه لقوله تعالى « الا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفا » (٣٠) . وقول الرسول « اذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلاثة أشياء، صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صلح يدعو له » رواه مسلم .

ومن الصدقة الجارية وقف العقارات وغيرها ، ويلاحظ أن الأشياء التى تستحق الملكية كما ذكر شارل جيد C. Gide يمكن أن يكون فى عصرنا جميع الأنواع وأصناف الثروة هدفا لحق الملكية الخاصة سوى التى لا نستحق ذلك بطبيعتها كالبحار والأنهار الكبيرة . فالمألوف فى البلاد الأوربية أن جميع تلك الأنواع تملك . (٣١)

أما الشريعة الاسلامية فلا يمكن أن يكون لديها جميع الأشياء هدفا لحق الملكية . إذ المحرمات لديها لاتملك البتة كالخمر والميتة وغيرها . كذلك لاتملك المباحات دون الاستيلاء عليها كالسمك فى المياه والطير فى الهواء والصيد فى الفلاة ، وكذلك الأشياء التى تحتوى على منفعة لايمكن الاستغناء عنها كالماء والكلأ والنار والملح فهى كالبحار والأنهار الكبيرة فى القوانين الغربية كما يذهب إلى ذلك شارل جيد .

---

(٣٠) سورة الأحزاب آية ٦ .

(31) G. Gide, Principles of Political Economy, G.G. Harrap, London, 1930, p. 339.

الفصل الثالث

نظام الانتاج فى الاسلام

اولا : — المزارعة
ثانيا : — دليل المزارعة
ثالثا : — المساقاة
رابعا : — الإجارة
خامسا : — البيع
سادسا : — التجارة والصناعة
سابعا : — أنواع الشركات
ثامنا : — الرق
تاسعا : — مصادر الرق قبل الاسلام
عاشرا : — الحرية فى الاسلام

الفصل الثالث

نظام الانتاج فى الاسلام

سوف نتناول بهذا الفصل بشئ من الايجاز كل من المزارعة والمساقاة والاجارة والبيع والتجارة والشركات والصناعة وأخرها الرق .

أولا – المزارعة : وهى أن يدفع رجل لاخر أرضا فى مقابل جزء مشاع فيها ومعين ، وقد اختلف الفقهاء فى هذا النوع من التعامل ، فبعضهم يقول بعدم جوازه ، والبعض الآخر يقول بجواره وهذا هو الرأى المتبع فى المذاهب ، لأن فية توسعة على الناس ومصلحة لهم (١) .

ويذهب أحمد بن حنبل إلى أن المزارعة ، هى أن يدفع صاحب الأرض الصالحة للزراعة أرضة لعامل يقوم بزرعها ويعطيه الحب الذى يبذره ، على أن يكون للمالك جزء مشاع معلوم من المحصول كالنصف أو الثلث ، ولا يصح أن يحدد له أردبا أو نحو ذلك ، ومثل ذلك ما اذا دفع له أرضا بهانبت ليقوم بخدمته حتى يتم نموه ، ويكون له نظير ذلك جزء معين شائع من ثمرته ويسمى ذلك مزارعة أيضا ، فالحنابلة يقولون بجواز المزارعة بالصورة التى يقول بها صاحبا أبى حنيفة ، الا أنهم يخصون المالك بدفع الحب أو البذر ، ومن هذا يتضح أن الحنابلة يقولون بحل تأجير الارض المعلومة مدة معينة ببعض ما يخرج منها ، كثلث غلها أو نصف غلتها ؛ سواء أكانت غلتها طعاما كالقمح والشعير ، أو غير طعام كالقطن والكتان ، والأصل فى جواز المزارعة هو السنة الصحيحة ، فمنها ماروى ابن عمر قال عامل النبى أهل خيبر بشطر مايخرج من ثمر أو زرع .

---

(١) أبو بكر الجزائرى – منهاج المسلم – مرجع سابق – ص ٣٤٥ .

المزارعة : أركانها وشروطها وما يتعلق بها .

للمزارعة بالمعنى المتقدم أركان وشروط وأحكام تناولتها المذاهب الفقهية بالشرح كل حسب رأيه .

فالحنابلة مثلا يقولون أن ركن المزارعة هو الايجاب والقبول، فالايجاب يصح بكل لفظ يدل على المعنى المقصود، كأن يقول له زارعتك على أرض هذه ، أو دفعت اليك أرضى لتزرعها بنصف ثمرتها أو نحو ذلك ،وتصح المزارعة بلفظ الاجارة ، فلو قال اشتأجرتك على أن تعمل فى أرضى بنصف الزرع الذى يخرج منها ، أو على أن تعمل فى بستان بنصف ثمرته أو زرعه فانه يصلح أيضا بما يدل عليه من قول أو فعل ، فلو استلم الارض وشرع فى العمل دون أن يتكلم فانه يعد قابلا ، وهو عقد جائز غير ملزم ، اذ يصح لكل من الطرفين فسخه ، ولو بعد القاء البذور، فان فسخها صاحب الأرض فانه يلتزم بدفع أجرة عمل المستأجر . ويشترط لصحة العقد أمور هى .

١ — أهلية التعاقد ، فلا يصح من مجنون وصغير غير مميز .
٢ — معرفة نوع البذور وكميته، فلا يصح العقد اذا كان البذر مجهولا.
٣ — تحديد الارض وبيان مساحتها .
٤ — تحديد النوع متى يراد زرعه (٢) .

ولايشترط أن يكون البذر على صاحب الأرض ، انما اشترط أن يدفع كل واحد منهما رأس مال ، فيصح أن يدفع أحدهما الارض فقط، ويكون على الآخر البذر وأدوات الزراعة والعمل ، كما يصح أن يكون البذر أو الادوات أو الاثنين معا على صاحب الأرض وعلى الآخر العمل وهكذا ، ويشترط أن يكون نصيب كل منهما محددا ، كالنصف أو الثلث أو نحو

---

(٢) عبد الرحمن الجزيرى — كتاب الفقه على المذاهب الأربعة — قسم المعاملات — الجزء الثالث — المكتبة التجارية الكبرى — القاهرة — بدون تاريخ — ص ١٦ .

ذلك . فإن اشترط أحدهما أن يكون له كمية معينة كأردبين أو ثلاثة ، فانه لا يصح ، وان تلف المزروع فعلى المالك البذور وأجرة العامل ، كذلك لا يصح أن يكون الأرض والبذر والعمل والآلات على واحد ، ويكون الماء وحده على الآخر ، ولكن قال له صاحب الأرض إنى أجرتك نصف الفدان بنصف الذرة اللازم له ونصف منفعتك ومنفعة دوابك ، فيكون للعامل نصف محصول الفدان فى نظير نصف البذر الى وضع فى النصف الثانى ، وإذا أمكن تقديرها فانها تصح ، وإذا اشترط العامل أن يأخذ المالك مثل بذره ثم يقسم الباقى فلا يصح لأنه بمنزلة اشتراط عدد من الأرادب(٣)

ثانيا — دليل المزارعة :

فهو مأخوذ من السنة الصحيحة فمن ذلك ما روى عن أبى جعفر أنه قال « عامل النبى أهل خيبر بالشطر ثم أبو بكر ، ثم عمر فعثمان ، فعلى ، ومن تبعهم إلى اليوم يعطون الثلث أو الربع ، وقد عمل الخلفاء الراشدون بالمزارعة ولم ينكر عليهم أحد ذلك ، فكان كالإجماع ، هذا هو دليل المزارعة المشهور ، ويحتمل أمرين : الأول أن يكون ذلك مختصاً بالأرض المزروعة نخلا ، كما هو الحال فى أرض خيبر آنذاك ، الثانى أن يكون عاماً على أية أرض سواء أكانت مغروسة أم لا ، وقد اختلفت وجهات نظار المجتهدين بناء على هذا الاحتمال ، فمن منع المزارعة بمعنى تأجير الأرض بما يخرج منها أو تأجير العامل بما ينتج من الأرض ، « المحصول » تمسك بالأحاديث الدالة على النهى على تأجير الأرض بما يخرج منها ، أو تأجير العامل بما ينتج من عمله ، لأن ذلك تأجير بمجهول لاحتمال أن لا تنتج الأرض شيئاً من الزرع فيضيع على العامل عمله ، والشريعة الإسلامية باعتبارها وسيلة ضبط فى المجتمع تحث الناس باستمرار

(٣) المرجع السابق ص ١٧ .

على أن تكون معاملاتهم واضحة حتى تختفى من بينهم أسباب الشكوى والنزاع ، وتحث أيضا على الرفق بالعامل ، فلا يصح أن تجعل عمله معلقا : بل لابد أن يضمن نتاج عمله ومجهوده ، وذلك بتحديد ما سيحصل عليه من مقابل عمله . وتجدر الإشارة إلى أن الرسول دعا فى طائفة من أحاديثه إلى العناية بالزراعة والغرس ، ومن ذلك قوله « ما من مؤمن يغرس غرساً أن زرعاً فيأكل منه طير أو بهيمة إلا كان به صدقة »(٤) . وقد حمل هذا المؤمنين على الاعتناء بأراضيهم الزراعية واستخراج خيراتها ، وكان الإصلاح الزراعى قسمة عادلة بين الدولة والملاك وتشكل الزراعة منشطا هاما من المناشط الاقتصاد فى المجتمع الإسلامى .

ثالثا : المساقاة :

هى عقد قائم على خدمة شجر أو نخل أو زرع أو نحو ذلك بشروط محددة وضوابط خاصة معينة فيرى الحنابلة أن المساقاة تشمل أمرين : أحدهما أن يدفع المالك أرضا مغروسة نخلا أو شجراً ذى تمر مأكول بجزء معلوم من تمرته كالنصف أو الثلث ، ثانيهما أن يدفع المالك أرضا أو من ثمره ، ولكن المعنى الثانى يختص بالمغاصبة والمغارسة لأن المالك يقدم للعامل الشجر ليغرسه .

من هذا يتضح أن المساقاة أعم لأنها تشمل ما إذا كان الشجر مغروسا بالفعل أو غير مغروس بينما تكون مختصة بغير المغروس . ويشترط لصحة عقد المساقاة شروط هى :

١ - أن يكون للشجر ثمر مأكول ، فلا تصح على شجر الكافور والحور ، والسنط والصفصاف وغير ذلك من الأشجار التى لا ثمر لها أصلا أو لها ثمرة لا تؤكل كالورد والياسمين وغير ذلك لا يصح عقد المساقاة عليه لأنه ليس له ثمرة ، ويؤكد البعض أن المساقاة تصح فى

---

(٤) عبد العظيم المنذرى - الترغيب - والترهيب - الجزء الأول - دار الطباعة المنيرية - القاهرة ١٣٢٦ - ص ٤٤ .

الورد والياسمين ونحوهما من المزروعات ذات الأزهار التى ينتفع بها بالبيع أو التصنيع(٥) .

٢ — أن يكون للشجر ساق فلا تصح المساقاة على زرع غير ذى ساق ، كالخضر والقطن والبطيخ وغير ذلك ، ويصح فيه عقد المزارعة .

٣— أن يكون نصيب الطرفين المتعاقد معينا بجزء محدد ، كالنصف أو الثلث وغير ذلك ، وحتى لو حدد المالك للعامل جزءاً من ألف مثلا جاز لأنه لا يلزم التساوى فى الأنصبة ، أما لو بين نصيب واحد من المتعاقدين بعدد معين كعشرة كيلات مثلا ، فانه لا يصح .

٤ — أن يكون الشجر المتعاقد عليه معلوما للمالك والعاملين معا بالرؤية أو الصفة التى لا يختلف الشجر معها ، كالبيع ، فاذا ساقاه أى أجره على أحد البساتين ولم يحدد واحداً منها فانه لا يصح .

٥ — ألا يشترط للعامل ثمر شجر محدد من بين الأشجار ، كما إذا كان فى البستان شجر برتقال وتين وتفاح فاختص العامل بشجر التين مثلا فانه لا يصح ، إلى آخر ذلك(٦) .

وركن المساقاة : الإيجاب والقبول ، وتنعقد بلفظ المساقاة والمعاملة والمفالحة كأن يقول له ساقيتك أو عاملتك أو فالحتك وغير ذلك ، كقوله أعمل فى بستانى أو تعهده . وأما القبول فانه يتم بمجرد قبول العمل ، وتصح المساقاة على الشجر الصغير الذى لم يبلغ حد الإنتاج بجزء من ثمرته على شرط أن تكون مدة المساقاة يثمر فيها الشجر ، كذلك تصح المساقاة إذا غرس العامل شجراً من البداية ويتعهد حتى يثمر ، كما تصح بجزء من

(٥) عبد الرحمن الجزيرى — كتاب الفقه على المذاهب الأربعة — مرجع سابق ص ٣١ .
(٦) المرجع السابق — ص ٣٢ .

الثمر ، أو بجزء من الشجر ، وجزء من الثمر على شرط أن تكون الأصول التى يراد غرسها على المالك ، فاذا اشتراها العامل وغرسها ، كان المالك مخيراً بين قلعها ويدفع للعامل قيمة ما نقص منها ، وبين تركها وعليه قيمة ما اشتراه العامل بها ، وهى عقد غير لازم ، كما هو الحال فى المزارعة ، فلكل من المالك والعامل فسخ العقد فى أى وقت فاذا فسخه العامل بعد ظهور ثمره فهى بينهما على ما شرطاه عند العقد ، وفى هذه الحالة يملك العامل نصيبه من الثمر الظاهر ويلتزم بالعمل حتى ينتهى ، ففسخ العقد فى هذه الحالة لا يعفيه من لزوم العمل ، فان مات العامل قام وارثه مقامه فى ملك الثمرة وفى إتمام العمل وله أن يبيع نصيبه لمن يقوم مقام المتوفى بالعمل ، ويصح أن يشترط على من يبيع له أن يعمل مكانه . أما إذا فسخ العقد المالك فان عليه للعامل أجرة عمله ، ولا يشترط توقيت المساقاة بمدة لأنها عقد غير لازم ، فلو تحددت مدة المساقاة ولم يثمر فيها الشجر فلا شىء للعامل .

رابعا الإجارة :

وهى عقد لازم على منفعة مدة معينة بثمن معين ، والايجارة جائزة لقوله تعالى « لو شئت لاتخذت عليه أجر(٧)

وقوله « ان خير من استأجرت القوى الأمين »(٨) وقوله « على أن تأجرنى ثمانى حجج »(٩) وقول الرسول فى حديث قدسى « ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ، رجل أعطى بى ثم غدر ، ورجل باع حرا فأكل ثمنه ،ورجل استأجرأجيرا فاستوفى منه ولم يوفه أجره »ولاستئجار

---

(٧) سورة الكهف آية ٧٧ .
(٨) سورة القصص آية ٢٦ .
(٩) سورة القصص آية ٢٨ .

الرسول وأبي بكر رجلا خريتا من بنى الديل يرشدهما إلى دروب المدينة ومسالكها فى هجرتهما من مكة إلى المدينة المنورة(١٠) ويشترط فى الاجارة شروط هى :

١ - معرفة المنفعة كسكن الدار ، أو خياطه الثوب مثلا ، إذ هى كالبيع ، ولابد فى البيع من معرفة المبيع .

٢ - اباحة المنفعة ، فلا يجوز استئجار أمة أو امرأة للوطأ أو للغناء أو للنباحة مثلا أو أرضا لبناء مخمرة .

٣ - معرفة الاجرة . لقول أبي سعيد « نهى رسول الله عن استئجار الأجيرة حتى يبين له أجره » .

وهناك أحكام للاجارة هى :

١ - جواز استئجار معلم لتعليم علم أو صناعة لمفادات النبي بعض أسرى بدر بتعليمهم عددا من صبيان المدينة الكتابة .

٢ - جواز استئجار الشخص بطعامه وكسوته « لقول الرسول « أن موسى أجر نفسه ثمانى حجج ، أو عشرا على عفة فرجه وطعام بطنه » .

٣ - صحة استئجار دار مدة معينة يغلب على الظن بقاؤها على ماهى عليـــه .

٤ - إذا أجر شيئاً ثم منعه من الانتفاع به مدة سقط من الأجرة بقدر مدة المنع ، وأن ترك المستأجر الانتفاع فعليه الأجرة كاملة .

٥ - تفسخ الاجارة بتلف العين المؤجرة كسقوط الدار ، أو موت

---

(١٠) أبو بكر الجزائرى - منهاج المسلم - مرجع سابق ص ٣٤٨ .

الدابة مثلا ، وعلى المستأجر أجرة المدة السابقة التى انتفع فيها بالعين المؤجرة قبل السقوط أو الموت .

٦ - من استأجر شيئاً فوجده معيبا ، فمن حقه أن يفسخه مالم يكن قد علم بالعيب ورضى به من قبل ، وأن انتفع بالمؤجر مـدة فعليه أجرته .

٧ - الأجير المشترك ، كالخياط ، والحداد يضمن ما اتلفه بفعله لاما ضاع من دكانه ، لأنه يكون حينئذ كالوديعة ، والوديعة لاتضمن مالم يفرط صاحبها بالاهمال ، والأجير الخاص كمن استأجر شخصا للعمل عنده ، لاضمان عليه فيما أتلفه ، ما لم يثبت أنه فرط أو تعدى أو أهمل .

٨ - تلزم الأجرة بالعقد وينبغى دفعها بعد استيفاء المنفعة . أو انهاء العمل إلا أن يكون قد اشترط دفعها عند العقد أى مقدما ، لحديث الرسول « لكن العامل إنما يوفى أجره إذا قضى عمله » رواه أحمد .

٩ - للمستأجر حجز العين حتى يستوفى أجره ، إذا كان عمله ذا تأثير فى العين ، كالخياط أو النجار مثلا .

١٠ - من عالج أو داوى مريضا بأجر ولم يكن قد عرف الطب فأتلف عضوا من جسم المريض فعليه ضمانه لقول الرسول « من تطبب ولم يعلم منه طب فهو ضامنه » .

وتعتمد الاجارة والإنتاج عامة على المنفعة والعمل معا ، فالإسلام يدعو إلى العمل فى الدنيا وإلى العمل للاخرة ، فلا يعرف التواكل ، ولا التقاعد ، ولا الرهبنة ، وفى القرآن آيات كثيرة تحث على العمل كقوله تعالى « وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون(١١) . وقول الرسول « لئن

---

(١١) سورة التوبة آية ١٠٥ .

يحمل أحدكم حبلا فيحتطب به خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه » وقوله « ما أكل أحد طعام قط خيراً من أن يأكل من عمل يـده » وقول عمر بن الخطاب « لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق وهو يقول اللهم أرزقنى ، وقد علم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة »(١٢) .

وقول الرسول أيضاً للرجل وهو يعظه « اغتنم خمسا قبل خمس شبابك قبل هرمك ، وصحتك قبل سقمك ، وغناك قبل فقرك ، وفراغك قبل شغلك ، وحياتك قبل موتك » ، وقوله أيضاً « من طلب الدنيا حلالا وتعففا عن المسألة وسعيا على عياله وتعطفا على جاره لقى الله وجهه كالقمر ليلة البدر(١٣) .

هكذا نرى أن للعمل صور مختلفة سواء فى الزراعة أو المساقاة ، أو الاجارة ، أو أى نشاط من أنشطة الإنتاج المتباينة كالصناعة والتجارة التى تكون جميعها النظام الاقتصادى للمجتمع .

خامسا : — البيع :

المعتبر فيه مجرد التراضى ، ولو باشارة من قادر على النطق ، ولا يجوز بيع الخمر والميتة ، والخنزير والاصنام « والتماثيل » والكلب ، والسنور « الهر » والدم ، وعسب الفحل « نسله » وكل حرام وفضل الماء وما فيه غرر ، كالسمك فى البحر ، وحبل الحبلة ، « الجنين » ، « والمنابذة » أن ينبذ الرجل للرجل بثوبه ويكون بذلك بيعهما من غير نظر ولا تراضى وما فى الضرع « ما فى الثدى » والعبد الآبق والبعير الشارد ، والمغانم حتى تقسم والثمر حتى ينضج ، والصوف على الظهر حتى يجز ، والسمن حتى يستخلص ، والمحاقلة « بيع الزرع بكيل من طعام معلوم » والمزابنة « بيع ثمر نخل بأوساق من

---

(١٢) أحمد الحوفى — تحت راية الإسلام — مرجع سابق ص ٣١ .

(١٣) عبد الغنى المنشاوى — نفحات الرحمن — دار التحرير للطبع والنشر — القاهرة — ١٩٦٥ — ص ٨٣ .

التمر » والمعاومة « بيع ثمر النخل لأكثر من سنة فى عقد واحد » والمخاضرة « بيع ثمرة خضراء قبل نضوجها » والعربون ، والعصير لمن يتخذه خمرا ، والكالىء بالكالىء « أى المعدوم بالمعدوم » وما اشتراه قبل قبضه ، والطعام حتى يكال أو يوزن ، ولايصح الاستثناء فى البيع إلا إذا كان معلوما ومنه استثناء ظهر المبيع ، ولايجوز التفرقة بين المحارم « أى التفرقة بين الأم وأبنائها » ولا أن يبيع حاضر لباد ، والتناجش « الزيادة فى ثمن السلعة عن اتفاق » والبيع على البيع ،وتلقى الركبان والاحتكار والتسعير ، ويجب وضع الجوائح « الآفات » ولايحل سلف وبيع ، ولاشرطان فى بيع ، ولابيعتان فى بيعة ، وربح مالم يضمن ، وبيع ماليس عند البائع ، ويجوز بشرط عدم الخداع والخيار فى المجلس ثابت مالم يتفرق البائع والمشترى(١٤) . جاء عن الرسول قوله « إذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار مالم يتفرقا وكانا جميعاً أو يخير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك وجب البيع »(١٥) .

وللبيع ضوابط خمسة :

١ — أن يكون البائع مالكا لما يبيع . أو مصرحا له بالبيع كالوكيل مثـــلا .

٢ — أن لايكون المشترى سفيها أو صبيا أو غير مصرح له بالشراء .

٣ — لابد أن يكون المباع من السلع مباحا ممكنا تسليمه معروفاً عند المشترى لو بوصفه .

٤ — الإيجاب والقبول بالقول ، مثل يعنى كذا ، فيرد البائع بعتلك ، أو بالفعل كبعنى ثوبا مثلا ، فيناوله إياه .

---

(١٤) محمد على الشوكانى — الدرر المضيئة — مرجع سابق — ص ٩٥ .

(١٥) عبد الغنى عبد الواحد — العمدة فى الأحكام — المطبعة السلفية — القاهرة — ١٣٧٦هـ — ص ٤٩ .

٥ — التراضى . إذ لا يصح البيع دون رضا الطرفين . لقول الرسول « إنما البيع عن تراضى » .

سادسا : التجارة والصناعة :

عنى الرسول بالدعوة إلى الاشتغال بالتجارة عنايته بالدعوة إلى الزراعة وقد عمل الرسول نفسه بالتجارة إذ ذهب قبل بعثته إلى الشام بتجارة خديجه بنت خويلد مع غلامها ميسرة ، يبدو أن الرسول كان مستعداً لشئون التجارة ، فقد وصفه غلام خديجة ميسرة بالنشاط والأمانة ولولا مشاغله فى الدعوة إلى الله لكان محتملا أن تظهر مواهبه التجارية بوضوح ، ومن المعلوم أن الجانب الاقتصادى منظم فى القرآن أدق التنظيم ، فالله يقول مشجعا ألوان التجارة الخالية من الربا « وأحل الله البيع وحرم الربا » ولا يرى بأسا فى الإشادة برؤس الأموال ، ما دامت حلالا « وإن تبتم فلكم رؤس أموالكم لاتظلمون ولاتظلمون » (١٦)، فالتجارة هى مهنة حرة عمل بها كثير من الصحابة والمجتهدين والتابعين وغيرهم من أفراد المجتمع الإسلامى ، والتجارة إما أن تكون لفرد ، أو أن تكون بين أفراد ، ولها ضوابط شأنها شأن بقية المعاملات وعناصر الإنتاج الأخرى، وتعتمد التجارة على المشاركة ، وتعتبر المشاركة مشروعة بقوله تعالى « فهم شركاء فى الثلث » (١٧) وقوله « وإن كثير من الخلطاء ليبغ بعضهم على بعض » (١٨) « ويقول تعالى » أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهم صاحبه » وقول الرسول « يد الله على الشريكين ما لم يتخاونا » فالشركة بهذه الكيفية ؛ هى أن يشرك إثنان أو أكثر فى مال استحقوه بوراثة أو جمعوه بينهم أقساطاً أو ساهموا فى جمعه ليعلموا به على زيادته فى تجارة أو صناعة أو زراعة .

---

(١٦) سورة البقرة آية ٢٧٩ .

(١٧) سورة النساء آية ٦٢ .

(١٨) سورة ص آية ٢٤ .

سابعا : أنواع الشركات :

أ – شركة العنان : وهى أن يشترك شخصان أو أكثر ممن يجوز تصرفهم فى جمع قدر من المال موزعا عليهم أسهما معينة يعملون فيه معا لزيادته ، ويكون الربح بينهم وفقاً لأسهمهم فى رأس المال الأصلى ، كما تكون الخسارة وفقاً للأسهم أيضاً ، ولكل واحد من الشركاء الحق فى التصرف فى الشركة اصالة عن نفسه ، أو نيابة عن شـركاته ، فيبيع ويشترى ويفعل كل ما هو فى صالح الشركة ولصحة هذه الشركة لابد من توفر ضوابط :

١ – أن تكون بين المسلمين ، إذ لا يؤمن غير المسلم أن يتعامل بالربا أو يدخل فيها مالا حراما إلا أن يكون التصرف من بيع أو شراء بيد المسلم، فلا مانع إذن لعدم الخوف من إدخال مال حرام على الشركة .

٢ – أن يكون رأس المال محدداً وسهم كل واحد من الشركاء محدداً أيضاً ، لأن الربح والخسارة يترتبان على معرفة رأس المال والأسهم، والجهل برأس المال أو أسهم الشركاء يؤدى إلى أكـل أموال الناس بالباطل

٣ – أن يكون الربح مشاعا يوزع حسب الأسهم ، فلا يجوز أن يقال ما ربحناه من الضأن فهو لفلان وما ربحناه من الكتان فهو لفلان لمافى ذلك من القرار ،

٤ – أن يكون رأس المال نقدا ، ومن كان عنده عرض ؛ كالآلات والسلع واراد الاشتراك قوم عرضه أوسلعة بنقدبالسعر الجارى ؛لأن العروض مجهولة القيمة ، والمعاملة بالمجهول ممنوعة شرعا مالم تقوم أى تثمن .

٥ – أن يكون العمل حسب الأسهم ، كالربح والخسارة ، فمن كان نصيبه فى الشركة الربع فعليه يوم من أربعة أيام مثلا ‌؛

٦ — إذا مات أحد الشركاء أو جن مثلا بطلت الشركة ، ولورثة الميت وأولياء المجنون فسخ الشركة أو استمرارها بعقدها الأول (١٩) .

ب — شركة الأبدان :

وهى أن يشترك إثنان أو أكثر فيما يكتسبانه بأبدانهما كأن يشتركا فى صناعة شيء أو خياطة أو غسل ثياب أو غير ذلك ، وما يحصلان عليه يكون بينهما مناصفة او على ما انفقا عليه . والأصل فى جوازها ما رواه أبو داود من أن عبد الله وسعدا وعمارا اشتركوا يوم بدر فيما يحصلان عليه من أموال المشركين ، فلم يأت عبد الله وعمار بشيء ، وجاء سعد باسيرين فأشترك بينهم الرسول ، وأحكام شركة الأبدان هى :

١ — أن لكل من الشركاء طلب الأجرة وأخذها من مستأجرهم .

٢ — أن مرض أحدهم أو تغيب لعذر فان ما يحصل عليه أحدهم يكون بينهم .

٣ — أن طالب غيبة أحدهم أو طالت مدة مرضه ، فإن للسليم أن يقيم مقامه أحداً وأجرته من نصيب المريض أو الغائب .

٤ — إذا تعذر حضور أحدهم فان للاخر فسخ الشركة (٢٠) .

ج — شركة الوجوه :

وهى أن يشترك إثنان فأكثر فى شراء سلعة بجاههما ويبيعانها وما يحصلان عليه من ربح يكون بينهما ، والحساره عليهما بالتساوى كالربح

---

(١٩) عبد الرحمن الجزيرى — كتاب الفقه على المذاهب الأربعة — مرجع سابق — ص ٦٨ .

(٢٠) أبوبكر الجزائرى . منهاج المسلم — مرجع سابق — ص ٣٤٣ .

د - شركة المفاوضة :

وهى أوسع من شركة العنان والأبدان ووجوه ، فهى تشملهما ، وتشمل المضاربة أيضاً وهى أن يفوض كل من الشريكين الآخر فى كل تصرف مالى وبدنى من أنواع الشركة فيبيع ويشترى ويضارب ويوكل ويخاصم ؛ ويرهن ويسافر بالمال ، ويكون الربح بينهما على ما اتفقا عليه ، والخسارة بحسب نصيبهما فى المال لأن من يغنم يغرم (٢١) .

هـ - شركة المضاربة أو الاقراض .

وهى أن يعطى أحد لآخر مبلغاً مالياً يتجر فيه ، وأن يكون الربح بينهما على ما اشترطاه واتفقا عليه ، وإذا حدثت خسارة تكون من رأس المال وحده إذ يكفى العامل أو الشريك خسارة جهده فلا يكلف بخسارة أخرى ، والمضاربة مشروعة بإجماع الصحابة والأئمة ، وقد كان معمولا بها على عهد الرسول فأقرها ، وللمضاربة ضوابط وأحكام هى :

١ - أن تكون بين مسلمين يملكان التصرف ، ويجوز أن تكون بين مسلم وكافر إذا كان رأس المال من الكافر والعمل من المسلم ، إذ لا يخشى من المسلم التعامل بالربا والمال الحرام .

٢ - أن يكون رأس المال محدداً .

٣ - أن يحدد نصيب العامل أو الشريك من الربح ، فإذا لم يحددا ، فللعامل أجرة عمله ، ولصاحب المال الربح كله ، أما إذا قالا الربح بيننا فهو مناصفة بينهما .

٤ - إذا اختلفا فى الجزء المتفق عليه ، هل هو الربع أو النصف مثلا ، يقبل قول صاحب المال مع يمينه .

---

(٢١) المرجع السابق ص ٣٤٤ .

٥ - ليس للعامل أن يضارب فى مال رجل آخر ، إذا كان يضر بمال شريكه الأول ، إلا إذا أذن له شريكه فى ذلك لتحريم الضرر بين المسلمين .

٦ - لا يقسم الربح مادام العقد قائما ، إلا إذا رضى الطرفان بالقسمة واتفقا على ذلك .

٧ - رأس المال يجبر دائماً من الربح .

٨ - إذا انفسخت المضاربة وبقى بعض المال بضاعة أو دينا عند أحد ، فطلب صاحب المال بيع البضاعة لتصبح نقداً ، أو طلب استرداد الدين ، فإن على العامل تنفيذ ذلك .

٩ - يقبل قول العامل فيما يقوله من تلف المال أو خسارته إن لم يوجد كذب فيما قاله ، وإن ادعى التلف وأقام بينه على ذلك ، حلف وصدقت دعواه (٢٢) .

من عرضنا للشركات بأنواعها اتضح لنا أنها تشمل ، التجارة ، والعمل وما فيه من صناعة ، جاء الإسلام فحث الناس على العمل بقوله « ولتسئلن عما كنتم تعملون » (٢٣) ، وجعل العمل درجات ورتب الأجر على قدر العمل « ولكل درجات مما عملوا ولا يظلم ربك أحدا » (٢٤) وأشاد بالعمل اليدوى حتى عده نعمة عظمى لابد للإنسان من حفظها ، والمداومة عليها « ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم أفلا يشكرون » (٢٥) وأكد حماية الدولة لعمل العمال من خلال الآية ، «فاستجاب لهم ربهم أنى لاأضيع عمل عامل منكم من ذكر أوأنثى بعضكم من بعض » (٢٦) والعمل فى الاسلام

---

(٢٢) المرجع السابق ص ٣٤٥ .
(٢٣) سورة النحل آية ٩٣ .
(٢٤) سورة الأحقاف آية ١٦ .
(٢٥) سورة يس آية ٣٥ .
(٢٦) سورد آل عمران آية ١٩٥ .

ليس مقصوراً على تنفيذ أحكام الشريعة ، بل يشمل جميع أصناف العمل الدنيوى ، وجميع ضروب الصناعة والتصنيع ، فلا يبخس أجر أحد ولو طلب الدنيا وزينتها ، بل لا بد أن يوفى إليه عمله كاملا ، قال تعالى : « من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها وهم فيها لا يبخسون »(٢٧). ولقد كان لهذه التعاليم أبلغ الأثر فى نفوس المسلمين فأقبلوا على أنواع الصناعات يتقنونها ويحاولون التفوق فيها على غيرهم من الشعوب ، ولاسيما بعد أن استتب لهم الأمر ووجدوا على أثر الفتوح فرص العمل والتصنيع متاحة للجميع ، وقد عنى المسلمون الأولون فى صدر الإسلام وبالآلات العسكرية ، كالسيوف ، والرماح والنبال ، والدروع ، والمغافر ، لأن حروبهم المتوالية مع المشركين ابتداء من غزوة بدر كانت تفرض عليهم منافسة القرشيين فى الصناعة العسكرية . ويدل على انتشار الصناعة أن الله يصف للمسلمين خبرة داود بصناعة الدروع السابغات التى قدر سردها تقديرا كأنه لا يريد من إشادته بها وتمهله فى عرضها إلا أن يثير المسلمين إلى إبداع نظائرها وابتكار غيرها أيضاً ، كما فى قوله تعالى : ولقد آتينا داود منا فضلا ياجبال أوبى معه والطير ، وألنا له الحديد أن اعمل سابغات وقدر فى السرد واعملوا صالحا أنى بما تعملون بصير » (٢٨) وقوله تعالى : « وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم من بأسكم فهل أنتم شاكرون » (٢٩) وقوله : وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس » (٣٠) وتعلم المسلمون صنع المنجنيق حتى قال ابن هشام فى سيرة الرسول « أن النبى صلى الله عليه وسلم كان أول من رمى فى الإسلام بالمنجنيق » (٣١) ، وصنع المسلمون فى عصر النبى صلى

---

(٢٧) سورة هود آية ١٥ .

(٢٨) سورة سبأ آية ١٠ .

(٢٩) سورة الأنبياء آية ٨٠ .

(٣٠) سورة الحديد آية ٢٥ .

(٣١) ابن هشام — سيرة الرسول — تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد — القاهره ١٩٣٧ — ص ١٢٦ .

الله عليه وسلم من الخشب المغطى بالجلد دبابة سموها « الصبر » كانوا يكمنون فيها ليتقوا النبال الموجهة إليهم من الحصون ويشبه ذلك ماصنعه المسلمون فى عصر النبى أيضاً من الدبابات التى يدخلون فى جوفها ويدفعونها إلى جدر الحصون يحاولون نقبها وتهديمها (٣٢) ، ولئن برع المسلمون فى مصناعة العسكرية لحاجاتهم إلى الحروب ، فذلك لا يعنى أنهم كانوا يجهلون شئون الصناعات الأولية الأخرى ، كالأزياء والحلى والأثاث المنزلى ، ولقد اتخذ المسلمون والعرب قبلهم أثاثاً من أصواف الأنعام وأوبارها ، واعتنوا بالأسرة والنمارق والبسط والزرابى والجفان والقدور والأكواب والأباريق والصحاف والموائد(٣٣) وقد يكونون عرفوا الزجاج البلورى الشفاف الذى يشبه الكريستالى ، . إذ يعرض عليهم القرآن من صور الآنية التى سيشرب بها السعداء يوم القيامة « قوارير من فضة قدروها تقديرا »(٣٤) ، ولقد تطورت الصناعات فى العصور الإسلامية المتعاقبة تطوراً سريعاً حتى العصر الحديث .

ثامنا — الرق

وتعنى كلمة الرق الحالة التى تجعل الشخص قاصرا من الناحية المدنية ، وتحول بينه وبين مباشرة أى عقد أو القيام بأى التزام ، وتنزع عنه أهلية التملك ، وتجعل العبد نفسه مملوكاً لغيره وتنزله من بعض النواحى منزلة السلع يتصرف فيها السيد كما يشاء ، قد أخذ كثير من الباحثين الأوربيين على الإسلام أنه أباح الرق وأن فى هذا هدماً لأعظم ركن من أركان الحرية الإنسانية ، والرد على ذلك يتلخص فى نقطتين :

إحداهما : أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية ، التى كانت تكتنف العالم فى العصر الذى ظهر فيه الإسلام ، كانت تحتم على كل شارع حكيم أن

---

(٣٢) المرجع السابق — ص ١٢٦ .

(٣٣) صبحى الصالح — النظم الإسلامية — مرجع سابق — ص ٤٠٣ .

(٣٤) سورة الإنسان آية ١٦ .

يقر الرق فى صورة ما ، وتجعل كل محاولة لإلغائه الغاءً سريعاً مقضياً عليها بالفشل والإخفاق .

ثانيتهما : أن الإسلام لم يقر الرق إلا فى صورة تؤدى هى فى نفسها للقضاء عليه بالتدريج . إذ الإسلام لم يجد من الحكمة أن يفاجئ الناس بتحريم الرق تحريماً باتاً قاطعاً ، بل قاومه مقاومة منظمة فعالة كانت بخطاها المتدرجة أفعل فى تهيئة الضمير البشرى للقضاء عليه . ولقد أوشك الإسلام بتضييقة مصادر الرق أن يلزم المسلمين بالعتق ، لأنه كان يتوقع انتهاء للرقيق فى العالم كما هو الحال اليوم إلى الحرية الكاملة(٣٥) ، مصداقا لقول الرسول « أوصانى حبيبى جبريل بالرفق بالرقيق حتى ظننت أنه سيضرب له أجلا يخرج فيه حرا » وفى رواية حتى ظننت أن الناس لا تستعبد ولا تستخدم(٣٦) ، لقد ظهر الاسلام فى عصر كان فيه نظام الرق دعامة ترتكز عليها كل جوانب الحياة الاقتصادية وتعتمد عليها جميع فروع المجتمعات ،ولم يكن من الاصلاح الاجتماعى فى شئ أن يحاول مشرع تحريمه تحريما باتا لأول وهلة ، لأن مثل هذه المحاولة كان من شأنها أن تعرض التشريعات للمخالفة والامتهان ، وإذا أتيح لهذا المشرع وسائل القوى والقهر التى تكفل له ارغام العالم على تنفيذ ما شرع به. فإنه بذلك يعرض الحياة الاجتماعية والاقتصادية لهزة عنيفة ، ويؤدى تشريعه إلى أضرار جسيمة لاتقل فى سوء مغبتها عما تتعرض له الحياة فى العصر الحديث ألغى بشكل فجائى ، نظام البنوك أو الشركات المساهمة ، أو تحرم استخدام العمال ، وقضى على كل مالك أن يعمل بنفسه او أبطل استخدام السكك الحديدية ، أو استخدام البخار(٣٧) .

---

(٣٥) صبحى الصالح — النظم الإسلامية — مرجع سابق — ص ٤٦٤ .

(٣٦) محمد ابن يوسف أطفيس — شرح النيل وشفاء العليل — المطبعة السلفية — القاهرة ١٣٤٣ هـ — ص ٧٠٣ .

(٣٧) على منصور — الشريعة الإسلامية والقانون الدولى العام — دار مطابع الشعب — القاهرة — ١٩٦٥ — ص ٥١ .

فالرقيق كان بخار الآلة الاقتصادية فى تلك العصور . لذلك أقر الاسلام الرق فى صورة تقضى عليه تدريجيا دون أن يحدث ذلك أثراً سيئاً فى نظام المجتمع الإنسانى ، وبدون أن يشعر أحد بتغير فى مجرى الحياة . والوسيلة التى اختارها للوصول إلى هذه الغاية من أحكم الوسائل وأنشدها أثر وأصدقها نتيجة ، وهى تتلخص فى العمل على تضييق الروافد التى كانت تمد الرق وتغذيه وتضمن بقاءة ، وفى توسيع المنافذ التى تؤدى إلى العتق والتحرر . وبذلك أصبح الرق أشبه شئ بجدول كثرت مصباته وانقطعت عنة منابعه التى يستمد منها الماء . وخليق بجدول هذا شأنه أن يكون مصيره الجفاف .

وبذلك تكفل الاسلام بالقضاء على الرق فى صورة سليمة هادئة ، وأتاح للعالم فرصة للانتقال يتخلص فيها بالتدريج من هذا النظام .

تاسعا : مصادر الرق قبل الاسلام :

(أ) كانت مصادر الرق فى العصر الذى ظهر فيه الإسلام متعددة أهمها سبعة :

أولا : الحرب بجميع أنواعها ، فكان الأسير فى الحرب الأهلية أو الخارجية لا يخرج مصيره عن القتل أو الاسترقاق .

ثانيها : القرصنة والخطف والسبى . فكان ضحايا هذه الاعتداءات يعاملون معاملة أسرى الحرب فيفرض عليهم الرق .

ثالثها : ارتكاب بعض الجرائم الكبيرة ، كالقتل والسرقة والزنا ، فكان يحكم على مرتكب احداها بالرق لمصلحة الدولة ، أو لمصلحة المجنى عليه أو أسرته .

رابعاً : عجز المدين عن دفع دينه ، فكان يحكم عليه بالرق لمصلحة دائنه .

خامسا : سلطة الوالد على أولاده ، فكان من حقه بيعهم رقيقا .

سادسها : سلطة الشخص على نفسه . فكان يباح للمحتاج أن يتنازل عن حريته و بيع نفسه مقابل ثمن معين.

سابعها : تناسل الارقاء ، فكان ولد الأمة يولد رقيقا ، ولو كان من سيدها . كانت هذه المصادر تقذف كل يوم فى المجتمع بآلاف مؤلفة من الناس ، حتى أن عدد الارقاء كان يزيد فى كثير من المجتمعات على عدد الأحرار زيادة كبيرة ، جاء الإسلام ومصادر الرق على هذه الكثرة والقوة فحرمها جميعا ما عدا اثنين وهما :

رق الوراثة : وهو الذى يفرض على من تلده الأمة ، ورق الحرب وهو الذى يفرض على الأسرى من الأعداء ولكنه قيد هذين المصدرين بضوابط تكفل نضوب معينها بعد فترة قصيرة ، فمن أهم الضوابط التى قيد بها رق الوراثة أنه « استثنى » منه أبناء الجوارى من أسيادهن ، فقرر أن من تلده الجارية من سيدها يولد حرا إذا اعترف به السيد .

وإذا لاحظنا أن الغالب فى أبناء الجوارى أن يكونوا من مواليهن أنفسهم لأن الأغنياء لم يكونوا يمتلكون الجوارى إلا لمتعتهم الخاصة ، لتبين أن هذا القيد الذى ضبط به الإسلام رق للوراثة كفيل بالعمل على تقليل هذا المصدر نفسه ، ونضوت معه بعد أمد قصير . ومن أهم الضوابط التى قيد بها رق الحرب أنه « استثنى » منه المأسورين فى حرب بين طائفتين مظلمتين فهؤلاء لا يصح منهم الرق ، سواء كانوا من الطائفة المعتدية أو من الطائفة الأخرى . أما الحروب الأخرى والتى تكون بين المسلمين وغيرهم فلا تؤدى إلى رق من يؤسرون فيها إلا بشروط كثيرة أهمها :

أن يجيز الإسلام الحرب وتنفذ وفق قوانينه ، ويعلنها خليفة المسلمين ولا يبيح الاسلام الحرب إلا فى ثلاث حالات :

حالة الدفاع . قال تعالى « وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولاتعتدوا

أن الله لا يحب المعتدين »(٣٨) وحالة نكث العهد والكيد للدين الإسلامى . قال تعالى « وأن نكثوا إيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا فى دينكم فقاتلوا أئمة الكفر ، أنهم لا إيمان لهم لعلهم ينتهون »(٣٩) والحالة التى تقتضى ذلك فيها اعتبارات تتصل بسلامة الدولة والقضاء على الفتنة ، قال تعالى «وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين »(٤٠) ولم تتعد حروب الرسول هذه الحالات ، سواء فى ذلك الحروب مع العرب أو اليهود أو الروم ، فإذا لم تكن الحرب مشروعة بأن أعلنت فى غير الحالات السابقة . أو لم تنفذ وفق الطرائق التى حددها الإسلام ، أو لم تكن معلنة من قبل الخليفة فإنها لا تؤدى إلى رق من يؤسرون فيها . وحتى مع توفر هذه الشروط فان الإسلام لم يجعل الرق نتيجة لازمة للأسر ، بل يبيح للامام أن يعطى الحرية للاسرى دون مقابل أو يسرحهم نظير فدية أو عمل يقومون به أو نظير أسر المسلمين عند اليهود ، وهو ما يعرف اليوم بتبادل الأسرى . أو نظير جزية تفرض على رؤوسهم . بل أن القرآن تحاشى أن يذكر الرق من بين الأمور التى يباح للامام أن يعامل بها الأسرى . واقتصر على ذكر المن والفداء قال تعالى « فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثائق فأما منا بعد وأما فداء حتى تضع الحرب أوزارها »(٤١) .

ويتضح من هنا أن الإسلام قد سلك حيال الرق عن طريق الأسر المسلك نفسه الذى سار فيه حيال رق الوراثة ، فقد قيده بضوابط تكفل القضاء عليه ، فهو لم يجعله نتيجة لازمة للحرب ، بل جعله مسلكا من المسالك التى

---

(٣٨) سورة البقرة آية ١٩٠ .
(٣٩) سورة التوبة آية ١٢ .
(٤٠) سورة البقرة آية ١٩٣ .
(٤١) سورة محمد آية ٤ .

يصح أن يتخذها الأمام ولم يرغب فيه بل رغب فى غيره وفضله عليه ، على أنه لم يجز الالتجاء إليه إلا بشروط وضوابط لا تتوافر إلا فى الحروب التى اضطر إليها الإسلام فى بداية ظهوره ، أما بعد استقراره وتنظيم العلاقات أتباعه والمجتمعات الأخرى ، فمن النادر أن تتوفر هذه الضوابط ، ومعنى هذا أن الإسلام لم يجز هذا النوع من الرق إلا لأجل معلوم ، هذا ما فعله الإسلام حيال مصادر الرق قضى عليها جميعها باستثناء المصدرين السابقين بضوابط تكفل القضاء عليه بفترة وجيزة .

عاشراً — الحرية فى الإسلام :

وأكبر حرص من الإسلام على مبادىء الحرية ، هو ما تبعه أزاء العتق وتحرير العبيد فقد كانت طرق العتق قبل الإسلام محدودة جداً ولم يكن له من سبيل إلا رغبة السيد فى تحرير عبده ، وبدون هذه الرغبة كان على الرقيق أن يبقى هو وأبناؤه تحت أغلال العبودية إلى الأبد ، لكن معظم الشرائع كانت تحرم على السيد أن يعتق عبده إلا فى حالات معينة وشروط قاسية وبعد إجراءات قضائية ودينية معقدة تماماً وبعضها كان يلزم السيد بغرامة مادية كبيرة يسددها للدولة لأن العتق كان يعد ضعيفاً لحق من حقوقها ، جاء الإسلام فحطم كل هذه القيود والشروط وفتح أبواب الحرية للارقاء وأعطى الفرصة للآلاف منهم وأوجد للعتق مبررات كفيلة بالقضاء عليه فى فترة قصيرة فجعل الإسلام من بين أسباب العتق أن يتم على لسان السيد فى أية صورة ، أو بلفظ يدل صراحة على عتق عبده سواء قصد معنى اللفظ أم لم يقصده ، وذلك بأن يجرى خطأ على لسانه ، أو كان جاداً فى إصداره أم غير جاد ، وسواء اختار ذلك أو أكره عليه أو كان فى حالة عادية ، أو فاقداً نوعيه بفعل المحرمات ، ومن أسباب العتق كذلك أن يجرى على لسان السيد فى أية صورة وبأى لفظ يدل على الوصية بتحرير العبد بعد وفاة سيده ، فبمجرد أن يتفوه السيد بعبارة تفيد هذا المعنى ، كأن يقول بعد فاتى يعتق رقيقى هذا ، وقد اتخذ الإسلام كل وسائل الحيطة لضمان الحرية

أو يرهنه أو يهبه أو يتصرف فيه بطريقة تنقل ملكيته لشخص آخر ، وإذا كان المدبر جارية فإن حكمها يسرى على من تلده بعد تدبيرها ويعتق معه بعد وفاة سيدها ، أقر ذلك بعد ورثته أم لا ، هذا فى حالة إذا كان السيد غير العبد المدبر مالا ، فيعتبر المدبر من ثلث المتوفى ، جاء أن جابر قال بلغ النبي أن رجلا من أصحابه اعتق غلاماً عن دبر لم يكن له مال غيره فباعه الرسول بثمانٍ هماثة درهم أرسل بثمنه إليه(٤٢) .

ومن بين أسباب العتق أيضاً ، أن يلد السيد من جاريته ولد فيعترف ببنوته فيعتبر الولد فى هذه الحالة حراً من يوم ولادته وتستحق الأم نفسها الحرية بعد وفاة سيدها ، فلا يصح أن يتصرف فيها فى حياته بالبيع أو بأية صورة تنزع ملكيته لها ، لأنها أم ولد ، وإذا أتت أم الولد بعد ذلك بولد من غير سيدها فيسرى حكمها عليه ويعتق بعد وفاة السيد معها ، ومن الأسباب أيضاً أن يتفق السيد مع عبده على عتقه إذا دفع له مبلغاً من المال وهو ما يعرف بالمكاتبة . وقد ذلل الإسلام لهذا النوع من الرقيق كل وسائل الحصول على المال فى صورة تدل بوضوح على قوة حرصه على الحرية ولذلك كان الرسول نفسه يشترى العبد ثم يعتقهم أو يساعد العبيد المملوكين لغيره على شراء أنفسهم ، فضرب بذلك مثلاحسناً يقتدى به المسلمون ، وكان يذكر دائماً الثواب العظيم الذى أعد فى الآخرة لمن يعتق عبداً ، وكان إذا مرض لأحدهم مريض أو حل به مكروه أو تطير من أمر وتشاءم منه أمره بالعتق ، وكان يقول أيم رجل أعتق امرءاً مسلماً استنقذ الله بكل عضو منه عضو منه عضواً من النار » كما كان يقول « أيم رجل كانت له جارية فأدبها فأحسن تأديبها فتزوجها وأعتقها كان له أجر ان(٤٣) » وقد أباح الإسلام للعبيد أن يتصرفوا بحرية شأنهم شأن الأحرار بعد الاكتتاب

---

(٤٢) محمد حامد الفقى — نفائس — مرجع سابق — ص ٣٥٢ .

(٤٣) مصطفى الرافعى — الإسلام نظام إنسانى — مرجع سابق — ص ١١٠ .

فيبيعوا ويشتروا ويتعاملوا كل المعاملات لا فرق بينهم وبين غيرهم حتى حتى يمكنهم أن يوفروا المبالغ التى تكاتبوا عليها فتحرر رقابهم ، وحرض جميع المسلمين على مساعدتهم والتصدق عليهم ، قال تعالى « والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم أن علمتم فيهم خيراً وآتوهم من مال الله الذى آتاكم »(٤٤) ولم يكتف الإسلام بذلك بل خصص جزءاً من ميزانية الدولة لمساعدتهم وتخليصهم من الرق ، وتدل الآية السابقة على أنه لا يصح للسيد أن يمتنع عن قبول المكاتبة متى رغب العبد فى تحرير نفسه مقابل مبلغ يدفعه ، وإذا كان المكاتب جارية أو أمة سرى حكمها على من تلده بعد مكاتبتها فيعتق معها أولادها دون تعويض بمجرد إيفائها بالمبلغ الذى اتفقت عليه مع سيدها سواء رضى السيد بذلك أم لا ؛ وفضلا عن ذلك كله فقد لجأ الإسلام إلى عدد كبير من الجرائم والأخطاء التى يكثر حدوثها وجعل كفارتها تحرير الرقيق فجعله تكفيراً عن القتل الخطأ وعن الظهار وعن اليمين ، وفى الحالة الأخيرة يخير المسلم بين اطعام عشرة مساكين أ كسوتهم أو تحرير رقبة(٤٥) إلى غير ذلك من الكفارات. قال تعالى « وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة »(٤٦) . وبالنسبة للافطار فى رمضان والحنث فى اليمين يقول تعالى « لا يؤاخذكم الله باللغو فى إيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ماتطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة »(٤٧) وجعله وسيلة لمراجعة المرأة إذا أوقع لهذا النوع من العبيد ، فحرم على السيد فى حياته أن أن يبيع عبده المدبر

---

(٤٤) سورة النور آية ٣٣ .

(٤٥) مصطفى الرافعى — الإسلام نظام إنسانى — مرجع سابق — ص ١١١ .

(٤٦) سورة النساء آية ٩٢ .

(٤٧) سورة المائدة آية ٨٩ .

عليها زوجها ظهارا كأن يقول لها أنت على كظهر أمى أو أى عبارة من هذا القبيل . قال تعالى « والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا »(٤٨) وتقرر الشريعة الإسلامية أن من وجبت عليه كفارة من هذه الكفارات وغيرها ولا يملك عبيداً وجب عليه أن يشترى عبداً ويعتقه أن كان ذلك فى إمكانه ، وإلى جانب ذلك رغب الإسلام الناس فى تحرير الرقيق ، وجعله أكبر قربة يتقرب بها المؤمن إلى الله ، يقول الرسول « من فعل كذا فكأنما أعتق رقبة أويكون ثوابه عند الله ثواب من أعتق رقبة » وقد جعل الله فى موارد الزكاةسهما محدداً ينفق فى تحرير العبيد جاء فى القرآن « وفى الرقاب »(٤٩) وقد حث الإسلام على معاملة الرقيق بالحسنى ، قال تعالى « وما ملكت إيمانكم » ويعنى بما ملكت إيمانكم الرقيق ، ونهى الإسلام الموالى أيضاً عن التمثيل بعبيدهم وعن ايذائهم وأعطت الشريعة الإسلامية للرقيق كل حقوقهم المدنية وفعلت معهم مالم تفعله التشريعات الأخرى ، فاعترفت بانسانيته وأبقت عل الكثير ملى حقوقه ،فمن ذلك مثلا أنها أقرت أن يكون للرقيق أسرة بالمعنى القانونى الكامل لهذه الكلمة ، وأباحت للرقيق الذكر الزواج من أمة مثله ومن حرة ، كما أباحت الأمة الزواج من رقيق مثلها ومن حر بنفس الشروط التى يتزوج بها الأحرار باستثناء اشراف السيد على عقد زواج عبده أوأمته ورضائه عن زواجهما من حرة أو حر ،ولا يصح للسيد أن يفرق بينهما بالطلاق . وإن كان هو الذى أشرف على عقد الزواج وتم بموافقته ، جاء « أن رجلاأتى رسول الله فقال يارسول الله سيدى زوجنى أمته وهو يريد أن يفرق بينى وبينها فاعتلى الرسول المنبر فقال أيها الناس مابال أحدكم يزوج عبده أمته ثم يريد أن يفرق بينهما إنما الطلاق لمن أخذ بالساق» ويقصد بذلك أن حق الطلاق لايكون فى هـــذه الحالة إلا للزوج نفسه

(٤٨) سورة المجادلة آية ٣ .
(٤٩) سورة التوبة آية ٤٠ .

لا لسيده »(٥٠) .

والخلاصة أن للعبد الحق فى شراء نفسه من سيده بمال يتفقان على تسديد اقساطه فى مواعيد معينة ، وهو ما يسمى بالمكاتبة ، أما التدبير وهو إذا قال سيده لعبده أنت عن دبر منى قاصدا بعد ادباره عن الدنيا ، فتعتقه لازم حنئذ بمجرد وفاة سيده إذا وجد مال غيره كحال، أم الوالد ، ومن عذب مملوكة ، أو مثل به عتق عليه . ومن وسائل تحرير الرقيق كما سبق الكفارات وهى التى تمحوا بعض الذنوب ، وعتق الرقاب أعظم تلك الكفارات فى القتل الخطأ ، وأهم وسائل تحرير الرق ما كان تطوعا ، وهو الذى تنافس فيه المسلمون الأوائل ابتغاء مرضاه الله(٥١) ، تأثرا بوصايا القرآن وتعاليم الرسول ، فنرى عمر بن الخطاب مثلا وهو يتناوب ركوب البعير مع غلامه حتى يصل بيت المقدس والنوبة للغلام وعمر سائر على قدميه(٥٢) .

هكذا استطاع الإسلام بتشريعه الحكيم القضاء على الرق تدريجياً . فنراه قد انتهى اليوم تقريبا فى المجتمعات ، والأكثر من ذلك أن بعض الحكومات الإسلامية طلبت من جميع رعايا ممن يمتلكون رقيقا ، إما أن يحرروهم ، واما أن يسلموهم للحكومة فتدفع لهم تعويضا ، وبذلك تحررهم الحكومة . بهذا استطاعت هذه الحكومات المسلمة القضاء على الرق وتجارته والذى كان يشكل فيما مضى عنصراً هاماً من عناصر الإنتاج .

---

(٥٠) على عبد الواحد وافى — حقوق الإنسان فى الإسلام — مرجع سابق — ص ١٣٨ .
(٥١) صبحى الصالح — النظم الإسلامية — مرجع سابق — ص ٤٧٢ .
(٥٢) مصطفى الرافعى — الإسلام نظام إنسانى — مرجع سابق — ص ١١٣ .

الفصل الرابع

خصائص النظام الاقتصادى فى الاسلام

الخاصية الأولى

الخاصية الثانية

الخاصية الثالثة

الخاصية الرابعة

الخاصية الخامسة

الخاصية السادسة

الخاصية السابعة

الخاصية الثامنة

الخاصية التاسعة

الخاصية العاشرة

الفصل الرابع

خصائص النظام الاقتصادى والاجتماعى فى الاسلام

لكل نظام اجتماعى خصائصه الاقتصادية ومميزاته التى تميزه عن غيره ، فاذا قلنا النظام الرأسمالى أو النظام الشيوعى ، فان لكل منهما اقتصادا خاصا به ، ولا يعنى ذلك أن هذه الأنظمة لا تتلاقى فى بعض النواحى العامة ، بل أن لكل منها قواعد اجتماعية ضابطة تعتمد عليها وتستمد منها فلسفتها حتى تتضح أسسها العامة ، والإسلام نظام اجتماعى عام يشمل كل نواحى الحياة التى يمسك بعضها برقاب بعض ولا يمكن فصلها عن بعضها البعض الآخر ، لأنه كل لايتجزء ، وهو بهذه الصورة يعطينا المقومات الحقيقية لهذا الدين الذى أراده الله أن يكون دينا للإنسانية قاطبة ، ولم يرتض لها دينا غيره ، والإسلام هو دين الدنيا والآخرة لايمكن أن يكون خاليا من نظام اقتصادى خاص به يختلف ويتمايز عن بقية الأنظمة الاقتصادية الأخرى كما سلف . وأن محاولتى فى هذا البحث لاتعدو المساهمة فى ابراز خصائص الاقتصاد الإسلامى أقرب ما تكون حقيقتها ، ليظهر هذا الاقتصاد فى الثوب الذى يلائمه لا كما يريد أن يكون عليه دعاة مقلدى الغرب أو الشرق فى كل ما يصدر عنهما من علوم أو فنون أو عقيدة ، وإنما بالشكل الذى يتفق وأصالته لأنه اقتصاد يتميز بخصائص ومقومات تابعة من تشريع الهى بضبط هذه الخصائص والمقومات ، فلا تلعب فيها الاهواء ولا تؤثر عليها الاحقاد والضغائن ولا تطغى عليها مصلحة الفرد أو الجماعة إذا لم تكن مقبولة من وجهة النظر الشرعية . ونحن لا نأبى الاقتباس لأن الحكمة ضالة المؤمن ولكننا أثرياء فى المادة ، وإنما نحن فى حاجة الى اقتباس الأساليب الحديثة فى البحث الاقتصادى وترتيبة وإلى بعض الدراسات الحديثة التى لم يسبق أن دفعت الحاجة إليها من قبل ، التى تبحث عن اتساع النظرة الاقتصادية وشمولها

لدراسة القوى والموارد البشرية والطبيعية وتطبيق النظره الإسلامية عليها ، لا أن نفرض على أنفسنا اقتصادا غريبا عنا فى خصائصه ومقوماته لا يقره تشريعنا ولا تقبله أخلاقنا ، فنحن أمة عريقة فى حضارتها غنية فى تشريعها متميزة عن غيرها فى سلوكها وتعاملها ، لذلك فان وجد من بين أفراد هذه الأمة وهم قليلون من نشأ فى جو ثقافى بعيد عن روح هذه الأمة وتسلط عليها وأراد لها الثوب الذى بهره على غيره دون أن يتأكد من ملاءمة هذا الثوب لأمته أو دون أن ينظر فى قدرة أمته على أن تنسخ لنفسها ثوبا تحيكه من خيوط شريعتها ، أو لم يكن لها فى الأصل من الثياب ما يصلح لها ، أن أمثال هؤلاء لايمكن أن يكونوا مخلصين لأمتهم ماداموا جاهلين بامكانياتها وحاجاتها الحقيقية بأن نظرتهم إلى حضارة أمتهم وتشريعها مستمدة من جهلهم بها ومن تأثير أعدائها فى تفكيرهم وتوجيههم الوجهة الخاطئة فى حق أمتهم ، فان وجد تعاون جديد لم يكن له شبيه من قبل فى الماضى الاقتصادى للحياة الاجتماعية فى الإسلام ، فان المبادئ الشرعية فى الفقة الإسلامى واسعة ومرنة وقابلة للاستيعاب والتفريع ، فكل الأوضاع الاقتصادية اليوم يمكن استخراج أحكام جديدة لها على أساس الفقه الإسلامى كما فعل الفقهاء السابقون . وتلك الأحكام الجديدة بعد استخراجها وبنائها على قواعد الفقة الإسلامى تلحق له وتصبح جزءا منه وتظل مرجعا لهذا التطور الاقتصادى ومستنداً له ، وقد أتت نصوص التشريعة الإسلامية الأصلية فى القرآن بمبادئ أساسية وتركت تفصيلات للسنة ومن ثم للاجتهاد فى التطبيق بحسب المصالح الزمنية والإمكانيات المكانية ؛ إلاقليل من الأحكام تناولتها بالتفصيل، كأحكام الميراث وبعض للعقوبات ، وبذلك أتاحت الشريعة لأحكامها من المرونة ما يتسع لتجديد الحوادث وتشابك المعاملات ما دامت هذه الضوابط قادرة بشمولها وصلاحيتها أن تسبغ عليها اللون الاسلامى الخاص بها ؛ وسوف لا أتعرض عند تعدادى لخصائص الاقتصاد الاسلامى الى المسائل التنظيمية فى التداول والاستهلاك أو الى أغراض علم الاقتصاد الا بشكل موجز ، لأن كل

هذه الأشياء تعتبر طرقا عملية تخضع كلها لأنظمة اتفق عليها الاقتصاديون وهى عرضة للتغير وللدراسة ، وتتأثر هذه المسائل فى المفهوم الاسلامى بالخصائص الأساسة للاقتصاد الإسلامى ، لأنه سيتم توجيهها على ضوء هذه الخصائص ، لذلك فان المسائل الاقتصادية تتميز بالطابع العلمى الذى توصل اليه كل مجتمع من المجتمعات ، فالعلوم الاقتصادية شيء ، والأسس الاقتصادية التى يبنى عليها الإقتصاد ويتوجه بها شيء آخر ، لأن هذه العلوم الاقتصادية التى كانت حصيلة أزمان متعاقبة قد يأتى عليها زمان تعتبر فيه جزءا من تاريخ علم الاقتصاد لإمكانية توصل الانسان الى ماهو أصلح منها ، أما الخصائص التى نحن بصددها فهى دعائم ثابتة لا تتغير بتغير الزمن وتعاقب المجتمعات ، ولا يمكن اعتبارها خاضعة للبحث والنقاش والبطلان ، وعلى ذلك تكون خصائص الاقتصاد الاسلامى مستمدة من المفاهيم الاسلامية وقائمة عليها وتختلف عن خصائص إقتصاد أى مجتمع آخر .

الخصائص :

ان خصائص الاقتصاد الاسلامى لا تعنى دراسة تطبيقية لهذا النظام ، وانما هى مبادىء أساسية يقوم عليها الإقتصاد ويستمد منه طريقته فى التطبيق العلمى والعملى ، وقد يكون هناك من الأساليب الحديثة ما أثبتت التجارب صلاحيتها للتطبيق ؛ ولا تتعارض من حيث المبدأ مع خصائص الإقتصاد الإسلامى ولا مانع من اقتباسها والاستفادة من هذا السبق العلمى ، لأن العلوم التجريبية والأساليب التطبيقية ، لكل علم من هذه العلوم إذا لم تتعارض مع الأصول الثابتة ، جديرة بالاقتباس والتطبيق ، اذ لا نكران أن بعض المجتمعات قد قطعت أشواطا بعيدة فى مثل هذه العلوم ، ولذلك فان الاستفادة من الجهد العلمى يقره الإسلام ويدعو اليه ما لم يتعارض مع أصول الشريعة ، وخصائص الإقتصاد الإسلامى هى :

١ - اتساع الأرض أوستيعابها للناس رزقا ومكانا مع امتداد الزمن ويتفرع من هذه الخاصية ما يلى :

(أ) تذليل الأرض وتسهيلها للناس .

(ب) جميع ما فى الأرض وما عليها مخلوق للانسان .

(ج) جميع ما فى السموات وما فى الأرض مسخر للانسان .

٢ — ملكية كل شىء فى هذه الكائنات هى لله سبحانه وليس للانسان منها إلا حصيلة ادارته لها وتصرفه فيها نيابة عن المالك الحقيقى .

٣ — حق الملكية المنسوب للانسان حق مقيد غير مطلق ، وتتفرع هذه الخاصية الى فروع ثلاثة هى :

(أ) حق الملكية الفردية . (ب) حق الملكية الجماعية .

(ج) حق الملكية العامة للدولة .

٤ — المصلحة هى التى تتفق وشرع الله لا مصلحة الفرد ولا مصلحة الجماعة ، وهى التى تسمى بالمصلحة العامة .

٥ — الحق المعلوم فى المال لغير مالكه .

٦ — مشروعية المال وحله .

٧ — وضع المال فى محله .

٨ — تحريم تعطيل الطاقة البشرية .

٩ — مصارف توزيع الثروة والحض على انفاقها .

١٠ — وجوب تداول الثروات وعدم انحصارها فى أيد قليلة .

أما الخاصية الأولى : فتوضح أن الأرض لاتضيق ولن تضيق عن استيعاب الناس وعن تأمين ما يحتاجونه من مواد مهما كثر عددهم أو تقدم بهم العلم ، لأن الله عندما أراد استخلاف آدم وذريته فى هذه الأرض قدر أن تكون هذه الأرض كافية لكى يعيش عليها الناس مهما ازداد عددهم وتكاثروا أو تقدمت بهم العلوم . ولم يثبت حتى الآن عدم قدرة الأرض على استيعاب الناس وكفاية

حاجاتهم ، لأن الله قدر أن تكون هذه الأرض مسرح الانسان ، ومكان وجوده فى هذه الحياة للدنيا ، وهو أعلم بهم وبحاجاتهم ، فجعل فى هذه الأرض ما يفوق هذه الحاجات مهما زادت وهيأ الانسان بالشكل الذى يمكنه من الاستفادة من هذه الأرض وما يتصل بها اتصال تسخير وتبعية . وهذا مفهوم اسلامى خالص لم يسبق إليه ، وهو يكشف لنا عن صلة الانسان بالأرض ، وعن قدرته فى استغلال خيراتها التى لاتنضب ، وتمكينه من السيطرة عليها . والأمثلة على تنوع عطاءات الأرض وما تقدمه من خيرات لا يمكن أن تحصى ، وهذه الاكتشافات العلمية التى توصل إليها الإنسان هى جزء بسيط جدا مما يمكن أن يتوصل إليه فى المستقبل .

ففى المجال الزراعى مثلا . إزداد المحصول نتيجة للتقدم العلمى واستعمال الآلات الزراعية والكيماويات إزديادا ملحوظا حتى أن بعض الدول عمدت إلى إتلاف جزء من حاصلاتها الزراعية رغبة منها فى المحافظة على مستوى الأسعار .

والمنتجات البترولية ومشتقاتها تقدم لنا مثلا آخر على ما قدمه لنا العلم من خدمات لم تكن فى الحسبان من قبل .

والمفهوم الاسلامى يقوم على وحدة البشرية ووحدة سلامتها ، وأن ما نجده من سوء استغلال الثروات الطبيعية ، أو سوء توزيعها ، أو سوء الاستفادة منها هو من صنع الانسان ، وما هذه المنظمات العالمية الا استجابة لتحقيق هذه الوحدة الإنسانية والتقريب بين الناس . ودعوة الإسلام لم تقتصر على جنس أو مكان أو زمان وإنما هى دعوة عالمية : تشمل كافة الناس . وبهذه الخاصية استطاع الإسلام أن ينتشر حتى يومنا هذا رغم ما يلاقيه من كيد أعدائه وجهل أبنائه ، والآيات التى تشير إلى سعة الأرض كثيرة منها قوله تعالى« ياعبادى الذين آمنوا إن أرضى واسعة فأياى فاعبدون »(١)

---

(١) سورة العنكبوت آية ٥٦ .

ويقول الله فى صدد تقرير أقوات الأرض وكفايتها للناس «وجعل فيها رواسى من فوقها وبارك فيها وقدر فيها أقواتها» (٢)، ويقول أيضا «والأرض مددناها والقينا فيها رواسى وأنبتنا فيها من كل شيء موزون وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين» (٣) وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم»، وتذليل الأرض وتسهيلها للناس مفهوم اسلامى آخر لم يسبق إليه، لأن أمر تذليل الأرض يفيد كونها طائعة لتلبية حاجات الانسان فى أى مكان وجد فيه وأنه لا يعجزه شيء فيه مهما عظم هذا الشيء. وهكذا نجد أن الاسلام قضى على الأوهام التى كانت تسيطر على أفكار بعض الناس من قدرة الطبيعة وسيطرتها عليهم حتى أن بعضهم عمد إلى عبادتها عبادة رهبة وتقديس، رغم كونها مذللة له ومنقادة إليه ومطيعة بقدرة خالق كل شيء. وتذليل الارض وما فيها، وهو أن يعيش عليها، هذا الإنسان المكرم المفضل على كل خلق الله، لأن وجود الإنسان على هذه الأرض لم يكن عبثا ولا صدفة، ولم يتولد من غيره تولد تطور وتقدم، وانما هو من صنع الله الذى أتقن كل شيء، فالانسان هو المعجزة الالهية الكبرى التى جمعت إلى أصل تكوينها المادى جزءا من روح الله من هذه القدرة العظمى التى لا تفوقها قدرة. لذلك فان ما يصدر عن الإنسان إنما هو نتيجة لهذه القدره التى أوجدها الله فيه، فهو بقدرة الله يعمل وينتج ويتصرف، وهذه بعض الآيات تشير إلى تذليل الأرض وتسهيلها للناس يقول الله «هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور» (٤) ويقول أيضا «الذى جعل لكم الأرض مهدا وجعل لكم فيها سبلا» (٥) ويتفرع عن هذه الخاصية المفهوم الاسلامى الخاص وهو :

ب — أن جميع ما فى الأرض مخلوق للانسان، وهذا مفهوم اسلامى

---

(٢) سورة فصلت آية ١٠.
(٣) سورة الحجر آيات ١٩، ٢٠، ٢١.
(٤) سورة الملك آية ١٥.
(٥) سورة الزخرف آية ١٠.

آخر من المفاهيم التي لم يسبق إليه وهو يتعلق بموجودات هذه الأرض وأنها جميعا مخلوقة لهذا الانسان وموضوعة تحت تصرفه لتأمين حاجاته ، مهما تباينت أو تجددت ، ويشير هذا المفهوم إلى مكانة الانسان فى المجتمع وإن كل ما فيه مسخر له تسخير تذليل وتمكين ، فان لم يتوصل الانسان إلى تحقيق الاستفادة التامة من موجودات هذه الأرض فتقصيره هو نفسه لأن ما أوجده الله فيه من ملكات وإمكانيات كفيلة بأن تكشف له الكثير من مكنونات القدرة الالهية ، وقد يأتى يوم يتحقق فيه للانسان ما لا يخطر بباله أصلا أو كان يعده من المستحيلات ، ها أن الانسان قد توصل إلى تسخير الطاقة الذرية فى الاكتشافات العلمية الحديثة كنا نظنها من قبل ضربا من المستحيل ، وهو فى سبيل التوصل إلى آفاق أبعد قد تتفتح له فيها أبواب جديدة ينطلق منها إلى مستقبل علمى ، ويؤرخ مرحلة من مراحل الجهد البشر تكون دليلا جديدا على إبداع قدرة الله فيه يقول الله فى هذا الصدد « هو الذى خلق لكم فى الأرض جميعا »(٦) ويقول « ولقد مكناكم فى الأرض وجعلنا لكم فيها معايش » (٧) ويقول « هو أنشأكم فى الأرض واستعمركم فيها فاستغفروه »(٨) .

جـ — أن جميع ما فى السموات وما فى الارض مسخر للانسان ، وهذا المفهوم يرد نتيجة لوجود الانسان على ظهر الارض ، فليست الارض وحدها هى التى تمكنه من أن يعيش عليها بسهولة ويسر ، ولو أن كل ما فيها مذلل للانسان ، إلا أن هذا وحده لا يكفى ، لذلك فان كل ما يحيط بهذه الارض وما يتصل بها اتصال تبعية ونفع للانسان أيضا ، وأن العلم الذى توصل إليه البشر لم تكشف لنا بعد عن صلة عالمنا الشمسى بغيره من العوالم ، وصلة هذه العوالم بعضها ببعض وما فى هذه العوالم من امكانيات يستفيد بها الانسان وهو لايدرى من أمرها شيئا . وهذه الارض التى هى جزء من عالمنا

(٦) سورة البقرة آية ٢٩ .
(٧) سورة الأعراف آية ١٠ .
(٨) سورة هود آية ٦٤ .

الشمس لست منفصلة عن العالم الذى يحيط بنا ، وانما لكل منها أثر على غيره ، وما يمكن قوله فى الوقت الحاضر هو أن الشمس والقمر والنجوم مسخرات من الله تعالى للانسان ، وأن أثر الشمس والقمر على الحياة فى الارض لا يستطيع أن ينكره أحد ، وكذلك النجوم برغم بعدها فانها ذات نفع محقق . وأن كنا نجهل تأثيرها علينا والله تعالى يذكر لنا بعض فوائدها للعبرة والدلالة على قدرته يقول « وسخر لكم الفلك تجرى فى البحر بأمره »(٩) وهو الذى سخر لكم البحر لتأكلوا منه لحما طريا وتستخرجوا منه حلية تلبسونها » (١٠) وقوله « وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر (١١) وقوله « والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره »(١٢) وقوله « وسخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعا منه »(١٢) .

وهذا تسخير جامع مخصص للانسان ، وهو تسخير غير مقصور على بعض موجودات هذا الكون دون الآخر ، وإنما هو تسخير لكل ما فى الكون أرضه وسمائه نجومه وشمسه وقمرة بحره وأنهاره وتسخير كل شئ لهذا الإنسان يعنى تكريمه وتيسير كل أمر حتى تستطيع العيش على هـــذه الأرض بكرامة وعزة .

هذه هى نظرة الإسلام للإنسان الذى هو أكرم مخلوق وأفضله وأحسن خلق الله ولقد استخلفه الله عنه فى هذه الأرض وأسجد له ملائكته وعلمه ما لم يعلم ، ومكن له فى الأوض وسخر له كل شئ فى هذا الكون . هذا هو الإنسان هذه هى مكانيه الاجتماعية فى الإسلام ومن هذه النظرة

---

(٩) سورة إبراهيم آية ٣٢ .
(١٠) سورة النحل آية ١٤ .
(١١) سورة النحل آية ١٢ .
(١٢) سورة الأعراف آية ٥٤ .
(١٣) سورة الجاثية آية ١٣ .

الكريمة لهذا الإنسان نستطيع أن تستنتج أن الذى خلقه وخلق له كل شيء لم يتركه هكذا اعتباطا وإنما وجهه وجهه لما فيه خيره وصلاحه وهداه .

أما الخاصية الثانية فهى : ملكية كل شيء فى الكائنات التى هى لله تعالى ، وليس للإنسان إلا حصيلة إدارته لها وتصرفه فيها نيابة عن ذلك . لقد خلق الله الانسان وسخر له ما فى السموات وما فى الأرض تسخير تمكين وتذليل ، لا تمليك واقطاع ، واستلفه فى هذه الأرض واستعمره فيها ليتصرف فى ملك الله وفقا لتوجيهه له ، فالملك كله لله وليس للإنسان من هذا الاستخلاف والتسخير من حيث النتيجة إلا مايجنيه من صالح الأعمال . أما نسبة ملكية المال للإنسان فى أكثر من موضع فى القرآن فهى نسبة توكيل وإعتماد ظاهرها التمليك وحقيقتها التعويض الذى يستتبع المحاسبة . ويقصد بهذا المفهوم أن حرية التصرف فى الأموال التى تدخل فى ملكية الإنسان المقيدة بأوامر مالكها الحقيقى ؛ وأن حسابه على هذا التصرف واقع له محالة ، وأن طرق التصرف موضحة له بشكل يضمن حسن سير الأمور على الوجه الأكمل وأن أى مخالفة لهذة الأوامر سيعود ضررها على البشرية كلها لأن البشر وحدة متماسكة يشد بعضها أزر بعض ، وأن عمل الخير ستفيد منه المجتمعات أيضاً بسبب هذا التلازم والاتصال الجماعى بين الناس ، وأن الملكية واحدة فى هذا الكون وأن مالكها واحد أيضاً ، وأن البشر مستخلفون فى هذه الملكية استخلاف تعميم وإطلاق من ناحية وتقييد وتوجيه من ناحية أخرى ، فالبشر مستخلفون فى هذه الأرض لهم الحق فى التصرف بما فيها تصرفا عاما شاملا وأن كانوا مقيدين بأوامر المالك وموجهين بتعليماته ومسئولين فى النهاية عن ذلك ، والله تعالى لم يقصر الكون على فئة دون أخرى وإنما جعله للناس جميعا ، ولم يحرم بعض الناس من الاستفادة منه ، ولو لم يؤمنوا بة لأنه مخلوق لهم جميعا وميسر لمن تمكن من كشف أسراره بمقدار ما يتوصل إلى اكتشاف هذه الأسرار التى أودعها الله فى هذا الكون ، ويوم القيامة يوفى كل إنسان بما قدم لنفسه ، أما فى الدنيا فان ملكية الإنسان

تنحصر فيما مكنه الله من الانتفاع به ، لأنه لن يخلد ، وإذا ما مات لا يأخذ معه شيئاً سوى ما قدمه من خير فى الحياة الدنيا ، وسيترك كل شئ مادى لغيره الذى سجله فى الدور الذى سبقه فيه ، وهذا أيضاً من معانى الاستخلاص ، ومن عمل الإنسان ولده وعلمه والخير الذى يجريه من بعده مصداقا لقوله تعالى « وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وأن سعيه سوف يرى ثم يجزاه الجزاء الأوفى »(١٤) . وملكية الله لكل شئ لا تعنى حرمان الانسان من جهده أو منعه من التصرف فيما يحصل عليه نتيجة جهده وعمله ، لأن ذلك مخالف لسنة الله فى خلقه ، إنما تعنى هذه الملكية تذكير الإنسان بما سيؤول إليه أمره عندما ينتهى دوره فى الحياة الدنيا وأن الذى يبقى له من نتيجة هذا الاستخلاف عن الله فى الأرض إنما هو من صالح عمله لذلك فان الإنسان متروك لفطرته ومسئول عن تصرفه فى حياته وعما وصلت إليه يده وعما قصر فى الوصول إليه ، وعما استطاع أن يقدمه للمجتمع ، وعما فعله من خير وشر يقول الله تعالى « فوربك لنسألنهم أجمعين عما كانوا يعملون »(١٥) ويقول « لله ملك السموات والأرض وما فيهن وهو على كل شئ قدير »(١٦) ويقول « قل لمن الأرض ومن فيها أن كنتم تعلمون سيقولون لله قل أفلا تذكرون »(١٧) ويقول « إنا نحن نرث الأرض ومن عليها وإلينا ترجعون »(١٨) هذه الآيات وأمثالها كثيرة فى القرآن تبين أن ملكية كل شئ هى لله ، وأن الإنسان وأن نسبت إليه ملكية المال أو غيره فلا تعنى هذه الملكية امتلاكه لها حقيقة لأنه محاسب عليها والمالك جرى بأن لا يجرى عليه الحساب فى ملكه ، والإنسان مسئول ومحاسب لا محاله ، ومن ناقش الحساب هلك .

---

(١٤) سورة النجم آية ٣٩ .
(١٥) سورة الحجر آية ٩٣ .
(١٦) سورة المائدة آية ٩٧ .
(١٧) سورة المؤمنون آية ٨٥–٨٦ .
(١٨) سورة مريم آية ٤٠ .

أما الخاصية الثالثة : فهى حق الملكية المنسوب للإنسان والمقيدة ، وهذا الحق ينقسم إلى :

١ — حق الملكية الفردية . ٢ — حق الملكية الجماعية .

٣ — حق الملكية العامة للدولة .

١ — فحق الملكية الفردية ، يتضح من أن الإسلام يعترف للإنسان بحقه فى التصرف فى هذه الملكية على ضوء حدود رسمها له وأمره بالإلتزام بها ، فهو مقيد بالتصرف فى هذا الحق وفقا لهذه الضوابط ، أى أن الإسلام اعترف بحق الملكية ، وقرر أن يكون إلى جواره مبادئ أخرى يلتزم بها صاحب هذا الحق لتتحقق المصلحة التى يهدف الاسلام إليها من هذا التأييد ؛ فالاسلام يقرر الحق ويقرر معه الحدود والضوابط التى ترسم لصاحبه طرقا معينة فى كيفية تصرفه وإدارة شئونه ، ومصلحة الجماعة كامنة فى هذا كله ، كما أن مصلحة الفرد محققة أيضاً فى هذا التوجيه لأنها تدور مع المصلحة العامة التى تقرها الشريعة الإسلامية ، ويتضح من هنا أن صاحب هذا الحق مفوض من المالك الحقيقى ومقيد بأوامره وملتزم بها ومسئول عن كل ما يصدر عنه فى هذه الخصائص ، ويرتب الإسلام على طبيعة الملكية هذه نتائجها المنطقية ، فيضع شروط التملك وضوابطه بحيث لا يخرج عن المصلحة العامة التى تدخل فى شمولها مصلحة الجماعة ومصلحة الفرد ، فهو يقرر أن الملكية لا تكون إلا بتمكين للشارع ، فالشارع فى الحقيقة هو الذى أعطى الإنسان الملك بترتيبه على السبب الشرعى ، ولهذا جاء فى بعض التعريفات الفقهية أن الملك حكم شرعى مقدر فى العين والمنفعة تمكين من يضاف إليه من انتفاعه بالشئ وأخذ العوض عنه ، وهذا المعنى وهو أن الملكية لا تثبت إلا بإثبات الشارع وتقريره أمر متفق عليه بين فقهاء المسلمين ، لأن الحقوق كلها بما فيها حق الملكية لا تثبت إلا بإثبات الشارع لها وتقريره لأسبابها : فالحق ليس ناشئا عن طبائع الأشياء ، ولكنه ناشئ عن أذن الشارع وجعله السبب منتجا لمسببه شرعا ؛ وعلى هذا الأساس يمكن فهم معنى الملكية

الفردية فى الإسلام ؛ فالإنسان مالك بتمليك الشارع له ضمن حدود وضوابط ؛ وهو غيره محروم من التمتع نهذا الحق ضمن الشروط التى تملكه بها بتفويض من المالك الحقيقى .

٢ — حق الملكية الجماعية . هذا الحق ثابت للجماعة ؛ فالأشياء التى لا يصح الانفراد بتملكها كالماء والكلأ والنار كما سبق ؛ وكالاشياء المرصودة للمنفعة العامة كالطرف والمرافق العامة وغيرها هى فى الحقيقة ملك للجماعة ؛ لا يستطيع الفرد أو الدولة منع الجماعة من الاستفادة منها ؛ فهى مخصصة لمصلحتها ولا يصح التعرض لها إلا متى اقتضت المصلحة العامة ذلك ؛ على أن تعوض الجماعة بما يمكنها من استمرار هذه الخدمات وهذا الحق يقرره الشارع ويعطيه للجماعة ويمنع التسلط عليه من قبل بعض الجماعات والافراد .

٣ — حق الملكية العامة للدولة : وهذا الحق خاص بالدولة تضعه حيث تقتضى المصلحة العامة فهو فى الحقيقة ملك للمجتمع عامة ؛ وولى الامر مسئول عن وضع هذا الحق فى مكانه الطبيعى تبعا لما تمليه عليه المصلحة العامة المعتبرة بنظرة الشرع ؛ ويدخل فى مجموع هذه الملكية بيت المال وما يلحق به من أرض أو ثروات تخلى عنها أصحابها أو ليس لها وريث غير الدولة ويحق للدولة أن تتصرف فى الملكية العامة وأن تتدخل أيضاً فى ملكية الفرد والجماعة بما تقضيه المصلحه العامة المعتبرة شرعا ، لان مرد الامر كله إلى هذا الشرع الذى يحكم الجمع رعية ومسئولين ، وهذه الملكيات جميعها مقيدة فى الإسلام بضوابط يفرضها الشرع ، ولا يصح أن تطلق فيها الحرية للافراد والجماعة فى أن يتصرفوا فيها إلا باذن ممن له الحق فى ذلك وبما يتفق ونظرة الشرع لها ، ويترتب على ذلك أن اساءة استعمال هذا الحق يمنعه الإسلام فلا يجيز لصاحب الحق أن يسئ استعماله ولو كان يملك حرية التصرف فى هذا الحق ، والمثال على ذلك الحجر على السفيه أن يبذر أمواله حماية له وللمصلحة العامة باعتبار أن ملكية الفرد هى جزء من الملكية العامة ، ولا يصح اضاعتها .

الخاصية الرابعة: وهى التى تعرف بالمصلحة العامة ، إن مصلحة الفرد مضمونة فى الإسلام وهى الأساس فى ضمان المصلحة العامة ، لأن اهدار مصلحة الفرد دون مبرر شرعى اضعاف للمجموعة التى تتألف من الأفراد . غير أن مصلحة الفرد يجب أن لا تطغى على مصلحة الجماعة ؛ إذ أن كل فرد مكلف بأن يحرص على رعاية مصلحة الجماعة كأنها مصلحة والحرية الشخصية باستعمال الفرد حقه فيما يملك.حرية محدودة بأن لا تتجاوز حرية الآخرين فتضر بالمصلحة العامة ؛ وهذه الخاصية من خصائص الاقتصاد الإسلامى ، لا تتحقق وفقا لرغبات الأفراد والجماعة ؛ وإنما تتحقق بحسب ما أمر به الشريعة وليس الفرد والجماعة ؛ لأن كلا منهما قد يخطئ والمقياس فى ذلك هو شريعة الله وحده طبقا لما تفرضه هذه الآية « وإن تنازعتم فى شئ فردوه إلى الله والى الرسول »(١٩) فى النظريات الاقتصادية الوضعية فان التحكيم على الامور المتنازع فيها يعود أمر النظر فيه الى الناس وإلى القوانين الوضعية ، والناس غير معصومين من الخطأ شأنهم شأن القوانين الصادرة عنهم ، وعلى ذلك يمكن اعتبار هذه الناحية مرتكزاً أساسياً لكل ما يمكن أن يصدر عن ولى الامر فى تصريفه لشئون الرعية ؛ لأن القاعدة الفقهية تنص على أن الحكم فى المجتمع منوط بالمصلحة ، وتحقيق مصلحة الفرد والجماعة يجب أن يتم داخل اطار المصلحة العامة ، وعلى هذا الأساس فان المسائل الاقتصادية فى المفهوم الإسلامى لا تخرج عن هذا النطاق لأنه ينبغى النظ لها بهذا النظار الشرعى .

الخاصية الخامسة : الحق المعلوم فى المال لغير مالكه ؛ لما كان المال فى المفهوم الإسلامى هو مال الله والناس مستخلفون فيه ، فان هذا الاستخلاف يشترط للفقراء حق فيه ، ولا يجوز للمالك أن يحرمه من هذا الحق يقول الله « والذين فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » (٢٠) ويقول الرسول « فى

---

(١٩) سورة النساء آية ٥٩ .

(٢٠) سورة المعارج آية ٢٤-٢٥.

المال حقاً سوى الزكاة » رواه الترمذى وملكية الله للمال وتوجيهه لمن بيده المال لكى يضعه حيث يأمره ، يظهر فى الآيات التالية : « وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » (٢١) « وآتوهم من مال الله الذى آتاكم » (٢٢) وتفيد كلمة حق معنى كبيرا ، هى أن للمستحقين حصة محددة المقدار ينبغى على المستخلف فى المال الوكيل عن الله فيه أن يخرجها لأصحابها بحسب أمر صاحب المال الحقيقى وهذا الحق لا يتضمن منة أو تفضلا ، بل هو حق أو نصيب مفروض يجب دفعه تلقائيا دون حاجة لمطالبة ، ومن يقصر فى دفع هذا الحق يؤخذ منه رغما عنه تنفيذاً لأمر صاحب المال الحقيقى « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » (٢٣) ، والمؤمن الذى يتحرى رضا الله ويتجنب سخطه من الطبيعى أن يسارع إلى إخراج هذا الحق من أمواله ويقدمه إلى مستحقيه ، ويفرض التوجيه الإسلامى على المسلم أن يخرج حق المال فور ترتبه عليه ، وقد بين الله المستحقين لهذا النصيب المفروض فى أكثر من آية كما جاء فى الإسراء آية ٢٦ والأنعام آية ١٤١ والأنفال آية ٦٠ ، وتثبيت هذا الحق وتعيين أصحابه يدخل فى مجال توزيع الثروة وتفتيتها ، فتوزيع الثروة وعدم انحصارها فى أيد قليلة وتداولها بين الناس من أهم العناصر الإقتصادية .

الخاصية السادسة : مشروعية المال وحليته ؛ لا يعتبر المال فى الإسلام ملكا إلا إذا كان مصدره حلالا وجاء عن طريق مشروع ، وفيما عدا ذلك فهو حرام . وكل مال حرام فى نظر الإسلام لا يعتبر حلالا ، بل هو سحت ولا يصبح تقويمه ويهدر على صاحبة وينال عليه العقوبة كملكية الخنزير والخمر والميتة وغيرها بالنسبة للمسلم ، والمال الحرام فى الإسلام هو كل مال لا يأتى عن طريق مشروع ولا يكون التحريم إلا بنص شرعى ، ويذكر لنا القرآن

---

(٢١) سورة الحديد آية ٧ .

(٢٢) سورة النور آية ٣٣ .

(٢٣) سورة التوبة آية ١٠٣.

بعض ما حرم على الناس فيقول « قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه إلا أن تكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فانه رجس أو فسق أهل لغير الله به فمن اضطر غير باغ ولا عاد فان ربك غفور رحيم » (٢٤) وغيرها كما ورد فى المائدة آية ٣ وآية ٩٠ ؛ وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ، وكذلك الحال فى الربا ، كما ورد فى البقرة آية ٢٧٥ ، وآية ٢٧٨ ، وآية ٢٧٩ . وحرم الله أكل أموال الناس بالباطل ويشمل هذا عدة أمور أخصها التعامل التجارى الذى هو فرع من التعامل الإقتصادى قال تعالى « يا أيها الذين امنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » (٢٥) وكل مال لا يأتى من حلالا يعتبر حراما ويشدد القران فى أكل مال اليتيم فيقول «إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون فى بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً » (٢٦) .

وهناك عدة أحاديث نصت على الأمور المحرمة ، وقد توسع فقهاء المسلمين فى هذا الموضوع وأفردوا له دراسات مستقلة لم يقصروها على ناحية التعامل فقط ، وإنما شملت كل ما يقره الإسلام ويرضى به ، وزادوا فى هذه الدراسة تفريعات فجعلوا من الحرام درجات ، وكذلك من المكروه إلى اخر ما يتعلق بهذه الأمور تحذيراً رهيباً وتبياناً .

الخاصية السابعة : وضع المال فى محله ، لا يقبل الإسلام أن يوضع المال فى غير محله ، وعلى هذا فانه ينهى أن تنفق الأموال فى غير الطريق التى رسمها الشرع ، كما أن النهى ورد فيه التشديد فى حالتى الإسراف والتبذير يقول الله « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياماً » (٢٧) ويقول أيضاً «إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا » (٢٨) ونهى الله

---

(٢٤) سورة الأنعام آية ١٤٥ .
(٢٥) سورة النساء آية ٢٩ .
(٢٦) سورة النساء آية ١٠ .
(٢٧) سورة النساء آية ٥ .
(٢٨) سورة الإسراء آية ٢٧ .

عن الإسراف فى الأكل والشرب فيقول « وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إن الله لا يحب المسرفين »(٢٩) ويحجر على السفيه ويحرم عليه التصرف فى أمواله إلا عن طريق الوصى الذى يتولى أمره ، وذلك حفظاً لمصلحته الشخصية وللمصلحة العامة يقول الرسول « بشأن كل ما هو حرام وتحريم ثمنه وعدم صحة التعامل فيه ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام » ويعنى تحريم البيع والشراء أيضاً بالنسبة للمسلم ، أما لغير المسلم فان بعض هذا المال يعتبر عندهم حلالا ، لأنه مال متقوم بنظرهم فلا يصح هدره عليهم ما داموا معاهدين وبقول الرسول « إن الله حرم شيئاً حرم ثمنه فلا يصح بيعه ولا شراوه » . وعلى هذا يكون وضع المال فى غير محله محرما فى الإسلام ، وتشمل الحرمة كل من ساهم فى التعامل بالحرام أو يسر أسبابه ، ويتفرع عن هذا الحديث أن التدخل المفتعل فى حرية السوق ممنوع ، يقول الرسول « لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » . ومعنى هذا الحديث أن يقدم غريب بمتاع تعم الحاجة اليه ليبيعه بسعر يومه فيأتيه ابن المدينة فيقول له خلى متاعك عندى حتى أبيعه لك على المهلة بثمن غال ، ولو باع البادى لأرخص ونفع وانتفع ، والتسعير الاجبارى يرد فى الاسلام عندما تقتضيه الحاجة ويجد ولى الأمر ضروة فى ذلك ، لأن الأصل فى التعامل هو الحرية ، ويتفرع عن خاصية وضع المال فى محله ، قال الرسول : « لا يحل لأحد يبيع بيعا إلا بين ما فيه ولا يحل لمن يعلم ذللق إلا بينه » وقال أيضا من غشنا فليس منا » وفى رواية « من غش فليس منا » ، ويتفرع عن تحريم تطفيف الكيل والميزان ، يقول تعالى « ويل للمطففين » (٣٠) ويقول أيضا وأوفوا الكيل إذا كلتم وزنوا بالقسطاس المستقيم » (٣١) ويقول أيضا « وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان » (٣٢) .

---

(٢٩) سورة الأعراف آية ٣١ .
(٣٠) سورة المطففين آية ١ .
(٣١) سورة الإسراء آية ٣٥ .
(٣٣) سورة الرحمن آية ٩ .

الخاصية الثامنة : تحريم تعطيل الطاقة البشرية : الطاقة البشرية محور كل نشاط وتنظيم وعمل وإنتاج ، ولولاها لما كان هناك عمران ومدنية ، لأن إنعدام الطاقة البشرية يعنى إنعدام الفعالية الإنسانية التى تستتبع إنعدام الحياة ، والطاقة البشرية هى القدرة الإنسانية فى كل مجهود يصدر عن الإنسان . فالإنسان هو المحرك والفاعل ضمن حدود طاقته لما يحتاجه لتأمين حياته ، والله تعالى وجه الإنسان لكى يعمل وفقا لما هو مسخر له ويقول الرسول « أعملوا فكل ميسر لما خلق له » ويتفرع عن ذلك تحريم البطالة ولو جاءت عن غنى لأن العمل مطلوب ، ولوكان للعامل من الأموال ما يغنيه عن العمل ، لأنه يضع مجهوده الشخصى على المجتمع ، ويتولد عن هذا الفراغ مفاسد يحرص الإسلام على درئها وسد بابها . فالإسلام يحرم البطالة ويدعو إلى العمل والكسب ولا يحتقر عملا ، إلا إذا كان محرما بطبيعته، ولما كانت البطالة تجر إلى المسألة فقد حرم الإسلام المسألة وشدد فى تحريمها إلا للمضطر كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

الخاصية التاسعة : مصارف توزيع الثروة والحض على الإنفاق :

أهم سبل توزيع الثروة هى :

١ — الزكاة . ٢ — الصدقات . ٣ — الكفارات .
٤ — القرض . ٥ — الوصية . ٦ — الميراث .

وفريضة الزكاة ذات شأن كبير كما سبق أن عرضت لها .

ولا تقل الصدقات شأنا عن الزكاة وميدانها واسع جدا سعة عمل الخير ، وهى غير محدودة ومتروكة للمسلم وأريحيته وحبه لفعل الخير إبتغاء وجه الله . وقد تصل إلى أكثر من نصاب الزكاة عندما يتعين وجوبها الإنسانى فى حالات الحرب أو المجاعة أو الحاجة ،وأبو بكر الصديق أصدق مثل للمؤمن، قال تعالى « الذى يؤتى ماله يتزكى وما لأحد عنده من نعمة تجزى إلا ابتغاء

وجه ربه الأعلى ولسوف يرضى » (٣٣) يقول الله « وما أنفقتم من شئ فهو يخلفه وهو خير الرازقين » (٣٤) ، وقوله « وما تنفقوا من خير يوف إليكم وأنتم لاتظلمون » (٣٥) ويبين الله من أى نوع يجب أن يكون الإنفاق « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » (٣٦) « يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم » (٣٧) ويحذر الله أن يكون الإنفاق مما خبث من المال « ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بآخذيه إلا أن تغمضوا فيه » (٣٨) كما أنه سبحانه ينهى أن يكوالإنفاق مشفوعا بمن أو أذى ، لأن ذلك يبطل المقصود منه ويعظم الله أمر المنفقين فى سبيل الله أضعافا مضاعفة ولا يحصر عددها ترغيبا منه فى حض المؤمنين على الإنفاق « مثل الذين ينفقون أموالهم فى سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل فى كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء » (٣٩) والإنفاق الذى يأمر به الله هو فى حقيقته إنفاق من مال الله ومن رزقه لعباده، وعلى هذا يجب أن يخرج خالصا لله وحذر الله من عدم الإنفاق واكتناز الأموال وهدد من يفعل ذلك بعذاب شديد كما جاء فى سورة التوبة آية ٣٤ — ٣٥ . وهل هناك تهديد ووعيد لمن يكنز الذهب والفضة وهما قوام النقد فى الحقيقة، وأساس للنسق الاقتصادى وينفقها فى سبيل الله أكثر من هذا التهديد .

والكفارة هى تعبير عن معنى تكفير الذنوب أى تطهير الإنسان منها يقول الله « ربنا أغفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا » (٤٠) . والقرض نوع من أنواع

---

(٣٣) سورة الليل آية ١٨ إلى ٢١ .
(٣٤) سورة سبأ آية ٣٩ .
(٣٥) سورة البقرة آية ٢٧٢ .
(٣٦) سورة آل عمران آية ٩٤ .
(٣٧) سورة البقرة آية ٢٦٧ .
(٣٨) سورة البقرة آية ٢٦٧ .
(٣٩) سورة البقرة آية ٢٦١ .
(٤٠) سورة آل عمران آية ١٩٣ .

توزيع الثروة أيضاً : وقد رغب الإسلام فيه وحث عليه وجعل ثوابه تكفير السيئات و مضاعفته أضعافا كثيرة ، وقد يأتى فى سبيل الحض على البر يقول الله « أن المتصدقين والمتصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا يضاعفه لكم » (٤١) وهذا هو القرض الحسن الذى لايخلف أثرا سيئا لدى المقرض والمستقرض يقول الله « يمحق الله الربا ويربى الصدقات » (٤٢) والقرض الحسن هو عون يتقدم به القادر الميسور لمن أعوزه عليه ، والوصية لاتكون إلا من أوتى مالا ، وقد سقت الأشارة إليها .

أما الميراث لم يترك مالية المسلم بعد وفاته دون نظام وتوجيه ، فقد أوجد نظام الأرث وجعل انتقال مال المورث إلى الورثة فرضا لازما لايرتد بالرد ، ولايصح التوريث إلا من بعد وصية يوصى بها ، أو دين ، وبين من هم الورثة وما يستحقه كل منهم من تركة المتوفى بتفصيل واف . ويعتبر نظام الأرث فى الإسلام فريدا فى نوعه ولامثيل له فى دقة توزيعه ، وهذا النظام يقسم تركة الإنسان المتوفى بين الورثة ولايحصرها فى يد واحدة ، أو فى أيد محدودة دون من يستحقها من باقى الورثة كما هو موجود عند بعض المجتمعات الغربية ، ونظام الأرث فى الإسلام يتفرع عنه تحمل الورثة عبء الإنفاق على المورث المعسر فى حياته على مقدار أنصبتهم من الأرث ، لأن الأقربين بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله ولأن الغرم بالغنم . هذه بعض أبواب الإنفاق وعدم اكتناز الثروة وإدخارها أوحصرها ، لأن المال فى الإسلام عبء كبير ، وخير طريقة للتخلص من هذا العبء ، هو انفاقه فى الحدود التى بينها الله وأرشد إليها ، صدق رسول الله فى قوله « فاز المخفون » وهذا القول يتضمن معانى كثيرة ومن جملتها التخفيف من أعباء اكتناز المال وإدخاره والمحاسبة عنه يوم لاينفع مال ولا بنون .

---

(٤١) سورة الحديد آية ١٨ .
(٤٢) سورة البقرة آية ٢٧٦ .

وهناك أيضا طرق اتفاق الغنائم وما يحصل المسلمون فى الحروب ، وما يحصل عليه ولى الأمر دون أن يكون للمسلمين يدفيه ، وكل هذا يدخل فى مبدأ توزيع الثروات وتفتيتها وعدم حصرها . ويجب أن نلاحظ المبدأ الإسلامى الآخر الذى قروه الرسول فى قوله « أن فى المال حقا سوى الزكاة » وهذا الحق يعنى شيئا آخر سوى الصدقة والكفارة والقرض وغيرها من أبواب الإنفاق ، وإنما هو حق مستقل قائم بذاته يتولى تحصيله ولى أمر المسلمين عند اقتضاء الحاجه وعدم توفر المال فى بيت مال المسلمين وضمن حدود المصلحة العامة .

الخاصية العاشرة والأخيرة : وجوب تداول الثروات وعدم جواز انحصارها فى أيد قليلة ، هذه الخاصية قد تلتقى بالخاصية التى قبلها وهى خاصية مصارف الأموال ووجوب الإنفاق والحث عليه « لأن الإسلام عندما حث على الإنفاق وبين سبله ، وحرم كنز الأموال وإدخارها ، قصد من ذلك أن لايبقى المال عديم الفائدة فى خزنة بعيداً عن التداول . وإنما حث على بذله فى سبيل الله وأداء حقه فيه وجعله متداولا بين الناس لتتم الفائدة منه وتعم المنفعة على الجميع ، لأن المال وسيلة ، وليس غاية وأنشأ له مصارف متعددة لابد للمسلم من أن يحققها أو يحقق بعضا منها على قدر ما يستطيع ، وهذا التوجيه الهى يعتبر أساسا من أسس الاقتصاد الإسلامى الذى يأبى احتكار الأموال واكتنازها ، إذ فى اكتنازها منعا من تداولها ، وبذلك تتضرر المصلحة العامة ، وينص الحديث على أنه لاضرر ولاضرار ، ويقول تحريم أن يكون المال دولة بين الأغنياء وحدهم « ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذى القربى واليتامى وابن السبيل كى لايكون دولة بين الأغنياء منكم » (٤٣) وهذا التوزيع حصره الله فى الفقراء دون غيرهم ، ليس لأحد حق فيه ، وإنما هو فتح جعله الله على يد رسوله دون أن يقع فيه قتال ، وينطبق هذا الحكم على ما يماثله عندما يتحقق ،

---

(٤٣) سورة الحشر آية ٧ .

والحكمة فى ذلك أن لايكون المال محصورا بين يدى الأغنياء وحدهم دون الفقراء ، وأن يراعى الفقراء فى الأموال التى لاحق للأغنياء فيها فيضعها ولى الأمر عند أحوج الناس إليها مع استحقاقهم للحق المعلوم فى أموال الأغنياء وهكذا فان كل مال ينحصر بين الأغنياء ويحرم منه الفقراء لايقبله الإسلام ، وإنما يوجب على الأغنياء أخراج أموالهم وتداولها بين الناس ، وأن يعطى الفقراء حقهم منها . وعلى هذه الخصائص استمر هذا الاقتصاد وحيدا فى بابه لم تتغير فيه هذه الخصائص وأن كانت التفرعات عنها يمكن أن تتمشى مع المصلحة العامة التى هى من أهم أهداف التشريعة الإسلامى . وإننا إذا لم نجد فى الشريعة الإسلامية ثوبا عصريا للاقتصاد الإسلامى يستطيع به أن يبهر أعين المفتونين باقتصاد الغرب أو الشرق ، فان فى الفقه ثروة عظيمة تمد هذا الاقتصاد بروافد لا ينضب معينها لأنها مستمدة من تشريع إلهى صالح لكل زمان ومكان لايأتيه الباطل من بين يديه ولامن خلفه وقد مرت على هذا الاقتصاد الإسلامى نظم وتشريعات مختلفة لم تغير من خصائصه شيئا ، وقد تلاشت كثير من هذه النظم وسيتلاشى كل مالا يتفق مع شريعة الله ، وسيبقى ما ينفع الناس لأنه من صنع الله أخرجه للبشر ليهتدوا به والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لايعلمون » (٤٤) .

---

(٤٤) سورة يوسف آية ٢١ .

صدر للمؤلف

١ - علم الاجتماع المعاصر ، الطبعة الأولى : ١٣٩٧ - ١٩٧٧

٢ - مقدمة فى علم السكان (بالاشتراك مع الدكتور محمد الجوهرى) الجزء الأول ، الطبعة الثانية : ١٣٩٩ - ١٩٧٩

٣ - مقدمة فى علم السكان (بالاشتراك مع الدكتور محمد الجوهرى) الجزء الثانى عن الهجرة ، الطبعة الأولى : ١٣٩٩ - ١٩٧٩ ،

٤ - طرق البحث الاجتماعى (بالاشتراك مع الدكتور محمد الجوهرى) الطبعة الثانية : ١٣٩٩ - ١٩٧٩

٥ - الضبط الاجتماعى : الطبعة الأولى ١٣٩٩ - ١٩٧٩ ،

٦ - علم الاجتماع الاقتصادى ، الطبعة الأولى : ١٣٩٩ - ١٩٧٩ ،

* * *

تحت الطبع للمؤلف أيضاً

١ - علم الاجتماع العائلى

٢ - علم الاجتماع الدينى

٣ - مناهج البحث العلمى .

* * *

تطلب جميع الكتب من ملتزم التوزيع : -

دار - الشروق - جدة

المملكة العربية السعودية .

رقم الإيداع ٤٧٥١ لسنة ١٩٧٩

مطابع سجل العرب
٩ شارع عماد الدين - ت ٩٣٢٧٠٦